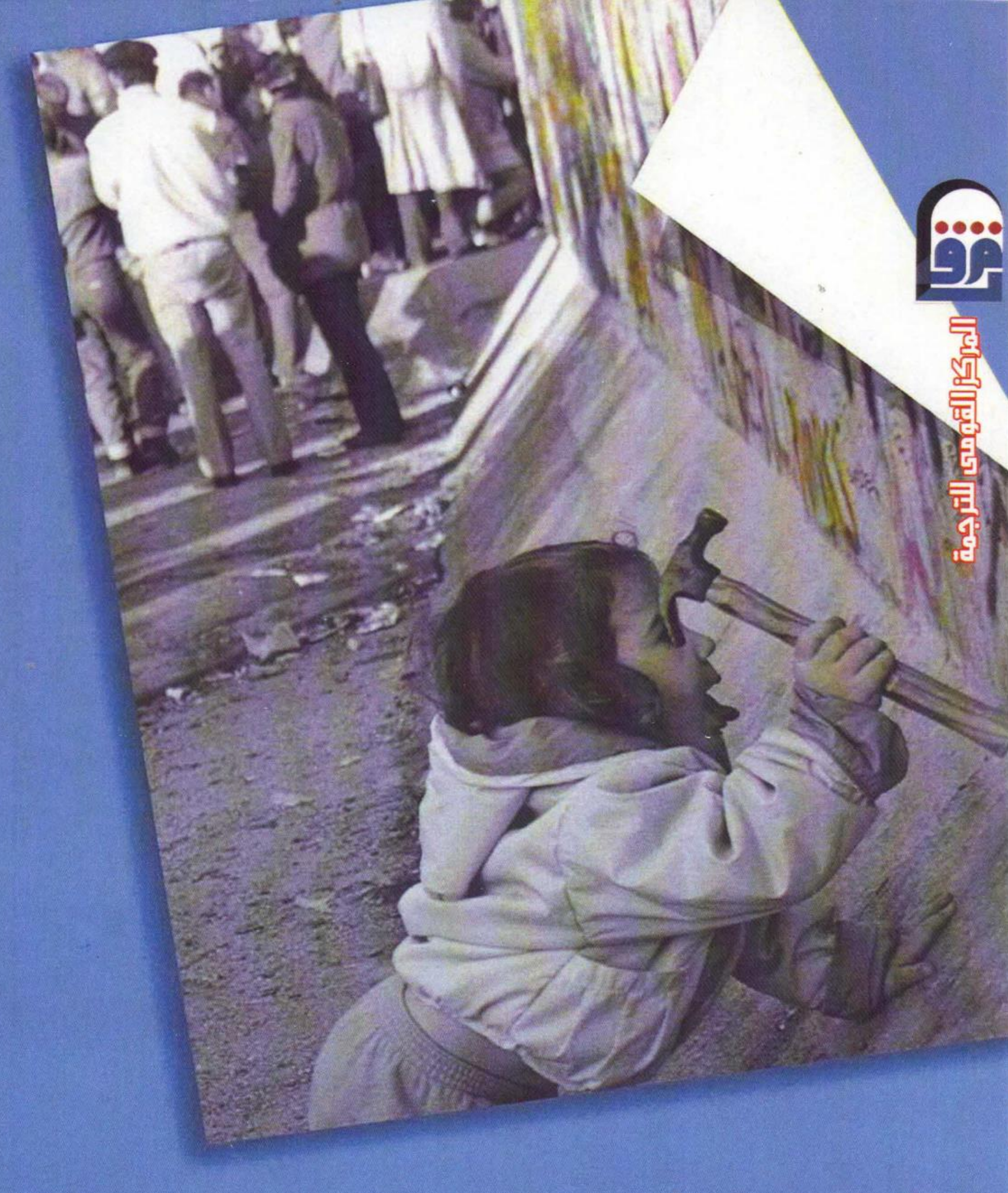


نورمان فيركلف

الخطاب والتغير الاجتماعى

ترجمة: محمد عنانى

2593

الخطاب والتغير الاجتماعى

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2593
- الخطاب والتغير الاجتماعى
- نورمان فيركلف
- محمد عنانى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

DISCOURSE AND SOCIAL CHANGE
By: NORMAN FAIRCLOUCH

DISCOURSE AND SOCIAL CHANGE, first edition
This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**,Cambridge

تم نشر هذه الطبعة بالاتفاق مع مطبوعات بولتى، كمبريدج

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الخطاب والتغير الاجتماعى

تأليف : نُورْمَانْ فِيرْكِلَفْ
ترجمة: محمد عنانى



2015

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

فير كلف ، نورمان

الخطاب والتغير الاجتماعي / تأليف : نورمان فير كلف

ترجمة : محمد عناني

القاهرة - المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٥

ص ٣١٢ ؛ ٢٤ سم

١ - التغير الاجتماعي

(أ) عناني ، محمد (مترجم)

(ب) العنوان ٣٠١،٢٤

رقم الإيداع / ٢١٠٥٧ / ٢٠١٤

الترقيم الدولي : 9 - 930 - 718 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

الإهـــداء

إلى أمي وذكرى أبي

المحتويات

تصدير

نشأت فكرة كتابة هذا الكتاب من مناقشات مع عدد من الزملاء فى جامعة لانكاستر حول تحليل الخطاب باعتباره من مناهج البحث الاجتماعى، وخصوصًا علماء الاجتماع پول باجولى، وسكوط لاش، وسيليا لورى، وميك ديلون من قسم العلوم السياسية، وسوزان كوندور من قسم علم النفس. كما استفدت من التشجيع والحماس اللذين أبداهما الزملاء والطلاب من دارسى علم اللغة، وخصوصًا رومى كلارك، وروز إيڤانيتش، وهيلارى چانكس، وستيڤ سليمبروك، ومارى طولبوت. كما قدمت مارى طولبوت أيضًا عيِّنة المحادثة القصصية فى الفصل الخامس. وأود الإعراب عن امتنانى للتعليقات البالغة الفائدة التى أبداها جونتر كريس وچون طومسون على مسودة أولى من هذا الكتاب، وأخيرًا وليس آخرًا على الإطلاق فقد تلقيت مؤازرة وتسامحًا ذواتى قيمة من المحال تقديرها أثناء عملية الكتابة من ڤونى، وسايمون، وماثيو.

شكر وتقدير

المقال الصحفى فى صفحة ١٣٥ تكرمت صحيفة ذا صن فسمحت بتصويره وإدراجه فى الكتاب. وأود التعبير عن امتنانى لدار نشر جامعة كيمبريدج وللدكتور س. لـفنسون لسماحهما باستخدام الشكل الوارد فى صفحة ٢٠٢ ولجامعة لانكاستر لسماحها باستخدام النص الوارد فى ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ولدار نشر MGN المحدودة لسماحها بإعادة نشر المقال الوارد فى صفحة ١٤٠.

مقدمة

بدأ الباحثون فى شتى المجالات العلمية اليوم يدركون طرائق ارتباط جوانب التغير فى استعمال اللغة بجوانب تغيير اجتماعية وثقافية أوسع نطاقًا، وبدؤوا من ثم يقدرون أهمية استخدام التحليل اللغوى باعتباره منهجًا لدراسة التغير الاجتماعى. ولكننا نفتقر حتى الآن إلى منهج للتحليل اللغوى يجمع بين الكفاءة النظرية وإمكان تطبيقه عمليًّا. وهكذا فإن هدفى الرئيسى فى هذا الكتاب أن أبنى مدخلاً للتحليل اللغوى يمكنه الإسهام فى سد هذه الفجوة، أي أن أبنى مدخلاً ذا فائدة خاصة للبحث فى التغير اللغوى ويمكن استعماله فى دراسات التغير الاجتماعى والثقافى.

وإنجاز ذلك يتطلب الجمع بين مناهج التحليل اللغوى التى وُضِعَتْ فى إطار علم اللغة والدراسات اللغوية وبين الفكر الاجتماعى والسياسى المرتبط ببناء نظرية اجتماعية للغة تتميز بكفاءتها. والمناهج المذكورة أولاً تضم فى نظرى العمل داخل شتى فروع علم اللغة (المفردات، علم الدلالة، النحو) والتداولية، وقبل كل شيء "تحليل الخطاب" الذى وضعه علماء اللغة خصوصًا فى الآونة الأخيرة (وسوف أناقش شتى معانى "الخطاب" و"تحليل الخطاب" بعد قليل). وأما الفكر المشار إليه ثانيًا فيضم عندى العمل الذى قام به أنطونيو جرامشى، ولويس ألتوسير، وميشيل فوكوه ويورجن هابرماس وأنطونى جيدينز (انظر المراجع). ومثل هذا "الجمع" كان ينبغى أن يتحقق من زمن طويل، ولكن العديد من العوامل المختلفة حالت دون تحقيقه بصورة مرضية حتى اليوم، وكان من بينها عزل الدراسات اللغوية عن العلوم الاجتماعية الأخرى، وهيمنة النماذج الشكلية والمعرفية على علم اللغة. ومن بينها أيضًا نقص الاهتمام باللغة من جانب العلوم الاجتماعية الأخرى، وهو الذى كان ظاهرة تقليدية، إلى جانب الاتجاه إلى اعتبار اللغة كيانًا شفافًا، فإذا كان

من الشائع استخدام بيانات لغوية معينة مثل المقابلات الشخصية، فقد ساد الاتجاه إلى تصور إمكان استخلاص المضمون الاجتماعى من دون الاهتمام باللغة نفسها. ولكن هذه المواقف بدأت تتغير. فالحدود القائمة بين العلوم الاجتماعية آخذة فى الضعف، ويزداد تنوع النظريات والتطبيقات الناشئة داخل المباحث العلمية. ويصاحب وجوه التغير المذكورة "الاتجاه إلى اللغة" فى النظرية الاجتماعية، وهو ما أدى إلى منح اللغة مكانة رئيسية أكبر داخل الظواهر الاجتماعية.

وهكذا فإن المحاولات السابقة للجمع بين الدراسات اللغوية والنظرية الاجتماعية لم تحقق إلا نجاحًا محدودًا. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة من علماء اللغة فى بريطانيا فى السبعينيات ببناء مبحث يسمى "علم اللغة النقدى" من خلال الجمع بين نظريات ومناهج التحليل النصى الخاص "بعلم اللغة المنهجى" (هاليداى ١٩٧٨) وبين نظريات الأيديولوجيا. وقبل ذلك بقليل كان ميشيل بيشوه وزملاؤه فى فرنسا قد بدأوا يضعون مدخلاً لتحليل الخطاب يستند خصوصًا إلى العمل الذى أنجزه عالم اللغة زيليج هاريس، ونظرية الأيديولوجيا الماركسية فى الصورة التى أعاد صوغها بها ألتوسير. ويعيب كلا من هاتين المحاولتين عدم التوازن بين العناصر اللغوية والعناصر الاجتماعية فى "التركيب" الذى يجمع بينهما، على الرغم من وجود نقاط قوة ونقاط ضعف متكاملة. ففى الأولى نجد أن التحليل اللغوى والتعامل مع النصوص اللغوية يتميزان بالنضج، ولكنهما يكادان يفتقران إلى نظرية اجتماعية، كما أنهما يستخدمان مفهومى "الأيديولوجيا" و"السلطة" دون ما يلزم من المناقشة أو الشرح؛ وأما فى عمل بيشوه فإن النظرية الاجتماعية ناضجة مفصلة، والتحليل اللغوى يقتصر على معالجة دلالية بالغة الضيق. أضف إلى هذا أن المحاولتين تقومان على نظرة ستاتيكية (ساكنة، ثابتة) لعلاقات السلطة، تتميز بالتأكيد المبالغ فيه للطريقة التى يسهم بها التشكيل الأيديولوجى للنصوص اللغوية فى إعادة إنتاج علاقات السلطة القائمة. ولا يكاد يُلتفت إلى الصراع والتحول فى علاقات السلطة ودور اللغة فى ذلك. ونجد تأكيدًا مماثلاً لوصف النصوص باعتبارها نواتج مكتملة، من دون التفات يذكر إلى عمليات إنتاج النصوص وتفسيرها، ولا إلى جوانب التوتر التى تميز هذا وذاك. ومن ثم فإن محاولات التركيب المذكورة لا تناسب البحث الدينامى فى

اللغة أثناء عمليات التحول الاجتماعى والثقافى. (ارجع إلى الفصل الأول الذى يناقش هذه المداخل بقدر أكبر من التفصيل، ويشير إلى المحاولات التى بذلت فى الآونة الأخيرة لتحسينها وتطويرها).

وأما التركيب الذى سوف أحاوله فى هذا الكتاب فسوف يرتكز (مثل تركيب بيشوه) على "تحليل الخطاب" ومفهوم "الخطاب". والخطاب مفهوم يصعب تحديده، وذلك، إلى حد كبير، بسبب وجود تعريفات كثيرة متضاربة ومتداخلة، وُضعت من شتى الزوايا النظرية والمباحث العلمية (انظر ڤان دييك ١٩٨٥، وماكدونيل ١٩٨٦، اللذين يوردان بعض التعريفات). ويُستخدم مصطلح "الخطاب" فى علم اللغة أحيانًا للإشارة إلى عَيِّنَاتٍ مديدة من الحوار المنطوق، وهو ما يختلف عن "النصوص" المكتوبة. وبهذا المعنى فإن "تحليل النصوص" و"تحليل الخطاب" لا يشتركان فى اقتصار التحليل اللغوى التقليدى على الجمل أو الوحدات النحوية الأصغر، ولكنهما يركزان على الخصائص التنظيمية للحوار على مستوى أعلى (مثل تبادل الأدوار، أى التناوب، أو مثل بناء أنواع افتتاح المحادثة واختتامها) أو على النصوص المكتوبة (مثل بناء خبر منشور فى الصحيفة عن إحدى الجرائم). ولكن الأكثر شيوعًا هو استعمال "الخطاب" فى علم اللغة للإشارة إلى عينات من اللغة المنطوقة أو المكتوبة. وبالإضافة إلى الحفاظ على تأكيد المعالم التنظيمية على المستوى الأعلى، يؤكد معنى "الخطاب" المذكور التفاعل بين المتكلم والسامع، أو بين الكاتب والقارئ، ومن ثم عمليات إنتاج وتفسير الكلام والكتابة إلى جانب سياق الحال الخاص باستعمال اللغة. ويعتبر "النص" هنا بُعدًا واحدًا من أبعاد الخطاب، بمعنى أنه "الناتج" المكتوب أو المنطوق لعملية إنتاج النصوص. (فيما يتعلق باعتبار الخطاب "النص والتفاعل" معًا، انظر ويدوسون ١٩٧٩). ونقول أخيرًا: إن "الخطاب" يستخدم للإشارة إلى شتى الأنماط اللغوية المستخدمة فى مختلف المواقف الاجتماعية (مثل "الخطاب الصحفى"، و"الخطاب الإعلانى"، و"خطاب قاعة الدرس"، و"خطاب الاستشارات الطبية").

ومن ناحية أخرى، يستخدم مصطلح "الخطاب" على نطاق واسع فى النظرية والتحليل الاجتماعى، كما هو الحال مثلاً فى عمل ميشيل فوكوه، للإشارة إلى شتى

طرائق بناء مجالات المعرفة والممارسة الاجتماعية. وهكذا فإن خطاب "علم الطب" هو الخطاب السائد اليوم فى ممارسة الرعاية الصحية، على الرغم من تعارضه مع شتي أنماط الخطاب الكلية "البديلة" (مثل نمط العلاج الكلى والإبر الصينية) وكذلك ضروب الخطاب "الشعبية" المنتشرة. وتتجلى أنواع الخطاب بهذا المعنى فى طرائق معينة لاستخدام اللغة وغيرها من النظم الرمزية مثل الصور البصرية (انظر طومسون ١٩٩٠). والخطاب لا يقتصر على تصوير أو تمثيل كيان أو علاقات اجتماعية، بل إنه ينتج أو يشكل هذه الكيانات والعلاقات، وأنواع الخطاب المختلفة تمثل كيانات أساسية (سواء كانت "المرض النفسى" أو "المواطنة" أو "ثقافة القراءة والكتابة") بطرائق مختلفة. وتحدد مواقع الأشخاص بطرائق مختلفة باعتبارهم ذواتًا اجتماعية (كأن يعتبروا أطباء أو مرضى) وهذه الآثار الاجتماعية للخطاب هى التى تحظى بالتركيز عليها فى تحليل الخطاب، كما يحظى بالتركيز عليه أمر مهم آخر وهو التغير التاريخي: أى كيف تتضافر أنواع مختلفة من الخطاب فى ظل ظروف اجتماعية معينة لإنتاج خطاب جديد مُرَكَّب. ومن الأمثلة المعاصرة مثال البناء الاجتماعى لمرض الإيدز أى مرض نقص المناعة المكتسب، إذ تجتمع فيه عدة أنواع من الخطاب (مثل ما يتعلق بالأمراض التناسلية، والحديث عن التعرض "للغزو" من جانب "الأجانب"، والتلوث) بحيث تشكل خطابًا جديدًا خاصًا بالإيدز. وسوف يُناقش فى الفصل الثانى هذا المعنى الاجتماعى النظرى للخطاب.

وترتكز محاولتى للجمع بين التحليل اللغوى والنظرية الاجتماعية على الجمع بين هذا المعنى الاجتماعى النظرى للخطاب وبين معنى "النص والتفاعل" فى تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى. وهذا المفهوم للخطاب وتحليل الخطاب له أبعاد ثلاثة. فأية "حادثة" خِطابية (أى حالة من حالات الخطاب) ينظر إليها باعتبارها — فى الوقت نفسه — قطعة نصية، وحالة ممارسة خِطابية، وحالة ممارسة اجتماعية. فأما البُعد النصى فيتبدى فى التحليل اللغوى للنص. وأما بُعد "الممارسة الخِطابية"، مثل "التفاعل" فى صورة الخطاب باعتباره نصًا وتفاعلاً، فيحدد طبيعة عمليتى إنتاج النص وتفسيره، مثل تحديد أنواع الخطاب (بما فى ذلك أنواع الخطاب بالمعنى الاجتماعى النظرى) التى يُستمد منها وكيف تجتمع معًا فيه. وأما بُعد "الممارسة الاجتماعية" فيعالج القضايا المهمة فى التحليل الاجتماعى مثل الظروف المؤسسية والتنظيمية للحادثة الخطابية وكيف يشكل ذلك طبيعة الممارسة الخطابية والآثار التشكيلية / البنائية للخطاب المشار إليه عاليه.

وينبغى أن أضيف أن مصطلح "النص" يستخدم فى هذا الكتاب بالمعنى المألوف فى علم اللغة لا فى سواه، أى للإشارة إلى منتج مكتوب أو منطوق، بحيث تطلق صفة "النص" على تسجيل مقابلة شخصية أو محادثة، على سبيل المثال. والتأكيد فى هذا الكتاب مُنْصَبٌّ على اللغة ومن ثم على النصوص اللغوية، ولكنه من الصحيح توسيع فكرة الخطاب لتشمل الأشكال الرمزية الأخرى مثل الصور البصرية والنصوص التى تجمع بين الكلمة والصورة كما هو الحال فى الإعلانات (انظر هودج وكريس ١٩٨٨). وسوف أستخدم تعبير "خطاب" من دون أداة تعريف أو تنكير (بالإنجليزية) فى الإشارة إلى اللغة التى ننظر إليها من الزاوية الثلاثية الأبعاد المبينة عاليه (مثل قولى: "تحديد الذوات الاجتماعية يتحقق خِطابيًا") وسوف أشير إلى "أنماط الخطاب" التى ينهل منها الناس عندما يمارسون الخطاب بمعنى الأعراف مثل الأنواع والأساليب. وسوف أبدأ فى الفصل الرابع استخدام مصطلح الخطاب مصحوبًا بأداة تعريف أو تنكير (فأقول "خطاب ما"، أو "أنواع الخطاب"، أو "خطاب البيولوجيا") فيما يشبه المعنى الاجتماعى النظرى لطبقة معينة من أنماط الخطاب أو أعرافه. وسوف أشير أيضًا إلى "ممارسات الخطاب" الخاصة بمؤسسات أو منظمات أو مجتمعات معينة (على العكس من "الممارسة الخِطابية" باعتبارها بُعدًا يقبل التمييز تحليليًا من أبعاد الخطاب).

وتتضمن الفصول ١ – ٣ مبررات إقامة المفهوم المتعدد الأبعاد للخطاب وتحليل الخطاب الذى رسمته أعلاه بالخطوط العريضة. فالفصل الأول يمثل استقصاء لمداخل تحليل الخطاب ذات التوجه اللغوى، أى إنها تركز على النصوص وتحليل النصوص. وسوف أسوق الحجة على أن هذه المداخل لا تهتم الاهتمام الكافى بجوانب الخطاب المهمة اجتماعيًا، والتى تتطلب الاستعانة بالنظرية الاجتماعية. ويستعرض الفصل الثانى المنظورات الاجتماعية للخطاب فى أعمال ميشيل فوكوه، ذلك المُنَظِّر الاجتماعى الذى كان له تأثير رئيسى فى تطوير تحليل الخطاب باعتباره شكلاً من أشكال التحليل الاجتماعى. ويقول الفصل بعد ذلك: إن من شأن ازدياد الاهتمام بتحليل النصوص والتحليل اللغوى أن يزيد من قيمة تحليل الخطاب باعتباره من مناهج البحث الاجتماعى. ويقدم الفصل الثالث بعد ذلك مدخلى المتعدد الأبعاد باعتباره تركيبًا يجمع بين رؤى الخطاب ذات

التوجه الاجتماعى واللغوى معًا، سائرًا مُتَّجِهًا إلى ما سوف أطلق عليه مصطلح "النظرية الاجتماعية للخطاب". وتتضمن الفصول التالية فى الكتاب تفصيلات هذا المدخل وتطبيقاته على شتى أنواع الخطاب.

ذكرت في بداية هذه المقدمة أن أشكال التغيير فى استعمال اللغة تمثل جانبًا مهمًّا من أشكال التغير الاجتماعى والثقافى على نطاق أوسع، وهى مقولة يزداد إثبات صدقها كل يوم، لكنها تحتاج إلى المزيد من الشروح والمبررات. فمقولات الأهمية الاجتماعية للغة ليست جديدة، إذ إن النظرية الاجتماعية في العقود الأخيرة قد وطدت ما تتمتع به اللغة من مكانة رئيسية فى الحياة الاجتماعية (انظر طومسون ١٩٨٤). وأقول أولاً: إننا رأينا، فى إطار النظرية الماركسية، أن جرامشى (١٩٧١) وألتوسير (١٩٧١) يؤكدان أهمية الأيديولوجيا لإعادة الإنتاج الاجتماعى الحديث، كما أن غيرهما، مثل بيشوه (١٩٨٢) يعرِّف الخطاب بأنه الشكل المادى اللغوى البارز للأيديولوجيا (ومصطلح "إعادة الإنتاج" الذى استعملته يعنى الآليات التى تستعين بها المجتمعات للحفاظ على أبنيتها الاجتماعية وعلاقاتها الاجتماعية على مر الزمن). وأقول ثانيًا: إن فوكوه (١٩٧٩) قد أكد أهمية التكنولوجيات فى الأشكال الحديثة للسلطة، ومن الواضح أن هذه الآليات تعتمد اعتمادًا أساسيًا على اللغة. وأقول ثالثًا إن هابرماس (١٩٨٤) يركز على "استعمار" "عالم الحياة" من جانب "نظم" الاقتصاد والدولة، وهى التى يرى أنها تمثل "إزاحة" للاستعمالات "التواصلية" للغة – الموجهة إلى إنتاج الفهم – من جانب الاستعمالات "الاستراتيجية" للغة، الموجهة إلى تحقيق النجاح، أى إلى جعل الناس يفعلون أفعالاً معينة. ويتجلى الارتقاء بمكانة اللغة والخطاب فى المجال الاجتماعى بأشكال شتى مثل البحث فى العلاقة بين الجنسين (سبندر ١٩٨٠) أو أجهزة الإعلام (ڤان دييك ١٩٨٥ ب) الذى يركز على اللغة، والبحث فى علم الاجتماع الذى يستمد بياناته من المحادثات (أتكنسون وهريتدج ١٩٨٤).

أما الذى يمكننا التساؤل عن صحته فهو إن كانت مثل هذه النظرية ومثل هذه البحوث تعترف بالأهمية التى دائمًا ما تمتعت بها اللغة فى الحياة الاجتماعية، وإن لم تكن قد حظيت بالتقدير الكافى من قبل، أو إن كان يتجلى فيها فعلاً زيادة الأهمية الاجتماعية للغة. وعلى الرغم من احتمال صحة هذا وذاك، فأعتقد أننا شهدنا تحولاً كبيرًا فى العمل الاجتماعى

للغة، وهو التحول الذى يتجلى فى بروز دور اللغة فى جوانب التغير الكبرى التى حدثت على امتداد العقود القليلة الماضية. ولا يقتصر عدد كبير من هذه التحولات الاجتماعية على استعمال اللغة بل إن وجوه التغير فى الممارسات اللغوية قد ساهمت إلى حد كبير فى إحداث هذه التحولات الاجتماعية. وربما وجدنا أحد المؤشرات على الأهمية المتزايدة للغة في التغير الاجتماعى والثقافى فى طبيعة المحاولات المبذولة للتحكم فى مسار التغيير، إذ أصبحت تضم محاولات متزايدة لتغيير الممارسات اللغوية. ولأضرب الآن بعض الأمثلة.

انظر أولاً إلى ما شهدته بلدان كثيرة فى الآونة الأخيرة من بروز التوسع فى فكرة التسويق بحيث امتد مفهوم السوق ليشمل مجالات جديدة فى الحياة الاجتماعية، إذ أصبحت بعض القطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والفنون مطالبة بإعادة هيكلتها وإعادة تحديد مفاهيمها حتي تتسق أنشطتها مع مبدأ إنتاج السلع وتسويقها بين المستهلكين لها (أورى ١٩٨٧). وقد كانت لهذه التغييرات آثارها العميقة فى أنشطة العاملين فى هذه القطاعات، وعلاقاتهم الاجتماعية وهوياتهم الاجتماعية والمهنية. ويضم جانب كبير من تأثيرها جوانب تغيير فى الممارسات الخطابية، أى جوانب تغيير فى اللغة. ففى مجال التعليم، على سبيل المثال، يجد الناس أنهم يتعرضون للضغوط الرامية إلى الانخراط فى أنشطة جديدة تحددها الممارسات الخطابية إلى حد كبير (مثل التسويق) وإلى اللجوء إلى ممارسات خطابية جديدة داخل الأنشطة القائمة (مثل التدريس). ويتضمن هذا "إعادة صياغة" للأنشطة والعلاقات، مثل إعادة تسمية الطلاب بوصفهم بأنهم "مستهلكون" أو "عملاء"، ووصف المناهج العلمية بأنها "بضائع" أو "منتجات". كما يتضمن إعادة هيكلة خفية للممارسات الخطابية للتعليم – فيما يتعلق بأنماط الخطاب المستخدمة فيها (من حيث الأنواع والأساليب وهلم جرا) – و"استعمار" التعليم من جانب أنماط خطابية من خارجه، بما فى ذلك الإعلان والإدارة وجلسات إسداء المشورة.

ونقول أيضًا إن الصناعة تتجه الآن إلى ما يسمى مرحلة الإنتاج "فيما بعد فورد". (باجولى ولاش ١٩٨٨؛ باجولى ١٩٩٠) التى تعنى أن العمال لم يعودوا يمارسون عملهم بصفتهم أفرادًا يؤدون مهام متكررة فى إطار عملية إنتاج لا تتغير، بل باعتبارهم أعضاء فى فرق تجمع بينهم وتربطهم علاقة تتسم بالمرونة فى عملية سريعة التغيير. أضف

إلى ذلك أن الإدارة أصبحت تنظر إلى العلاقات التقليدية بين العامل / الموظف والشركة باعتبارها فاشلة فى هذا السياق، ومن ثم حاولت تغيير ثقافة مكان العمل، وقد يكون ذلك مثلاً بإنشاء مؤسسات تضفى المزيد من طابع المشاركة على علاقة العاملين بالإدارة مثل ما يسمى "حلقات الجودة". ووصف هذه التغيرات بأنها ثقافية ليس مجرد ألفاظ تقال؛ إذ إن التغيرات تهدف إلى إرساء قيم ثقافية جديدة، وإذكاء روح الجد عند العمال، بحيث يتمتعون بدوافع ذاتية، وكما يقول روز (فى بحث غير منشور) بالقدرة على "الإدارة الذاتية". وتعتبر هذه التغييرات فى التنظيم وفى الثقافة، إلى حد كبير، تغييرات فى الممارسات الخطابية. إذ إن استعمال اللغة يكتسب أهمية أكبر باعتباره من وسائل الإنتاج والرقابة الاجتماعية فى مكان العمل. وإذا شئنا المزيد من التحديد قلنا: إن المتوقع اليوم أن يشتبك العمال فى تفاعل مباشر فردى وجماعى باعتبارهم متحدثين وسامعين. وتؤكد جميع توصيفات الوظائف المكتبية تقريبًا، حتى على أدنى المستويات، مهارات التواصل. ومن نتائج هذا أن الهويات الاجتماعية للعاملين، التى كان ينظر إليها بالصورة التقليدية باعتبارها "وظيفية" وحسب، قد أصبحت تنتمى إلى مجال الحياة الشخصية. ومن المعالم البارزة لهذه التغييرات أنها تتجاوز الحدود القومية. فأساليب الإدارة الجديدة والأشكال الجديدة مثل "حلقات الجودة"، مستوردة من البلدان الناجحة اقتصاديًا مثل اليابان، بحيث نجد أن جوانب التغيير فى الممارسات الخطابية فى مكان العمل قد بدأت تكتسب طابعًا دوليًا إلى حد ما. والنظام العالمى الجديد للخطاب يتميز إذن بانتشار التوتر ما بين الممارسات المستوردة التى يزداد طابعها الدولى وبين التقاليد المحلية.

وتوجد أمثلة أخرى كثيرة على التغيير، مثل أنواع التغيير فى العلاقات بين الأطباء والمرضى، وبين السياسيين والجمهور، وبين الرجال والنساء فى أماكن العمل وفى الأسرة، وهى التى تعتمد فى بنائها إلى حد ما على الممارسات الخطابية الجديدة. أضف إلى ذلك أن ازدياد ظهور الخطاب فى التحولات الاجتماعية يوازيه كما ذكرت عاليه اهتمام بالتحكم فى الخطاب: أى بإحداث تغييرات فى الممارسات الخطابية فى إطار استحداث التغير الاجتماعى والثقافى. إننا نشهد ما أسميته "إخضاع الخطاب للتكنولوجيا" (فيركلف ١٩٩٠ ب) إذ نشهد التكنولوجيات الخطابية التى تعتبر نمطًا من أنماط

"تكنولوجيات الحكومة" (روز وميلر ١٩٨٩) التى يجرى تطبيقها الآن بصورة منتظمة فى شتى المنظمات، ويتولى ذلك تكنولوجيون محترفون يجرون البحوث فى الممارسات الخطابية ويعيدون تصميمها ويقومون بالتدريب على استخدامها. وكان من بين الأمثلة المبكرة لهذا التطور نشأة من يوصفون بأنهم متخصصون فى علم النفس الاجتماعى ويتولون التدريب على اكتساب مهارات معينة (انظر أرجايل ١٩٧٨). وقد بدأ النظر إلى التكنولوجيات الخطابية، مثل إجراء المقابلات الشخصية أو جلسات إسداء المشورة باعتبارها تقنيات لا ترتبط بسياق معين أو من المهارات التى يمكن تطبيقها في شتى المجالات المختلفة. كما يجرى على نطاق واسع إخضاع الممارسات الخطابية المؤسسية للمحاكاة، إذ إن الممارسات الخطابية للمحادثات، وهى التى تنتمى بصورة تقليدية إلى مجال الحياة الخاصة، أصبحت تخضع بانتظام للمحاكاة داخل بعض المنظمات (وسوف نعود لمناقشة تكنولوجيات الخطاب في الفصل السابع).

هدفى إذن وضع مدخل لتحليل الخطاب يمكن استخدامه باعتباره منهجًا من بين مناهج أخرى للبحث فى جوانب التغير الاجتماعى، مثل التى أشرت إليها عاليه. وتتوقف فائدة أى منهج من مناهج تحليل الخطاب فى مثل هذه السياقات على تلبيته عددًا من الشروط كحد أدنى، وسوف أعلق على أربعة منها، وفي غضون ذلك أورد بعض التفاصيل الخاصة بمدخلى الذى ذكرته آنفًا. لابد أن يكون أولاً منهجًا صالحًا للتحليل المتعدد الأبعاد، إذ إن مدخلى الثلاثى الأبعاد يتيح تقييم العلاقات بين التغير الخطابى والتغير الاجتماعى، ويتيح إقامة العلاقة بين الخصائص التفصيلية للنصوص بصورة منتظمة وبين الخصائص الاجتماعية "للأحداث الخطابية" باعتبارها من أمثلة الممارسة الاجتماعية.

ولابد أن يكون ثانيًا منهجًا صالحًا للتحليل المتعدد الوظائف. فالممارسات الخطابية المتغيرة تسهم فى التغير فى المعرفة، (بما فى ذلك المعتقدات والمنطق السليم) والعلاقات الاجتماعية، والهويات الاجتماعية؛ والمرء يحتاج إلى مفهوم للخطاب ومنهج للتحليل يعمل حسابًا للتفاعل بين هذه جميعًا. ولدينا نقطة انطلاق صالحة تتمثل فى النظرية المنهجية للغة (هاليداى ١٩٧٨) التى ترى أن اللغة متعددة الوظائف، وترى أن النصوص تقوم فى آن واحد بتمثيل الواقع، وتحديد العلاقات الاجتماعية، وإنشاء الهويات. وسوف تزداد

فائدة نظرية اللغة المذكورة إذ اقترنت بتأكيد الخصائص الاجتماعية البناءة للخطاب فى المداخل الاجتماعية النظرية إلى الخطاب مثل مداخل فوكوه.

ولابد أن يكون ثالثًا منهجًا للتحليل التاريخى، أى إن على تحليل الخطاب أن يركز على عمليات الهيكلة أو عمليات "الإفصاح والربط" فى بناء النصوص، وأن يركز فى الأجل الطويل على "نظم الخطاب" (أى الصور الكلية للممارسات الخطابية فى مؤسسات معينة، أو حتى فى مجتمع برمته). وأما على مستوى النصوص، فأنا أنظر إلى هذه العمليات من زاوية "التناص" (انظر الفصل الرابع)، فالنصوص تُبنى من خلال نصوص أخرى يجرى الإفصاح عنها وترابطها بطرائق معينة، وهى طرائق تعتمد على الظروف الاجتماعية وتتغير بتغيرها. وأما على مستوى نظم الخطاب فالعلاقات بين الممارسات الخطابية والحدود بينها فى مؤسسة ما أو فى المجتمع كله تتغير بالتدريج بطرائق تتفق مع اتجاهات التغير الاجتماعى.

ولابد أن يكون رابعًا منهجًا نقديًا؛ إذ إن العلاقات بين التغير الخطابى والاجتماعى والثقافى ليست فى العادة شفافة عند الأشخاص الذين يرتبطون بها، وقس على ذلك إخضاع الخطاب للتكنولوجيا. والوصف بأنه "نقدى" يعنى ضمنًا أنه يبين الروابط والأسباب الخفية، كما يعنى التدخل كذلك، بمعنى توفير الموارد للذين يُضارون بسبب التغيير. ومن المهم فى هذا الصدد أن نتجنب صورة التغيير الخطابى باعتبارها عملية ذات اتجاه واحد يمتد من القمة إلى القاعدة، إذ إننا نجد صراعًا حول هيكلة النصوص ونظم الخطاب، وقد يقاوم الناس أو يتبنون جوانب التغيير القادمة من المستوى الفوقى، أو يجارونها وحسب (انظر مناقشة ذلك فى الفصل الثالث، والفصل السابع أدناه).

وختامًا لهذه المقدمة أقدم عرضًا موجزًا مسبقًا لدراسة التغير الخطابى فى الفصول ٣ – ٧. أما الفصل الثالث فيقدم التركيب الذى أنجزته والذى يجمع بين مفاهيم الخطاب ذات التوجه الاجتماعى والتوجه اللغوى. ويرتكز وصفى للتحليل على مستوى البُعد الخاص بالممارسة الخطابية على مفهوم التناص. وأما وصفى للتحليل على مستوى البعد الخاص بالممارسة الاجتماعية فيرتكز على مفهوم الأيديولوجيا، وخصوصًا الهيمنة،

بمعنى أنها أسلوب للسيطرة يقوم على التحالفات، وضم الجماعات الثانوية، وتوليد الرضا. والواقع أن ضروب الهيمنة داخل منظمات ومؤسسات معينة وعلى المستوى المجتمعي يجرى إنتاجها، وإعادة إنتاجها، ومعارضتها وتحويلها داخل الخطاب. أضف إلى ذلك أنه يمكن النظر إلى هيكلة الممارسات الخطابية بطرائق معينة داخل نظم الخطاب بحيث تصبح "مُطَبَّعَةً" وتحظى بالقبول على نطاق واسع، باعتبارها في ذاتها شكلاً من أشكال الهيمنة (الثقافية بصفة خاصة). وهكذا فإن الجمع بين مفهومى التناص والهيمنة هو الذى يجعل إطار الفصل الثالث مفيدًا للبحث فى التغير الخطابى فى علاقته بالتغير الاجتماعى والثقافى. وأما تحديد النصوص وأنماط النصوص السابقة التى تعتبر مصدرًا يُنهل منه (أى "حادثة خطابية" خاصة) وكيف تفصح عن نفسها، فيعتمد على موقف الحادثة الخطابية إزاء أنواع الهيمنة وضروب الصراع حول الهيمنة، أى إذا ما كانت الحادثة الخطابية تعارض، مثلاً، ممارسات وعلاقات الهيمنة القائمة أو تسلم بوجودها وتقبلها كما هى. والمدخل للتغير الخطابى المبين فى الفصل الثالث يجمع بين صورة النص والممارسة الخطابية المأخوذة من باختين من طريق مفهوم التناص عند كريستيفا (باختين ١٩٨١ و١٩٨٦وكريستيفا ١٩٨٦ أ) وبين صورة السلطة المأخوذة من نظرية الهيمنة عند جرامشى (جرامشى ١٩٧١؛ بوسى – جلوكمان ١٩٨٠).

وأتناول بالتفصيل الإطار المبين فى الفصل الثالث في الفصول التى تليه، فالفصل الرابع يتناول مفهوم التناص من حيث التمييز بين التناص "الواضح" (أى الوجود الصريح لنصوص أخرى داخل نص ما) وبين "التفاعل الخطابى" (أى تكوين نص من مجموعة من أنماط النصوص أو الأعراف الخطابية). وأقدم فيه طريقة للتمييز بين الأنواع المختلفة من أعراف الخطاب وتحديد العلاقات بينها، مثل "الأنواع"، و"ضروب الخطاب" و"الأساليب"، و"أنماط النشاط". ويناقش الفصل التناص أيضًا من زاوية علاقته بالإسهام الاجتماعى للنصوص والتحولات التى تتعرض لها، وعلاقته ببناء الهوية الاجتماعية فى الخطاب. وأما فى الفصلين الخامس والسادس فأنا أركز على تحليل النصوص. ويتصدى هذان الفصلان لبعض جوانب النص مثل المفردات والنحو، والتماسك، وبناء النص، وقوة النص وترابط معناه (وانظر مناقشة هذه المصطلحات فى الفصل الثالث). والفصلان

يتناولان أيضًا فكرة تحليل الخطاب باعتبارها متعددة الوظائف، فالفصل الخامس يتناول أساسًا وظيفة الخطاب فى تشكيل الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، ويركز الفصل السادس على تشكيل نظم المعرفة والعقيدة فى الخطاب وإعادة إنتاجها وتغييرها. وأما الفصل السابع فيركز على بُعد معين من أبعاد الخطاب وهو بُعد الممارسة الاجتماعية، ويؤكد خصوصًا بعض اتجاهات التغيير العريضة ذات التأثير فى نظم الخطاب المعاصرة (مثل إضفاء الديموقراطية أو الطابع السلعى أو التكنولوجى على الخطاب) وعلاقتها بضروب التغير الاجتماعى والثقافى.

وتشمل تحليلات التغيير فى الفصول ٤ – ٧ شتى المجالات والمؤسسات، إلى جانب عينات تفصيلية من الخطاب. ومن القضايا المثارة فى الفصل الرابع قضية الأسلوب الذى تتبعه أجهزة الإعلام فى تغيير الحد الفاصل بين المجالين العام والخاص للحياة الاجتماعية. ولا يقتصر ذلك على مادة الخطاب الإعلامى، مثل تناول بعض جوانب الحياة الخاصة باعتبارها أخبارًا (جماهيرية) بل يتجلى أيضًا على مستوى التناص من خلال مزج الممارسات الخطابية للمجال الخاص بالممارسات الخطابية فى المجال العام، ومن نتائج هذا أن بعض الأجهزة الإعلامية تستخدم صورًا نمطية من الكلام الشائع. ومن القضايا الأخرى قضية الضغط الذى تتعرض له المرافق الخدمية حتى تعامل خدماتها باعتبارها سلعًا والمستفيدين بها باعتبارهم مستهلكين، وهو ما يتضح فى الممارسات الخطابية الخاصة بتقديم المعلومات والإعلانات. وأنا أناقش فى الفصل الخامس بعض صور التغيير فى الهويات الاجتماعية للعاملين المهنيين وعملائهم وفى طبيعة التفاعل بينهم، مركزًا على الأطباء والمرضى. وأنا أقول: إن ضروب التغير في الهوية والعلاقة بين الطبيب والمريض تتحقق على مستوى الخطاب فى الابتعاد عن المقابلات الطبية الرسمية والاقتراب من جلسات إسداء المشورة القائمة على المحادثة، وهى التى قد تتضمن الممارسات الخطابية لتقديم المشورة وإدراجها فى نظم الطب التقليدية. ويتضمن الفصل السادس عينات من كتيبين عن رعاية الحوامل، وهى تمثل صورًا متضادة للتعامل مع الحوامل. وأناقش بعد ذلك "هندسة" التغير الدلالى فى إطار محاولة إحداث تغير ثقافى، مشيرًا بصفة خاصة إلى الخُطَب التى ألقاها أحد الوزراء فى حكومة تاتشر حول التسليع

ومزج تقديم المعلومات بالإعلان، وكان يتناول فى هذه الحالة قضية التعليم، ضاربًا المثل بإحدى اللوائح الجامعية.

ومن أهداف هذا الكتاب إقناع القراء أن تحليل الخطاب عمل ممتع لمن يقوم به، وتوفير الموارد التى يحتاجونها للقيام به. وهكذا فإن الفصل الأخير فى الكتاب، الفصل الثامن، يجمع أطراف المادة التى سبقْ عرضها فى الفصول ٣ – ٧ فى شكل مجموعة من الخطوط الإرشادية اللازمة للقيام بتحليل الخطاب. وتتناول هذه الإرشادات جمع النصوص وكتابتها وتشفيرها، واستعمال النتائج والتحليل أيضًا.

الفصل الأول

مداخل تحليل الخطاب

هدفى فى هذا الفصل أن أصف بإيجاز عددًا من المداخل المطبقة فى الآونة الأخيرة وحاليا فى تحليل الخطاب، باعتبار ذلك سياقًا وأساسًا لتفصيل القول فى مدخلى فى الفصول ٣ – ٨. لقد أصبح تحليل الخطاب اليوم مجالاً دراسيًا بالغ التنوع، حيث نجد مداخل منوعة فى كل مبحث من عدد من المباحث (وبعض جوانب هذا التنوع مذكورة فى ڤان دييك ١٩٨٥ أ). وهكذا فإن استقصاء المداخل فى هذا الفصل يقوم بالضرورة على الاختيار. إذ اخترت عددًا من المداخل التى تجمع، إلى حد ما، بين التحليل الدقيق للنصوص اللغوية وبين التوجه الاجتماعى للخطاب، ويتفق هذا مع هدفى فى الفصول اللاحقة لتحقيق جمع فعال ويقبل التطبيق بين التحليل النصى وطرائق التحليل الاجتماعى الأخرى. كما أننى تعاملت مع المداخل بصورة انتقائية، مركزًا على جوانبها التى تقترب أكثر من غيرها من أولوياتى فى هذا الكتاب.

ومن الممكن تقسيم المداخل المستقصاة إلى مجموعتين وفقًا لطبيعة توجهها الاجتماعى إلى الخطاب، مميزًا بين "المداخل غير النقدية" والمداخل "النقدية". ولكن مثل هذا التقسيم ليس مطلقًا. فالمداخل النقدية تختلف عن المداخل غير النقدية فى أنها لا تقتصر على وصف الممارسات الخطابية بل تبين أيضًا كيف يتشكل الخطاب بفعل علاقات السلطة والأيديولوجيات، والآثار البناءة للخطاب فى الهويات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية ونظم المعرفة والعقيدة، وإن لم يكن أيهما واضحًا فى العادة للمشاركين فى

الخطاب. فأما المداخل التى وصفتها بأنها غير نقدية أساسًا فتتضمن الإطار اللازم لوصف خطاب قاعة الدرس عند سنكلير وكولتارد (١٩٧٥)؛ والعمل "الإثنومنهجى" فى مجال "تحليل المحادثة"؛ ونموذج الخطاب العلاجى عند لابوف وفانشيل (١٩٧٧)، إلى جانب مدخل حديث لتحليل الخطاب وضعه باحثان فى علم النفس الاجتماعى هما پوتر ووذريل (١٩٨٧). وأما المداخل النقدية التى أدرجتها فهى: "اللغويات النقدية" عند فاولر وآخرين (١٩٧٩) والمدخل الفرنسى لتحليل الخطاب الذى بناه پيشوه على أساس نظرية الأيديولوجيا عند ألتوسير (پيشوه ١٩٨٢). ويُختتم الفصل بملخص للقضايا الرئيسية فى تحليل الخطاب، وهى المستخلصة من هذا الاستقصاء، والتى سوف تمثل نقطة انطلاق إلى عرض مدخلى الخاص في الفصل الثالث.

سينكلير وكولتارد

عمل سنكلير وكولتارد (١٩٧٥) وكذلك كولتارد (١٩٧٧) على وضع نظام وصفى عام لتحليل الخطاب، ولكنهما قررا التركيز على قاعة الدرس لأنها حالة ثابتة الشكل ومن المحتمل أن تخضع ممارسة الخطاب فيها لقواعد واضحة. ويقوم نظامهما الوصفى على وحدات يفترض أن ترتبط فيما بينها بالعلاقة نفسها مثل الوحدات فى الأشكال المبكرة للنحو المنهجى (هاليداى ١٩٦١): والوحدات مرتبة بمعيار طبقى بمعنى أن الوحدات الأعلى طبقة تتكون من الوحدات فى الطبقة الأدنى. وهكذا ففى النحو، تتكون الجملة من عبارات، وهى تتكون من مجموعات، وهلم جَرًّا. وعلى غرار ذلك نجد أن خطاب قاعة الدرس يتكون من خمس وحدات ذات طبقات تنازلية — الدرس، والتعامل، والتبادل، والخطوة والفعل — بمعنى أن الدرس يتكون من تعاملات، تتكون كل منها من مبادلات، وهلم جرًّا.

ولا يكاد سنكلير وكولتارد يذكران شيئًا عن "الدرس"، ولكنهما يقولان بأن "التعامل" ذو بناء واضح. فالتعاملات تتكون من مبادلات، وهى تُفْتَحُ وتُغْلَقُ بما يسميانه "مبادلات الحدود" التى تتكون على الأقل من "خطوات إطارية"، إلى جانب خطوات أخرى أو من دونها. فعلى سبيل المثال يقول المعلم "والآن، قلت فى نفسى فلنعمل اليوم على حل

ألغاز ثلاثة". وهذه الجملة تتضمن خطوة إطارية ("والآن") وخطوة "تركيزية" تقول للتلاميذ موضوع التعامل المتوقع. وعادة ما تقع بين مبادلات الحدود سلسلة من المبادلات "الإخبارية" أو "التوجيهية" أو "الرامية إلى تلقى المعلومات"، وفى هذه السلسلة تقع مقولات وطلبات (أو أوامر) على الترتيب، وتُطرح الأسئلة، عادة منْ جانب المعلم.

فلننظر فى بناء نمط من أنماط المبادلة، وهى المبادلة الرامية إلى تلقى المعلومات. وتتكون فى العادة من ثلاث خطوات: "البداية" و"الرد" و"رد الفعل". مثلاً:

المعلم: هل تستطيع أن تقول لى سبب تناولك كل هذا الطعام؟

نعم.

التلميذ: للحفاظ على قوتك.

المعلم: للحفاظ على قوتك. نعم. للحفاظ على قوتك.

ولماذا تريد الحفاظ على قوتك؟

أول ما يقوله المعلم هو خطوة البداية، وقول التلميذ رد عليها، وأول سطر من القول الثانى للمعلم رد الفعل، والسطر الثانى خطوة بداية جديدة. لاحظ أن مقولة ("منطوقة") واحدة يمكن أن تتكون من أكثر من خطوة واحدة. ووجود رد الفعل بانتظام يفترض سلفًا أن المعلمين يتمتعون بسلطة تقييم أقوال تلاميذهم (فمن النادر أن يخاطر أحد بأن يفعل هذا خارج إطار تعليمى) ويبين أن جانبًا كبيرًا من خطاب قاعة الدرس يدور حول اختبار ما يعرفه التلاميذ، وتدريبهم على أن يقولوا أشياء ذات صلة بالموضوع وفقًا للمعايير التى وضعتها المدرسة.

والخطوة الواحدة تتكون من فعل واحد أو أكثر. ويميز سنكلير وكولتارد بين ٢٢ فعلاً فى خطاب قاعة الدرس، وبعضها خاص بهذا النمط من الخطاب دون غيره، (مثل فعل "الطلب" أى الذى يطلب الطفل فيه الحق فى الإجابة، ربما بأن يرفع يده) وبعضها الآخر أقل اختصاصًا بهذا النمط. فخطوة البداية فى المبادلة التى ترمى إلى تلقى المعلومات قد

تتضمن "الاستخلاص" (أى استخلاص شىء من السامع) على سبيل المثال، وربما يكون ذلك عندما تتضمن خطوة البداية فى مبادلة توجيهية ما "توجيهًا" معينًا.

وتعتبر الأفعال فئات وظيفية لا فئات شكلية، ومن القضايا الرئيسية قضية العلاقة بينها وبين الفئات الشكلية للنحو (وقد حظيت هذه القضية باهتمام كبير فى إطار التداولية، انظر ليڤنسون ١٩٨٣؛ وليتش وتوماس ١٩٨٩). ومن المشهور عدم وجود حالات تقابل بسيطة. فعلى سبيل المثال قد تكون الجملة الاستفهامية ("السؤال النحوى") توجيهًا واستخلاصًا فى الوقت نفسه (مثل: "هل تستطيع إغلاق الستائر؟") والجملة الخبرية ("المقولة النحوية") يمكن أن تكون أيًا من هذين أو فعلاً "إخباريًا" (مثل "الستائر ليست مغلقة"، فقد تمثل هذا طلبًا للتأكيد، أو طلبًا من أحدهم بإغلاقها، أو مجرد تقديم معلومات). ويشير سنكلير وكولتارد إلى ما يسميانه "الحال" و"التكتيك" للبت فى الوظيفة التى تقوم بها الجملة فى قطعة معينة من الخطاب. وذكر الحال يدعو إلى النظر فى عوامل حالية ذات علاقة به، فعلى سبيل المثال، إذا كان الأطفال يعرفون أن الكلام فى قاعة الدرس ممنوع، فإن الجملة الخبرية التى يقولها المعلم (مثل "أنت تتكلم") ربما فسرها التلميذ بأنها أمر له بالكف عن الكلام.وعلى ما يقوله لابوڤ وفانشيل (انظر أدناه) يقترح سنكلير وكولتارد قواعد تفسيرية تأخذ فى اعتبارها الشكل النحوى للجملة والعوامل الحالية. وأما "التكتيك" فينظر فى تأثير موقع الجملة من حيث ارتباطها بما سبق داخل الخطاب فى تفسيرها، فعلى سبيل المثال قد ترد جملة خبرية مثل "ربما يختلف الأمر من وجهة نظر المرأة" بعد رد فعل فى سلسلة المبادلات المستخلصة (أى حيث يتوقع المرء خطوة البداية) ومن المحتمل أن تفسر باعتبارها استخلاصًا على الرغم من أن معظم الجمل الخبرية ليست استخلاصية، وأن معظم الجمل الاستخلاصية جمل استفهامية.

وتكمن قوة الإطار الذى وضعه سنكلير وكولتارد فى الطريق الرائد الذى يلفت النظر إلى خصائص التنظيم المنهجى للحوار ويقدم طرائق وصفها. وأما أوجه قصورها فتتضمن غياب التوجه الاجتماعى الناضج للخطاب، وعدم كفاية الاهتمام بالتفسير. ومن الممكن إرجاع أوجه القصور المذكورة إلى المادة (البيانات) التى اختاراها، فهما يركزان على نموذج مركزية المعلم التقليدية فى خطاب قاعة الدرس، ومادتهما لا يتجلى فيها تنوع

ويركز تحليل المحادثة تركيزًا شديدًا على الدلالات المضمرة للتتابع فى المحادثة، أى الزعم بأن كل قول منطوق يفرض قيودًا على ما يتبعه. و"الثنائيات المتجاورة" — مثل السؤال والإجابة، أو الشكوى والاعتذار — من الأمثلة ذات الوضوح الناصع على هذا، فالسؤال الذى يطرحه أحد المتحادثين يستتبع بالضرورة إجابة من متحدث آخر. ومن الأدلة على أن قولاً من "س" يستتبع إشراك "ص" ما يلى: (١) إن أى شىء يقال بعد قول "س" سوف يعتبر خاصًا بـ"ص" إن كان ذلك ممكنًا (والمثال عليه: "هل هذه زوجتك؟" قد تتبعه إجابه تقول "يعنى! إنها ليست والدتى"، ومن المحتمل أن تُعتبر هذه العبارة ردًا بالإيجاب على السؤال)؛ (٢) إنه إذا لم يصدر قول من "ص"، فإن غياب القول سوف يلاحظ ومن الشائع أن يعتبر أساسًا لمعنى مستنبط (فعلى سبيل المثال إذا امتنع المعلمون عن إبداء ردود أفعالهم على إجابات التلاميذ فقد يعنى ذلك ضمنًا رفض هذه الإجابات). ويقول أتكنسون وهريتيدج (١٩٨٤: ٦) "إن كل قول منطوق يقع فى موقع يحدده البناء فى الحديث". ومما يترتب على هذا أن تناوب الأدوار يتجلى فيه تحليل الأدوار السابقة، وهو ما يوفر الأدلة الدائمة فى النص على كيفية تفسير الأقوال الملفوظة.

ومما يترتب على هذا أيضًا أن موقع القول وحده وسط الأقوال المتتابعة يكفى للبت فى معناه. ولكن هذا مشكوك فيه إلى حد كبير، لسببين، الأول (١) أن تأثير التتابع فى المعنى يتغير طبقًا لنمط الخطاب، والثانى (٢) أن المشاركين فى المحادثة قد يرجعون، كما سبق أن ذكرت فى مناقشتى لسنكلير وكولتارد إلى أنماط خطاب منوعة فى أثناء "تفاعلهم"، بحيث يُضطر المشاركون، باعتبارهم منتجين ومفسرين، إلى تعديل مواقعهم باستمرار إزاء هذه الأنماط. انظر بناء المقتطف التالى من مقابلة شخصية طبية أقدم فى الفصل الخامس تحليلاً لها:

المريضة: وأظن. أن ذلك من أسباب إسرافى فى الشراب

الطبيب: (إسرافى كما) تعلم) و مم
مم مم هل عدت

الآن هل عدت إليه هل بدأت

الرئيسى لعلم النفس. وبعض الإثنومنهجيين يبدون اهتمامًا خاصًا بالمحادثة وبالمناهج التى يطبقها المتحادثون فى إنتاجها وتفسيرها (شنكاين ١٩٧٨؛ أتكنسون وهريتيدج ١٩٨٤). ويركز محللو المحادثة أساسًا على المحادثة غير الرسمية بين الأنداد (مثل المحادثة التليفونية) وإن كانت بعض البحوث الحديثة قد تحولت إلى الأنماط المؤسسية للخطاب، حيث تبدو مظاهر عدم التكافؤ فى السلطة بوضوح أكبر (باتون و لى ١٩٨٧). ويختلف تحليل المحادثة عن مدخل سنكلير وكولتارد فى أنه يبرز العمليات الخطابية، ومن ثم يولى اهتمامًا أكبر بالتفسير والإنتاج. ولكن مفهوم هذا التحليل للتفسير والعمليات مفهوم ضيق، كما سوف أقيم عليه الحجة أدناه، ويشبه تحليل المحادثات مدخل سنكلير وكولتارد فى التوجه نحو اكتشاف الأبنية فى النصوص.

وقد وضع محللو المحادثات توصيفات لشتى جوانب المحادثة، مثل فواتح المحادثة وخواتيمها، وكيفية عرض الموضوع، وتطويره وتغييره، وكيف يحكى الناس حكايات فى أثناء المحادثات، وكيف ولماذا يعيدون صوغ المحادثة (مثلاً بتقديم فحواها أو باقتراح ما توحى به ضمنًا). وأما البحوث الخاصة بالتناوب، أى كيف يتناوب المتحادثون أدوار الكلام، فقد كانت باهرة وذات نفوذ كبير. ويقترح ساكس وشيجلوف وچيفرسون (١٩٧٤) وجود مجموعة بسيطة من قواعد التناوب التى تمتاز بالصلابة. وتنطبق هذه القواعد عند اكتمال الوحدة المستخدمة فى بناء دور المتحدث، إذ يبنى المتحدثون أدوارهم بوحدات معينة، كأن تكون الوحدة جملة مركبة، أو جملة بسيطة، أو عبارة، أو حتى كلمة واحدة، ويستطيع المشاركون البت فى ماهية هذه الوحدة والتنبؤ بلحظة اكتمالها بدقة كبيرة. والقواعد منظمة على النحو التالى: (١) للمتحدث الحالى أن يختار المتحدث التالى له (٢) وإذا لم يفعل ذلك فقد يختار المتحدث التالى نفسه بالبدء فى دوره فى الحديث (٣) فإن لم يحدث هذا فللمتحدث الحال أن يواصل حديثه. ويقول ساكس وشيجلوف وچيفرسون إن هذه القواعد تشرح عددًا كبيرًا من معالم المحادثات التى رُصدت، ويضيفون أن حالات التداخل بين المتحادثين تتسم بالقصر بصفة عامة، وبأن عددًا كبيرًا من حالات الانتقال من متحدث إلى غيره تقع دون فجوات ودون تداخلات، وهلم جَرًّا. وعلى الرغم من عمومية القواعد فإنها تسمح بالتنوع الكبير فى بعض معالم المحادثة مثل نظام أدوار الكلام وطول كل منه.

ويرى سنكلير وكولتارد أن هذا يدل على سوء تفسير التلميذ للحال، إذ يتصور أن سؤال المعلم عن الضحك يقصد به التأنيب لا الحوار. ولكن أمثال هذه النماذج تشير أيضًا إلى إمكان تعدد الجوانب فى خطاب قاعة الدرس، وإلى تعايش مجموعة من أنماط خطاب قاعة الدرس فى المدارس، وهو ما ينبغى لمنتجى النص ومفسريه أن يأخذوه فى حسبانهم. ويعنى هذا ضمنًا ضرورة الانتباه إلى العمليات الخطابية، وإلى التفسير والإنتاج، وأما التركيز عند سنكلير وكولتارد فيَنْصَبُّ على النصوص باعتبارها من نواتج الخطاب (وإن كانت فئة التكتيك توحى بدرجة من الانتباه إلى التفسير). ويؤدى هذا أيضًا إلى جعل موقفها من التحليل إشكاليًا ما دام المحللون يفسرون النصوص ولا يكتفون بوصفها. ولنسأل: أفلا يفسرْ سنكلير وكولتارد فعلاً بياناتهما حتى حين يزعمان أنهما يصفانها فحسب؟ أفلا يفسرانها من وجهة نظر المعلم حين يريان مثلاً أن التلميذ يسىء فهم المعلم بدلاً من إبدائه عدم الالتزام (أو الحياد) فى الرد على سؤال يحتمل إجابتين من المعلم؟ فتعبير "لا شىء" فى الواقع يحتمل أكثر من دلالة، ومن الممكن أن يعنى "لا أستطيع أن أخبرك بما يجعلنى أضحك هنا". ويثير هذا مشكلة أخرى فى هذا الإطار: إذ إنه يفرض قرارات معينة بشأن وظائف الأقوال، فى حين أن الأقوال فى الواقع كثيرًا ما تحمل وجهين للمعنى، لا أن تتصف بالغموض وحسب، على نحو ما تبينه الأبحاث الحديثة فى التداولية (انظر لـڤنسون ١٩٨٣) أى إن معانيها تستعصى على البت الواضح فيها.

تحليل المحادثة

تحليل المحادثة مدخل من مداخل تحليل الخطاب، وضعته مجموعة من علماء الاجتماع الذين يصفون أنفسهم بأنهم "إثنومنهجيون". ومدخل "الإثنومنهجية" من المداخل التفسيرية فى علم الاجتماع، وهو يركز على الحياة اليومية باعتبارها إنجازًا قائمًا على المهارة، وعلى المناهج التى يستخدمها الناس "لإنتاجها" (جارفينكل ١٩٦٧ وبنسون وهيوز ١٩٨٣). ويميل الإثنومنهجيون إلى تجنب النظرية العامة ومناقشة أو استخدام بعض المفاهيم مثل الطبقية أو السلطة أو الأيديولوجيا وهى التى تمثل أهمية أساسية للتيار

ممارسات قاعة الدرس الراهنة. وهذا يجعل خطاب قاعة الدرس يبدو أشد تجانسًا مما هو عليه فى الواقع، ويُطَبِّعُ الممارسات السائدة بجعلها تبدو فى صورة الممارسات الوحيدة، فهو يقدمها باعتبارها "موجودة" وحسب، ومتاحة للتوصيف، لا باعتبار أنها أُنْشِئَتْ من خلال التنازع مع ممارسة بديلة، وأنها قد زُوِّدَتْ بأيديولوجيات معينة (مثل الآراء فى التعليم والمتعلمين) وأنها تساعد على الحفاظ على علاقات سلطة معينة داخل المجتمع. وبإيجاز فإن مدخل سنكلير وكولتارد ينقصه التوجه الاجتماعىّ الناضج، ما دام يتجاهل النظر فى طرائق تشكيل علاقات السلطة للممارسات الخطابية، ولا يضع خطاب قاعة الدرس فى مكانه التاريخى وسط عمليات الصراع الاجتماعى والتغيير. فالخصيصة المرموقة لخطاب قاعة الدرس المعاصر تتمثل فى تنوعه، والمرء يريد أن يعرف سبب الضغوط التى يتعرض لها خطاب قاعة الدرس التقليدي الذى يصفانه، وطبيعة القضية المطروحة.

وتجانس المادة المشار إليها تصرف النظر أيضًا عن ازدواج الدلالة فى خطاب قاعة الدرس وتنوع التفسيرات المحتملة. انظر فى المثال التالىٰ عند كولتارد (١٩٧٧: ١٠٨):

المعلم: ما نوع هذا الشخص فى رأيك؟

هل ترى.. ما الذى تضحك منه؟

التلميذ: لا شيء

المعلم: ماذا؟

التلميذ: لا شيء

المعلم: تضحك من لا شيء؟ لا شيء على الإطلاق؟

التلميذ: لا.

الأمر مضحك فعلاً لأنهم لا يخطر لهم ذلك كأنما لم يكونوا

حاضرين وربما لم يحبوا ذلك والكلام يفصح عن موقف متحذلق.

تشربين (من جديد

المريضة: لا

الطبيب: آه. لم تعودى (غير (واضح)

المريضة: لا. ولكن شيئًا واحدًا

قالته السيدة لى يوم الثلاثاء

سوف أقول فى تحليلى لهذه الشذرة المقتطعة من مقابلة شخصية إنها مزيج من المقابلة الطبية وجلسة إسداء المشورة. وفى إطار هذا المزيج ماذا يقول التتابع للمفسر عن سؤال الطبيب فى دوره الأول؟ نعرف فى المقابلات الطبية التقليدية أن السؤال الذى يسأله الطبيب فور إشارة المريض إلى حالة مرضية قد تكون خطرة (وهى إدمان شرب الخمر هنا) من الأرجح أن يفسر على أنه استقصاء طبى يتطلب الانتباه الكامل من كلا المشاركين. وأما فى جلسة إسداء المشورة، فإن مثل هذا السؤال يمكن تفسيره بروح المحادثة، أى باعتباره سؤالاً عارضًا يدل على أن المستشار ملم بمشاكل المريض. وفى الشذرة المقتطفة يبدو أن المريضة تعتبره سؤالاً عارضًا، فهى تجيب إجابات آلية تتكون من كلمات مفردة عن السؤال الرئيسى وإقرار الطبيب للإجابة (وربما محاولة التحقق من صدقها؟) ثم تغير القصة مرة أخرى لتحكى بعض الأحداث الأخيرة. واتخاذ مثل هذا القرار التفسيرى يقتضى أن تحيط المريضة بمعلومات أكثر عن التتابع، أى إنها تحتاج إلى إصدار حكم على حادث اجتماعى، والعلاقة الاجتماعية بينها وبين الطبيب، ونمط الخطاب أيضًا. وهذا يعنى أن لدينا صورة لعمليات الخطاب وتفسيره تتسم بتعقيد يزيد عما هو مفترض عمومًا فى تحليل المحادثات، أى صورة يمكن أن تتسع مثلاً لمحاولات منتجى النص ومفسريه شق طريقهم داخل مخزونات أنماط الخطاب. ويوحى هذا المثال أيضًا بأن التحليل نفسه عملية تفسير، ومن ثم فهى ممارسة خلافية وإشكالية. ولكننا لا نكاد نجد شيئًا من هذا فى تحليل المحادثات. ومع ذلك، فإن المحللين يميلون، مثل سنكلير وكولتارد، إلى تفسير البيانات استنادًا إلى وجود توجه مشترك بين المتحادثين نحو نمط خطابى واحد (ولكن انظر جيفرسون و لى ١٩٨١). ومن الآثار الناجمة عن ذلك رسم صورة للمحادثة تتميز بالتناغم المبالغ فيه والتعاون الوثيق.

أضف إلى هذا تجاهل السلطة باعتبارها عاملاً فى المحادثات. ففى عمليات التفاوض التى أشرت إليها يتمتع بعض المشاركين، عادةً، بقوة أكبر من غيرهم. وفى الكثير من أنماط الخطاب (مثل خطاب قاعة الدرس) لا نجد قواعد مشتركة لتناوب الكلام، حيث يتمتع المشاركون بالمساواة فى الحقوق والالتزامات، بل نجد توزيعًا متفاوتًا للحقوق (مثل الحق فى أن يختار المتحدث نفسه، أو أن يقاطع المتحدث، أو أن يواصل الحديث عبر أدوار عديدة) والالتزامات (مثل القيام بدوره فى الحديث إذا رُشِّحَ لذلك). وفى أمثال هذه الحالات يتضح لنا أن إنتاج الخطاب جزء من عمليات أوسع نطاقًا، أى عمليات إنتاج الحياة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والهويات الاجتماعية. ولكن جانبًا كبيرًا من تحليل المحادثات الذى يقدم تفسيرات متناغمة للتفاعل بين الأنداد يعطينا الانطباع بأن إنتاج الخطاب غاية فى ذاته.

وعلى الرغم من اختلافهما فى نقاط الانطلاق البحثية والتوجهات النظرية، فإن مدخل سنكلير وكولتارد يشارك مدخل تحليل المحادثات نقاط القوة وأوجه القصور، إذ إن كلاهما قد أسهم إسهامًا كبيرًا في إيجاد تقدير جديد لطبيعة المبانى فى الحوار، وإن كان كل منهما يتسم بغياب التوجه الاجتماعى الناضج للخطاب (وفى هذا الصدد يعانى تحليل المحادثات من أوجه النقص نفسها عند سنكلير وكولتارد) ولا يقدم أيهما وصفًا مُقْنعًا لعمليات الخطاب والتفسير، وإن كان تحليل المحادثة يقدم نظرات ثاقبة فى جوانب معينة من التفسير.

لابوف وفانشيل

يعتبر كتاب لابوف وفانشيل (١٩٧٧) دراسة اشترك فى إعدادها عالم من علماء اللغة وعالم من علماء النفس لخطاب المقابلة الشخصية الخاصة بالعلاج النفسى. وخلافًا لموقف سنكلير وكولتارد، وموقف تحليل المحادثات، يفترض لابوف وفانشيل أن الخطاب غير متجانس، وهما يريان ذلك دليلاً على "التناقضات والضغوط" (ص ٣٥) الناشئة عن ظروف المقابلة الشخصية. وهما يتفقان مع جوفمان (١٩٧٤) على أن التنقل بين "الأطر" من المعالم العادية فى المحادثة، ويحددان فى المادة التى يدرسانها تركيبًا من أساليب مختلفة

ترتبط بأطر مختلفة: مثل "أسلوب المقابلة الشخصية"، و"أسلوب الحياة اليومية"، اللذين يستخدمان فى قصص المرضى عما جرى "فى الدنيا منذ الزيارة الأخيرة" (والحرف "ق" يرمز فى المثال للقصة) وأسلوب الأسرة (التى يرمز له بحرف أ) هو الأسلوب الذى عادة ما يستخدم فى الحالات "الأسرية" للتعبير عن المشاعر الجارفة.

وهما يقسمان المقابلات الشخصية إلى "قطاعات" تتفق فى مداها تقريبًا مع "المبادلات" عند سنكلير وكولتارد، وإن كانت هذه القطاعات يمكن أن تكون أيضًا أجزاء من المونولوجات. وتحليل القطاعات يؤكد وجود "تيارات اتصال" لغوية وشبه لغوية، والصفة الأخيرة تشمل بعض ملامح الكلام مثل طبقة الصوت، ودرجة ارتفاعه، وبعض مميزاته مثل "التهدج"، وحمله معانى مضمرة "ينكرها" المتكلم. ومن المتغيرات بين أنماط الخطاب الأهمية النسبية للقناة شبه اللغوية، ففى الخطاب العلاجى يعتبر التناقض بين المعانى الصريحة للقناة اللغوية، والمعانى المضمرة للقناة شبه اللغوية من المعالم الأساسية.

والتحليل يقدم "توسيعًا" لكل قطاع، أى إعادة صوغ للنص قادرة على التصريح بما هو مضمر، بالإشارة إلى الأسماء التى تحيلنا إليها الضمائر، والإفصاح عن المعانى المضمرة التى تدلنا عليها المفاتيح شبه اللغوية، وإدراج المادة الحقيقية ذات الصلة بالموضوع من أجزاء أخرى من البيانات، والتصريح ببعض المعرفة التى يشترك فيها المتحدثون. وحالات التوسع المذكورة غير محدودة، ويمكن زيادة تفاصيلها إلى ما لا نهاية. وفيما يلى نموذج نصى، يتضمن التحليل من حيث أساليبه، وصورته الموسعة (ق: قصة، أ: أسرة)

< ق وهكذا – عندما اتصلت بها اليوم قلت < أ "والآن، متى تعتزمين أن تأتى إلى البيت؟" > أ > ق

< ق عندما اتصلت بوالدتى اليوم (الخميس) قلت لها فى الواقع < أ "والآن، فيما يتعلق بالموضوع الذى يعرف كلانا أنه مهم ومصدر قلق لى، متى تتركين منزل أختى حيث (٢) اكتمل الوفاء بالتزاماتك و(٤) تعودين إذ إننى أطلب مجيئك إلى بيت حيث (٣) تتعرض التزاماتك الأولية للتجاهل، ما دام ينبغى لك أن تفعلى ذلك باعتبارك (الأم الرئيسة) وترأسين أسرتنا؟" > أ > ق

الرموز فى الأقواس المجعدة تسبق المقولات التى تقبل كما هى. وبعض هذه خاصة بتفاعل محدد، وبعضها الآخر مثل (الأم الرئيسة)، أى "الأم هى رأس الأسرة"، تترتب عليها دلالات عامة فى الثقافة بالنسبة لالتزامات الدور؛ إلى جانب رموز أخرى تنتمى إلى الافتراضات الدائمة للعلاج (مثل مقولة: "المعالج لا يأمر المريض بما ينبغى أن يفعله") أو للثقافة (مثل: "على المرء أن يعتنى بنفسه"). ونادرًا ما تصاغ المقولات صياغة صريحة، ومع ذلك فإن القضية الرئيسية فى أى تفاعل قد تتمثل فى البت فيما إذا كان الحادث يمثل إحدى المقولات أو لا يمثلها. أضف إلى ذلك أن المقولات تشكل روابط مضمرة بين أجزاء التفاعل، ولها أهميتها فى تحقيق ترابط معناه.

إذن فإن تحليل القطاع يقول إنه تفاعل (ومعناه "الفعل الذى يؤثر فى العلاقات بين النفس والآخرين"). ومن المفترض أن أى كلام منطوق يؤدى فى الوقت نفسه عدة أفعال ذات ترتيب هرمى بحيث تقوم الأفعال فى المستويات الدنيا بتنفيذ الأفعال فى المستويات العليا (وهذه العلاقة يبينها استخدام تعبير "ومن ثم" فى المقتطف الوارد أدناه) وهكذا يقول المقتطف الوارد أعلاه (وبعد تبسيط ما وضعه لابوف وفانشيل):

تواصل رودا (المريضة) القصة، وتقدم معلومات لدعم زعمها أنها نفذت الاقتراح (ح). وتطلب رودا معلومات بشأن الوقت الذى تعتزم والدتها فيه العودة إلى المنزل، ومن ثم تطلب من والدتها بصورة غير مباشرة أن تعود للبيت، ومن ثم تنفذ الاقتراح (ح)، ومن ثَمَّ تتحدى والدتها بصورة غير مباشرة بسبب تقاعسها عن القيام بدورها كما ينبغى باعتبارها رئيسة الأسرة، معترفة فى الوقت نفسه بأوجه قصورها، وزاعمة فى الوقت نفسه مرة أخرى أنها نفذت الاقتراح.

وأما المقولة (ح) فهى اقتراح (المعالج) بأنه ينبغى لكل فرد أن يعبر عن حاجاته للآخرين. وأمثال هذا التصوير تستند إلى قواعد الخطاب التى اقترحها لابوف وفانشيل لتفسير الأشكال السطحية للأقوال المنطوقة، باعتبارها أنواعًا معينًا من الأفعال. فهما يتحدثان مثلاً عن قاعدة "الطلب غير المباشر"، وهى التى تحدد الشروط التى تجعل الأسئلة ("طلب المعلومات") تعتبر طلبات للقيام بفعل معين. ويختتم التحليل "بقواعد التتابع" اللازمة للربط بين القطاعات.

ويشير لابوڤ وفانشيل إلى مدخلهما باعتباره تحليلاً "شاملاً" للخطاب، ولا شك أن طابعه الشامل باهر، وإن كان أيضًا يستغرق وقتًا بالغ الطول، على نحو ما يقران به. وهما يحددان فى الواقع عددًا من المشكلات التى تكتنفه، فالمفاتيح شبه اللغوية عسيرة التفسير، وهو ما ذاع فعلاً عنها، والتوسع قد يستمر بلا نهاية، حيث لا توجد نقاط توقف واضحة الدافع، ومن شأن التوسع طمس الاختلافات المهمة بين العناصر المقدَّمة والمؤخَّرة فى الخطاب. لكنني أريد التركيز فى مناقشتى على فكرتين مهمتين فى مدخلهما ولابد من زيادة النظر فيهما.

تقول الأولى إن الخطاب قد يكون متغاير الأساليب أى غير متجانس بسبب التناقضات والضغوط الناشئة فى الحالة التى يجرى الكلام فيها. ففى حالة الخطاب العلاجى مثلاً، يقال إن استخدام أسلوب "الحياة اليومية" و"الحياة العائلية" يمثل جانبًا من إستراتيجية المريض لجعل بعض أجزاء الكلام محصنة أمام الخبرة النفاذة للمعالج. وسبق لى أن ذكرت أن هذا شبيه بمفهوم جوفمان عن الأطر. ومبدأ عدم تجانس الخطاب عنصر رئيسى فى مناقشتى للتناص. وسوف أقتصر هنا على الإشارة إلى اختلافين اثنين وحسب بين موقفى وموقف لابوڤ وفانشيل. الأول هو طىُّ أسلوب داخل أسلوب، كما هو الحال فى النموذج الوارد أعلاه، وهو شكل واحد وحسب من أشكال عدم التجانس، وكثيرًا ما يتخذ أشكالاً أكثر تركيبًا وتعقيدًا حيث يصعب الفصل بين الأساليب. وأقول ثانيًا إن نظرتهما إلى التغاير أو عدم التجانس تقوم على أكثر مما ينبغى من الثبات، فهما يريان أن الخطاب العلاجى يمثل تركيبًا ثابتًا من الأساليب، ولكنهما لا يحللان التغاير بأسلوب دينامى باعتباره يمثل تحولات تاريخية فى المركبات الأسلوبية. فالواقع أن القيمة الأولى لمبدأ التغاير تكمن، فيما يبدو، فى البحث فى التغير الخِطابى داخل إطار التغير الاجتماعى والثقافى الواسع النطاق (انظر أواخر الفصل الثالث حيث ترد تفاصيل هذا المنظور).

وأما الفكرة الثانية فتقول إن الخطاب يُبنى على مقولات مضمرة يُسَلِّمُ المشاركون بصحتها دون مناقشة، وتعتبر الأساس اللازم لترابط معناه. وهذا مبدأ مهم آخر لا ينظر لابوڤ وفانشيل فى إمكانياته الكامنة وما يترتب عليه من آثار. وأقول إنهما، بوجه خاص، لا يلتفتان إلي الطابع الأيديولوجى لبعض هذه المقولات، مثل دور الالتزامات المرتبطة بالأم،

أو الأيديولوجيا "الفردية" للذات في مقولة "علي المرء أن يعتنى بنفسه"، أو إلى الوظيفة الأيديولوجية التى يقوم بها العلاج فى إعادة إنتاج هذه المقولات دون طعن فيها، وهو ما يذكرنا بالبحوث النقدية فى العلاج باعتباره آلية لإعادة تكييف الأشخاص للقيام بأدوارهم الاجتماعية التقليدية. وأقول بعبارة أخرى إن لابوف وفانشيل يحجمان عن إجراء تحليل نقدى للخطاب العلاجى، على الرغم من تقديمهما موارد تحليلية قيمة لإجراء مثل هذا التحليل.

بوتر ووذريل

والنموذج الأخير للمدخل غير النقدى لتحليل الخطاب الذى أناقشه هنا استخدام بوتر ووذريل (١٩٨٧) تحليل الخطاب منهجًا فى علم النفس الاجتماعى. وهذا مهم فى السياق الحالى، أولاً لأنه يبين كيف يمكن استخدام تحليل الخطاب فى دراسة قضايا ربطتها التقاليد بمناهج أخرى، وثانيًا لأنه يثير السؤال القائل: هل يرتبط تحليل الخطاب فى المقام الأول "بالشكل" أم "بالمضمون" فى الخطاب؟ (انظر نقد طومسون (١٩٨٤ – ١٠٦ – ٨) لسنكلير وكولتارد لأنهما "شكليان" ويتجاهلان مضمون خطاب قاعة الدرس).

ويستند دفاع بوتر ووذريل عن تحليل الخطاب باعتباره منهجًا لعلماء النفس الاجتماعى إلى حجة واحدة يطبقها المرة تلو المرة على العديد من المجالات الرئيسية للبحث في علم النفس الاجتماعى. وتقول الحجة إن علم النفس الاجتماعى التقليدى قد أساء تصور خصائص أساسية للمادة اللغوية التى يستخدمها بل و"تكتم عليها"؛ وإن الخطاب بنَّاء ومن ثم فهو يشكل الأشياء والفئات؛ وإن ما يقوله المرء لا يظل متسقًا فى جميع المناسبات بل يتغير وفقًا لوظائف الحديث. وتُطَبَّقُ هذه الحجة أولاً على البحث فى المواقف، إذ إن البحوث التقليدية كانت تفترض أن لدى الناس مواقف متسقة تجاه الأشياء، مثل "المهاجرين الملونين"، ولكن تحليل الخطاب يبين أن الناس يصدرون تقييمات مختلفة، بل ومتناقضة لشيء ما وفقًا للسياق، ليس هذا وحسب، بل يبين أيضًا أن مفهوم الشيء نفسه يتغير وفق تقييمه (ولذلك فإن "المهاجرين الملونين" تركيب يرفضه الكثير من الناس). وتُطَبَّقُ الحجة بعد ذلك على دراسة أساليب استخدام الناس للقواعد، وكيف يقدم الناس "روايات"

توضيحية (ذرائع، مبررات... إلخ) لسلوكهم وما إلى هذا بسبيل، مؤكدة فى كل حالة تفوق تحليل الخطاب على المناهج الأخرى، مثل المناهج التجريبية.

ويبين پوتر ووذريل أن إيلاءهما الأولوية للمضمون فى مدخلهما مضاد لإيلاء الأولوية للشكل فى "نظرية تطويع الكلام" النفسية الاجتماعية، وهى نظرية تتعلق بطرائق تعديل الأشخاص لكلامهم حتى يلائم من يكلمونهم، ومن ثم فهى تثبت تغيير الشكل اللغوى وفقًا للسياق والوظيفة، وأما فى مدخلهما فهما يركزان على تغير المضمون اللغوى. وفى بعض الحالات يقع التركيز على مضمون مقولات الكلام المنطوق – فى مجال البحث فى المواقف مثل ما يقوله من أجابوا على الأسئلة من أبناء نيوزيلانده بصدد وجوب إعادة المهاجرين البولينيسيين (أى أبناء جزر المحيط الهادى الشرقية) إلى بلادهم – وعلى أنواع الحجج التى "تعمل" فيها هذه المقولات. وفى حالات أخرى يقع التركيز على المفردات والاستعارة كأن يتعلق مثلاً بموقع الخبر فى الجملة (من أفعال وصفات) والاستعارات المقترنة بالمجتمع المحلى فيما نشرته أجهزة الإعلام عن الاضطرابات التى وقعت داخل المدن الكبرى فى بريطانيا عام ١٩٨٠.

والواقع أن التمييز بين الشكل والمضمون ليس واضحًا بالصورة التى قد يبدو بها، فللمضمون جوانب تدخل بوضوح فى قضايا الشكل، فقد تكون الاستعارة مسألة صهر مجالات معان مختلفة، ولكنها أيضًا تتعلق بنوع الألفاظ المستخدمة فى النص، وهو جانب من جوانب الشكل الخاص بها. والعكس بالعكس فبعض جوانب الشكل تدخل فى قضية المضمون، ومزج الأساليب فى الخطاب العلاجى عند لابوڤ وفانشيل يعتبر على أحد المستويات مزجًا للأشكال (فهما يشيران مثلاً إلى ملامح النبرات التى تميز الأسلوب "العائلى") ولكن له دلالته من حيث المضمون، وليكن مثلاً من حيث بناء صورة المريض باعتباره نوعًا خاصًا من أنواع "النفس" أو الذات.

ويعتبر الإطار التحليلى عند پوتر ووذريل فقيرًا إن قورن بالمداخل الأخرى، فالمضمون عندما يقتصر على جوانب محدودة من المعنى "الفكرى" أو التصورى للخطاب، وهو ما يتجاهل أبعاد المعنى الأخرى (الخاصة بالعلاقة بين الأشخاص بصفة عامة) وما يرتبط بها

من جوانب الشكل – (والشرح الوافى للمعنى الفكرى والخاص بالعلاقة بين الأشخاص وارد فى بدايات الفصل الثالث). وتبدو أوجه القصور التحليلى فى أنصع صورها فى معالجة پوتر ووذريل لقضية "النفس"، فعلى عكس المعالجات التقليدية للنفس فى علم النفس الاجتماعى، يتبنى هذان موقعا تركيبيًا يؤكد التغير فى بناء النفس فى الخطاب. ومع ذلك فإنهما يعجزان عن تطبيق هذه النظرية فى تحليل الخطاب، وذلك (كما أقول فى الفصل الخامس) لأننا نرى ملامح نفوس مختلفة موحىً بها من خلال الصور المجتمعة لمعالم لغوية (وجسدية) وسلوكية شتى، ونحتاج فى وصفها إلى جهاز تحليلى أشد ثراءً مما يقدمه إلينا پوتر ووذريل.

ويتسم مدخل پوتر ووذريل، مثل المداخل الأخرى المشار إليها، بأنه غير ناضج بالدرجة الكافية فى توجهه الاجتماعى للخطاب، فهما يركزان فى تحليلهما للخطاب تركيزًا فرديًا منحازًا على الإستراتيجيات البلاغية للمتكلمين. وتعتبر مناقشتهما للنفس استثناءً واضحًا من ذلك، لأن النظرية التركيبية للنفس تؤكد الأيديولوجيا والتشكيل الاجتماعى للنفس فى الخطاب، ولكن هذه النظرية لا تتفق مع التوجه العام للكتاب، كما إنها غير مطبقة فى تحليل الخطاب. كما نجد أخيرًا اتجاهًا نحو وصف النشاط الإستراتيجى أو البلاغى للنفس باستخدام الفئات والقواعد وما إليها بسبيل، باعتبارها بديلاً عن إخضاع النفس، لا رؤية هذا وذاك معًا فى تركيب جدلى (انظر الفصل الثالث حيث يرد هذا الرأى مفصلاً).

علم اللغة النقدى

علم اللغة النقدى مدخل وضعه فريق من الباحثين فى جامعة إيست أنجليا فى السبعينيات (فاولر وآخرون ١٩٧٩؛ كريس وهودج ١٩٧٩)، إذ حاولوا الجمع بين منهج للتحليل اللغوى للنص وبين نظرية اجتماعية عن وظيفة اللغة فى العمليات السياسية والأيديولوجية، استنادًا إلى نظرية اللغة الوظيفية المرتبطة باسم مايكل هاليداى (١٩٧٨، ١٩٨٥) والمعروفة باسم علم اللغة المنهجى (أو اللغويات المنهجية).

ولم يكن من المستغرب، نظرًا للأصول البحثية لعلم اللغة المنهجي، أن يحرص على تمييز نفسه عن التيار الرئيسى لعلم اللغة (وهو الذى كان يخضع لسيطرة نموذج تشومسكى آنذاك أكثر مما يخضع حاليًا) وعلم اللغة الاجتماعى (انظر فاولر وآخرون ١٩٧٩: ١٨٥-٩٥) وهو يرفض "ثنائيتين سائدتين مترابطتين" فى النظرية اللغوية: أولهما معاملة النظم اللغوية باعتبارها مستقلة ومنفصلة عن "استعمال" اللغة، والثانية هى الفصل بين "المعنى" وبين "الأسلوب" أو "التعبير" (أى فصل "المضمون" عن "الشكل"). واللغويات النقدية تنقض الثنائية الأولى بتأكيدها، مع هاليداى، إن "اللغة أصبحت ما هى عليه بسبب وظيفتها فى البناء الاجتماعى" (هاليداى ١٩٧٣: ٦٥) والقول بأن اللغة التى يستعملها الناس تتوقف على موقعهم فى النظام الاجتماعى. واللغويات النقدية تعارض الثنائية الثانية بمساندة رأى هاليداى فى نحو أية لغة، وهو الذى يقول إنه نظم "خيارات" ينتقى المتكلمون منها ما ينتقون طبقًا للظروف الاجتماعية، مفترضًا أن الخيارات الشكلية ذات معان متضادة، وأن خيارات الأشكال لها دلالاتها فى كل حالة. كما يُنتقد علم اللغة الاجتماعى لأنه يكتفى بإقامة تعادلات بين اللغة والمجتمع بدلاً من البحث عن علاقات سببية أعمق، بما فى ذلك تأثير اللغة فى المجتمع: أى "إن اللغة تعمل على تأكيد وتدعيم المنظمات التى تشكلها" (فاولر وآخرون ١٩٧٩: ١٩٠).

والعبارة المقتطفة من هاليداى فى الفقرة السابقة مجتزأة من جملة كاملة تقول: "أصبحت اللغة على ما هى عليه بسبب وظيفتها فى البناء الاجتماعى، ولا بد أن ينجح تنظيم المعانى السلوكية فى تبصيرنا إلى حد ما بأسسها الاجتماعية" (هاليداى ١٩٧٣: ٦٥). ويقول كريس (١٩٨٩: ٤٤٥) إن اللغويات النقدية طورت المقولة الواردة فى النصف الثانى من المقتطف لا فى الجزء الأول منه فى الواقع، إذ إنها "حاولت "استنباط" أبنية "الأسس الاجتماعية" من "تنظيم المعانى السلوكية"" فى النصوص. كما إن اللغويات النقدية تتخذ موقفًا يتفق مع هاليداى فى اعتبارها أن مادة التحليل تتكون من نصوص كاملة (منطوقة أو مكتوبة) على عكس مسلك التيار الرئيسى لعلم اللغة وعلم اللغة الاجتماعى. وما يسمى "بافتراض سابير-وورف" الذى يقول إن اللغات تجسد رؤى معينة للعالم يتسع ليشمل التنوع داخل إحدى اللغات، بمعنى أن نصوصًا معينة تجسد أيديولوجيات أو نظريات

معينة، والهدف هو "التفسير النقدى" للنصوص: أى "استعادة المعانى الاجتماعية التى يعبر عنها الخطاب بتحليل الأبنية اللغوية على ضوء سياقاتها التفاعلية وسياقاتها الاجتماعية الأكبر" (فاولر وآخرون ١٩٧٩: ١٩٥-٦). والمرمى وضع منهج تحليلى يمكن أن يستخدمه أشخاص قد يكونون مثلاً مؤرخين لا متخصصين فى علم اللغة.

ويعتمد علم اللغة النقدى فى التحليل النصى اعتمادًا كبيرًا على عمل هاليداى فى مجال "النحو المنهجى" (انظر هاليداى ١٩٨٥) إلى جانب استخدام بعض المفاهيم من من نظريات أخرى مثل "أفعال الكلام" و"التحويل". وتختلف اللغويات النقدية عن المداخل الأخرى فيما تبديه من اهتمام بالنحو والمفردات فى النصوص. وهى تشير بكثرة إلى "التعدى"، وهو جانب من النحو فى عبارة أو جملة يتعلق بمعناها الفكرى، أى بالصورة التى تمثل الواقع بها (انظر الفصل السادس حيث المناقشة التفصيلية للتعدى). فالنحو يقدم لنا "أنماط صوغ" مختلفة وما يرتبط بها من "مشاركين" حتى نختار ما نريد منها، وقد يكون الاختيار المنتظم لنمط صيغة معينة ذا دلالة أيديولوجية. فعلى سبيل المثال، نشرت الصحيفة الشيوعية **"ذا مورننج ستار"** (٢١ إبريل ١٩٨٠) خبرًا عن نقابة العاملين بهيئة التأمين الصحى وكيف نظمت يومًا للتظاهر، فصاغت الخبر صياغة توحى بفعل متعد وفاعل هو العمال الذين ينتمون لشمال إنجلترا (وتسميهم الصحيفة "الشماليين"). يقول الخبر "هاجم مئات من الشماليين البرلمان". وكان من الممكن صياغة هذا الخبر صوغًا "علائقيًا" لا يبرز فيه قيام العمال بفعل متعد هذا البروز (على سبيل المثال: "اجتمع مئات الشماليين لتقديم مظلمة إلى البرلمان").

كما يركز المدخل أيضًا على أمر متصل بهذا وهوعمليات "التحويل" النحوية، سواء نظرنا إليها باعتبارها تتفق مع ما يحدث فى "الزمن الحقيقى" (مثل التحولات المرتبطة بتطور خبر عن حدث فى إحدى الصحف على امتداد أيام متتالية، ومناقشته واردة فى ترو ١٩٧٩) أو بصورة مجردة، أى إن المعنى الذى كان يمكن التعبير عنه بفعل وفاعل (وجه س انتقادًا شديدًا إلى ص) تعاد صياغته بأسلوب تحويلى فيما يسمى "الصوغ الإسمى" كقولك (انتقاد س ل ص شديد) (أو "كان شديدًا"). والصوغ الاسمى يعنى تحويل جملة من فعل وفاعل إلى جملة اسمية أو إلى أسماء، والتحويل هنا يستبدل بالاسم (انتقاد)

التركيب الفعلى الأصلى "وَجَّه انتقادًا" (أو "انتقد" فى الواقع). ومن أشكال التحويل الأخرى البناء للمجهول، أى تحويل المبنى للمعلوم إلى مبنى للمجهول حتى ولو ذكرت الفاعل فى آخر العبارة (انظر مثلاً العنوان التالى "المتظاهرون تُطلق عليهم النار (من جانب الشرطة)" بدلاً من "الشرطة تطلق النار على المتظاهرين"). وقد ترتبط أمثال هذه التحويلات بمعالم ذات دلالة أيديولوجية فى النصوص، مثل التعمية المنتظمة للفاعل، فهذا وذاك يسمحان بحذف فاعل الجملة.

ويركز المدخل كذلك على جوانب معينة من نحو الجملة تتصل بالمعانى الخاصة بالعلاقات ما بين الأشخاص، أى التركيز على طرائق الإشارة إلى العلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية فى الجملة. وهذا يسمى نحو النوعية (الخاص بالأسلوب الإنشائى فى اللغة العربية والأفعال "الناقصة") (انظر الفصل الخامس حيث الأمثلة والمناقشة). ويقوم المدخل إلى المفردات على افتراض أن الطرائق المختلفة لاستخدام ألفاظ معينة لمجالات المعنى قد تتضمن نظمًا للتصنيف تتسم بالاختلاف الأيديولوجى، ومن ثم مصدر اهتمامنا بالنظر فى كيفية إعادة تناول مجالات الخبرة بألفاظ مختلفة تستند إلى مبادئ مختلفة للتصنيف، على نحو ما يحدث مثلاً فى غمار الكفاح السياسى (انظر الفصل السادس للمزيد من التفاصيل).

وتركز اللغويات النقدية عادة تركيزًا أكبر مما ينبغى على النص باعتباره مُنْتَجًا، وتركيزًا أقل مما ينبغى على عمليتى إنتاج النص وتفسيره. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن هدف اللغويات النقدية يتمثل، فيما يقال، فى **التفسير** النقدى للنصوص، فإن هذا المدخل لا يكاد يهتم بعمليات التفسير ومشكلاته، سواء تلك الخاصة بالمحلل / المفسر، أو تلك الخاصة بالمشارك / المفسر. وهكذا نلاحظ فى التفسير أن العلاقة بين المعالم النصية والمعانى الاجتماعية عادة ما تُصَوَّرُ فى صورة العلاقات المباشرة والشفافة، وعلى الرغم من تأكيد "عدم وجود ارتباط يمكن التنبؤ به بين أى شكل لغوى وأى معنى اجتماعى محدد على أساس مقابلات فردية" (فاولر وآخرون ١٩٧٩: ١٩٨)، فإن القيم تنسب، فى الواقع، إلى أبنية معينة (مثل الجمل المبنية للمجهول التى لا فاعل فيها) بطريقة آلية إلى حد ما. ولكن النصوص قد تكون متاحة لتفسيرات مختلفة، استنادًا إلى السياق وإلى المفسر،

وهو ما يعنى أن المعانى الاجتماعية (بما فى ذلك الأيديولوجيات) داخل الخطاب من الممكن استنباطها ببساطة من النص من دون النظر فى الأنساق وضروب التنوع فى توزيع النص واستهلاكه وتفسيره اجتماعيًا. وربما تكون "الأيديولوجيا قائمة فى اللغة ومعتادة فيها فى عينى القارئ الراضى بها وغير المنتقد لها" (فاولر وآخرون ١٩٧٩: ١٩٠) ولكن القراء كثيرًا ما يكونون نقادًا. وما إن تثبت اللغويات النقدية وجود معان أيديولوجية للنص حتى تميل إلى التسليم بآثارها الأيديولوجية.

ومن أوجه القصور الأخرى فى اللغويات النقدية أنها تؤكد من جانب واحد آثار الخطاب فى إعادة الإنتاج الاجتماعى للعلاقات والمبانى الاجتماعية القائمة، وتتجاهل فى مقابل ذلك كون الخطاب ساحة تجرى فيها ضروب الصراع الاجتماعى، والتغير فى الخطاب باعتباره بُعْدًا من أبعاد التغير الاجتماعى والثقافى الواسع النطاق. وليس هذا منفصلاً عن تعليقاتى فى الفقرة الأخيرة: أى إن التفسير عملية إيجابية فعالة والمعانى التى تصل إليها تعتمد على الموارد المستخدمة والموقع الاجتماعى للمفسر. ولن يستطيع المرء أن يقول إن النصوص تحدث آثارًا أيديولوجية فى متلق سلبى إلا إذا تجاهل هذه العملية الدينامية. والقضية بصفة أعم هى النظرة إلى السلطة والأيديولوجيا فى اللغويات النقدية باعتبارهما لا يتجهان إلا من القمة إلى القاعدة، وهو ما يتفق مع التأكيد الذى نجده أيضًا فى المدخل الألتوسيرى الذى تتبناه جماعة بيشوه (الذى أناقشه أدناه) بشأن السكون أو الخمود الاجتماعى لا التغير، والمبانى الاجتماعية لا الفعل الاجتماعى، وإعادة الإنتاج الاجتماعى لا التحول الاجتماعى. والحاجة قائمة إلى نظرية اجتماعية للخطاب تقوم على إعادة تقييم هذه الثنائيات باعتبارها أقطابًا فى علاقات توتر، لا أن نختار واحدًا من كل ثنائية ونرفض الآخر كأنهما متنافيان أى لا يجتمعان.

وتعليقى الختامى أن اللغويات النقدية تنظر نظرة بالغة الضيق إلى التشابك بين اللغة والأيديولوجيا. ونقول أولاً إن فى النصوص جوانب تختلف عن النحو والمفردات وقد تكون لها أهمية أيديولوجية، مثل البناء العام للنص باعتباره حجة أو قصة شاملة. وأقول ثانيًا إن اللغويات النقدية قد عالجت النص الفردى (المونولوج) المكتوب بصفة أساسية، ولم تقل إلا كلمات قليلة نسبيًا عن الجوانب المهمة أيديولوجيًا والخاصة بتنظيم الحوار المنطوق (مثل

التناوب فى الحديث) وإن كانت تتضمن بعض المناقشة للأبعاد التداولية للكلام الملفوظ مثل معالم التأدب (انظر الفصل الخامس أدناه). وأقول ثالثًا إن الإهمال النسبى لعمليات التفسير أدى إلى التركيز الشديد على تحقيق الأيديولوجيات فى النصوص. وأما ما تضعه اللغويات النقدية فى الخلفية فهو أن عمليات التفسير تدفع المفسرين إلى وضع افتراضات ليست فى النص وربما تكون لها طبيعة أيديولوجية (انظر الفصل الثانى حيث أضرب لها مثالاً) (فيركلف ١٩٨٩ ب يتضمن مناقشة أوفى).

وقد دأب بعض ممارسى اللغويات النقدية فى الآونة الأخيرة على الإعراب عن انتقادهم للعمل السابق (كريس ١٩٨٩، فاولر ١٩٨٨ أ) بما فى ذلك بعض الانتقادات التى ذكرتها آنفًا، كما اتجه بعض أعضاء المجموعة إلى العمل الوثيق بوضع مدخل مختلف بعض الشىء (هودج وكريس ١٩٨٨؛ كريس وثريدجولد ١٩٨٨) وأطلقوا عليه "السيميوطيقا الاجتماعية". وتختلف هذه عن اللغويات النقدية في أنها تهتم بشتى أنواع النظم السيميوطيقية، ومن بينها اللغة، وكذلك بالتفاعل ما بين اللغة والسيميوطيقا البصرية. وهكذا غدا من شواغلها الرئيسية العمليات الخطابية الخاصة بإنتاج النص وتفسيره، كما اهتمت اهتمامًا سافرًا بوضع نظرية اجتماعية للخطاب، تتسم بالتوجه إلى الكفاح والتغير التاريخى فى الخطاب، ويتركز هذا فى محاولة لوضع نظرية للنوع.

بيشوه

وضع ميشيل پيشوه وزملاؤه (پيشوه وآخرون ١٩٧٩؛ پيشوه ١٩٨٢) مدخلاً نقديًا لتحليل الخطاب، وهو يشبه اللغويات النقدية فى محاولة الجمع بين نظرية اجتماعية للخطاب ومنهج للتحليل النصى، معتمدين أساسًا على الخطاب السياسى المكتوب. وكانوا يربطون واعين بين بحوثهم وبين التطورات السياسية فى فرنسا، وخصوصًا العلاقة بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى فى السبعينيات والمقارنة بين خطابيهما السياسيين.

وكان المصدر الرئيسى لمدخل پيشوه فى النظرة الاجتماعية نظرية الأيديولوجيا الماركسية عند ألتوسير (١٩٧١). وكان ألتوسير يؤكد الاستقلال النسبى للأيديولوجيا عن

القاعدة الاقتصادية، وإسهام الأيديولوجيا الكبير فى إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية أو تغييرها. كما كان يقول إن الأيديولوجيا أبعد ما تكون عن "الأفكار" المجردة، بل إن لها أشكالاً مادية. وإلى جانب هذا فإن الأيديولوجيا تعمل من طريق تشكيل الأشخاص باعتبارهم ذواتًا اجتماعية، وتثبيتهم فى "مواقع" ذوات معينة، وإيهامهم فى الوقت نفسه بأنهم أحرار، وتقع هذه العمليات داخل شتى المؤسسات والمنظمات، مثل التعليم أو الأسرة أو القانون، وهى فى نظر ألتوسير تعمل باعتبارها أبعادًا أيديولوجية للدولة، أو ما أطلق عليه "أجهزة الدولة الأيديولوجية".

ويتمثل إسهام پيشوه فى هذه النظرية فى إرساء فكرة اعتبار اللغة شكلاً ماديًا بالغ الأهمية من أشكال الأيديولوجيا. وهو يستخدم مصطلح "الخطاب" ليؤكد الطبيعة الأيديولوجية لاستعمال اللغة، قائلاً إن الخطاب "يبين آثار الصراع الأيديولوجى داخل عمل اللغة، وعلى الجانب المقابل وجود الطابع المادى للغة داخل الأيديولوجيا" (پيشوه، مقتطف فى كورتين ١٩٨١). ويمكن تصور أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية باعتباره مُرَكَّبًا من "تشكيلات أيديولوجية" متداخلة العلاقات، وكل منها يتفق عمومًا مع موقع طبقى داخل هذا الجهاز. ويقول پيشوه إن كل موقع من هذه المواقع يتضمن "تشكيلاً خطابيًا"، وهو المصطلح الذى استعاره من فوكوه. والتشكيل الخطابى هو "الذى يستطيع فى إطار أى تشكيل أيديولوجى... أن يحدد **"ما يمكن وما ينبغى أن يقال"** " (پيشوه ١٩٨٢: ١١١، والتأكيد فى الأصل). وفهم هذا الكلام يتعلق بالدلالات المحددة للألفاظ: فالكلمات "يتغير معناها وفقًا لمواقع الذين "يستخدمونها"، (پيشوه وآخرون ١٩٧٩: ٣٣) أضف إلى هذا أنه على الرغم من أن تشكيلين خطابيين مختلفين قد يشتركان في كلمات أو تعبيرات معينة فيهما، فإن العلاقات بين هذه وبين الكلمات أو التعبيرات الأخرى سوف تختلف ما بين الحالتين، وينطبق ذلك على معانى هذه الكلمات والتعبيرات المشتركة، لأن علاقتها بغيرها هى التى تحدد معناها. فعلى سبيل المثال نجد أن كلمة "مناضل" تعنى أشياء متعددة كثيرة فى خطاب النقابات (حيث قد تكون مرادفًا للناشط، وعكس معنى "الخامل") وفى خطاب اليمين المحافظ (حيث يمكن أن تكون مرادفًا "للمخرب" وعكس معنى "المعتدل"). يضاف إلى هذا أن الذوات الاجتماعية تتشكل فى علاقتها بتشكيلات خطابية معينة ومعانيها

الخاصة؛ وهذه التشكيلات الخطابية، حسبما يقول پيشوه واجهات لغوية " "لمجالات فكرية"... تكونت على أسس اجتماعية تاريخية فى صورة نقاط تحقيق الاستقرار إذ تنتج الذات وفى الوقت نفسه **تنتج فى صحبته** ما سوف يرى ويفهم ويفعل ويخاف ويتمنى" (پيشوه ١٩٨٢: ١١٢-١٣، التأكيد فى الأصل).

وتقع التشكيلات الخطابية داخل مُرَكَّبات من عدد من التشكيلات الخطابية المترابطة، تسمى المُرَكَّب الخطابى، وتتحدد المعانى الخاصة بكل تشكيل خطابى "من الخارج"، أى من خلال علاقته بغيره داخل المركب الخطابى. و"الحالة" الخاصة للمركب الخطابى فى أى وقت معين (أى ما التشكيلات الخطابية التى يحتويها وما العلاقات بينهما) تعتمد على حالة الصراع الأيديولوجى داخل أجهزة الدولة الأيديولوجية. ولكن هذا التحديد الخارجى للتشكيلات الخطابية أمر لا تتمتع الذوات فى العادة بالوعى به، فالذوات يميلون إلى أن يتصوروا خطأً أنهم هم أنفسهم مصدر معانى التشكيل الخطابى. وإن كانوا فى الحقيقة من نواتجه. ويشير پيشوه إلى عناصر جاهزة سابقة البناء تتردد وتدور بين التشكيلات الخطابية، ويظن الناس أنها تعبر عن "الواقع"، أو عما هو معروف، أو ما سبق أن قاله المشاركون، فى حين أن هذه عناصر نشأت فى الواقع خارج الذوات، أى داخل المُرَكَّب الخطابى. ومن الأمثلة تعبيرات مثل "ارتفاع مستويات المعيشة بعد الحرب"، أو "التهديد السوڤييتى"، وهى تنتقل من تشكيل خطابى إلى آخر، باعتبارها تعبيرات جاهزة، مع افتراضاتها السابقة (أى إن ارتفاع مستويات المعيشة قد حدث، وأنه يوجد تهديد).

ولكننا نواجه تمييزًا مُهمًا يقول إن الذوات لا يقبلون التشكيل الخطابى قبولاً تامًا فى كل حالة، فقد يقيم بعضهم مسافة تفصله عنهم باستعمال ما يسمى "التمييز الميتاخطابى" (انظر الفصل الرابع) مثل الإشارة إليه مسبوقا بصفة "المزعوم" أو بعبارة "ما يسمى كذا"، أو بتجهيله. وهذا التمييز الذى يحول دون القبول الكامل أى "التماهى"، يطلق عليه پيشوه تعبير "التماهى المضاد" ويعنى به الابتعاد عن الممارسات القائمة من دون إحلال ممارسات جديدة فى محلها. وأما إذا حدث هذا الإحلال فسوف ينشأ لدينا ما يسمى "نقض التماهى" وهو موقف اختلاف جذرى تجرى فيه "الإطاحة بمركب التشكيلات الأيديولوجية وإعادة ترتيبها (مع التشكيلات الخطابية المتداخلة معها)" (پيشوه ١٩٨٢: ١٨٩). ولكن

پيشوه يرى إمكان الارتباط الخاص بين نقض التماهى وبين النظرية والممارسة الثورية للماركسية اللينينية فى الشكل التنظيمى للحزب الشيوعى.

ويسمى منهج التحليل "التحليل التلقائى للخطاب" لأن للإجراءات جانبًا يتولاه الحاسوب لتحديد التشكيلات الخطابية فى مجموعة مختزنة من النصوص. ويقول پيشوه وآخرون (١٩٧٩: ٣٣) إن تكوين "الكورپوس" (النصوص المختزنة) فى ذاته يجسد "الافتراض القائل بوجود تشكيل خطابى واحد أو أكثر" مهيمن على النصوص التى يتكون منها. ويضيف پيشوه وزملاؤه إن مثل هذا الافتراض ينبغى أن يصدر من المباحث العلمية المتخصصة مثل التاريخ أو علم الاجتماع لا من محللى الخطاب أنفسهم، لتجنب الدوران فى حلقات. إذ إن تجميع الكورپوس على أساس افتراض ما يعنى فرض التجانس على هذه النصوص، كما يزداد تجانس الكورپوس باستبعاد بعض الأجزاء النصية التى تختلف "ظروف إنتاجها" (وتختلف من ثم التشكيلات الخطابية المهيمنة فيها) عن النصوص الرئيسية.

وأول إجراء من هذه الإجراءات هو التحليل اللغوى للنص بتقسيمه إلى جمل بسيطة، باستخدام الإجراءات "التحويلية" التى وضعها عالم اللغة زليج هاريس (١٩٦٣). على سبيل المثال: "إننى آسف لرحيلها" يمكن تحليلها بتقسيمها إلى جملتين بسيطتين هما "إننى آسف" "(لأنها) رحلت". وبعد ذلك توضع رسوم بيانية تبين أنواع العلاقات بين هذه الجمل البسيطة (التنسيق، التبعية، الاستكمال إلخ). ويجرى بعد ذلك تطبيق إجراءات حاسوبية أخرى لتحديد الكلمات والعبارات التى ترتبط بعلاقة "استبدالية" بمعنى أنها يمكن أن تأتى فى المواقع نفسها فى الجمل البسيطة ذات البناء النحوى المماثل، والتى تتشابه فى علاقتها بالجمل البسيطة الأخرى. فعلى سبيل المثال ترتبط الكلمتان "المناضلون" و"المخربون" بعلاقة استبدالية فى الجملتين التاليتين: "علينا أن ننتبه للمناضلين الذين يعطلون الصناعة"، و"يجب أن تحذر الأمة من المخربين الذين يقوضون مؤسساتنا". وعندما تنشأ علاقة استبدالية فى أحد النصوص بين كلمات أو تعبيرات معينة، تنشأ علاقات دلالية بينها، مثل علاقة الترادف (أ يفيد ب، وب يفيد أ) أو علاقة الإيحاء المضمر (أ توحى بـ ب)، ولكن ب لا توحى بـ أ) ومن المحتمل أن يكون ذلك سمة

مميزة للتشكيل الخطابى الذى يرتبط به النص. وتركز الإجراءات على "كلمات أساسية" معينة، كلمات ذات قيمة اجتماعية استثنائية أو دلالة سياسية (مثل كلمة "الكفاح" فى الخطاب السياسى). (ولمن يريد المزيد من الوصف التفصيلى لمنهج التحليل أن يرجع إلى مينجينو ١٩٧٦، وطومسون ١٩٨٤: ٢٣٨ – ٢٤٧) وأخيرًا لابد من تفسير نتائج الإجراءات التحليلية، وإن كانت المشاكل المرتبطة بالتحليل لا تكاد تحظى بأى اهتمام، ويبدو أن المنهج كله مخصص لحالة واحدة.

وترجع قوة مدخل پيشوه، وسبب اعتباره مدخلاً نقديًا، إلى أنه يقرن نظرية ماركسية للخطاب بالمناهج اللغوية للتحليل النصى. ومع ذلك فإن معالجته للنصوص غير مرضية. فكما ذكرت آنفًا، يؤدى بناء الكورپوس إلى فرض التجانس على النصوص قبل تحليلها، (كورتين وماراندين ١٩٨١: ٢٢–٢٣) وتطبيق الإجراءات التحويلية فى تحليل النصوص وتقسيمها إلى جمل بسيطة يؤدى إلى طمس المعالم المميزة للتنظيم النصِّى. أضف إلى ذلك أن هذه الإجراءات تسمح بالتركيز على أجزاء مختارة من النصوص، وهو ما يعنى أن التحليل سوف يَنْصَبُّ على الجمل فى الواقع لا على النصوص. كما إن النصوص تعامل معاملة النواتج، على نحو ما يعاملها ممارسو اللغويات النقدية، وأما العمليات الخطابية الخاصة بإنتاج النصوص وتفسيرها فلا تكاد تحظى بأى اهتمام. كما يجرى تحليلها من زاوية دلالية ضيقة (وهو الانتقاد الذى وجهتُه أيضًا إلى پوتر وودريل) مع التركيز المحدد سلفًا على "الكلمات الأساسية"، وهذا يعنى الاهتمام بالأبعاد الفكرية للمعنى فقط، وإهمال أبعاد العلاقات بين الأشخاص وهى التى تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية، وتجاهل خصائص معنى المقولات المنطوقة فى سياقها، فى سبيل تحديد المعنى التجريدى للعلاقات. وهكذا فإن هذا المدخل يتجاهل جوانب كثيرة من شكل النصوص وتنظيمها وهى التى تهتم بها المداخل الأخرى. والخلاصة أن المحلل لا يحاول معالجة العناصر المميزة للنص و"للحادث الخطابى"، بل يتناول النصوص بصفتها أدلة على صحة افتراضات مسبقة عن التشكيلات الخطابية. ونلاحظ وجود اتجاه مماثل فى النظرية الألتوسيرية للمبالغة فى تأكيد إعادة الإنتاج – بمعنى وصف مواقع الذوات داخل تشكيلات معينة وكيفية ضمان السيطرة الأيديولوجية – على حساب التغيير، أى كيف يمكن للذوات الطعن

فى السيطرة والتشكيل القائم وإعادة هيكلته تدريجيًا من خلال ممارستهم. وسبق لى أن قلت بوجود تأكيد مماثل فى اللغويات النقدية. وهكذا فإن مدخل پيشوه يقوم على نظرة من جانب واحد للذات فى موقعها، وباعتبارها ناتجًا، وتجاهل قدرة الذوات على العمل باعتبارهم قُوىً فاعلة. وأما نظرية "نقض التماهى" باعتبارها تمثل التغيير الذى يتولد خارج الذات من خلال ممارسة سياسية معينة، فإنها بديل غير محتمل الوقوع لبناء إمكانية تغيير نظرة المرء إلى الخطاب وإلى الذات.

وأما تحليل الخطاب على أيدى "الجيل الثانى" فى إطار تقاليد پيشوه فقد أدى إلى تغيير المنهج بطرائق جوهرية، وكان ذلك راجعًا فى جانب منه إلى الانتقادات الموجهة إليه، وراجعًا فى جانب آخر إلى تأثير التغيرات السياسية فى فرنسا (مالديديه ١٩٨٤: ١١-١٤). وأكدت بعض دراسات الخطاب السياسى (مثل كورتين ١٩٨١) إستراتيجيات التحالف الخطابية، ووجود مجموعات من تشكيلات خطابية مختلفة تؤدى إلى جعل الخطاب حافلاً بالعناصر المتباينة وغامضًا. ولكن هذه الخصائص يصعب استيعابها فى الرؤية السابقة التى تقول بأن التشكيلات الخطابية متجانسة صلبة وترتبط بعلاقات تعارض ثابتة ساكنة. وقد وُصف الخطاب بعد ذلك بأنه يتميز فى تكوينه بالتباين الداخلى (أوتييه - ريڤى ١٩٨٢)، وأن من مقوماته عناصر "حوارية" و"تناصية" من نوع ينتمى إلى تقاليد نظرية مختلفة (انظر باختين ١٩٨١، وكريستيڤا ١٩٨٦ أ؛ والفصل الثالث فى هذا الكتاب)، كما بدأ النظر إلى البحوث السابقة من الزاوية التى انتقدته منها عاليه، أى باعتباره إجراءات ترمى إلى فرض التجانس، وأصبح ينظر إلى المركب الخطابى باعتباره "عملية إعادة هيكلة مستمرة"، حيث يتسم تحديد أى تشكيل خطابى بأنه "غير ثابت أساسًا، فليس بالحدود الدائمة التى تفصل ما بين الداخل والخارج، ولكنه جبهة تتلاقى فيها تشكيلات خطابية مختلفة، وهى جبهة حدودية تتغير وفقًا لما يدور حوله الصراع الأيديولوجى" (كورتين ١٩٨١: ٢٤). ونظرًا لتعدد العناصر التى يتكون منها الخطاب، فلابد أن تظل أقسام معينة من النص تحمل أكثر من وجه للمعنى، وهو ما يواجه المفسر بأسئلة حول التشكيلات الخطابية التى يراها أقرب فى نظره إلى تفسيرها، وهكذا، كما قال پيشوه فى أحد أبحاثه الأخيرة (١٩٨٨)، يكتسب تحليل الخطاب طابع البحث التفسيرى لا البحث الوصفى

المباشر. ونلاحظ فى الوقت نفسه التخلى عن "وهم المؤمن بالنظريات" الذى يقول إن التحولات الجذرية للمركب الخطابى "يبررها وجود الماركسية / اللينينية" (بيشوه ١٩٨٣: ٣٢). وإزاء التركيز الجديد على "الحادث" الخطابى المعين، نشأت نظرة جدلية إلى الخطاب، وأصبحت فرصة التحولات راسخة فى طبيعة الخطاب المتباينة المتناقضة، ويقول پيشوه "إن أى خطاب يمكن أن يعتبر علامة على الحركة داخل الانتماءات الاجتماعية التاريخية التى تستند إلى الهوية، وذلك فى حدود اعتبار الخطاب، فى الوقت نفسه، من ثمار هذه الانتماءات والعمل... الخاص بالإزاحة داخل ساحتها" (پيشوه ١٩٨٨: ٦٤٨) (والمقصود بالإزاحة أن الخطاب أزاح أحد الانتماءات وحل محلها).

الخاتمة

أود أن أختتم هذا الاستقصاء بالربط بين القضايا الرئيسية التى عرضت لها حتى الآن، فى صورة عدد من المقولات التى يمكن اعتبارها "المطلوب" للمدخل النقدى السليم لتحليل الخطاب وسوف يقدم ذلك صورة أولية للمدخل الذى أشرع فى بنائه فى الفصل الثالث، ويبين علاقته بما سبقت لى مناقشته. وسوف يساعد فى الوقت نفسه على تحديد المجالات التى يظهر فيه ضعف وفجاجة تقاليد تحليل الخطاب ذات التوجه اللغوى التى استعرضتها فى هذا الفصل، وهى التى تحتاج إلى التدعيم بالاستفادة من معالجة اللغة والخطاب فى النظرية الاجتماعية.

١- موضوع التحليل النصوص اللغوية، وهى تحلل من زاوية طبيعتها الخاصة (انظر پيشوه). يجب أن تضمن النصوص المختارة لتمثيل مجال معين من مجالات الممارسة تمثيل التنوع فى شتى الممارسات (انظر سنكلير وكولتارد) وتجنب فرض التجانس عليها (انظر پيشوه).

٢- بالإضافة إلى كون النصوص "نواتج" لعمليتى إنتاج النصوص وتفسيرها، فإن هذه العمليات نفسها تخضع للتحليل (انظر سنكلير وكولتارد، واللغويات النقدية، وانظر

المدخل إلى التحليل النقدى للخطاب فى ڤان دييك (١٩٨٨) الذى يبدى اهتمامًا مفصلاً بعمليات الخطاب). يُنظر إلى التحليل نفسه باعتباره تفسيرًا، ويسعى المحللون إلى إبداء الحساسية لميولهم التفسيرية والأسباب الاجتماعية لها (انظر سنكلير وكولتارد، وتحليل المحادثات، واللغويات النقدية).

٣- قد تتميز النصوص بتعدد عناصرها المتباينة وبالغموض، وقد يتطلب إنتاجها وتفسيرها الاستعانة بمجموعات من أنماط مختلفة من الخطاب (لابوڤ وفانشيل؛ انظر تحليل المحادثات، ومجموعة پيشوه من "الجيل الأول").

٤- يُدرس الخطاب تاريخيًا وديناميًا، من حيث تغير المجموعات من أنماط الخطاب فى إنتاج الخطاب، ومن حيث ما يتجلى فى هذا التغيير من تمثيل وتشكيل لعمليات تغيير اجتماعى أوسع نطاقًا ("الجيل الثانى" من مجموعة پيشوه، والسيميوطيقا الاجتماعية؛ وانظر لابوڤ وفانشيل، و"الجيل الأول" من مجموعة پيشوه، واللغويات النقدية).

٥- الخطاب بنَّاءٌ اجتماعيًا (اللغويات النقدية، پيشوه، پوتر وونزريل) إذ إنه يشكل الذوات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، ونظم المعرفة والعقيدة، كما إن دراسة الخطاب تركز على آثاره الأيديولوجية البناءة (پيشوه، اللغويات النقدية، انظر لابوڤ وفانشيل).

٦- لا يقتصر اهتمام تحليل النصوص على علاقات السلطة فى الخطاب (انظر تحليل المحادثة) بل يبين أيضًا كيف تقوم علاقات السلطة والصراع على السلطة بتشكيل الممارسات الخطابية فى مجتمع ما أو مؤسسة ما وتغييرها ("الجيل الثانى من مجموعة پيشوه؛ انظر المداخل غير النقدية، واللغويات النقدية).

٧- يهتم تحليل الخطاب بعمله فى التحويل الإبداعى للأيديولوجيات والممارسات، وكذلك عمله فى ضمان إعادة إنتاجها (انظر پيشوه، واللغويات النقدية).

٨- تُحَلَّلُ النصوص من حيث التنوع الشديد فى معالمها شكلاً ومعنى (مثل خصائص الحوار، وبناء النص والمفردات والنحو أيضًا) فيما يتعلق بالوظيفة الفكرية للغة ووظيفتها فى العلاقات ما بين الأشخاص (انظر پوتر وونزريل، و پيشوه).

والذى أتصوره أن تحليل الخطاب يركز على التنوع والتغيير والصراع؛ فالتنوع فى الممارسات وتنوع العناصر داخلها يعنى أنها انعكاس معاصر لعمليات التغير التاريخى التى شكلها الصراع بين القوى الاجتماعية. وعلى الرغم من أن البنود ٤ و٥ و٦ حظيت ببعض الدعم خصوصًا فى إطار المداخل النقدية لتحليل الخطاب التى ناقشتها عاليه، فإن علينا أن نستعين بالنظرية الاجتماعية حتى نجد صورها الكاملة الناضجة الصريحة. ويقدم فوكوه نظرات ثاقبة قيمة فيها جميعًا، كما سوف أقيم الحجة على ذلك فى الفصل الثانى. ومع ذلك، فلا التقاليد النقدية فى تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى، ولا فوكوه، يعالج البند السابع معالجة مُرْضية. ألا وهو الأسلوب الذى يسهم به الخطاب فى إعادة إنتاج المجتمعات وفى تغييرها. وثنائية الخطاب المشار إليها تتمتع بأهمية أساسية فى الإطار الذى أقدمه فى الفصل الثالث، وتجاهلها فى كتابات فوكوه ترتبط بضعف نظرىٍّ ومنهجىٍّ كبيرٍ فى عمله.

الفصل الثانى

ميشيل فوكوه وتحليل الخطاب

ألم تنجح ممارسة الخطاب الثورى والخطاب العلمى على امتداد المائتى عام الأخيرة فى تحريرك من الفكرة التى تقول إن الألفاظ ريح، همس خارجى، رفرفة أجنحة يصعب على المرء سماعها فى قضية التاريخ الخطيرة؟

ميشيل فوكوه، علم آثار المعرفة

كان لفوكوه تأثير هائل فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات، ومن الممكن أن يُعزى شيوع مفهوم "الخطاب" وتحليل الخطاب باعتباره منهجًا، فى جانب منه، إلى هذا التأثير. ومن المهم أن نفحص عمله ببعض التفصيل لسببين. الأول أن علماء الاجتماع يشيرون على نطاق واسع إلى مدخل فوكوه إلى تحليل الخطاب باعتباره نموذجًا، ولما كنت أدعو إلى مدخل مختلف لتحليل الخطاب فى دراسات التغير الاجتماعى والثقافى، فلابد من إيضاح العلاقة بين المدخلين. فالتضاد كبير هنا بين تحليل الخطاب ذى التوجه النصى (ومن ثم التوجه اللغوى) (وقد أشير إليه فيما يلى باسم "التحليل النصى" فقط) وهو مدخلى الخاص، وبين مدخل فوكوه التجريدى. كما إننى أحتاج إلى تقديم الأسباب التى تبرر ضرورة نظر علماء الاجتماع فى استخدام "التحليل النصى"، وسوف أسوق الحجة فى آخر الفصل على أنه يمكن أن يؤدى إلى تحليلات اجتماعية أفضل.

وأما السبب الثانى لتخصيص فصل عن فوكوه فقد سبقت لى الإشارة إليه، ألا وهو إن بناء مدخل للتحليل الخطابى، سليم من الناحية النظرية ويمكن تطبيقه عمليًا، يتطلب تركيبًا يجمع بين تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى وبين النظرات الثاقبة التى أتت بها النظرية الاجتماعية الحديثة فى اللغة والخطاب. وعمل فوكوه يسهم إسهامًا مهمًا فى بناء نظرية اجتماعية للخطاب فى مجالات معينة مثل العلاقة بين الخطاب والسلطة، والبناء الخطابى للذوات الاجتماعية والمعرفة، والعمل الذى يؤديه الخطاب فى التغيير الاجتماعى. وعلى نحو ما بينت فى آخر الفصل الأول، نرى أن المداخل ذات التوجه اللغوى ضعيفة وغير ناضجة فى هذه المجالات.

ومع ذلك، فلما كان مدخل فوكوه إلى الخطاب، والسياق الفكرى الذى نشأ وتطور فيه، يختلفان اختلافًا شاسعًا عما يقابلهما فى حالتى، فلا يستطيع المرء أن "يطبق" عمل فوكوه فى تحليل الخطاب، فهذا يعنى، كما يقول كورتين، دعوة "منظور فوكوه إلى العمل" (١٩٨١: ٤٠) فى إطار "التحليل النصى" ومحاولة تطبيق نظراته الثاقبة فى مناهج التحليل الفعلية. كانت المكانة البارزة التى حظى بها الخطاب فى أعمال فوكوه المبكرة نتيجة للمواقع التى اتخذها إزاء إجراء البحوث فى العلوم الإنسانية، إذ اختار التركيز على ممارسات خطابية فى محاولة لتجاوز الطريقين البديلين الكبيرين للبحث، واللذين كانا متاحين آنذاك للباحثين الاجتماعيين، وهما البنيوية والتفسيرية (الهرمانيوطيقا) (دريفوس ورابينوف ١٩٨٢: ١٢-٢٣). أى إن فوكوه مهتم بالممارسات الخطابية باعتبارها تشكل المعرفة، وبشروط تحويل المعرفة المرتبطة بتشكيل خطابى معين إلى علم.

وهذا السياق الفكرى يساعد على إيضاح الفوارق الكبيرة بين تحليل الخطاب عند فوكوه وتحليل الخطاب ذى التوجه النصى. نقول أولاً إن فوكوه كان مهتمًا فى بعض مراحل عمله بنوع بالغ الخصوصية من أنواع الخطاب، أى خطاب العلوم الإنسانية، مثل الطب، والطب النفسى، والاقتصاد والنحو. وأما تحليل الخطاب ذي التوجه النصى فإنه، على خلاف ذلك، يهتم بأى نوع من أنواع الخطاب، كالمحادثة، وخطاب قاعة الدرس، وخطاب أجهزة الإعلام وهلم جَرًّا. وأقول ثانيًا، كما سبق لى أن بينت، إن تحليل النصوص اللغوية المنطوقة والمكتوبة جانب أساسى من جوانب تحليل الخطاب ذى التوجه النصى،

ولكنه ليس جزءًا من تحليل الخطاب عند فوكوه. إذ إنه يركز على ما يسمى "شروط إمكانية" الخطاب (روبين ١٩٧٣: ٨٣) وعلى "قواعد التكوين" التى تحدد ما يمكن أن يكون "موضوعًا"، و"النوعيات التعبيرية"، و"الذوات" و"المفاهيم"، و"الإستراتيجيات" الخاصة بنمط معين من أنماط الخطاب (ويرد شرح هذه المصطلحات أدناه). ويركز فوكوه على مجالات المعرفة التى تشكلها هذه القواعد.

اقتطفت آنفًا رأى كورتين الذى يقول إن علينا دعوة "منظور فوكوه إلى العمل" فى إطار تحليل الخطاب ذى التوجه النصى. ولكن الإشارة إلى "منظور فوكوه" يمكن أن تكون مُضَلِّلة، بسبب التحولات فى عمل فوكوه من تأكيد شىء إلى تأكيد سواه (وهى موصوفة بوضوح فى ديفيدسون ١٩٨٦). ففى عمله المبكر الخاص "بعلم آثار المعرفة" نجده يركز على أنماط الخطاب ("التشكيلات الخطابية"، انظر أدناه) باعتبارها قواعد لتكوين مجالات المعرفة، وأما فى دراساته الأخيرة عن "الأنساب". فالتأكيد يتحول إلى العلاقات بين المعرفة والسلطة. وأما فى أعمال فوكوه فى سنواته الأخيرة، فإن اهتمامه يتحول إلى "الأخلاق" أى "كيف يُفْتَرَضُ أن يشكل الفرد نفسه باعتباره ذاتًا أخلاقية بأفعاله نفسها" رابينوف ١٩٨٤: ٣٥٢). وعلى الرغم من أن الخطاب يظل فى دائرة اهتمامه دائمًا، فإن مكانة الخطاب تتغير، ويتغير ما يترتب على ذلك من موقعه بالنسبة للتحليل النصى.

وسوف أقدم فى هذا الفصل أولاً وصفًا وتقييمًا لمفاهيم الخطاب فى دراسات فوكوه "الأثرية" (خصوصًا فوكوه ١٩٧٢) ثم أناقش كيف تغيرت مكانة الخطاب فى عمل فوكوه الخاص بالأنساب (مركزا على فوكوه ١٩٧٩ و١٩٨١). والهدف الرئيسى فى هذين القسمين تحديد عدد من المنظورات القيمة والنظرات الثاقبة فى الخطاب واللغة فى عمل فوكوه، وهى التى ينبغى أن تدرج فى نظرية تحليل الخطاب ذى التوجه النصى، وأن تطبق فى منهجيته حيثما كان ذلك ملائمًا. ولكننى أختتم كلامى بمناقشة بعض نقاط الضعف فى عمل فوكوه، وهى التى تحد من قيمته للتحليل النصى، وكيف يمكن للتحليل النصى أن يدعم التحليل الاجتماعى، بما في ذلك التحليل الاجتماعى فى إطار التقاليد الفوكولتية. وإذن فإن ما أقدمه يعتبر قراءة لفوكوه من وجهة نظر خاصة؛ وأما العروض والبحوث النقدية الأشمل والأكثر اتزانًا فإنها متاحة فى كتب أخرى (مثل دريفوس ورابينوف ١٩٨٢؛ وهوى ١٩٨٦؛ وديوز ١٩٨٧؛ وفريزر ١٩٨٩).

أعمال فوكوه "الأثرية"

تتضمن الدراسات "الأثرية" المبكرة لفوكوه (وسوف أشير بصفة خاصة إلى فوكوه ١٩٨٢) فكرتين نظريتين رئيسيتين عن الخطاب وينبغي إدراجهما في تحليل الخطاب ذى التوجه النصى. أما الأولى فهى نظرية بنائية للخطاب، وتعنى النظر إلى الخطاب باعتباره مُكَوِّنًا فَعَّالاً أو بانيًا للمجتمع من شتى الأبعاد: فالخطاب يشكل موضوعات المعرفة، والذوات الاجتماعية، وأشكال "النفس"، والعلاقات الاجتماعية، والأطر النظرية. وأما الثانية فهى تأكيد الاعتماد المتبادل فيما بين ممارسات الخطاب لمجتمع من المجتمعات أو مؤسسة من المؤسسات: فالنصوص دائمًا ما تنهل من غيرها من النصوص المعاصرة والسابقة تاريخيًا وتغيرها (وهى خصيصة يشار إليها بتعبير شائع هو "تناص" النصوص، انظر الفصل الثالث)، كما إن أى نمط من أنماط الممارسة الخطابية يتولد من امتزاج نصوص أخرى معًا، ويعتمد تحديده على علاقته بالنصوص الأخرى (وهو المنظور الذى أدركه پيشوه وعبر عنه بما نسبه من أولوية "للتركيب الخطابى" انظر الفصل الأول). وعلى الرغم من أن تركيز فوكوه (١٩٧٢) مُنْصَبٌّ على التشكيلات الخطابية للعلوم الإنسانية، فإن نظراته الثاقبة تنسحب على جميع أنماط الخطاب.

ما الذى يعنيه فوكوه "بالخطاب" و"تحليل الخطاب" فى أعماله "الأثرية"؟ إنه يرى أن تحليل الخطاب مختص بتحليل "الأقوال" (وهذه هى الترجمة المعتادة للكلمة الفرنسية "énoncés" ؛ وهى ترجمة قد تكون مضللة إلى حد ما، إذ توحى بأن المقصود هو العبارات الخبرية، خلافًا للأسئلة والأوامر والتهديدات وهلم جَرًّا). وطبقًا لإحدى الصياغات (فوكوه ١٩٧٢: ١٠٧ — ١٠٨) فإن تحليل الأقوال يمثل طريقة واحدة من عدد من الطرائق المستخدمة لتحليل "أشكال الأداء اللغوى". وأما الأخريات فهى: "التحليل المنطقى للمقولات، والتحليل النحوى للجمل، والتحليل السياقى أو النفسانى للصيغ" والتحليل الخطابى للأقوال ليس بديلاً عن هذه الأنماط الأخرى للتحليل، لكنه لا يمكن اختزاله فيها أيضًا. ومن النتائج المترتبة على ذلك أن فوكوه يرى أن تحليل الخطاب لا تنبغى معادلته بالتحليل اللغوى، ولا معادلة الخطاب باللغة. فتحليل الخطاب لا يتعلق بتحديد أى الجمل

"ممكنة" أو نحوية، بل بتحديد "التشكيلات الخطابية" المتغيرة من الزاوية الاجتماعية التاريخية (ويشار إليها أحيانًا بصفة "الخطاب" وحسب)، ونظم القواعد التى تجعل من الممكن تكوين أقوال (عبارات / جمل) معينة دون غيرها فى أماكن وأوقات ومواقع مؤسسية معينة. والواقع أن تصور التحليل اللغوى الذى يتوسل به فوكوه مرتبط بلحظة زمنية معينة (فوكوه ١٩٧٢ وكان قد كُتب فى ١٩٦٩) وأنواع القواعد التى يستند إليها تماثل، فيما يبدو، ما كان الباحثون فى علم اللغة الاجتماعى فى السبعينيات قد انتهوا إلى تسميته "قواعد اللغويات الاجتماعية"، أى القواعد الاجتماعية لاستعمال اللغة. ومع ذلك، فإن منظور فوكوه يختلف اختلافًا شاسعًا عن أى منظور نجده فى علم اللغة الاجتماعى؛ ويرجع جانب من هذا الاختلاف إلى عدم الاهتمام بالنصوص اللغوية المشار إليه آنفًا.

ويتكون التشكيل الخطابى من "قواعد التشكيل" الخاصة بمجموعة الأقوال المعينة التى تنتمى إليه، وبصفة أخص قواعد تشكيل "الموضوعات"، وقواعد تشكيل "النوعيات التعبيرية"، و"مواقع الذات"، والقواعد الخاصة بتشكيل "المفاهيم"، والقواعد الخاصة بتشكيل "الاستراتيجيات" (فوكوه ١٩٧٢: ٣١ — ٣٩). وقواعد التشكيل المذكورة تُكَوِّنها مُرَكَّباتٌ من عناصر سابقة، خِطابية وغير خِطابية (الأمثلة عليها أدناه) وعملية التعبير عن هذه العناصر وربطها معًا تجعل الخطاب ممارسة اجتماعية (وفوكوه نفسه يستخدم تعبير "ممارسة خِطابية"). وسوف أناقش كل نمط من أنماط هذه القواعد بالترتيب، مقدمًا ملخصًا لموقف فوكوه، ومشيرًا بإيجاز إلى إمكان أهميتها وما يترتب عليها لتحليل الخطاب.

تشكيل الموضوعات

تقول النظرة الأساسية فيما يتعلق بتكوين الموضوعات إن "موضوعات" الخطاب تتكون وتتحول فى الخطاب وفقًا لقواعد تشكيل خِطابى معين، لا أنها توجد بصورة مستقلة ويشار إليها وحسب أو يدور الحديث عنها فى خطاب معين. وكلمة "موضوعات" يعنى بها فوكوه موضوعات المعرفة، أى الكيانات التى تعترف بها مباحث أو علوم معينة داخل مجالات اهتمامها، وتتصدى لها باعتبارها أهدافًا للبحوث. (ويمكن التوسع فى هذا المعنى

من معانى الموضوعات بحيث يتجاوز المباحث أو العلوم المنظمة شكليًا ويشمل الكيانات المعترف بها فى الحياة العادية. ويضرب فوكوه مثالاً لتكوين "الجنون" باعتباره موضوعًا من موضوعات خطاب الأمراض النفسية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن؛ وقد نجد أمثلة أخرى مثل تكوين "الأمة" و"العرق" أو "الحرية" و"الإنجاز" (انظر كيت وأبركرومبى ١٩٩٠) فى الخطاب الإعلامى والسياسى المعاصر، أو مثل "معرفة القراءة والكتابة" فى الخطاب التعليمى. ويقول فوكوه "إن المرض النفسى كَوَّنَهُ كل ما ذُكر فى جميع الأقوال التى وضعت له اسمًا، وقسَّمته، ووصفته، وشرحته..." (١٩٧٢: ٣٢) أضف إلى ذلك أن الجنون ليس شيئًا ثابتًا، بل يخضع لتحولات مستمرة فيما بين التشكيلات الخطابية وأيضًا داخل أى تشكيل خطابى. ومعنى هذا أنه لابد من تعريف التشكيل الخطابى بحيث يسمح بالتحول فى موضوعاته، ويقول فوكوه إن "وحدة الخطاب لا تستند إلى دوام أحد الموضوعات وتفرده بل على المساحة التى تنشأ فيها شتى الموضوعات وتتحول باستمرار" (١٩٧٢: ٣٢).

وأما ما يتسم بأهمية كبرى هنا بالنسبة لتحليل الخطاب فهو رؤية الخطاب باعتباره قوة بَنَّاءةً : إذ يسهم فى إنتاج وتحويل وإعادة إنتاج موضوعات الحياة الاجتماعية (والذوات أيضًا، كما سوف نرى بعد هنيهة) فى الحياة الاجتماعية. ويعنى هذا أن الخطاب ذو علاقة فعالة بالواقع، وأن اللغة تدل على الواقع بمعنى أنها تبنى المعانى له، وهو ما ينفى القول بأن الخطاب له علاقة سلبية بالواقع وبأن اللغة تشير وحسب إلى الأشياء التى تعتبر قائمة فى الواقع (من قبل الإحالة اللغوية إليها). وأما رؤية العلاقة بين اللغة والواقع باعتبارها إحالية وحسب، فهى الرؤية المفترضة سلفًا، بصفة عامة، فى علم اللغة وفى المداخل المبنية داخل علم اللغة إلى تحليل الخطاب.

ويعرف فوكوه "المساحة" التى يشير إليها هنا (فى آخر الفقرة قبل الأخيرة) فيما يتعلق بأى تشكيل خطابى بأنها **علاقة**: علاقة بين كيانات محددة من "المؤسسات، والعمليات الاقتصادية والاجتماعية، والأنساق السلوكية، ونظم المعايير، والتقنيات، وأنماط التصنيف، وأنواع التوصيف" (١٩٧٢: ٤٥)؛ وهى علاقة تشكل قواعد تكوين الموضوعات. وفى صدد الحديث عن المثال الذى ضربه فوكوه من المرض النفسى، يقول:

إذا كنا قد شهدنا فى فترة معينة من تاريخ مجتمعنا معاملة علماء النفس والطب النفسى للمنحرف، وإذا كان السلوك الإجرامى قادرًا على إيجاد سلسلة كاملة من موضوعات المعرفة (مثل القتل، والانتحار، والجرائم العاطفية، والجرائم الجنسية، وأشكال معينة من السرقة والتشرد) فإنما كان ذلك راجعًا إلى استعمال مجموعة من العلاقات الخاصة فى خطاب الطب النفسى، مثل العلاقة بين مستويات التحديد للفئات العقابية ودرجات تخفيف المسؤولية، ومستويات التشخيص السيكلوجى (أنواع الإمكانات، والاستعداد النفسى، ودرجات التطور أو الانطواء، والطرائق المختلفة للتجاوب مع البيئة، وأنماط الشخصية، مكتسبة كانت أو وراثية)، والعلاقة بين سلطة القرار الطبى وسلطة القرار القضائى... والعلاقة بين "المصفاة" التى يشكلها التحقيق القضائى، والمعلومات الشرطية، والتحريات، والآلة الكاملة للمعلومات القضائية، و"المصفاة" التى يشكلها الاستجواب الطبى، والفحوص الإكلينيكية، والبحث فى السوابق، والتوصيف البيولوجى. والعلاقة بين الأسرة والمعايير الجنسية والعقابية لسلوك الأفراد، وجدول الأعراض المرضية والأمراض التى تدل عليها، والعلاقة بين الاحتجاز العلاجى فى المستشفى... والحبس العقابى فى السجن...

(١٩٧٢: ٤٣ — ٤٤)

يقول فوكوه هنا إن أى تشكيل خطابى يُكَوِّنُ موضوعات معينة بطرائق تمثل تقييدًا صارمًا لها. وإن القيود المفروضة على ما يحدث "داخل" ذلك التشكيل الخطابى ناجمة عن العلاقات الخاصة بالمركب الخطابى فيما بين التشكيلات الخطابية، والعلاقات بين الممارسات الخطابية وغير الخطابية التى يتكون منها التشكيل الخطابى. وتأكيد فوكوه للعلاقات الخاصة بالمركب الخطابى تترتب عليه نتائج مهمة لتحليل الخطاب، ما دام يضع فى مركز برنامج العمل البحث فى بناء التشكيلات الخطابية أو ترابطها من حيث علاقة بعضها بعضًا داخل ما سوف أطلق عليه اسمًا يمثل مصطلحًا عند فوكوه، وهو "نظم الخطاب" المؤسسى والمجتمعى، وأعنى به مجموع الممارسات الخطابية داخل مؤسسة أو مجتمع، والعلاقات بينها (انظر فيركلف ١٩٨٩ أ ص ٢٩). والرأى القائل بأن ترابط نظم الخطاب عامل حاسم فى تكوين أى تشكيل خطابى، وينبغى من ثم أن يكون من نقاط التركيز الرئيسية فى تحليل الخطاب. رأى يعبر عنه پيشوه بطرائق مختلفة فى أعماله (فى

مفهومه "للمركب الخطابى"، انظر الفصل الثانى أعلاه) وبرنشتاين (١٩٨٢) ولاكلاو وموف (١٩٨٥).

تكوين نوعيات تعبيرية

تقول القضية الرئيسية التى يطرحها فوكوه فيما يتعلق بتكوين "النوعيات التعبيرية" إن الذات الاجتماعية أو الشخص الذى يقول قولاً ليس كيانًا له وجود خارج الخطاب وليس مستقلا عنه، باعتباره مصدر ذلك القول (أى مؤلفه) ولكنه على العكس من ذلك دالةٌ من دوالّ القول نفسه. ومعنى هذا أن الأقوال تضع الذوات أو الأشخاص – من تصدر منهم ومن توجه إليهم أيضًا – فى مواقع محددة، حتى "إن وصف القول من حيث إنه قول لا يتمثل فى تحليل العلاقة بين المؤلف وبين ما يقوله (أو بين ما كان يريد قوله، أو ما قاله دون أن يريد ذلك)؛ ولكن فى تحديد الموقع الذى يمكن بل لابد أن يشغله أى فرد إن كان له أن يصبح الذات التى تقول هذا القول " (١٩٧٢: ٩٥ – ٩٦).

ويشرح فوكوه هذه النظرة إلى العلاقة بين الذات والقول من خلال تحديد طابع التشكيلات الخطابية قائلاً إنها تتكون من تكوينات معينة من النوعيات التعبيرية. أما هذه النوعيات التعبيرية فهى أنماط من النشاط الخطابى، مثل الوصف، وتشكيل الفروض، وصياغة اللوائح القانونية، والتعليم وهلم جرًا، ويرتبط بكل منها موقع خاص من مواقع الذات. وهكذا، فإن التعليم، على سبيل المثال، باعتباره نشاطًا خطابيًا، يضع المشاركين فيه فى موقعى المعلم والمتعلم. وكما هو الحال بالنسبة "للموضوعات" نجد أن قواعد تكوين النوعيات التعبيرية تضعها مجموعة معقدة من العلاقات من أجل تشكيل خطابى محدد، ويلخصها فوكوه بالنسبة للخطاب الإكلينيكى قائلاً:

إذا كان الطبيب يقوم فى الخطاب الإكلينيكى بعدة أدوار متوالية، كدور السيد الذى يطرح الأسئلة المباشرة، ودور العين الملاحظة، والأصبع الذى يلمس، والجهاز الذى يفسر العلامات، والمركز الذى تندمج فيه الأوصاف التى سبقت صياغتها، والعامل التقنى فى

المختبر، فذلك لأن الحالة تتضمن مجموعة كاملة من العلاقات... بين عدد من العناصر المتميزة، بعضها كان يتعلق بمكانة الأطباء، وبعضها يتعلق بالموقع المؤسسى والتقنى، (مستشفى، مختبر، عيادة خاصة.... إلخ) ومنها كانوا يتكلمون، ويشغل آخرون مواقعهم باعتبارهم ذواتًا تدرك وتلاحظ وتصف وتعلم ... إلخ (١٩٧٢: ٥٣).

ويتميز هذا الإفصاح عن النوعيات التعبيرية بأنه محدد تاريخيًّا وخاضع للتغير التاريخى، والانتباه إلى الظروف التاريخية التى تتحول هذه فيها، وإلى الآليات التى تحولها، يمثل جانبًا مهمًّا من جوانب البحث فى التغير الخطابى فى علاقته بالتغير الاجتماعى (انظر الفصل الثالث والفصل السابع أدناه). وفوكوه لا يفترض وجود "ذات طبية" تحقق الترابط بين هذه النوعيات التعبيرية ومواقع الذوات المختلفة، وتعتبر عامل توحيد بينها، ولكنه يقول إن هذه النوعيات والمواقع المتباينة تمثل بعثرة للذات وتشظيها، أو بعبارة أخرى، يقول إن الطبيب يتكون من تركيب من النوعيات التعبيرية ومواقع الذوات التى تظل قائمة بفضل القواعد الحالية للخطاب الطبى. ويعتبر عمل فوكوه إسهامًا رئيسيًّا فى نقض مركزية الذات الاجتماعية فى النظريات الاجتماعية الحديثة (انظر هنريك وآخرون ١٩٨٤)، وفى إثبات الرأى الذى يقول إن الذات تتكون ويعاد إنتاجها وتتحول من خلال الممارسة الاجتماعية وفى داخلها، وكذلك الرأى الذى يقول إن الذات مفتتة.

وأما ما له دلالة خاصة فى السياق الحالى فهو أن فوكوه ينسب دورًا رئيسيًا إلى الخطاب في تكوين الذات الاجتماعية. ويترتب على هذا أن قضايا الذاتية، والهوية الاجتماعية، ومسألة "النفس" ينبغى أن تشغل موقعًا رئيسيًّا فى نظريات الخطاب واللغة، وفى التحليل الخطابى واللغوى. ولكنها فى الحقيقة لم تلق إلا اهتمامًا بالغ الضآلة فى التيار الرئيسى لعلم اللغة، أو تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى والنصى، أو علم اللغة الاجتماعى أو التداولية اللغوية. فإن هذه المباحث الأكاديمية قد اعتنقت، على الدوام تقريبًا، النظرة إلى الذات الاجتماعية باعتبارها سابقة على المجتمع، وهى النظرة التى رُفضت على نطاق واسع فى المناظرات الحديثة حول الذاتية. وطبقًا لهذه النظرة، يشترك الناس فى الممارسة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى بهويات اجتماعية سبق تشكيلها وتؤثر فى ممارستهم ولكنها لا تتأثر بها. وأما من حيث اللغة فالباحثون يسلمون على نطاق واسع

فى هذه المجالات البحثية بأن الهوية الاجتماعية للشخص تؤثر فى طريقة استخدامه للغة، من دون الإشارة تقريبًا إلى أن استخدام اللغة – أى الممارسات الخطابية – يؤثر فى الهوية الاجتماعية أو يشكلها. وهكذا فإن الذاتية والهوية الاجتماعية تعتبران قضايا هامشية فى الدراسات اللغوية، ولا تتجاوز عمومًا نظريات "التعبير" و"المعنى المعبَّر": أى إن الهوية (الأصل الاجتماعى، كون المتحدث رجلاً أو امرأة، والطبقة الاجتماعية، والمواقف الاجتماعية والعقائد وغيرها مما ينتمى إلى المتحدث) تجد "التعبير" عنها فى الأشكال اللغوية والمعانى التى يختارها.

وأنا أعارض هذا – فى اتخاذى موقف فوكوه – بإحلال مسألة آثار الممارسة الخطابية فى الهوية الاجتماعية فى صلب تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى نظريًّا ومنهجيًّا. وتترتب على هذه النظرة عواقب مهمة للقول بأن تحليل الخطاب منهج رئيسى من مناهج البحث الاجتماعى: إذ إن النظرية التعبيرية التى تقول بالذاتية فى الخطاب تسمح بالنظر إلى الخطاب بصفته بُعْدًا هامشيا للممارسة الاجتماعية، على عكس النظرية التكوينية (أى القائلة بأن الخطاب يشارك فى تكوين الهوية الاجتماعية). ومع ذلك تبرز هنا تحفظات مهمة، فإن إصرار فوكوه على أن الذات نتاج للتشكيلات الخطابية تتسم بنكهة بنيوية قوية تستبعد الدور الاجتماعى الفعال بأى معنى ذى دلالة. وهذا غير مرض، للأسباب التى سوف أعرضها فى القسم الأخير. وأما الموقف من الخطاب والذاتية الذى أدعو إليه فى الفصل الثالث فهو موقف جدلى، أى إنه يرى أن الذوات الاجتماعية تشكلها الممارسة الخطابية، ولكنها قادرة أيضًا على إعادة تشكيل هذه الممارسات وإعادة بنائها.

تشكيل المفاهيم

يعنى فوكوه بالمفاهيم مجموعة الفئات والعناصر والأنماط التى يستخدمها مبحث من المباحث العلمية باعتبارها الجهاز الكفيل بالتعامل مع مجال اهتمامه: وهو يضرب مثالاً من أن المبتدأ أو الفاعل والخبر والاسم والفعل والكلمة يمكن اعتبارها مفاهيم نحوية. ولكن التشكيل الخطابى هنا، شأنه شأن موقفه إزاء الموضوعات والنوعيات التعبيرية، لا يضع

تعريفًا لمجموعات "توحيدية" من المفاهيم الثابتة التى يرتبط بعضها بالبعض بعلاقات محددة بوضوح. فالصورة صورة تشكيلات متحركة من المفاهيم المتغيرة. ويقترح فوكوه أن يصبح المدخل إلى تشكيل المفاهيم فى أحد التشكيلات الخطابية وصفًا لكيفية تنظيم "مجال الأقوال" المرتبطة به، والذى "ظهرت" فيه المفاهيم و"شاعت". وتؤدى هذه الإستراتيجية إلى وصف حافل (١٩٧٢) لأنواع العلاقات الكثيرة المختلفة التى قد توجد داخل النصوص وفيما بينها. وهذا مفيد فى وضع منظورات تقوم على التناص والمركبات الخطابية فى تحليل الخطاب ذى التوجه النصى، خصوصًا لأن هذه المنظورات لم تلق إلا اهتمامًا ضئيلاً فى علم اللغة أو فى تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى.

وسوف نجد داخل "مجال الأقوال" الخاص بأى تشكيل خطابى علاقات ذات أبعاد شتى، ومن بينها العلاقة القائمة بين الأقوال الواردة فى نص مفرد، مثل علاقات التتابع والتبعية. ويشير فوكوه إلى "شتى النظم البلاغية التى تربط ما بين مجموعات الأقوال (أى كيف ترتبط الأوصاف والاستنتاجات والتعريفات التى يحدد تتابعها بناء نص من النصوص)" بطرائق تعتمد على التشكيل الخطابى (١٩٧٢: ٥٧). وقد بُحثت أمثال هذه العلاقات الداخلية فى النصوص فى الآونة الأخيرة فى إطار اللغويات النصية. ومن بين العلاقات الأخرى العلاقات ما بين خطاب وخطاب، إذ قد تتناول العلاقات القائمة بين التشكيلات الخطابية المختلفة أو بين النصوص المختلفة، ويمكن التمييز بينها استنادًا إلى انتمائها إما إلى "الحضور"، أو "الاقتران" أو "الذاكرة". ويعرف فوكوه مجال الحضور قائلاً إنه "جميع الأقوال التى صيغت فى غير هذا المكان، وأُدخلت فى الخطاب، واعتُرف بأنها صادقة، أو تتسم بدقة الوصف، أو الاستدلال العقلانى السليم، أو القيام على الافتراضات السابقة اللازمة" وكذلك الأقوال "التى انتقدت، أو نوقشت، أو بُتَّ فى أمرها... أو رُفضت أو استبعدت" (ص ٥٧ – ٥٨) سواء كان ذلك صراحة أو ضمنًا. وأما مجال الاقتران فيتكون بصفة خاصة من أقوال من تشكيلات خطابية مختلفة، وترتبط بقضية العلاقات بين التشكيلات الخطابية. وأخيرًا يتكون مجال الذاكرة من أقوال "لم تعد مقبولة أو تناقش" ويمكن أن تقام بينها "علاقات النسب والنشأة، والتحويل، والاستمرار، والانقطاع التاريخى" (ص ٩٨ – ٩٩). ويضيف فوكوه إلى هذه العلاقات ما يسميه "علاقة

القول" إلى "كل التشكيلات التى يحدد القول إمكان وجودها فى المستقبل" ويشارك القول مكانتها (كأن تكون أدبًا على سبيل المثال).

ويلخص فوكوه هذا المنظور فى الزعم القائل بأنه "من المحال أن يوجد قول لا يعيد بصورة ما تمثيل ما جاء فى أقوال أخرى" (١٩٧٢: ٩٨). ويذكرنا ما يقوله عن العلاقات بين الأقوال بكتابات باختين عن النوع الأدبى والحوارية (١٩٨١، ١٩٨٦) وهو ما قدمته كريستيڤا إلى الجماهير الغربية بمفهوم التناص (١٩٨٦ أ: ٣٧). وكما ذكرت عاليه، يتخذ پيشوه منظورًا مماثلاً بأن يمنح الأولوية للمركب الخطابى فى نظريته عن الخطاب. وعلى الرغم من أن تمييز فوكوه بين شتى أنماط العلاقة ليس واضحًا على الدوام، فإن ما يقدمه هنا أساس للبحث المنتظم فى العلاقات داخل النصوص وأنماط الخطاب وفيما بينها. وسوف أميز أنا بين "التناص" الذى يعنى العلاقات بين النصوص، وبين "التداخل الخطابى" الذى يعنى العلاقات بين التشكيلات الخطابية أو بتعبير أقل دقة بين الأنماط المختلفة للخطاب (انظر الفصل الرابع أدناه). ويتناول التداخل الخطابى للعلاقات فيما بين تشكيلات خطابية أخرى تمثل، طبقًا لما يقوله فوكوه، قواعد التشكيل لأى تشكيل خطابى (انظر القسمين عاليه عن تشكيل الموضوعات والنوعيات التعبيرية).

ويقدم فوكوه، فى مناقشاته للعلاقات القائمة داخل مجالات الأقوال (١٩٧٢: ٩٧ – ٩٨) بعض التعليقات القيمة عن فكرة "السياق"، وخصوصًا كيف أن "سياق الحال" لقول ما (أى الحال الاجتماعى الذى يقع فيها) و"سياقه اللفظى" (أى موقعة بالنسبة للأقوال الأخرى التى تسبقه وتتلوه) يحدد الشكل الذى يتخذه، والطريقة التى يفسر بها. ومن المبادئ الشائعة علم اللغة الاجتماعى أن الأقوال (أو "الملفوظات") تخضع لهذا المعيار، ولكن الملاحظة الإضافية المهمة التى يقدمها فوكوه هى أن العلاقة بين قول منطوق وسياقه اللفظى والحالى ليست علاقة شفافة: إذ تختلف كيفية تأثير السياق فيما يقال أو ما يكتب، وكيفية تفسير ذلك، من تشكيل خطابى إلى سواه. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض جوانب الهوية الاجتماعية للمتحدث ككونه رجلاً أو امرأة، وانتمائه العرقى، أو سنه، وهى التى من المحتمل أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا فى الأشكال والمعانى أثناء المحادثة، قد لا يكون لها تأثير يذكر فى مؤتمر لعلماء البيولوجيا. وكذلك إذا جاء قول لأحد المشاركين مباشرة بعد سؤال

طرحه آخر، فإن هذا التعاقب اللصيق قد يمثل دافعًا إلى اعتبار هذا القول إجابة على السؤال فى أثناء استجواب ما بأكثر مما يعتبر كذلك فى محادثة عارضة. وإذن فالمرء لا يستطيع الاعتماد على "السياق" وحسب لشرح ما يقال أو يكتب أو أسلوب تفسيره، على نحو ما يفعله الكثير من اللغويين فى علم اللغة الاجتماعى والتداولية، بل يجب على المرء أن يبتعد خطوة واحدة ليصل إلى التشكيل الخطابى وترابط التشكيلات الخطابية فى نظم الخطاب حتى يتمكن من شرح العلاقة بين السياق والنص والمعنى.

تشكيل الاستراتيجيات

تمثل قواعد التشكيل التى نوقشت إلى الآن مجال الفرص المتاحة لوضع النظريات والأفكار أو ما يسميه فوكوه "الإستراتيجيات"، وهى التى لا تتحقق كلها. وقواعد تشكيل الإستراتيجيات تحدد الفرص التى تتحقق، وهى تتكون من مزيج من قيود المركبات الخطابية وغيرها من القيود غير الخطابية المفروضة على الإستراتيجيات الممكنة (١٩٧٢: ٦٦ – ٧٠). ويقول فوكوه مثلاً إن "الخطاب الاقتصادى فى الفترة الكلاسيكية كان تعريفه يعتمد على طريقة دائمة معينة لإقامة علائق تربط إمكانات الانتظام داخليا فى خطاب ما بغيره من ضروب الخطاب خارجه، وبمجال كامل غير خطابى من الممارسات، وصور الاستيلاء والمصالح والرغبات" (١٩٧٢: ٦٩). لاحظ هنا تكرار الإشارة إلى علاقات المركبات الخطابية باعتبارها قيودًا على أحد التشكيلات الخطابية. ويشير فوكوه إلى أن العلاقات التى يمكن أن تقوم بين ضروب الخطاب تتضمن القياس، والمعارضة، والتكامل، و"علاقات التحديد المتبادل" (ص ٦٧).

وتعتبر مناقشة القيود غير الخطابية هنا الإشارة التى اقترب فيها فوكوه فى أعماله المبكرة أشد الاقتراب من الإقرار بإمكان خضوع الخطاب للتحكم فيه "من الخارج"؛ والموقف السائد تجاه العلاقة بين الممارسة الخطابية وغير الخطابية يبين فى الواقع أن الأولى تتمتع بالتفوق على الأخيرة. ويشير فوكوه أولاً إلى وظيفة الخطاب فى الممارسات غير الخطابية، مثل "الوظيفة التى يقوم بها الخطاب الاقتصادى فى ممارسة الرأسمالية

الناشئة" (١٩٧٢: ٦٩)، ثم يشير ثانيًا إلى "قواعد وعمليات الاستيلاء" على الخطاب، بمعنى أن "الحق فى الكلام" و"القدرة على الفهم"، وكذلك الحق فى الاستفادة من "مخزون الأقوال التى سبقت صياغتها" أمور لا تتسم بالتوزيع العادل بين الفئات الاجتماعية (ص ٦٨)؛ ويشير ثالثًا إلى "**مواقع الرغبة الممكنة فيما يتعلق بالخطاب**: فقد يكون الخطاب فى الحقيقة مكانًا للتمثيل الخيالى، وعنصرًا للرمز، وشكلاً من أشكال المحرمات، وأداة لاستقاء الإشباع" (ص ٦٨، التأكيد عند فوكوه).

ويربط فوكوه بين قواعد تشكيل الإستراتيجيات وبين الصبغة "المادية" للأقوال. والقيود غير الخطابية المشار إليها للتو تقيم علاقات بين الأقوال والمؤسسات. وقول فوكوه إن الأقوال لها صبغة "مادية" لا يعنى أنها تتمتع بخصيصة النطق بها فى وقت محدد ومكان محدد، ولكنه يعنى بها أنها تتمتع بمكانة محددة داخل ممارسات مؤسسية محددة.

من علم الآثار إلى الأنساب

سبق أن أشرت إلى تغير نقاط التركيز على امتداد عمل فوكوه، ويشغلنى الآن انتقاله من الآثار إلى الأنساب، وما يترتب على ذلك بالنسبة لتصوير الخطاب عند فوكوه.

يقدم فوكوه الشرح المقتضب التالى للعلاقة بين علم الآثار وعلم الأنساب:

يجب أن تفهم "الحقيقة" على أنها نظام من الإجراءات المنظمة لإنتاج الأقوال وتنظيمها وتوزيعها ودورانها وتشغيلها.

ترتبط "الحقيقة" بعلاقة دائرية بنظم السلطة التى تنتجها وتحافظ على بقائها، وبآثار السلطة التى تدفع إلى إنشائها وتوسع نطاقها. إنه "نظام حكم" الحقيقة. (رابينوف ١٩٨٤: ٧٤)

أرجو أن يرى القارئ فى المقولة الأولى ملخصًا لعلم الآثار الذى رسمتُ خطوطه العريضة عاليه، وأما المقولة الثانية فتبين بإيجاز تأثير علم الأنساب فى علم الآثار، فهى

تضيف السلطة، أو إذا استعرنا ألفاظ ديڤيدسون قلنا إن التركيز فيها يَنْصَبُّ على "العلاقات المتبادلة بين نظم الحقيقة وأشكال السلطة" (١٩٨٦: ٢٢٤). والانتقال إلى علم الأنساب يمثل نقضًا لمركزية الخطاب. فإذا كنا رأينا فى فوكوه أولاً (١٩٧٢) أنه ينسب إمكان فهم نظم المعرفة والحقيقة إلى قواعد الخطاب التى كان يراها مستقلة – بل إن العلاقة بين الممارسة غير الخطابية والممارسة الخطابية كانت تخضع فى تنظيمها عنده، فيما يبدو، لهذه القواعد – فإن دراسة فوكوه الكبرى عن علم الأنساب وعنوانها **التأديب والعقاب** (١٩٨٩) تضع الخطاب فى موقع ثانوى بعد نظم السلطة.

ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن صورة طبيعة السلطة فى المجتمعات الحديثة التى يرسمها فوكوه فى دراساته للأنساب (انظر فريزر ١٩٨٩) تضع الخطاب واللغة فى قلب الممارسات والعمليات الاجتماعية. ويرتبط طابع السلطة فى المجتمعات الحديثة بمشاكل إدارة السكان، والسلطة مضمرة فى الممارسات الاجتماعية اليومية الموزعة والمتغلغلة على جميع المستويات فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ويشارك فيها الناس باستمرار؛ أضف إلى ذلك أنها "لا تصبح محتملة إلا إذا أخفت جانبًا كبيرًا منها، ويتناسب نجاحها تناسبًا طرديًا مع قدرتها على إخفاء آلياتها الخاصة" (١٩٨١: ٨٦) ولا تعمل السلطة بأسلوب سلبى من خلال السيطرة بالقوة على الخاضعين لها، بل إنها تشركهم معها وتعتبر "منتجة" بمعنى أنها تشكلهم و"تعيد تجهيزهم" حتى يصبحوا صالحين لتلبية حاجاتها. والسلطة الحديثة لم تفرضها من علٍ قُوَىً جماعية معينة (مثل الطبقات) على مجموعات أو أفراد؛ ولكنها تطورت ونمت "منَ أسفل" من خلال تقنيات معينة "متناهية الصغر" (مثل "الاختبارات" بمعناها الطبى والتعليمى: انظر أدناه) وهى التى ظهرت فى بعض المؤسسات مثل المستشفيات والسجون والمدارس فى بداية الفترة الحديثة. وفى هذه التقنيات نرى علاقة مضمرة بين السلطة والمعرفة فى المجتمع الحديث: فمن ناحية تنمو تقنيات السلطة وتتطور استنادًا إلى المعرفة التى تولدها، كما هو الحال مثلاً فى العلوم الاجتماعية؛ ومن ناحية أخرى تهتم هذه التقنيات اهتمامًا بالغًا بممارسة السلطة فى غمار جمع المعلومات. وقد سك فوكوه مصطلحًا هو "السلطة الحيوية" للإشارة إلى هذا الشكل الحديث من أشكال السلطة، وهو الذي بدأ الظهور منذ القرن السابع عشر، قائلاً "إن

السلطة الحيوية جاءت بالحياة وآلياتها إلى عالم الحسابات الصريحة وجعلت المعرفة / السلطة عاملاً من عوامل تغيير الحياة البشرية" (١٩٨١: ١٤٣).

وهذا التصور للسلطة يوحى بأن الخطاب واللغة ذواتا أهمية أساسية فى العمليات الاجتماعية للمجتمع الحديث، فالممارسات والتقنيات التى يركز فوكوه عليها تركيزًا شديدًا – المقابلة الشخصية، جلسات إسداء المشورة وما إلى ذلك – ممارسات خطابية إلى حد بعيد. وهكذا فإن تحليل المؤسسات والمنظمات من حيث السلطة يقتضى فهم وتحليل ممارساتها الخطابية. ولكن نظرة فوكوه للسلطة لا تعنى فحسب زيادة الانتباه إلى الخطاب فى التحليل الاجتماعى، بل تعنى كذلك زيادة الانتباه للسلطة فى تحليل الخطاب، ولكن هذه الأسئلة الخاصة بالخطاب والسلطة لا تظهر فى دراسات فوكوه الأثرية، ولا فى مداخل تحليل الخطاب ذات التوجه اللغوى. وعلى نحو ما يشير شاپيرو، نجد أن فوكوه "يرفع الرابطة بين اللغة والسياسة إلى مستوى رفيع من التجريد، وهو مستوى يسمح لنا بأن نتجاوز مبادلات السلطة المنعكسة فى اللغة بين الأشخاص والجماعات حتى نقوم بتحليل المبانى التى تكمن فيها" (١٩٨١: ١٦٢).

وبعض هذه القضايا يثيرها فوكوه نفسه فى دراسة (١٩٨٤) تستكشف شتى الإجراءات التى يسيطر بها المجتمع على الممارسات الخطابية ويفرض القيود عليها قائلاً: "يخضع إنتاج الخطاب فى كل مجتمع للسيطرة والاختيار والتنظيم وإعادة التوزيع فى وقت واحد من خلال عدد معين من الإجراءات التى يتمثل دورها فى تحاشى سلطاته وأخطاره، والتحكم فى أحداثه العارضة، وتجنب طبيعته المادية الثقيلة الجبارة" (ص ١٠٩). ومن بين "الإجراءات" التى يفحصها فوكوه فرض القيود على ما يمكن أن يقال، وعلى من يقوله، وعلى المناسبات التى يمكن أن يقال فيها. وضروب التعارض بين خطاب العقل وخطاب الجنون، وبين الخطاب الصادق والخطاب الكاذب، وآثار نسبة الكلام إلى مؤلف، والحدود المرسومة فيما بين المباحث العلمية، وإضفاء صفة القداسة على نصوص معينة، والقيود الاجتماعية المفروضة على التمتع بممارسات خطابية معينة، ويشير فوكوه فى هذا الصدد إلى أن "أى نظام تعليمى وسيلة سياسية للحفاظ على – أو تعديل – امتلاك ضروب الخطاب مع ما تحمله من المعارف والسلطات" (ص ١٢٣). ويوجد تأكيد مهم عند

فوكوه (١٩٨٤) لصراع السلطة حول البت فى الممارسات الخطابية، إذ يقول: "لا تنحصر ماهية الخطاب فى كونه الوسيلة التى تترجم أنواع الصراع أو نظم الهيمنة، بل إنه الشىء الذى يقوم الصراع من أجله ويتوسل به، فالخطاب هو السلطة التى يظفر بها من يسعى إليها" (ص ١١٠).

وهكذا فإن الانتقال من علم الآثار إلى علم الأنساب يتضمن تغييرًا للتأكيد الذى يؤدى إلى إبراز أبعاد الخطاب. فإذا كانت التشكيلات الخطابية عند فوكوه (١٩٧٢) تتسم بانتمائها إلى مباحث علمية معينة (١٩٧٢) (مثل خطاب الأمراض النفسية، والاقتصاد السياسى، والتاريخ الطبيعى، على الرغم من مقاومة فوكوه للتوافق البسيط بين ضروب الخطاب وهذه المباحث) فإن فئات الخطاب البارزة عند فوكوه (١٩٧٩، ١٩٨١) تتسم بطابع أقرب إلى "النوعية" (مثل المقابلة الشخصية، وجلسات إسداء المشورة، باعتبارهما من الممارسات الخطابية التى ترتبط على الترتيب بما يسميه فوكوه "الفحص"، و"الاعتراف"؛ انظر أدناه). والمقصود بهذا أنها تشير إلى شتى أشكال التفاعل المبنية بطرائق معينة وتتضمن مجموعات معينة من المشاركين (مثل من يلقى الأسئلة فى المقابلة الشخصية ومن يجيب عليها) بحيث يمكن استخدامها فى شتى المباحث العلمية أو المؤسسات، ومن ثم فإنها تتفق مع شتى التشكيلات الخطابية (بحيث يكون لدينا مقابلات شخصية فى مجال الطب، وعلم الاجتماع، والحصول على الوظائف، وأجهزة الإعلام). وأما التضاد عند بعض الكتاب فهو بين ضروب الخطاب، و"الأنواع" (انظر كريس ١٩٨٨ والفصل الرابع أدناه).

ويحلل فوكوه تكنولوجيتين رئيسيتين من تكنولوجيات السلطة وهما "التأديب" (ويتضمن الفحص فى تقنيته الجوهرية، فوكوه ١٩٧٩) و"الاعتراف" (فوكوه ١٩٨١). ومن القضايا الأولية للتحليل الخاص بالأنساب قضية تدهشنا وهى أسلوب تأثير التقنيات فى "الأجسام" أى كيف تؤثر فى الأشكال التفصيلية "المُطَبَّعَة" للسيطرة على الميول والعادات والحركات الجسدية التى نلاحظها فى المجتمعات الحديثة، وهى أوضح ما تكون فى التمارين البدنية فى التدريب العسكرى والعمليات المشابهة لها فى الصناعة والتعليم والطب وما إلى ذلك بسبيل. وتكنولوجيا التأديب الحديثة ترمى إلى إنتاج "أجسام مطيعة" بتعبير فوكوه، وأجسام تكيفت لتلبية مطالب الأشكال الحديثة للإنتاج الاقتصادى.

ويتجلى التأديب فى أشكال منوعة مثل الأساليب المعمارية للسجون والمدارس والمصانع التى ترمى إلى تخصيص مساحة محددة لكل نزيل (زنزانة، مكتب، مقعد... إلخ) بحيث يمكن إخضاعه للمراقبة الدائمة؛ ومثل تقسيم اليوم التعليمى أو يوم العمل إلى أجزاء يتميز بعضها عن بعض بحدود صارمة؛ ومثل تنظيم النشاط الجسدى فيما يتعلق مثلاً بتعليم الكتابة بالقلم بالأسلوب التقليدي؛ وهو ما "يَفْتَرِضُ مسبقًا القيام برياضة جسدية، بمعنى مجموعة حركات تتبع منهجًا يشمل الجسد كله" (١٩٧٩: ١٥٢)، أو مثل "تطبيع الحكم"، وهو الذى تقيس نظم العقاب فيه الأفراد طبقًا لمعايير محددة. وعلى الرغم من أن التأديب تكنولوجيًا يختص بالتعامل مع الجماهير، فإنه يفعل ذلك بأسلوب يركز على الفرد تركيزًا شديدًا، بمعنى أنه يعزل كل فرد ويركز على الأفراد واحدًا بعد الآخر ويخضعهم إلى إجراءات "التطبيع" نفسها. وطبقًا لتأكيد فوكوه على إنتاجية السلطة، فإن السلطة التأديبية تنتج الفرد الحديث (١٩٧٩: ١٩٤).

وأما "الفحص"، فأسلوب تحقيق "علاقات السلطة التى تتيح استخلاص المعرفة وتكوينها" (١٩٧٩: ١٨٥). ويعزل فوكوه ثلاث خصائص مميزة للفحص (١٩٧٩: ١٨٧–١٩٢). أولها إن "الفحص حوَّل اقتصاد الرؤية إلى ممارسة السلطة". ويعنى فوكوه بهذا أن يقيم التضاد بين السلطة الإقطاعية التى كانت تجعل الملك صاحب السلطة بارزًا للعيان والخاضعين للسلطة "مقيمين في الظل" وبين سلطة التأديب الحديثة التى تجعل السلطة غير مرئية والخاضعين لها تحت الأضواء. فالرؤية الدائمة تجعل الفرد خاضعًا للسلطة من ناحية، وتتيح معاملة الأفراد و"ترتيبهم" كأنهم أشياء من ناحية أخرى. والفحص إذن "هو الإجراء الرسمى لهذا التشيؤ، إن صح هذا التعبير". ونرى ثانيًا أن "الفحص يدفع بالفردية إلى مجال التوثيق" بمعنى أن الفحص يرتبط بإنتاج سجلات عن الأشخاص. ولهذا نتيجتان، الأولى "اعتبار الفرد شيئًا يمكن وصفه وتحليله"، والثانية استغلال السجلات للتوصل إلى تعميمات عن السكان، وما يتصفون به فى المتوسط، وأعرافهم وما إلى ذلك بسبيل. ويقول فوكوه إن هذا الجانب الأخير هو الأصل المتواضع للعلوم الإنسانية. ونرى ثالثًا أن "الفحص المحاط بشتى تقنياته التوثيقية يجعل كل فرد "حالة" معينة: وهى حالة تشكل فى الوقت نفسه موضوعًا لفرع من فروع المعرفة وأداة لفرع من فروع السلطة".

ويقيم فوكوه التضاد بين الممارسة التاريخية التقليدية التى تكتب فيها سير العظماء التى تصبح آثارًا تاريخية، وبين الكتابة التأديبية / البحثية الحديثة التى تتضمن تاريخ الحالات المفردة لإخضاعها وتشييئها.

وإذا كان الفحص تقنية تشييئ الأشخاص، فإن الاعتراف تقنية إخضاعهم. ويقول فوكوه "أصبح الإنسان الغربى حيوانًا مُعْتَرِفًا" (١٩٨١: ١٧٤). والدافع الذى يجعل المرء يغوص فى ذاته ويتحدث عن نفسه، وخصوصًا عن حياته الجنسية، فى إطار ما يفتأ يتسع من المواقع الاجتماعية (تتعلق أصلاً بالدين، ثم بعلاقات الحب، والعلاقات الأسرية، والطب والتعليم.... إلخ) يبدو فى ظاهره فى صورة مقاومة تحرره من السلطة الحيوية التى تُشَيِّئُهُ، ولكن هذا وهم فى رأى فوكوه، إذ يعتقد أن الاعتراف يدفع بالمزيد من جوانب الشخص إلى مجال السلطة.

ويعرف فوكوه الاعتراف بألفاظ تربطه ربطًا سافرًا بالخطاب إذ يصفه بأنه من "الطقوس الخطابية"، وهو ما يمكن أن نطلق عليه صفة "النوع" فى مجال تحليل الخطاب ذى التوجه النصى. ويعرف فوكوه الاعتراف أولاً طبقًا للموضوع قائلاً "إن موضوع الكلام هو الذات التى تتكلم"، ثم من زاوية علاقة السلطة بين المشاركين "فالمرء لا يقدم اعترافًا إلا فى حضور (أو افتراض حضور) شريك، والشريك ليس مجرد شريك فى التخاطب بل السلطة التى تطلب الاعتراف وتأمر به وتقدره، وتتدخل حتى تحكم وتصفح وتعزى وتصالح" (١٩٨١: ٦١). ويتميز الاعتراف بسمة خاصة به وحده، وهى أن الإدلاء بالاعتراف يؤدى إلى تغيير الذى يدلى به، فهو "يبرئه ويغفر له ويطهره، وهو يخلصه من أثقال سيئاته، ويحرره، ويعده بالخلاص" (ص ٦٢). أضف إلى ذلك أن قيمة الاعتراف تزداد بسبب العقبات وضروب المقاومة التى لابد أن يقهرها المرء حتى يدلى باعترافه.

وعلى الرغم من أن حديث فوكوه عن الاعتراف يرتبط بالخطاب أكثر من ارتباط الفحص به (فهو يشير إلى الأول باعتباره "شكلاً خطابيا" إلى جانب كونه "طقسًا خطابيًا") فإننى أرى أن كلا منهما يرتبط بوضوح بأنواع خطابية معينة. وتتضمن هذه، فى حالة الفحص، الفحوص الطبية، والامتحانات التعليمية والكثير من أشكال المقابلات

الشخصية. وأما بالنسبة للاعتراف، فإنه لا يقتصر على الاعتراف الدينى، بل يشمل أيضًا ضروب الخطاب العلاجى وجلسات المشورة من شتى الأنواع. ومن الموضوعات التى يناقشها فوكوه موضوع اكتساب الاعتراف طابعًا علميًا فى القرن التاسع عشر، ويقول فى هذا الصدد إن الفحص والاعتراف قد امتزجا فى "التحقيق" (الذى تجريه النيابة مع المتهمين) وفى "الاستجواب الدقيق"، وفى التنويم المغناطيسى.

وتقنيات السلطة التى يلفت فوكوه النظر إليها ترتبط بأنماط الخطاب التى أصبحت بارزة فى المجتمع الحديث، والتى ترتبط ارتباطًا وثيقًا فيما يبدو بطرائق تنظيمه الاجتماعى وقيمه الثقافية. ويبدو أن هذه الأنواع البارزة ثقافيًا، وخصوصًا المقابلات الشخصية وجلسات المشورة، وكذلك الأنواع المرتبطة بالإدارة والإعلانات، "تستعمر" نظم الخطاب الخاصة بشتى المؤسسات والمنظمات المعاصرة. وأصبحت تتسم فى أثناء ذلك بالتوسع الهائل فى وظائفها وهى تنتقل عبر الحدود ما بين المؤسسات، فأدت إلى توليد أنواع فرعية وأشكال أخرى كثيرة (من بينها جلسات تقديم المشورة العلاجية والتعليمية، والتوظيفية، والخاصة بالمستهلكين على سبيل المثال). (معنى جلسة تقديم المشورة مساعدة الفرد الذى يعانى من مشكلة شخصية ذات آثار نفسية على التغلب عليها من خلال الحديث الصريح مع اختصاصى اجتماعى نفسى يقدم له المشورة). وتمثل المقابلات الشخصية وجلسات المشورة على الترتيب نوعى خطاب التشييء وخطاب الإخضاع المقابلين لتقنية الفحص القائمة على التشييء وتقنية الاعتراف القائمة على الإخضاع. وأما الطرائق الخطابية التى "تتعامل" بيروقراطيًا مع الأشخاص باعتبارهم أشياء، من ناحية، والطرائق الخطابية التى تستكشف النفس وتتيح لها إسماع صوتها، من ناحية أخرى، فهما فيما يبدو بؤرتا تركيز لنظام الخطاب الحديث.

وفى هذا الصدد يشير منظور فوكوه الخاص بالأنساب إلى اتجاهات للبحث فى الخطاب ذوات أهمية لقضايا هذا الكتاب، وهى البحث فى أشكال التحول التاريخى للممارسات الخطابية الخاصة بنظم الخطاب، وعلاقتها بعمليات التغير الاجتماعى والثقافى الأوسع نطاقًا (انظر الفصلين الثالث والسابع أدناه). وتوجد هنا قضايا عِلِّيَّة مهمة، مثل: إلى أى حد تمثل هذه التغييرات الخطابية تلك التغييرات الاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقًا، ولا

تقتصر على مجرد "إظهارها"؟ وإذن فإلى أى مدى يمكننا البحث فى هذه العمليات الواسعة النطاق من خلال تحليل الممارسات الخطابية المتغيرة؟ أضف إلى هذا وجود سؤال عن مدى انتشار ومدى فاعلية الجهود المتعمدة التى يقوم بها رجال المؤسسات لإجراء تغييرات فى الممارسات الخطابية للمحادثات غير الرسمية فى المجال الخاص عند إجرائها فى المجال العام استنادًا إلى الحسابات الخاصة بفاعليتها (مثل توفير هدوء الأعصاب للذين تجرى معهم المقابلات الشخصية) ويدربون العاملين فى المؤسسات على استخدام تقنيات خطابية جديدة. وأنا أشير إلى عملية التدخل المذكورة باسم "استخدام التكنولوجيا فى الخطاب"، بمعنى أن الخطاب اليوم أصبح يستخدم تكنولوجيات وتقنيات يصفها فوكوه بأنها تمثل الأساليب الحديثة لعمل السلطة (انظر أيضًا الفصل السابع أدناه).

فوكوه وتحليل الخطاب ذو التوجه النصى

يمكن تلخيص النظرات الرئيسية فى الخطاب التى وجدتُها عند فوكوه على النحو التالى: كان عمله المبكر فى علم الآثار يتضمن فكرتين ذواتى أهمية خاصة وهما:

١- الطبيعة التكوينية للخطاب، أى إن الخطاب يُكَوِّنُ الجوانب الاجتماعية، بما فى ذلك "الموضوعات" الاجتماعية والذوات الاجتماعية؛

٢- أولوية المُرَكَّبَاتِ الخِطابية والتَّنَاصّ، بمعنى أن أى تعريف للممارسة الخطابية يعتمد على علاقتها بغيرها، فهى تستفيد من غيرها بطرائق مُرَكَّبة.

وتظهر ثلاث أفكار مهمة أخرى فى عمل فوكوه الخاص بعلم الأنساب وهى:

٣- الطبيعة الخطابية للسلطة، إذ إن ممارسات وتقنيات "السلطة الحيوية" الحديثة (مثل الفحص والاعتراف) خطابية إلى درجة بعيدة؛

٤- الطبيعة السياسية للخطاب، إذ إن الصراع على السلطة يحدث فى الخطاب وحوله؛

٥- الطبيعة الخطابية للتغير الاجتماعى، فالممارسات الخطابية المتغيرة عنصر مهم من عناصر التغير الاجتماعى

وتعد هذه مجموعة حافلة من المقولات النظرية والافتراضات عند محاولة إدراجها وتفعيلها فى تحليل الخطاب ذى التوجه النصى.

ومع ذلك فإن التحليل المذكور يواجه بعض الصعوبات فى عمل فوكوه، من بينها تجاهله للتحليل النصى، ورؤيته للخطاب باعتباره "تكوينيًا". والغرض من تقديم هذا القسم الأخير مناقشة هذه الصعوبات، والإشارة إلى الجوانب التى لا ينبغى أن نتبع فوكوه فيها عند إجراء تحليل الخطاب ذى التوجه النصى.

سبق أن ذكرت أن أحد أوجه الخلاف الرئيسية بين فوكوه وتحليل الخطاب ذى التوجه النصى أن تحليل فوكوه للخطاب لا يتضمن تحليل نصوص حقيقية من الناحيتين الخطابية واللغوية. ومع ذلك، فإن إدراج مثل هذا التحليل قد يكون وسيلة للتغلب على بعض نقاط الضعف التى اكتشفها المعلقون فى عمل فوكوه. لست أقترح اختزال تحليل الخطاب فى التحليل النصى أو اللغوى، بل أقول إن القضية تتعلق بضرورة إدراج نماذج فعلية من الخطاب فى التحليل. وعندما تدرج، كما هو الحال فى تحليل الخطاب ذى التوجه النصى، فيجب ألا تخضع وحسب للأشكال اللغوية للتحليل النصى، بل للتحليل بأبعادها الثلاثة: وهى تحليل النص، وتحليل العمليات الخطابية الخاصة بإنتاج النص وتفسيره (بما فى ذلك السؤال عن أنماط الخطاب وأنواعه التى ينهل منها وأساليب الإفصاح عنها وترابطها) والتحليل الاجتماعى "للحادثة" الخطابية من حيث أحوالها الاجتماعية وآثارها، على شتى المستويات (من زاوية الحال، ومن الزاوية المؤسسية والمجتمعية). (انظر الفصل الثالث أدناه) إذن فإن ما أدعو إليه هو التحليل النصى المقترن بأنماط أخرى من التحليل، والقضية الرئيسية هى إن كان ينبغى تحليل نماذج محددة (ونصوص معينة).

وأما نقاط الضعف التى تهمنا فى عمل فوكوه فتتعلق بمفهومىْ السلطة والمقاومة، ومسألتىْ الصراع والتغير. إذ إن فوكوه متهم بالمغالاة فى تصوير مدى تلاعب السلطة بغالبية الناس؛ وهو متهم بأنه لا يولى الوزن الكافى لطعن الناس فى الممارسات والصراعات

بين القوى الاجتماعية حولها، والإمكانات المتاحة للجماعات المقهورة بمعارضة النظم الخطابية وغير الخطابية المهيمنة، وإمكانات التغيير فى علاقات السلطة الذى يأتى به الكفاح وهلم جرًا (لوكور ١٩٧٢؛ ماكدونيل ١٩٨٦). والواقع أن فوكوه لا يتجاهل أمثال هذه المسائل، فهو يبدى اهتمامه بالتغيير، على سبيل المثال ما دام يخصص له فصلاً كاملاً في كتابه (١٩٧٢) بعنوان "التغيير والتحولات"، حيث يؤكد باستمرار أن قواعد تشكيل التشكيلات الخطابية لا تتناول موضوعات ومفاهيم ثابتة بل مجالات تحولاتها الممكنة. ونجد فى هذا الكتاب، مثلما نجد فى فوكوه (١٩٨٢) مناقشة كاملة لأشكال الصراع. ولكن الانطباع المهيمن الذى نجده فى مجمل أعماله وتحليلاته الرئيسية يصور الناس الخاضعين، بلا حول ولا طول، لنظم سلطة راسخة. ولا شك أن فوكوه يصر على أن السلطة تستتبع المقاومة بالضرورة، ولكنه يقدم انطباعًا يقول إن السلطة تحتوى المقاومة عمومًا (أى لا تسمح بانتشارها) ولا تجعلها مصدر تهديد. ويبدو أن هذا هو الحال فيما يتعلق بما يسميه فوكوه "الخطاب العكسى" للميول الجنسية المثلية. أى إن الانشغال بهذه الميول فى خطابىْ الطب النفسى وفقه القانون فى القرن التاسع عشر أدى إلى أن بدأت هذه الميول "تتكلم باسمها... وكثيرًا ما كانت تستخدم المفردات نفسها، والمعايير نفسها التى أدت إلى نبذها طبيًا" (١٩٨١: ١٠١). ومن ثم فإنه خطاب مقاومة لا يتجاوز حدود تشكيله الخطابى.

ويبدو أن هذه المشاكل ترتبط بغياب مفهوم الممارسة فى تحليلات فوكوه، ومن بينها غياب النص والتحليل النصى. وأنا أعنى "بالممارسة" النماذج الحقيقية للناس الذى يفعلون أو يقولون أو يكتبون أى شىء. والواقع أن فوكوه (١٩٧٢) يشير فعلاً إلى الممارسة، فى معرض تقديمه لمفهومْ "الممارسة الخطابية"، ولكنه يعرفها بأسلوب مشوش أى باعتبارها "قواعد" تقوم عليها الممارسة الفعلية، قائلاً إن الممارسة الخطابية "نظام من القواعد التاريخية مجهولة المؤلف" (ص ١١٧). وبعبارة أخرى نقول إنه يختزل الممارسة فى عكسها، أى فى المبانى، مستخدمًا ذلك المصطلح بالمعنى العام للموارد التى تقوم عليها الممارسة، واللازمة لها (إلى جانب كونها نتاجًا لها). ويبدو أن المبانى هى التى يقع عليها التركيز دائمًا، سواء كانت قواعد التشكيل عند فوكوه (١٩٧٢) أو التقنيات مثل تقنية الفحص عند فوكوه (١٩٧٩). ومع ذلك فإن فوكوه يزعم بطبيعة الحال

أنه يتحدث عن الممارسة، إذ إن تركيزه على المبانى يرمى إلى تفسير ما يمكن أن يحدث وما يحدث فعلاً.

والافتراض المشكوك فى صحته هو إمكان استنباط حقائق الممارسة من فحص المبانى، أى إمكان التوصل إلى نتائج خاصة بالممارسة من دون التحليل المباشر لنماذج حقيقية منها، بما فى ذلك النصوص. وقد يوحى ذلك ضمنًا، على سبيل المثال، بأن الممارسة تتمتع بقدر من الاتساق يفوق كثيرًا ما نعرفه عنها؛ وأن المبانى تتحكم فى الممارسة إلى مدى لا يتغير وبطرائق لا تتغير، وهو ما لا يبدو لنا صحيحًا؛ وأن البت فى القواعد – أو مجموعات القواعد – التى تستند إليها الممارسة أمر يسير مباشر، وهو ما ينفيه الواقع. ونقول بإيجاز إن ما نفتقده هو القول بأن الممارسة تتسم بخصائص ذاتية، وأن هذه الخصائص (١) من المحال اختزالها فى إعداد المبانى، وأن هذه الخصائص تعنى (٢) استحالة افتراض ظهورها فى الممارسة بل لابد من البت فى هذه المسألة، وأنها (٣) تساعد آخر الأمر على تشكيل المبانى.

ويرتبط بتركيز فوكوه على المبانى غياب أمر آخر، ألا وهو غياب آليات التغيير التفصيلية. إذ كيف اتخذت المبانى شكلها الحالى؟ كيف تتغير المبانى؟ وفى معرض حديث تيلور (١٩٨٦: ٩٠) عن فوكوه، يقول ما يلى: "فيما يتعلق بالشرح القائم على التتابع الزمنى، لنا أن نتشكك فى وجوب الإشارة إلى أولوية اللغة على الفعل. فالعلاقة بينهما دائرية. فمبانى الفعل أو اللغات لا تستمر قائمة إلا بفضل تجديدها المتواصل فى الفعل / الكلام. وإذا عجزت عن أن تظل قائمة فإنما يكون ذلك فى الفعل / الكلام، وهكذا تتغير". وبعبارة أخرى يقول إن المبانى يُعاد إنتاجها وتتحول أشكالها أيضًا فى الممارسة.

ولكن إذا كان من الممكن إعادة إنتاج المبانى أو تحويلها فى الممارسة، فما العامل الذى يحدد النواتج الفعلية فى الحالات المختلفة؟ أو بصورة أعم وأشمل: ما العامل الذى يحدد النواتج التراكمية للممارسة فى مجالات اجتماعية أو مؤسسات معينة، ويحدد أوجه اختلاف صورتها فى اتجاهات إعادة الإنتاج عن صورتها فى الاتجاهات التحويلية فى الخطاب؟ أريد أن أقول إن المبانى يعاد إنتاجها أو تتحول وفق حالة العلاقات القائمة،

أو "ميزان السلطة"، بين القوى المتصارعة فى مجال ممارسة معين وثابت، مثل المدرسة أو مكان العمل. أى إن التركيز البالغ الشدة على المبانى بمنزلة اتخاذ منظور من زاوية واحدة تجاه هذه الصراعات، وهو منظور أصحاب السلطة، من تتمثل مشكلتهم فى الحفاظ على النظام الاجتماعى والإبقاء على الهيمنة. وتصوير جرامشى للسلطة باعتباره هيمنة أفضل من تصوير فوكوه لأن الأول يتجنب أمثال هذه الاختلالات (جرامشى ١٩٧١؛ هول ١٩٨٨). فصورة الهيمنة فى مدخله صورة توازن قلق مبنى على التحالفات وعلى توليد الرضى من الطبقات والجماعات الثانوية، وضروب زعزعة موقفها تمثل بؤرة التركيز الدائمة للصراعات (انظر الفصل الثالث حيث المزيد من المناقشة). والواقع أن تجاهل فوكوه للممارسة ولآليات التغيير التفصيلية يصحبه تجاهل للصراع، وطرائق أخرى "للمقاومة" التى يفترض أنها تفتقر إلى القدرة على تغيير الأبنية تغييرًا أساسيًّا.

وغياب التركيز على الممارسة والصراع يمكن أن يساعد على إيضاح السبب الذى يدفع النقاد إلى اعتبار تحليلات فوكوه "تتسم بانحياز شديد" من زاوية أخرى (تيلور ١٩٨٦: ٨١) إذ إن فوكوه يفسر تقنيات السلطة التى يناقشها فى دراساته للأنساب قائلاً إنها أدوات صريحة للهيمنة والتلاعب. ولكن انظر فى تقنية "جلسات المشورة" باعتبارها شكلاً من أشكال الاعتراف فى المجتمع المعاصر: إن "جلسات المشورة" تستخدم فعلاً لإخراج ما يدور فى رؤوس الأشخاص وإدراجه فى مجال السلطة / المعرفة، ولكنها أيضًا تقنية لتأكيد قيمة الشخص وطابعه الفردى فى مجتمع يزيد من تعامله معهم باعتبارهم أصفارًا (كما بين لنا فوكوه). والواقع أن جلسات المشورة تتسم بدلالتين متفاوتتين إلى حد بعيد، والتعقيد الواضح فى علاقتها بالسلطة لابد أن ينفى أى زعم بأن أبعادها التحررية أبعاد وهمية. وإذا أردنا طريقًا أكبر فائدة للتقدم فى هذا الصدد فعلينا البحث فى أسلوب عمل جلسات التشاور باعتبارها من تقنيات الخطاب العملية، بما فى ذلك دراسات الصراعات فى الخطاب حول توجهاته المتناقضة إلى السيطرة والتحرر (انظر الفصل السابع أدناه).

ومع ذلك فنحن نجد بعض التعليقات فى فوكوه على "ظواهر التعددية التكتيكية فى الخطاب"، وهى التى تشير إلى هذا الاتجاه نفسه، يقول فوكوه:

لا يوجد، فى جانب معين، خطاب سلطة يقابله خطاب آخر مضاد له. فضروب الخطاب عناصر تكتيكية أو كتل تعمل فى مجال علاقات القوة؛ فمن الممكن أن توجد ضروب خطاب مختلفة بل ومتناقضة داخل الإستراتيجية نفسها؛ وعلى العكس من ذلك يمكنها الانتقال من دون تغيير شكلها من إستراتيجية إلى إستراتيجية أخرى معارضة. ويجب ألا نتوقع ضروب الخطاب الخاصة بالجنس أن تقول لنا، قبل كل شىء، ما الإستراتيجية التى استُمِدَّتْ منها أو ما الأقسام الأخلاقية التى تتضمنها، أوما الأيديولوجية التى تمثلها، سواء كانت مهيمنة أو خاضعة للهيمنة؛ بل إن علينا أن نفحصها على المستويين المتعلقين بإنتاجيتهما التكتيكية (أى بخصوص الآثار المتبادلة للسلطة والمعرفة التى تكفلها) وتكاملها الإستراتيجى (أى ما الترابط وما علاقة القوة التى تجعل الانتفاع بها ضروريًا فى أية حالة من حالات شتى المواجهات التى تقع). (١٩٨١: ١٠١ — ١٠٢).

وسوف أناقش مثل هذا المنظور أدناه (فى الفصل الثالث) من حيث إمكان "اصطباغ" ضروب الخطاب ونظم الخطاب بصبغة سياسية وأيديولوجية، من غير أن تكون مصطبغة بالضرورة على هذا النحو فعلاً، أو تكون مصطبغة فى اتجاه معين.

وفكرة تعدد التكافؤ التكتيكى فى ضروب الخطاب نظرة ثاقبة قيِّمة فى عمليات الصراع الأيديولوجى في الخطاب على نحو ما يمكن تصوره فى نموذج يقوم على الهيمنة. ولكن فوكوه نفسه يقاوم مفهوم الأيديولوجيا، ويقاوم أيضًا فكرة التحليل باعتبارها شكلاً من أشكال البحث النقدى الأيديولوجى. وينبع هذان الموقفان من إيمان فوكوه بالنسبية: فالحقيقة عنده نسبية إزاء تشكيلات خطابية معينة، ونظم معينة للسلطة / المعرفة، ومن ثم فليست تقبل البحث النقدى من مواقع خارجها أو فوقها. ومع ذلك فلقد قيل إن موقف فوكوه متناقض، ذلك أنه يبدو ملتزمًا بأشكال معينة من البحث النقدى لا تتفق مع أخذه بالنسبية، وهكذا ينتهى به الأمر إلى اتخاذ موقف غير حاسم إزاء البحث النقدى (ديوز ١٩٨٧؛ فريزر ١٩٨٩). وفي وصفى لتحليل الخطاب ذى التوجه النصى فى الفصل الثالث أدناه، سوف أختلف عن فوكوه فى استعمال مفهوم الأيديولوجيا وافتراض أن التحليل النصى شكل من أشكال البحث النقدى الأيديولوجى. ومع ذلك، فإن انتقادات فوكوه والآخرين تعنى ضرورة الحرص على تجنب بعض التصورات الساذجة للأيديولوجيا (انظر طومسون ١٩٩٠).

وتحفظى الأخير على فوكوه يتعلق بنظراته القَيِّمَة فى خصائص الخطاب "المُكَوِّنَة" (أى التى تُكَوِّنُ أوتُشَكِّلُ أشياءَ معينة). وإذا كنت أقبل أن "الموضوعات" والذوات الاجتماعية تشكلها الممارسات الخطابية، فإننى أود الإلحاح على تبيان أن هذه الممارسات تخضع لقيود معينة، وهى أنها تقع حتمًا فى إطار واقع مادى سبق تشكيله، وبه موضوعات وذوات اجتماعية سبق تكوينها. ومن ثم ينبغى النظر إلى عمليات التكوين التى يقوم بها الخطاب من حيث كونها عملية جدلية، يعتمد فيها تأثير الممارسة الخطابية على طريقة تفاعلها مع الواقع الذى سبق تكوينه. وأما فيما يتعلق "بالموضوعات"، فربما يكون من المفيد أن نستخدم المصطلحين "الإحالة" و"الدلالة"؛ فالخطاب يتضمن الإحالة إلى موضوعات سبق تكوينها، وكذلك الدلالة الإبداعية والتكوينة للموضوعات. وهنا نرى من جديد أن تحليلات الممارسة الواقعية والنص الواقعى تمثل تصحيحًا مهمًّا لمبالغات فوكوه فى الآثار "التكوينية" للخطاب. ونحن نرى، على سبيل المثال، أن دراسات الخطاب الإعلامى التى انْصَبَّ تركيزها على كيفية تفسير نصوص معينة وكيفية تنظيمها أيضًا قد أخرجت لنا صورة شديدة التركيب، بحيث يمكن تفسير النصوص فيها من شتى الزوايا المتفقة إلى حد ما أو المتعارضة بصورة ما، وهو ما يجعل من قبيل الإشكالية العويصة أية نظرة منهجية لتأثير الخطاب فى الذوات الاجتماعية، على سبيل المثال. ويدل هذا المثال أيضًا على أن عملية تكوين الذوات دائمًا ما تقع فى إطار أشكال معينة من التفاعل بين ذوات سبق تكوينها، حيث تؤثر أشكال التفاعل فى عملية "التكوين" (انظر ديوز ١٩٨٧: ١٩٨). ويقول المثال أيضًا إن الذوات الاجتماعية التى سبق تكوينها لا تشغل مواقع سلبية وحسب بل إن لديها القدرة على الفعل، أى أن تصبح "فواعل"، وأن تقوم، من بين ما تقوم به، بتحديد علاقتها بشتى أنماط الخطاب المنوعة التى تنغمس فيها.

وتلخيصًا لما سبق أقول إن تحليل الخطاب ذا التوجه النصى من المحتمل أن يدعم التحليل الاجتماعى، أساسًا بضمان الاهتمام بالحالات العملية للممارسة والأشكال النصية وعمليات التفسير المرتبطة بها. ومن شأن مثل هذا الاهتمام بتفاصيل حالات معينة أن يساعد المحالين على تجنب المناهج الجاهزة والانحياز الذى يحد من نطاق عمل فوكوه،

سواء فى علاقة ذلك بآثار السلطة وإمكانات المقاومة، أو "تكوين" الذوات الاجتماعية، أو القيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بأنواع خاصة (من الخطاب) مثل جلسات المشاورة. ويستطيع أيضًا أن يربط ما بين الأقوال العامة عن التغير الاجتماعى والثقافى وبين الآليات والطرائق المحددة لآثار التغيير فى الواقع العملى.

الفصل الثالث

نظرية اجتماعية للخطاب

أقدم فى هذا الفصل رأيًا فى الخطاب وإطارًا لتحليل الخطاب، وهو الإطار الذى سوف أعرضه بالتفصيل وأوضحه بالأمثلة فى بقية الكتاب. وقد أملى علىَّ هذا المدخل ما حددته فى المقدمة من أهداف، أى أن أجمع بين تحليل الخطاب ذى التوجه اللغوى وبين الفكر الاجتماعى والسياسى المرتبط بالخطاب واللغة، فى شكل إطار يصلح للاستخدام في البحث العلمى الاجتماعى وخصوصًا فى دراسة التغير الاجتماعى. فالفصلان الأولان يحددان عددًا من الإنجازات وأوجه القصور فى الدراسات السابقة، وأما الفصل الثالث فهو مكتوب على ضوء تلك المناقشة من دون أن يكون مبنيًا عليها مباشرة. وسوف أبدأ بمناقشة مصطلح "الخطاب"، ثم أُتبعه بتحليل الخطاب فى الإطار الثلاثى الأبعاد أى باعتباره نصًا، وممارسة خطابية، وممارسة اجتماعية. وأنا أناقش أبعاد التحليل الثلاثة المذكورة بُعدًا بُعدًا، ثم أنتهى بعرض مدخلى الخاص بالبحث فى التغير الخطابى فى علاقته بالتغيير الاجتماعى والثقافى.

الخطاب

يَنْصَبُّ تركيزى على اللغة، ومن ثم فأنا أستخدم "الخطاب" بمعنى أضيق من المعنى الذى يستخدمه فيه علماء الاجتماع عمومًا، بحيث يشير إلى استعمال اللغة المنطوقة أو المكتوبة. أى إننى سوف أستخدم مصطلح "الخطاب" فى الإشارة إلى ما درج علماء

اللغة على تسميته "استعمال اللغة"، أو "الكلام" أو "الأداء اللفظى". ووفق التقاليد التى بدأها فيرديناند دى سوسير (١٩٥٩) لا يعتبر "الكلام" صالحًا للدراسة المنهجية لأنه في جوهره نشاط فردى، فالأفراد ينهلون بأساليب يتعذر التنبؤ بها، وفقًا لرغباتهم ومقاصدهم، من "اللغة". واللغة بطبيعتها منهجية واجتماعية. واللغويون العاملون فى إطار هذه التقاليد يُعَرِّفُونَ الكلام حتى يستبعدوه، إذ يترتب على موقف سوسير أن أية دراسة منهجية للغة يجب أن تكون دراسة للنظام نفسه، أى للُغَة لا "لاستعمالها".

وقد تعرض موقف سوسير للهجوم المتواصل من جانب الباحثين في علم اللغة الاجتماعى، الذين يقولون إن استعمال اللغة يتشكل اجتماعيًا لا فرديًا، ويقولون إن التفاوت فى استعمال اللغة تفاوت منهجى وصالح للدراسة العلمية، وإن ما يجعله منهجيًا هو اتفاقه مع المتغيرات الاجتماعية، بمعنى أن اللغة تتغير وفق طبيعة العلاقة بين المشاركين فى التفاعلات، ونمط الحادثة الاجتماعية، والأهداف الاجتماعية التى يرمى إليها الأشخاص فى أى تفاعل وهلم جرًا (داونز ١٩٨٤). وإذا كان هذا يمثل بوضوح تقدمًا على التقاليد السوسيرية المهيمنة فى التيار الرئيسى لعلم اللغة، فإنه قاصر من جانبين. الأول أن التأكيد يغلب عليه اتخاذ زاوية واحدة، ألا وهى النظر فى كيفية تغير اللغة طبقًا للعوامل الاجتماعية، وهو ما يوحى بأن أنماط الذوات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والمواقف المختلفة ذات وجود مستقل عن استعمال اللغة، كما ينفى إمكان استعمال اللغة فعليًا فى تكوينها وإعادة إنتاجها وتغييرها. والجانب الثانى للقصور هو أن "المتغيرات الاجتماعية" التى تعتبر معادلة للمتغيرات اللغوية ما هى فى الحقيقة إلا معالم سطحية، نسبيًا، للمواقف الاجتماعية لاستعمال اللغة، ولا يوحى هذا على الإطلاق بأن خصائص استعمال اللغة ربما كانت تخضع بمعنى أشمل لسيطرة البناء الاجتماعى على مستوى أعمق، مثل العلاقات الاجتماعية بين الطبقات والطوائف الأخرى، ومثل أساليب تجلى المؤسسات الاجتماعية فى التشكيلات الاجتماعية، وهلم جَرًا، وربما كانت تسهم فى إعادة إنتاج هذا البناء وتغييره.

وأنا أقترح فى استعمالى لمصطلح "الخطاب" اعتبار استخدام اللغة شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية، لا مجرد نشاط فردى محض أو رد فعل للمتغيرات الموقفية.

وتترتب على هذا أمور شتى. فهو يوحى أولاً بأن الخطاب نوع من الفعل، شكل من أشكال تفاعل الأشخاص مع الدنيا وخصوصًا مع بعضهم بعضا، وكذلك بعضا الخطاب نوعًا من التمثيل. وقد أصبحت هذه النظرة إلى اللغة مألوفة، وإن كانت كثيرًا ما تصطبغ بصبغة فردية، بفضل الفلسفة اللغوية والتداولية اللغوية (ليفنسون ١٩٨٣). وهو يوحى ثانيًا بوجود علاقة جدلية بين الخطاب والبناء الاجتماعى، ما دامت مثل هذه العلاقة قائمة بصفة عامة بين الممارسة الاجتماعية والبناء الاجتماعى، فالعلاقة الأخيرة شرط لقيام الأولى ونتيجة من نتائجها. فنحن نرى من ناحية معينة أن الخطاب يشكله ويقيده البناء الاجتماعى بأوسع معانيه، وعلى جميع المستويات: أى من جانب الطبقات والعلاقات الاجتماعية على المستوى المجتمعى، والعلاقات الخاصة بمؤسسات محددة مثل القضاء والتعليم، ونظم التصنيف، وشتى المعايير والأعراف من ذوات الطبيعة الخطابية وغير الخطابية. وتتفاوت الأحداث الخطابية فيما يحدد بناءها وفقًا للمجال الاجتماعى أو الإطار المؤسسى الذى تتولد فيه. ونرى من ناحية أخرى أن الخطاب ذو قدرة على التكوين الاجتماعى، وهذا مفاد مناقشة فوكوه للتشكيل الخطابى للموضوعات وللذوات وللمفاهيم. فالخطاب يسهم فى تكوين جميع هذه الأبعاد الخاصة بالبناء الاجتماعى وهى التى تشكله وتقيده بصورة مباشرة وغير مباشرة: أى بمعاييره وأعرافه الخاصة، وكذلك العلاقات والهويات والمؤسسات التى تكمن وراءه. فالخطاب ممارسة لا تقتصر على تمثيل العالم بل تتجاوز ذلك إلى الدلالة عليه، أى إنه يُكَوِّنُ العالم ويبنيه من زاوية المعنى.

ونستطيع التمييز بين ثلاثة جوانب للآثار البناءة للخطاب. فالخطاب يسهم **أولاً** وقبل كل شىء فى بناء ما أشرنا إليه بعدة صور مثل "الهويات الاجتماعية" و"مواقع الذوات" وهى التى نعنى بها "الذوات" الاجتماعية وأنماط "النفس" (انظر هنريك وآخرين ١٩٨٤؛ وويدون ١٩٨٧). لكننا يجب أن نتذكر مناقشة فوكوه لهذه القضية فى الفصل الثانى وملاحظاتى فيه حول المغالاة فى تصوير دوره فى البناء. والخطاب يساعد، **ثانيًا**، فى بناء علاقات اجتماعية بين الناس. كما يسهم **ثالثًا** فى بناء نظم المعرفة والعقيدة. وهذه الآثار الثلاثة تتفق مع وظائف اللغة وأبعاد المعنى الثلاثة على الترتيب، وهى التى تتعايش وتتفاعل فى كل خطاب، وهى ما سوف أسميه وظيفة "الهوية"، ووظيفة "العلاقة"، ووظيفة

"الفكر"، باعتبارها وظائف اللغة. فأما وظيفة الهوية فتتعلق بالأساليب التى تنشأ بها الهويات الاجتماعية فى الخطاب، وأما الوظيفة العلائقية فتختص بأسلوب بناء العلاقات الاجتماعية بين المشاركين فى الخطاب أى بتجسيدها وتنقيحها، وأما الوظيفة الفكرية فتتعلق بالأسلوب الذى تدل النصوص به على العالم وما يجرى فيه، وما يشمل من كيانات وعلاقات. ويطلق هاليداى (١٩٧٨) صفة الوظيفة الرابطة ما بين الأشخاص على مجموع الوظيفتين الأوليين أى الخاصتين بالهوية والعلاقات. كما يحدد هاليداى أيضًا وظيفة "نصية"، ومن المفيد أن تضاف إلى قائمتى، إذ تتعلق بأسلوب تصدير أو تأخير أجزاء المعلومات (التصدير يعنى جعلها فى موقع الصَّدْرِ أو الصدارة، والتأخير يعنى جعلها فى المؤخرة أو "العَجُزِ" (فى البلاغة العربية- أو الخلفية) وهل تقدم هذه المعلومات فى صورة "المُسَلَّم بها" أم فى صورة المعلومات الجديدة، وهل تقدم باعتبارها الموضوع أو الثيمة، وكيف يرتبط أحد أجزاء النص بأجزائه الأخرى السابقة أو اللاحقة، وبالحالة الاجتماعية "خارج" النص.

والممارسة الخطابية ذات قدرة تكوينية بالأساليب التقليدية والخلاقة، فهى تسهم فى إعادة إنتاج المجتمع (الهويات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والنظم المعرفية والعقائدية) على نحو ما هو عليه، وهى تسهم أيضًا فى تغيير المجتمع. فعلى سبيل المثال تعتمد هويات المعلمين والتلاميذ والعلاقات فيما بينهم، وهى التى تعتبر فى صلب أى نظام تعليمى، على اتساق أنساق الكلام واستمرارها داخل هذه العلاقات وحولها حتى يُعاد إنتاجها. ومع ذلك فمن الممكن أن تتعرض لتحولات قد تنشأ فى جانب منها داخل الخطاب: أى فى الكلام فى قاعة الدرس، وفى الفناء، وفى غرفة الأساتذة، والمناظرات التعليمية وهلم جرًا.

ومن المهم أن ننظر نظرة جدلية إلى العلاقة بين الخطاب والبناء الاجتماعى حتى نتجنب مزالق المغالاة فى تصور تحكم المجتمع فى الخطاب من ناحية، وتصور بناء المجتمع فى الخطاب، من ناحية أخرى. فالتصور الأول يجعل الخطاب مجرد انعكاس لحقيقة اجتماعية عميقة، والتصور الأخير يرسم للخطاب صورة مثالية باعتباره مصدرًا للمجتمع. وربما يكون التصور الأخير هو المزلق الأخطر بصورة مباشرة، نظرًا للتأكيد فى

المناظرات المعاصرة على الخصائص التكوينية للخطاب. فلننظر فى مثال ما لنرى كيف يمكن تجنب هذا المزلق دون مساس بمبدأ الطاقة التكوينية. إن علاقات الآباء بالأطفال فى الأسرة، وتحديد المواقع التى تشغلها "الأم" و"الأب" و"الطفل" أمور متاحة اجتماعيًا، إلى جانب وضع أفراد حقيقيين فى هذه المواقع، وطبيعة الأسرة، والبيت، فهذه جميعًا تتكون فى جانب منها داخل الخطاب، باعتبارها نتائج تراكمية (ومتناقضة فى الواقع) لعمليات الحديث والكتابة المركبة والمنوعة. وقد يؤدى هذا إلى استنتاج مثالى يقول إن حقائق العالم الاجتماعى، مثل الأسرة، لا تنبع إلا من رؤوس الناس. ولكن لدينا شروطًا ثلاثة تساعد مجتمعةً على عدم إقرار ذلك. الأول أن الناس دائمًا ما تواجه الأسرة باعتبارها مؤسسة حقيقية (ولها عدد محدود من الأشكال المغايرة) ولها ممارسات عملية، وعلاقات وهويات قائمة كانت قد تكونت من قبل فى الخطاب ثم تَشَيَّأَتْ فتحولت إلى مؤسسات وممارسات. والثانى أن الآثار "التكوينية" للخطاب تعمل بالتضافر مع قريناتها فى الممارسات الأخرى، مثل توزيع المهام المنزلية، والملابس، والجوانب العاطفية للسلوك (مثل من الذى ينفعل). والثالث أن العمل التكوينى للخطاب يحدث بالضرورة داخل قيود التحديد الجدلى للخطاب وهى التى تفرضها المبانى الاجتماعية (وهى تتضمن فى هذه الحال حقيقة المبانى الأسرية ولكنها تتجاوزها) وكذلك، على نحو ما سوف أقيم عليه الحجة أدناه، داخل إطار معين لعلاقات السلطة وصراعاتها، وهكذا فإن التكوين الخطابى للمجتمع لا ينبثق من النشاط الطليق للأفكار داخل رؤوس الناس بل من ممارسة اجتماعية ذات جذور راسخة وتوجه نحو المبانى الاجتماعية المادية الحقيقية.

ويعتبر المنظور الجدلى تصحيحًا لازمًا للمغالاة فى تأكيد خضوع الخطاب لسيطرة المبانى، سواء كانت مبانٍ خطابية، (شفرات وأعراف ومعايير) أو مبان غير خطابية. ومن هذه الزاوية نجد أن قدرة مصطلح "الخطاب" على الإشارة إلى أبنية الأعراف التى تستند إليها الأحداث الخطابية الفعلية، وكذلك إلى هذه الأحداث نفسها، تعتبر غموضًا موفقًا، حتى ولو كان يمكن اعتباره، من زوايا أخرى، سببًا فى التشويش. فالبنيوية (التى يمثلها مدخل پيشوه الموصوف فى الفصل الأول أعلاه مثلا) تتناول الممارسة الخطابية والحادثة الخطابية باعتبارهما مجرد نماذج للمبانى الخطابية، وهى التى تصور فى صور ثابتة

ذات طابع موحد. والبنيوية تنظر إلى الممارسة الخطابية من حيث كونها نموذجًا لِلْعِلِّيَّةِ الآلية (ومن ثم التشاؤمية). وأما المنظور الجدلى فيرى الممارسة والحادثة باعتبارهما متناقضتين ومشتبكتين فى صراع، ويرى أن لهما علاقة مركبة متغيرة بالمبانى التى لا تكشف فى نفسها إلا عن ثبات مؤقت وجزئى ومتناقض.

والممارسة الاجتماعية ذات توجهات شتى–اقتصادية وسياسية وثقافية وأيديولوجية – وقد يشارك الخطاب فى هذه جميعًا، من دون اختزال أى منها واعتبارها خطابًا وحسب. فعلى سبيل المثال يمكن أن يقال إن الخطاب شكل من أشكال الممارسة الاقتصادية بعدد من الطرق: إذ يظهر الخطاب بنسب متفاوتة باعتباره من مقومات ممارسة اقتصادية ذات طبيعة غير خطابية أساسًا، مثل بناء الجسور أو إنتاج الغسالات؛ كما توجد أشكال من الممارسة الاقتصادية ذات طبيعة خطابية أساسية، مثل سوق الأوراق المالية، أو الصحافة، أو كتابة مسلسلات تليفزيونية. أضف إلى ذلك أن النظام الاجتماعى اللغوى لمجتمع من المجتمعات قد يتخذ بناؤه صورة السوق، جزئيًا على الأقل، حيث يجرى إنتاج النصوص وتوزيعها واستهلاكها مثل السلع (فى "صناعات الثقافة": بورديو ١٩٨٢).

ولكن الخطاب باعتباره شكلاً من أشكال الممارسة السياسية والأيديولوجية هو الذى يتصل اتصالاً وثيقًا باهتمامات هذا، الكتاب. فالخطاب باعتباره ممارسة سياسية ينشئ علاقات السلطة ويحافظ عليها ويغيرها، وكذلك الكيانات الجماعية (الطبقات، التكتلات، المجتمعات المحلية، والمجموعات) التى تنشأ فيما بينها علاقات السلطة. والخطاب باعتباره ممارسة أيديولوجية يكوّن دلالات العالم، ويُطَبِّعُها، ويحافظ عليها ويغيرها من مواقع منوعة فى علاقات السلطة. وعلى نحو ما توحى به هذه الصياغة، لا تتسم الممارسة السياسية بالاستقلال عن الممارسة الأيديولوجية، فالأيديولوجيا دلالات تتولد داخل علاقات السلطة باعتبارها بُعْدًا من أبعاد ممارسة السلطة والصراع على السلطة. وهكذا فإن الممارسة السياسية تعتبر الفئة الأعلى مكانة. أضف إلى ذلك أن الخطاب باعتباره ممارسة سياسية ليس موقعًا للصراع على السلطة وحسب بل شريك أيضًا فى ذلك الصراع، بمعنى أن الممارسة الخطابية تنهل من الأعراف التى تُطَبِّعُ علاقات سلطة وأيديولوجيات معينة، كما إن هذه الأعراف نفسها، وطرائق التعبير والإفصاح عنها، تمثل بؤرة تركيز للصراع.

وسوف أسوق الحجة أدناه على أن مفهوم جرامشى للهيمنة يقدم لنا إطارًا مثمرًا لوضع تصور نظرى للأبعاد السياسية والأيديولوجية للممارسة الخطابية والبحث فيها.

لن أقول إن أنماطًا معينة من الخطاب تتسم بقيم سياسية أو أيديولوجية راسخة، بل أقول إن مختلف أنماط الخطاب فى مجالات اجتماعية مختلفة أو فى أطر مؤسسية معينة قد تصبح "مشحونة" سياسيًا أو أيديولوجيًا (فراو ١٩٨٥) بطرائق محددة. ويعنى هذا ضمنًا أن أنماط الخطاب قد تصبح أيضًا مشحونة بطرائق مختلفة، وقد "يعاد شحنها" فى بعض الحالات. (وسوف أضرب مثالاً فى آخر مناقشة التغير الخطابى أدناه).

ومن الأهمية بمكان قضية تصورنا للأعراف والمعايير الخطابية التى تستند إليها الأحداث الخطابية. ولقد سبق لى أن أشرت إلى الرأى البنيوى الذى يقول بوجود مجموعة كاملة التعريف من الأعراف أو الشفرات التى لا نشهد منها إلا نماذج مفردة فى الأحداث الخطابية. وقد اتسع نطاق هذا الرأى فأصبح يقول إن مجالات علم اللغة الاجتماعى تتكون من مجموعة من أمثال هذه الشفرات ذات التوزيع المتكامل، بمعنى أن كلا منها لديه وظائفه الخاصة وأحواله الخاصة وشروط ملاءمته، وأن هذه تنفصل عن غيرها بحدود حاسمة. (وأنا أنتقد الآراء الخاصة بالتفاوت فى علم اللغة الاجتماعى والمبنية على مفهوم "المواءمة" فى كتابى المقبل، فيركلف، تحت الطبع ب.) والمداخل التى تنتمى إلى هذا النوع ترصد تغير النظم داخل الجماعات اللغوية وفقًا لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، ومنها الظروف القائمة (مثل قاعة الدرس، وملعب المدرسة، وغرفة الأساتذة، وقاعة الاجتماعات، فهى تمثل أماكن مدرسية مختلفة) وأنماط النشاط والغرض الاجتماعى (مثل التعليم، وإعداد المشروعات أو الاختبارات فى قاعة الدرس) والمتكلم (مثل المعلم فى مقابل التلميذ). وطبقًا لهذا الرأى، تصبح الشفرة ذات أولوية، ومجموعة الشفرات مجرد حاصل جمع أجزائها.

وأما المدخل الذى يحمل المزيد من الثمر للتوجه التاريخى للتغير الخطابى فى هذا الكتاب فهو مدخل محللى الخطاب الفرنسيين الذين يقولون إن المُرَكَّبَ الخطابى، أى المجموعة المركَّبة المتكاملة من التشكيلات الخطابية، تتمتع بالأولوية على أجزائها ولها

خصائص لا يمكن التنبؤ بها من استقراء أجزائها (انظر مناقشة پيشوه فى الفصل الأول عاليه). والمركب الخطابى أيضًا هو الكيان البنائى الذى تقوم عليه الأحداث الخطابية، وليس تشكيلاً مفردًا أو شفرة مفردة: إذ يتجلى فى أحداث خطابية بالغة الكثرة التوجه إلى بناء تكوينات من عناصر الشفرة، وإلى رسم حدود للحادثة الخطابية القائمة (وإن كانت حالة خاصة) وبنائها من النموذج المعيارى لشفرة مفردة بحيث تعتبر بمثابة القاعدة. ومن الأمثلة على ذلك "الأنواع المختلطة" التى تجمع بين عناصر نوعين أو أكثر، مثل "الدردشة" فى برامج الدردشة التليفزيونية، التى تتكون فى جانب منها من المحادثة، وفى جانب آخر من التسلية والأداء التمثيلى (انظر تولسون ١٩٩٠ حيث تحليل الدرشة أو "الشات"). ولكننى سوف أستخدم مصطلح فوكوه وهو "نظام الخطاب" لا المركب الخطابى، لأنه يدل بوضوح أكبر على أنواع التكوينات المتصورة.

فلتستخدم المصطلح الأقل دقة، وهو "العنصر"، بدلا من الشفرة أو التشكيل، فى الإشارة إلى الأجزاء التى يتكون منها نظام من نظم الخطاب (وسوف أعرض لطبيعة هذه العناصر أدناه). فعلى عكس الأوصاف المبنية على نظريات "المواءمة"، حيث يفترض وجود علاقة واحدة ثابتة تكاملية بين الأجزاء، أفترض أنا أن العلاقة يمكن أن تكون أو تصبح متناقضة. وقد تكون الحدود بين العناصر خطوط توتر. انظر مثلاً فى مواقع الذوات المنوعة الخاصة بفرد واحد أثناء وجوده فى أماكن وأنشطة مختلفة داخل إحدى المؤسسات، من زاوية "بعثرة" الذات وانتشارها فى تشكيل "النوعيات التعبيرية" بمصطلح فوكوه (انظر هذا المصطلح فى الفصل السابق). ومن الممكن أن تصطبغ الحدود الفاصلة بين المواقف والممارسات بالصبغة الطبيعية إلى الحد الذى يجعل مواقع الذوات المذكورة تبدو متكاملة، فى حين أنه إذا اختلفت الظروف الاجتماعية، فإن هذه الحدود نفسها قد تصبح مركزا للنزاع والصراع، بحيث تبدو مواقف الذوات والممارسات الخطابية المرتبطة بها متناقضة. فعلى سبيل المثال قد يقبل التلاميذ أن يحكوا قصص ما مروا به من خبرات بلهجاتهم الاجتماعية الخاصة باعتبار ذلك أمرًا لا غبار عليه فى الأوقات المخصصة لمناقشته أثناء الدروس، لا فى الأوقات المخصصة للدرس أو الكتابة. أو ربما يصبح التناقض بين ما هو مسموح به فى مكان معين وغير

مسموح به فى مكان آخر أساسًا للصراع حول تغيير الحدود التى تفصل بين المناقشة والتدريس والكتابة. وربما يكون قبول قصص الخبرات الشخصية، ولو فى جزء محدد تحديدًا صارمًا من أجزاء نشاط قاعة الدرس، حَلاً وسطًا من ثمار منازعات سابقة والكفاح فى سبيل قبولها أصلاً فى قاعة الدرس.

وما يصدق على الحدود بين مواقع الذوات وأعراف الممارسات الخطابية المرتبطة بها يصدق بصفة عامة على عناصر نظم الخطاب. ويصدق كذلك على الحدود بين نظم الخطاب المتميزة. فقد يُنظر إلى المدرسة ونظام الخطاب فيها باعتبارها تتمتع بعلاقة تكاملية وغير تداخلية مع المجالات المجاورة لها مثل البيت أو الحى، ولكن، من ناحية أخرى، قد يُصبح ما يظن أنه تناقضات بين هذه المجالات أساسًا لصراعات ترمى إلى إعادة رسم الحدود وتحديد العلاقات، كالصراعات الرامية إلى توسيع اختصاصات الوالدين، وعلاقة الطفل وأعرافها الخطابية بالمعلم، والعلاقة فيما بين التلاميذ، أو العكس، على سبيل المثال، أو محاولة التوسع فى علاقات الأقران وممارساتهم فى الحى والشارع بحيث تمتد إلى داخل المدرسة.

وتعتبر نواتج أمثال هذه الصراعات صورًا لإعادة الربط بين نظم الخطاب، وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين العناصر فى نظم الخطاب "المحلية" مثل نظمها فى المدرسة، وكذلك العلاقات بين نظم الخطاب المحلية فى نظام الخطاب المجتمعى. ومن ثم فإن الحدود الفاصلة بين العناصر (وكذلك نظم الخطاب المحلية) قد تتفاوت وتتغير ما بين القوة النسبية والضعف النسبى (انظر برنشتاين ١٩٨١) استنادًا إلى درجة ارتباطها الحالى: فقد تكون العناصر منفصلة ومحددة بدقة، وقد تكون مشوشة ملتبسة الصورة.

بل ينبغى ألا نفترض أن هذه "العناصر" تتسم بالتجانس الداخلى. فمن عواقب الصراع حول الارتباط الذى أتصوره أن بعض العناصر الجديدة قد تتكون نتيجة إعادة رسم الحدود بين العناصر القديمة. وهكذا فقد يكون أحد العناصر غير متجانس فى منشئه، ولكن عدم التجانس التاريخى قد لا يبدو للعيان إذا كانت الأعراف قد اصطبغت بالصبغة الطبيعية الكاملة، وأما إذا اختلفت الظروف فقد يبدو عدم التجانس في صورة

تناقض داخل ذلك العنصر. ومن الأمثلة على ذلك أسلوب تعليم مألوف يتكون من ممارسة المعلم لدورة من الأسئلة والأجوبة بُنِيَتْ لاستخلاص معلومات محددة سلفًا من التلاميذ. ولا ينظر إلى هذا الأسلوب بالضرورة باعتباره قائمًا على التناقض، ما دام المعلم يتظاهر بأنه يسأل التلاميذ وهو فى الحقيقة يمدهم بالمعلومات، ولكن هذا الأسلوب يمكن تفسيره على هذا النحو. فإذا طبقنا مفهوم الاصطباغ هنا كان لنا أن نقول إن العناصر، والنظم المحلية للخطاب، والنظم المجتمعية للخطاب، يمكن أن نشعر بأنها ذات بناء متناقض، ومن ثم فإنها تسمح بأن يصبح إضفاء الصبغتين السياسية والأيديولوجية مركزًا للخلاف فى إطار الصراعات الدائرة ما بين محاولة إيقاف الاصطباغ وإعادة إضفائه.

وقد تختلف العناصر التى أشرت إليها اختلافًا شديدًا من حيث "نطاقها". إذ تبدو فى بعض الحالات متفقة مع الفهم التقليدى للشفرة الكاملة أو النطاق الدلالى (هاليداى ١٩٧٨) أى باعتبارها كتلة من المتغيرات ذات مستويات مختلفة ولها ما يميزها من الأنساق الصوتية، والمفردات، والأنساق النحوية، وقواعد تناوب الحديث وهلم جَرًّا. والأمثلة على هذه الحالات جلسات البينجو (لعبة مراهنات باستخدام ورق اللعب) ومزادات بيع الأبقار. ولكن المتغيرات فى حالات أخرى ذات نطاق أضيق، مثل نظم المناوبة فى الحديث، والمفردات التى تتضمن نظمًا خاصة للتصنيف، والسيناريوهات التى توضع لأنواع (كتابية) خاصة مثل تقارير الجرائم أو القصص الشفاهية، أو أعراف التأدب وما إلى ذلك بسبيل. ومن وجوه التضاد بين نظم الخطاب مدى ما تصل إليه هذه العناصر من ثبات يجعلها وحدات دائمة الوجود. وسوف أشير فى الفصل التالى إلى عدد صغير من أنماط العناصر المختلفة: مثل الأنواع، والأساليب، والأنماط وضروب الخطاب.

وقد يكون من المفيد هنا أن نتذكر مقتطفًا من كلام فوكوه ورد فى الفصل السابق يشير فيه إلى قواعد تشكيل الموضوعات فى علاج الأمراض النفسية. إذ إن "العلاقات" التى يقول فوكوه إنها أصبحت تستخدم فى خطاب الطب النفسى للسماح بتشكيل "الموضوعات" التى يشير إليها، يمكن تفسيرها بأنها علاقات بين عناصر خطابية متفاوتة النطاق: مثل "مستويات التخصيص"، و"مستويات التشخيص السيكلوجى". فهذان المثالان يتكونان فى جانب منهما على الأقل من المفردات، وأما "التحقيق القضائى"

و"الاستجواب الطبى" فهما عناصر خطابية من نمط نوعى (انظر مناقشة النوع فى الفصل التالى). ومع ذلك فنحن نلاحظ أنها ليست عناصر خطابية وحسب، فتحقيقات الشرطة والفحص الإكلينيكى، والحبس العلاجى والعقابى قد تتضمن مكونات خطابية، ولكنها ليست فى ذاتها كيانات خطابية. وتؤكد أوصاف فوكوه التداخل المتبادل لما هو خطابى بغير ماهو خطابى فى الأبنية الخاصة بالممارسة الاجتماعية. وفى ضوء هذا يمكن النظر إلى نظم الخطاب بأنها الواجهات الخطابية للنظم الاجتماعية، وهى التى يتسم ترابطها الداخلى، وإعادة ترابطها، بالخصيصة نفسها.

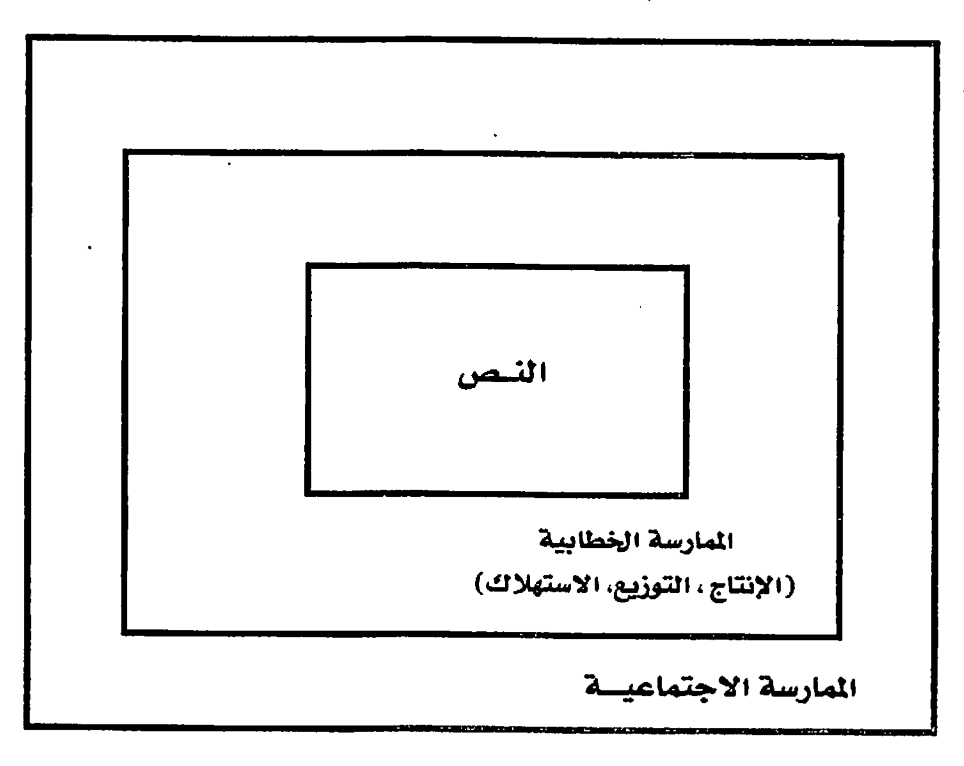
كان التركيز ينصبُّ أساسًا حتى الآن على ما يجعل الخطاب شبيهًا بالأشكال الأُخرى للممارسة الاجتماعية، وأرانى الآن فى حاجة إلى إعادة الاتزان إلى القضية بالسؤال عما يجعل الممارسة الخطابية خطابية بصفة خاصة. والواضح أن الإجابة، فى جانب منها، هى اللغة، إذ إن الممارسة الخطابية تتجلى فى شكل لغوى، أى فى الشكل الذى أشير إليه بمصطلح "النصوص"، وأنا أستخدم "النص" بالمعنى الواسع عند فوكوه، وهو الذى يضم اللغة المنطوقة والمكتوبة (هاليداى ١٩٧٨). فإذا كان الحادث الخطابى بُعْدًا واحدًا من الممارسة الاجتماعية (السياسة أو الأيديولوجية إلخ) فإن كونه نصًا يعتبر بُعْدًا آخر.

ولكن هذا لا يكفى. فإن البعدين يتوسلان ببعد ثالث يركز على الخطاب باعتباره ممارسة خطابية بصفة خاصة. ولا تعتبر "الممارسة الخطابية" هنا تضادًا مع "الممارسة الاجتماعية" فالأولى صورة خاصة من الأخيرة. وقد تتكون الممارسة الاجتماعية فى بعض الحالات فى مجملها من الممارسة الخطابية، وقد تتضمن فى حالات أخرى مزيجًا من الممارسة الخطابية وغير الخطابية. إذ إن تحليل خطاب معين باعتباره قطعة من الممارسة الخطابية يركز على عمليات إنتاج النص وتوزيعه واستهلاكه، وكلها عمليات اجتماعية تتطلب الإحالة إلى أوضاع اقتصادية وسياسية ومؤسسية معينة وهى التى يتولد فيها الخطاب. فأما الإنتاج والاستهلاك فإنهما يتميزان من زاوية معينة بطابعهما الاجتماعى المعرفى، وذلك لأنهما يتضمنان عمليات معرفية خاصة بإنتاج النص وتفسيره، وهى التى تقوم على المبانى والأعراف الاجتماعية المستوعَبَة (ومن هنا وُصف الطابع بأنه اجتماعى). ويتمثل أحد مشاغلنا عند الحديث عن هذه العمليات الاجتماعية المعرفية

بتحديد العناصر القائمة فى نظم الخطاب (وكذلك فى الموارد الاجتماعية الأخرى التى أسميها "موارد الأعضاء" (أى جماع الخبرات الذاتية) التى استُعين بها، وكيف استُعين بها فى إنتاج المعانى وتفسيرها. وأما المهمة الأولى فهى العثور على الروابط الشارحة بين الطرائق (المعيارية أو التجديدية إلخ) التى تُبنى بها النصوص وتُفسر، وكيف تُنتج النصوص وتُوزع وتُستهلك بمعنى أوسع، وطبيعة الممارسة الاجتماعية من حيث علاقتها بالأبنية والصراعات الاجتماعية. والمرء لا يستطيع أن يعيد بناء عملية الإنتاج ولا إيضاح أسباب عملية التفسير استنادًا إلى النصوص وحدها، فإنما هى، على الترتيب، آثار ومفاتيح لهذه العمليات، ومن المحال إنتاجها أو تفسيرها إلا على ضوء "موارد الأعضاء". ومن طرائق الربط بين هذا التأكيد على الممارسة الخطابية وعمليات إنتاج النص وتوزيعه واستهلاكه وبين النص نفسه، التركيز على طابع التناص للأخير: انظر قسم "الممارسة الخطابية" أدناه.

والتصور ذو الأبعاد الثلاثة للخطاب يمثله الشكل البيانى رقم ٣ — ١، فهو يحاول الجمع بين ثلاثة من التقاليد التحليلية، ولا غنى عن أى منها فى تحليل الخطاب. وهذه هى تقاليد التحليل النصى واللغوى الدقيق داخل علم اللغة، وتقاليد علم الاجتماعى الواسع النطاق والخاص بتحليل الممارسة الاجتماعية فى علاقتها بالأبنية الاجتماعية، والتقاليد التفسيرية أو الخاصة بعلم الاجتماع الضيق النطاق بمعنى اعتبار الممارسة الاجتماعية شيئًا ينشط الناس فى إنتاجه ويفهمونه استنادًا إلى عمليات تقوم على المنطق السليم المشترك. وأنا أقبل الزعم التفسيرى بأن علينا أن نفهم كيف ينجح أفراد الطوائف الاجتماعية فى إنتاج عوالمهم "المنظمة" أو "المنطقية". وأتصور أن تحليل العمليات الاجتماعية المعرفية فى إطار الممارسة الخطابية مكرس فى أحد جوانبه لتحقيق هذا الهدف (وإن كنت أقول أدناه إن له أبعادًا "واسعة النطاق" وأخرى "ضيقة النطاق"). ولكننى أقول إن ممارسات الأعضاء فى أثناء إنتاج عالمهم تتشكل بطرائق لا يدركونها فى العادة، وإن عوامل تشكيلها هى الأبنية الاجتماعية، وعلاقات السلطة، وطبيعة الممارسة الاجتماعية التى يشتركون فيها والتى تتجاوز غاياتها دائمًا مسألة إنتاج المعانى. وهكذا فقد تصطبغ عملياتهم وممارساتهم بصبغة سياسية وأيديولوجية، ويمكن أن تضعهم فى

مواقع "الذوات" (و"الأعضاء"). وأقول أيضًا إن ممارسة الأعضاء تأتى بنواتج وآثار فى المبانى الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية والصراعات الاجتماعية من حولهم وهى التى لا يدرون بها فى العادة، كما سبق أن قلت. وأقول أخيرًا إن الإجراءات التى يستعملها الأعضاء غير متجانسة بل ومتناقضة، وهى مثار الخلاف فى صراعات تتسم في جانب منها بطابع خطابى. فأما الجانب الإجرائى الخاص بتحليل النصوص فيمكن أن يسمى "الوصف"، والأجزاء التى تتناول تحليل ممارسة الخطاب وتحليل الممارسة الاجتماعية التى يعتبر الخطاب جزءًا منها يمكن أن تسمى "التفسير" (انظر آخر الفصل السادس حيث يرد هذا التمييز بينهما).



الشكل ٣ – ١ تصور الخطاب الثلاثى الأبعاد

الخطاب باعتباره نصًا

لا يتكلم المرء حقًا عن معالم أحد النصوص من دون إشارة إلى إنتاج النص و / أو تفسيره، وذلك لأسباب أوضحها فيما بعد. وبسبب هذا التداخل، فإن تقسيم موضوعات التحليل ما بين تحليل النص وتحليل الممارسة الخطابية (وهكذا بين الأنشطة التحليلية للوصف والتفسير) ليس تقسيمًا قاطعًا. فحيثما تكن المعالم الشكلية للنص أشد بروزًا من غيرها يتضمن التحليل الموضوعات، وحيثما تكن العمليات الإنتاجية والتفسيرية أشد بروزًا، تناقش الموضوعات فى إطار تحليل الممارسة الخطابية، حتى ولو كانت تتضمن بعض المعالم الشكلية للنصوص. والذى أعرضه تحت هذين العنوانين إطار أو نموذج تحليلى واسع، وسوف يجد القارئ معالجات مختارة أشد تفصيلاً للموضوعات التحليلية فى الفصلين الرابع والخامس.

من الافتراضات المعقولة التى يمكن تطبيقها افتراض أن أى معلم من معالم النص يمكن أن تكون له دلالة فى تحليل الخطاب. ويثير هذا صعوبة كبرى. فتحليل اللغة مجال مركب وذو تقنية خاصة به، وهو يتضمن الكثير من أنماط التحليل وتقنياته، وعلى الرغم من أن التمتع بخلفية فى علم اللغة قد يكون، من ناحية المبدأ، شرطًا مسبقًا لإجراء تحليل الخطاب، فإن تحليل الخطاب نشاط متعدد الجوانب، ولا يمكن للمرء أن يفترض فى ممارسة خلفية تفصيلية فى علم اللغة أكثر مما تُفترض فيه خلفيات تفصيلية فى علم الاجتماع أو علم النفس أو السياسة. وفى هذه الظروف فإن ما قررت أن أفعله هو (١) أن أقدم فى هذا الفصل إطارًا تحليليًا بالغ العمومية بغرض تقديم خريطة واسعة النطاق للميدان إلى القراء؛ و(٢) أن أحدد مناطق تحليلية مختارة تصلح للمعالجة بمزيد من التفصيل والمزيد من الأمثلة التوضيحية فى الفصول ٤ — ٦، وهى التى بدت لى شديدة الخصب فى تحليل الخطاب، و(٣) أن أتجنب قدر الطاقة النبرة المنفرة للطابع التقنى والمصطلحات المتخصصة؛ و(٤) أن أقدم المراجع اللازمة لمن يرغبون فى متابعة مناهج تحليلية بعينها.

وتبدو بعض الفئات الواردة فى إطار التحليل النصى أدناه موجهة إلى الأشكال اللغوية، ويبدو غيرها موجهًا إلى المعانى. ولكن هذا التمييز مُضَلِّل، لأن المرء دائمًا

ما يواجه فى تحليل النصوص مسائل الشكل ومسائل المعنى فى الوقت نفسه. ووفقًا لمصطلح جانب كبير من علم اللغة والسيمياء (السيميوطيقا) فى القرن العشرين، نجد أن المرء يحلل "علامات"، أى كلمات أو قطاعات أكبر من النص تتكون من معنى مرتبط بشكل من الأشكال، أى "بمدلول" مرتبط "بالدال" (انظر دى سوسير ١٩٥٩). إذ إن سوسير وغيره من أصحاب التقاليد اللغوية يؤ.كدون الطابع "التوقيفى" (أى "التعسفى" أو الذى لا يُعَلَّلُ) للعلامة، ويؤكدون الرأى القائل بعدم وجود دافع أو أساس عقلانى لربط "دال" معين "بمدلول" معين. وعلى عكس ذلك، تفترض المداخل النقدية لتحليل الخطاب أن العلامات لها دوافع اجتماعية، أى إنها تقول بوجود أسباب اجتماعية للربط بين دوال معينة بمدلولات معينة. (وأنا ممتن للباحث جونتر كريس على مناقشاته لهذه القضية). وقد يتعلق الأمر بالمفردات، بمعنى أن صيغتين مثل "الإرهابيين" و"المكافحين فى سبيل الحرية" نموذجان متضادان للربط بين الدال والمدلول، والتضاد بينهما ذو دافع اجتماعى، وقد تكون له علاقة بالنحو (انظر الأمثلة أدناه) أو بأبعاد أخرى للتنظيم اللغوى.

ويتعلق تمييز مهم آخر فى إطار المعنى بالفرق بين ما يمكن أن يعنيه النص وبين تفسيره، إذ تتكون النصوص من أشكال أدت الممارسات الخطابية فى الماضى – بعد تكثيفها فى صورة أعراف – إلى إكسابها معان ممكنة. والمعانى الممكنة لأى شكل غير متجانسة بصفة عامة، فهى مُرَكَّبَاتٌ من معانٍ منوعة متداخلة بل ومتناقضة أحيانًا (انظر فيركلف ١٩٩٠ أ) بحيث تزخر النصوص فى العادة بمعان بالغة التضاد وتسمح بتعدد التفسيرات. وعادة ما يلجأ المفسرون إلى تقليل إمكانية التضاد المذكور باختيار معنى محدد أو مجموعة صغيرة من المعانى البديلة. وما دمنا غير غافلين عن اعتماد المعنى المذكور على التفسير، فلنا أن نستعمل مصطلح "المعنى" فى الإشارة إلى المعانى الممكنة لكل شكل وأيضًا للمعانى التى يأتى بها التفسير.

ويمكن تنظيم تحليل النص فى أربعة أبواب رئيسية وهى: "المفردات"، و"النحو"، و"التماسك"، و"بناء النص". ويمكن اعتبار هذه ذوات نطاقات صاعدة، فالمفردات تتناول الألفاظ المفردة أساسًا، والنحو يتناول الجمع بين الألفاظ فى عبارات وجمل، والتماسك يتناول كيفية الترابط فيما بين العبارات والجمل. وبناء النص يتناول الخصائص التنظيمية

الواسعة النطاق للنصوص. وإلى جانب ذلك فأنا أميز بين هذه وبين ثلاثة أبواب رئيسية أخرى سوف تستخدم فى تحليل الممارسة الخطابية لا التحليل النصى، وإن كانت تشمل بالقطع بعض المعالم الشكلية للنصوص، ألا وهى "قوة" الكلام المنطوق، أى ما تشكله من أفعال الكلام (الوعود، الطلبات، التهديدات إلخ)؛ و"ترابط المعنى" فى النص؛ و"التناص" فيما بين النصوص. وهذه الأبواب السبعة مجتمعة تمثل إطارًا لتحليل النصوص بحيث يشمل جوانب إنتاج النص وتفسيره، وكذلك الخصائص الشكلية للنص.

الوحدة الأساسية فى النحو هى الجملة البسيطة، مثل العنوان الصحفى "جورباتشيف يقلل حجم الجيش الأحمر". والعناصر الرئيسية فى الجمل البسيطة عادة ما تسمى "مجموعات" أو "عبارات" مثل "الجيش الأحمر"، و"يقلل حجم". وتترابط الجمل البسيطة لتكوين جمل مُرَكَّبَة. وسوف تقتصر تعليقاتى هنا على جوانب معينة من الجملة البسيطة.

وكل جملة بسيطة لها وظائف متعددة، ومن ثم فكل جملة بسيطة تجمع بين المعانى النصية الفكرية وما بين الأشخاص (أى الخاصة بالهوية والعلاقة) (انظر الفصل الثانى). والأشخاص يمارسون خياراتهم فيما يتعلق بتركيب الجملة البسيطة وبنائها، وهو ما يوازى اختيار سبيل تحديد (وبناء) للهويات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والمعارف والمعتقدات. ولأوضح ذلك بالمثال الخاص بالعنوان الصحفى المذكور أعلاه. فمن ناحية المعنى الفكرى تعتبر هذه الجملة "متعدية". فهى تشير إلى عمل يقوم به فرد معين، وهو عمل مادى، يقع على كيان معين. ولنا أن نتخيل هنا صورًا فكرية مختلفة عن الطرائق الأخرى للإشارة إلى الحادثة نفسها، كأن يقال "الاتحاد السوفييتى يخفض قواته المسلحة" أو "الجيش السوفييتى يتخلص من خمس فرق". وأما من ناحية الدلالة "ما بين الأشخاص"، فالجملة خبرية (أى ليست استفهامًا أو أمرًا) وتتضمن فعلاً فى الزمن المضارع له سلطة قاطعة. والعلاقة بين الكاتب والقارئ هنا علاقة بين شخص يبين واقع حالة معينة بألفاظ لا خلاف عليها وبين شخص يتلقى ما يقال، وإذن فهذان هما موقعا الذات اللذان تحددها الجملة. ونأتى ثالثًا إلى الجانب النصى: إذ إن جورباتشيف هو "موضوع" أو ثيمة الجملة أو المبتدأ، إذ إن الجزء الأول من كل جملة بسيطة عادة ما

يكون كذلك، فالمقال الصحفى يتحدث عنه وعن أفعاله. ومن ناحية أخرى، إذا بنيت الجملة للمجهول، أصبح الجيش الأحمر هو "المبتدأ"، مثلاً: "الجيش الأحمر يُخَفِّضُ (من جانب جورباتشيف)" (وهو تركيب غير مقبول بالعربية كما هو واضح ولكنه يمثل محاكاة للبناء الإنجليزى). ومن الإمكانيات الأخرى التى يقدمها البناء للمجهول حذف الفاعل، الوارد بين قوسين، إما لأن الفاعل مجهول، أو معروف سلفًا، أو لا أهمية له فى نظر الكاتب، أو ربما يكون الدافع الحفاظ على غموض الفاعل والمسؤولية عن الفعل تبعًا لذلك. ومدخل اللغويات النقدية مفيد بصفة خاصة فيما يتعلق بالنحو (فاولر وآخرون ١٩٧٩؛ كريس وهودج ١٩٧٩). وكتاب ليتش ودويتشار وهوجينارد (١٩٨٢) مقدمة فى متناول الأفهام للنحو، وهاليداى (١٩٨٥) دراسة أكثر عمقًا لشكل من أشكال النحو ذى فائدة كبرى فى تحليل الخطاب.

للبحث فى المفردات طرائق بالغة الكثرة، والتعليقات هنا وفى الفصل السادس انتقائية إلى حد بعيد. ومن القضايا التى لابد من إثارتها أن التصور القائل بأن اللغة تتكون من مفردات موثقة فى المعجم تصور محدود الفائدة، بسبب وجود عدد كبير من المفردات المتداخلة والمتنافسة وفقًا لما تنتمى إليه من مجالات ومؤسسات وممارسات وقيم ومنظورات. ولدينا مصطلحات أخرى مثل "الصياغة"، و"التجسيد اللفظى"، و"تقديم الدلالة" (وانظر هذه المصطلحات والجوانب الأخرى للمفردات عند كريس وهودج ١٩٧٩؛ وعند ماى ١٩٨٥) إذ تستطيع إيضاح المقصود خيرًا من "المفردات" لأنها تتضمن عمليات صياغة (وتجسيد لفظى، وتقديم دلالات) للعالم، فهى عمليات تختلف صور حدوثها وأوقاتها وأماكنها، فى أعين جماعات مختلفة من الناس.

وللتحليل أن يركز على الصياغات البديلة ودلالاتها السياسية والأيديولوجية، وعلى قضايا معينة مثل كيف يمكن إعادة صياغة مجالات خبرة معينة فى إطار الصراعات الاجتماعية والسياسية (ومثال إعادة صياغة "الإرهابيين" بحيث يصبح "المقاتلين فى سبيل الحرية"، أو العكس بالعكس مثال مشهور) أو كيف يمكن أن تزداد كثافة الصياغة الخاصة بمجالات معينة عن غيرها. وللتحليل أن يركز أيضًا على معانى الألفاظ، وخصوصًا كيف تتنازع معانى الألفاظ فى أطر صراعات أوسع نطاقًا: وسوف أقول إن أنواعًا معينة

من إعادة الصياغة للعلاقات بين الألفاظ وبين معانى كلمة من الكلمات تعتبر من أشكال الهيمنة. وللتحليل أن يركز ثالثًا على الاستعارة، أى على الدلالة الأيديولوجية والسياسية لاستعارات معينة، وعلى الصراع بين الاستعارات البديلة.

وعندما ينظر المرء فى "التماسك" النصى (انظر هاليداى ، وحسن ١٩٧٦؛ هاليداى ١٩٨٥) فإنما ينظر فى أسلوب ربط العبارات معًا لتكوين جمل، وكيف ترتبط الجمل ببعضها البعض لتكوين وحدات أكبر داخل النصوص. ويتحقق الربط بطرائق منوعة: مثل استخدام مفردات تنتمى لمجال دلالى مشترك، وتكرار بعض الألفاظ، واستخدام أشباه مترادفات، وهلم جرًّا: كما يتحقق أيضًا من خلال طرائق منوعة للإحالة والإبدال (مثل الضمائر، وأداة التعريف، وأسماء الإشارة، وحذف الكلمات المكررة وما إلى هذا بسبيل)؛ وقد يتحقق باستخدام حروف العطف وأدواته مثل حرف "الواو" (والفاء بالعربية) وحروف مثل "لكن"، و"إذن" و"من ثَمَّ". والتركيز على التماسك يؤدى بنا إلى ما يشير إليه فوكوه قائلاً إنه "مجموعة منوعة من النظم البلاغية التى يمكن بها ربط مجموعات من الأقوال معًا (أى كيف تترابط الأوصاف والاستنباطات والتعريفات التى يحدد تعاقبها بناء النص" (انظر الفصل السابق). وهذه النظم، وخصوصًا بعض جوانبها، مثل بناء النصوص القائم على عرض حجة معينة، تختلف فيما بين أنماط النصوص، ومن الطريف استكشاف هذه الاختلافات للتدليل على الطرائق العقلانية المتفاوتة، وجوانب التغير فى الأساليب العقلانية بتغير الممارسات الخطابية.

و"بناء النص" (انظر دى بوجراند ودريسلر ١٩٨١، وكولتارد ١٩٧٧، وبراون ويول ١٩٨٣، وستابز ١٩٨٣) يتعلق أيضًا "بعمارة" النصوص، وخصوصًا معالم التصميم على المستوى الأرفع للأنماط النصية المختلفة: فما العناصر أو "القطع المتصلة" التى يرتبط بعضها بالبعض، وما أساليب ارتباطها ونظامه الداخلى، بحيث تشكل على سبيل المثال خبرًا صحفيًا عن جريمة، أو مقابلة شخصية للحصول على وظيفة؟ وأمثال هذه الأعراف البنائية يمكنها أن تمنحنا نظرات ثاقبة كثيرة فى نظم المعارف والمعتقدات، والافتراضات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية المترسبة فى أعراف أنماط النصوص. وكما تبين هذه الأمثلة، فإننا مهتمون ببناء المونولوج والحوار. والحوار

يتضمن نظم التناوب فى الحديث، وأعرافًا خاصةً بتنظيم تبادل النوبات، إلى جانب افتتاح واختتام المقابلات الشخصية والمحادثات.

الممارسة الخطابية

تتضمن الممارسة الخطابية، كما ذكرت آنفًا، عمليات إنتاج النص وتوزيعه واستهلاكه، وتختلف طبيعة هذه العمليات بين الأنماط المختلفة للخطاب وفق عوامل اجتماعية معينة. فعلى سبيل المثال، نجد أن النصوص تُنْتَجُ بطرائق محددة فى سياقات اجتماعية محددة، فإنتاج المقال يمر بمراحل مركبة ذات طابع جماعى، ويتولى إنتاجه فريق يشارك أفراده بجهود متفاوتة فى شتى مراحل الإنتاج، فالبعض يستقى المادة من تقارير وكالات الأنباء، والبعض يحول هذه المصادر (التى كثيرًا ما تكون فى ذاتها نصوصًا) إلى مسودة تقرير، والبعض يقرر مكان إدراج التقرير فى الصحيفة، وبعد ذلك يأتى تحرير التقرير (يوجد وصف تفصيلى، ووصف أعم للعمليات الخطابية فى فان دييك ١٩٨٨).

وتوجد زوايا أخرى للنظر إلى مفهوم "منتج النص" تجعله يبدو أشد تعقيدًا مما نفترضه. فمن المفيد تفكيك المنتج بحيث يصبح مجموعة من المواقع، وقد يشغلها الشخص نفسه أو يشغلها أشخاص مختلفون. ويقترح جوفمان (١٩٨١: ١٤٤) التمييز بين "المحرك" أى الشخص الذى يصدر أصوات الألفاظ فعلاً أو يخط الخطوط على الورق، وبين "المؤلف" أى الشخص الذى يجمع ما بين الألفاظ ويعتبر مسؤولاً عن الصياغة، وبين "الرئيس" وهو الشخص الذى تمثل الألفاظ موقعه. وأما فى المقالات الصحفية فإن بعض الغموض يخشى العلاقة بين هذه المواقع: "فالرئيس" كثيرًا ما يكون "مصدر" (الخبر) خارج الصحيفة، ولكن بعض التقارير لا توضح ذلك، وتوحى إلينا بأن "الرئيس" هو الصحيفة (رئيس التحرير، أو أحد الصحفيين بها)؛ والنصوص التى تُكتب بصورة جماعية كثيرًا ما تصاغ كأنما كتبها صحفى واحد (وربما لم يكن فى أفضل الحالات غير "المحرك"). (انظر فيركلف ١٩٨٨ ب حيث يرد مثال على ذلك).

ويختلف استهلاك النصوص أيضًا باختلاف السياقات الاجتماعية. ويرجع هذا فى جانب منه إلى نوع الجهد التفسيرى المبذول (مثل الفحص الدقيق للنص، أو عدم التركيز الكامل فى القراءة أثناء أداء أعمال أخرى) ويرجع فى جانب آخر إلى طرائق التفسير المتاحة. فالوصفات (الخاصة بالعلاج أو بالطهو) على سبيل المثال، لا تُقرأ فى العادة باعتبارها نصوصًا جمالية؛ والأبحاث الأكاديمية لا تقرأ عادة باعتبارها نصوصًا بلاغية، وإن كان النوعان من القراءة ممكنين. وقد يكون الاستهلاك، مثل الإنتاج، فرديًا أو جماعيًا: قارن الخطابات الغرامية بالسجلات الإدارية. وبعض النصوص (مثل المقابلات الشخصية الرسمية، والقصائد العصماء) تسجل، وتكتب وتنسخ وتحفظ وتعاد قراءتها؛ وغيرها (مثل الدعاية غير المطلوبة، والمحادثات العارضة) عابرةٌ لا تُسجل بل تُنبذ وتُنسى. وبعض النصوص (مثل الخطب السياسية، والكتب التعليمية) تُحَوَّلُ إلى نصوص أخرى، فالمؤسسات لديها نظم ثابتة "للاستفادة" من النصوص: فقد تتحول استشارة طبية إلى سجل طبى قد يستخدم فى إعداد إحصائية طبية (انظر الفصل الخامس حيث ترد مناقشة أمثال هذه "السلاسل التناصية"). أضف إلى ذلك أن للنصوص نواتجَ منوعةً من اللون غير الخطابى واللون الخطابى أيضًا. وبعض النصوص تؤدى إلى الحروب أو إلى تدمير الأسلحة النووية؛ وبعضها يؤدى إلى فقدان البعض وظائفهم أو حصول غيرهم على وظائف؛ وبعضها الآخر يغير من مواقف الناس أو معتقداتهم أو ممارساتهم.

وتتسم بعض النصوص بما يسمى التوزيع البسيط، فالمحادثة العارضة لا تنتمى إلا إلى سياق الحال المباشرة التى تقع فيها، وتتميز نصوص أخرى بتوزيع مركب. فالنصوص التى ينتجها الزعماء السياسيون، أو النصوص المنتجة فى إطار التفاوض الدولى حول الأسلحة، يجرى توزيعها عبر نطاق واسع من المجالات المؤسسية المختلفة، وكل منها له أنساق الاستهلاك الخاصة به، ونظمه الخاصة لإعادة إنتاج النصوص وتحويل صورتها. إذ يتلقى مشاهدو التليفزيون مثلاً صورة مُحَوَّرَةً لخطاب ألقته السيدة ثاتشر أو ألقاه جورباتشيف، وهى تُسْتَهْلَكُ وفقًا لعادات ونظم معينة للمشاهدة. والمنتجون فى منظمات معقدة مثل الوزارات والمصالح الحكومية ينتجون نصوصًا تعمل حسابًا لتوزيعها وتغير صورتها واستهلاكها بحيث تكون جاهزة لأنواع متعددة من الجماهير. وهى

تستبق استماع "المخاطبين" لها (أى الذين تخاطبهم مباشرة) وكذلك "السامعين" (أى غير المخاطبين مباشرة وإن يكن المفترض أن يكونوا من الجماهير) بل ومن "يسترقون السمع" لها (أى الذين لا يشكلون جانبًا من الجمهور "الرسمى" وإن يكن من المعروف أنهم مستهلكون فعليون (فالمسؤولون السوفيت مثلاً يسترقون السمع إلى الاتصالات بين حكومات حلف شمال الأطلسى). وقد يشغل كل موقع من هذه المواقع أعدادٌ متكاثرة.

والواقع أن لدينا، كما ذكرت آنفًا، أبعادًا معرفية اجتماعية خاصة لإنتاج النصوص وتفسيرها، وهى تركز على التفاعل بين "موارد الأعضاء" (أى جماع الخبرات) التى استوعبها المشاركون فى الخطاب ويستعينون بها فى تفسير النص، وبين النص نفسه، باعتباره مجموعة من "الآثار" التى خلفتها عملية الإنتاج، أو مجموعة من "المفاتيح" اللازمة لعملية التفسير. وتجرى هذه العمليات عمومًا بأسلوب لا واعٍ وتلقائى، وهو ما يعتبر عاملاً مهمًا من عوامل تحديد فاعليتها الأيديولوجية (انظر ما يلى) على الرغم من أن بعض جوانبها أسهل فى الوعى بها من غيرها.

وعمليات الإنتاج والتفسير تخضع لقيدين اجتماعيين، القيد الأول "موارد الأعضاء"، وهى ما استوعبه المرء فعليا من أبنية ومعايير وأعراف اجتماعية، ومن بينها نظم الخطاب، وأعراف إنتاج وتوزيع واستهلاك النصوص من النوع الذى أشرت إليه عاليه، وهى التى تكونت من خلال الممارسة الاجتماعية والصراع الاجتماعى فى الماضى. والقيد الثانى الطبيعة الخاصة للممارسة الاجتماعية التى يشكلون جانبًا منها، فهى التى تحدد العناصر التى يستندون إليها من موارد الأعضاء لديهم، وكيف يكون هذا الاستناد (أى إذا ما كان معياريًا أو خلاقًا، أو قابلاً أو معارضًا لها). ومن المعالم الرئيسية للإطار الثلاثى الأبعاد لتحليل الخطاب أنه يحاول استكشاف أحوال هذين القيدين، وخصوصًا ثانيهما، أى أن يقيم الروابط الشارحة بين طبيعة عمليات الخطاب فى حالات معينة، وطبيعة الممارسات الاجتماعية التى تشكل إطار هذه العمليات. ولما كان هذا الكتاب يركز على التغيير الخطابى والاجتماعى، فإن هذا الجانب يهمنا أكثر من سواه، ونعنى به تحديد الجوانب المستند إليها من "موارد الأعضاء" وأسلوب ذلك الاستناد. وسوف أعود إلى ذلك أدناه عند مناقشة التناص.

لكننى أريد أن أتحدث قليلاً بصفة عامة عن الجوانب المعرفية الاجتماعية للإنتاج والتفسير، وأن أقدم بُعْدَيْن آخرين من أبعاد التحليل السبعة، وهما "القوة" و"ترابط المعنى". وعادة ما يشار إلى إنتاج النص أو تفسيره (سأقتصر على التفسير فى جانب من جوانب المناقشة التالية) باعتباره عملية متعددة المستويات، وعملية تنتقل من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة. فأما المستويات السفلى فتختص بتحليل تتابع الأصوات أو تتابع العلامات التى تكون الجمل، وأما المستويات العليا فتختص بالمعنى، ونسبة المعانى إلى الجمل، وبالنصوص الكاملة، وإلى أجزاء أو "قطع متصلة" من النص، وهى التى تتكون من جمل يمكن تفسيرها باعتبارها ذوات معان مترابطة. ومعانى الوحدات "العليا" تُبْنَى فى جانب منها على معانى الوحدات "السفلى". وهذا التفسير يسمى من "القاعدة إلى القمة". ومع ذلك فإن التفسير يتميز أيضًا بتوقعات حول معانى الوحدات العليا فى وقت مبكر فى عملية تفسيرها استنادًا إلى دلائل محدودة، وهذه المعانى المتوقعة تشكل أسلوب تفسير وحدات المستوى الأسفل. وهذا يعنى الاتجاه من القمة إلى القاعدة. والواقع أن الإنتاج والتفسير يعتمدان على الاتجاه من القمة إلى القاعدة، والاتجاه من القاعدة إلى القمة فى الوقت نفسه. أضف إلى هذا أن التفسير يحدث فيما يسمى الزمن الحقيقى، وهو ما يعنى أن التفسير الذى يصل إليه المرء للكلمة "س" أو الجملة "س" أو "القطعة المتصلة" "س" سوف يستبعد تفسيرات أخرى معينة كان يمكن قبولها للكلمة س + ١ أو الجملة س + ١، أو "القطعة المتصلة" س + ١ (انظر فيركلف ١٩٨٩ أ).

والجوانب المذكورة من التعامل مع النص تساعد على إيضاح كيفية اختزال المفسرين لما يمكن أن يدل عليه النص من معانٍ متضادة أو ملتبسة وحسب، وتبين جانبًا من دور السياق فى تقليل هذا الجانب، وذلك بالمعنى الضيق للسياق الذى يحصره فيما يسبق (أو يتبع) جزءًا معينًا من النص. ومع ذلك "فالسياق" يتضمن أيضًا ما يسمى أحيانًا سياق الحال، إذ يصل المفسرون إلى تفسيرات للممارسة الاجتماعية كلها التى يشكل الخطاب جانبًا منها، وهذه التفسيرات تؤدى إلى تنبؤات حول معانى النصوص، وهى التى تقلل أيضًا من إمكان التباس المعنى باستبعاد المعانى التى كان يمكن أن تُرى داخل النص. ويعتبر هذا من زاوية معينة تطويرًا لخصائص التفسير من القمة إلى القاعدة.

ومن أوجه القصور الرئيسية فى نوع الشرح المعرفى الاجتماعى الذى سقناه آنفًا لهذه العمليات أنه يعتبر عامًا شاملاً، أى إنه يوحى مثلاً بأن تأثير السياق في المعنى وتقليل التباسه لا يختلفان أبدًا. ولكن هذا غير صحيح. إذ إن أسلوب تأثير السياق فى تفسير النص يختلف من نمط خطابى إلى نمط آخر، على نحو ما يبين فوكوه (انظر الفصل السابق). والفوارق بين أنماط الخطاب فى هذا الصدد لها أهمية اجتماعية لأنها تشير إلى افتراضات مضمرة وقواعد أساسية كثيرًا ما تكون ذات طابع أيديولوجي. وسوف ألقى الضوء على هذه القضايا من خلال مناقشة "القوة" (انظر ليتش ١٩٨٣؛ لفينسون ١٩٨٣؛ ليتش وتوماس ١٩٨٩).

وقوة جزء من أجزاء النص (وكثيرًا ما يكون جملة واحدة، وإن لم يكن ذلك فى جميع الحالات) هو العنصر الخاص بالفعل فيه، ويمثل جانبًا من جوانب معناه "ما بين الأشخاص"، أى ما يستخدم لفعل شيء على المستوى الاجتماعى، أو أية "أفعال كلام" يستخدم "لأدائها" (مثل إصدار أمر، أو طرح سؤال، أو التهديد، أو الوعد إلخ). والقوة هى عكس "الإخبار": فإن العنصر الإخبارى، الذى هو جزء من المعنى الفكرى، يمثل العملية أو العلاقة الناتجة عن وجود كيانات معينة. وهكذا ففى حالة جملة تقول "أتعهد أن أدفع لحامله عند الطلب مبلغ خمسة جنيهات" نجد أن القوة قوة وعد، وأما الجملة الإخبارية فيمكن تمثيلها هيكليًا بصيغة "س يدفع ص إلى ع". وقد تكون بعض أجزاء الجملة ملتبسةً من حيث القوة، وقد تكون لها "إتاحة قوة" مديدة. فمثلاً "هل تستطيع حمل الحقيبة؟" قد تكون سؤالاً، وقد تكون طلبًا أو أمرًا، أو اقتراحًا، أو شكوى وهلم جرًا. وبعض تحليلات أفعال الكلام تميز بين القوة المباشرة والقوة غير المباشرة، ولنا أن نقول هذا فى هذه الحالة، فلدينا صيغة لها القوة المباشرة للسؤال ولكنها قد تتميز بأية قوة من القوى الأخرى التى وردت باعتبارها قوتها غير المباشرة. أضف إلى هذا أنه لا يندر أن تظل التفسيرات ملتبسة الدلالة، فأحيانًا ما لا يتضح إن كان السؤال البسيط سؤالاً بسيطًا فعلاً أم طلبًا مستترًا (وتتعذر تلبيته إذا طعن السامع فيه).

والسياق بالمعنيين المذكورين أعلاه عامل مهم من عوامل تقليل التباس القوة. والمواقع المتتابعة فى أحد النصوص تنبئ عن وجود القوة. ففى الاستجواب نجد أن أى

شيء يقوله المحامي للشاهد مباشرة بعد إجابة قدمها الشاهد من المحتمل تفسيره على أنه سؤال (وذلك لا يستبعد تفسيره في الوقت نفسه باعتباره غير ذلك، كأن يكون اتهامًا). ويساعد هذا على إيضاح كيف يمكن لأشكال الكلمات أن تتمتع بِقُوًى تبدو بعيدة الاحتمال إن نظر إليها المرء خارج السياق. أضف إلى هذا، طبعًا، أن سياق الحال، أي الطبيعة العامة للسياق الاجتماعي، تقلل من الالتباس كذلك.

ومع ذلك فلابد أن المفسر يتوصل إلى تفسير معين لسياق الحال من قبل أن يرجع إليه بل وقبل أن يرجع لسياق التتابع النصي ابتغاء تفسير قول منطوق. وهذا مماثل لتفسير النص، إذ إنه يستند إلى التفاعل ما بين المفاتيح النصية و"موارد الأعضاء" (جماع خبرته) وإن تكن "موارد الأعضاء" في هذه الحالة، في الواقع، خريطة ذهنية للنظام الاجتماعي. ومثل هذه الخريطة الذهنية بالضرورة ليست سوى تفسير واحد للحقائق الاجتماعية التي تقبل تفسيرات كثيرة، ذوات أصباغ سياسية وأيديولوجية محددة. وتحديد سياق الحال من خلال هذه الخريطة الذهنية يقدم إلينا مجموعتين من المعلومات المتعلقة بتحديد كيفية تأثير السياق في تفسير النص في أية حالة من الحالات: فهو أولاً يقدم إلينا قراءة للحال تشغل فيها بعض العناصر مكان الصدارة، وتنسحب عناصر أخرى إلى الخلفية، وتقيم علاقات محددة بين العناصر، وهو ثانيًا يحدد الأنماط الخطابية التي من المحتمل أن تكون لها صلة بالموضوع.

وهكذا فإن من بين آثار قراءة (سياق) الحال في التفسير منح الصدارة لبعض جوانب الهوية الاجتماعية للمشاركين، وإبقاء بعضها الآخر في الخلفية. وهكذا فإن احتمال تأثير انتماء منتج النص إلى أحد الجنسين، أو تأثير انتمائه العرقي أو عمره، في تفسير النص في كتاب في علم النبات مثلاً أقل من احتمال تأثير أي من هذه العوامل في محادثة عابرة أو في مقابلة شخصية للحصول على وظيفة. وهكذا فإن تأثير سياق الحال في تفسير النص (وإنتاج النص) يعتمد على قراءة الحال. وأما تأثير سياق التتابع النصي فيعتمد على نمط الخطاب. فعلى سبيل المثال لا نستطيع أن نفترض أن أي سؤال سوف يجعل السامع يفسر العبارة التي تتلوه بأنها إجابة عنه بنفس الدرجة في جميع الأحوال، إذ يعتمد ذلك على نمط الخطاب. ففي خطاب قاعة الدرس تُنبئ الأسئلة بأن ما يتلوها إجابة

عنها، وأما فى نطاق الأسرة فإن الأسئلة كثيرًا ما تُطرح من دون إجابة عنها، ومن دون أن يشعر أحد فعلاً بالتعدى عليه أو ضرورة الاعتذار له. وهكذا فإن التركيز الأحادى على سياق التتابع النصى باعتباره العامل المتحكم فى التفسير، من دون الإقرار بالمتغيرات المذكورة، يعتبر جانبًا معيبًا من جوانب تحليل المحادثات، على نحو ما بينتُ فى الفصل الثانى آنفًا. أضف إلى ذلك أن الفوارق بين أنماط الخطاب من هذه المرتبة ذات أهمية اجتماعية: وحيثما تتعين إجابة الأسئلة، فمن المحتمل أن تبرز الاختلافات فى المكانة بين الأدوار الذاتية التى تفصلها فوارق حاسمة، ومن ثم فإن البحث فى المبادئ التفسيرية المستخدمة فى تحديد المعنى يتيح لنا أن نكتشف الصبغة السياسية والأيديولوجية لنمط الخطاب.

فلننتقل الآن من القوة إلى "ترابط المعنى" (انظر دى بوجراند ودريسلر ١٩٨١: الفصل الخامس؛ وانظر براون ويول ١٩٨٣: الفصل السابع). وعادة ما يعامل المعنى باعتباره من خصائص النصوص، ولكن من الأفضل أن نعتبره من خصائص التفسيرات. فالنص المترابط المعنى نص ترتبط الأجزاء التى يتكون منها (الجمل، الوحدات) ارتباطًا معقولاً بحيث يبدو أن النص كله نص "له معنى"، حتى ولو كان يخلو نسبيًا من "العلامات" الشكلية التى تشير إلى العلاقات التى يقوم عليها ارتباط المعنى، أى إذا كان خاليًا نسبيًا من أدوات "التماسك" الصريحة (انظر القسم الأخير). ولكن المسألة فى الواقع أن أى نص لن يكون له معنى إلا عند من يستطيع إدراك معناه، أى من يستطيع أن يستنبط علاقات المعنى المذكورة فى غياب العلامات الصريحة المشار إليها. ولكن الطريقة الخاصة التى تتولد بها قراءة المعنى المترابط فى النص تعتمد هنا أيضًا على طبيعة المبادئ التفسيرية التى تستند إليها. وترتبط مبادئ التفسير الخاصة ارتباطًا مُطَّبَعًا بأنماط معينة من الخطاب، وهذا الارتباط جدير بالنظر فيه بسبب الضوء الذى يلقيه على الوظائف الأيديولوجية المهمة لترابط المعنى فى "مساءلة" الذوات. ومعنى هذا أن النصوص تنشئ مواقع للمفسرين "القادرين" على إدراك معانيها، بحيث يستطيعون إقامة الروابط واستنباط العلاقات، وفقًا لمبادئ التفسير الخاصة بالنص، والتى لابد منها للقراءات القائمة على المعانى المترابطة. وقد تستند هذه الروابط والعلاقات المستنبطة

إلى افتراضات من نوع أيديولوجى. فعلى سبيل المثال نرى أن ما ينشىء ترابطًا فى المعنى بين الجملتين التاليتين: "سوف تستقيل من عملها يوم الأربعاء المقبل. إنها حامل" هو افتراض أن النساء يتوقفن عن العمل عند إنجاب الأطفال. وما دام المفسرون يشغلون هذه المواقع ويقيمون هذه الروابط بصورة آلية، فإنهم يخضعون للنص، أو قل إن النص يُخْضِعُهم له، وهو ما يمثل جانبًا مهمًا من "العمل" الأيديولوجى الذى يقوم به النص والخطاب فى "مساءلة" الذوات (انظر القسم التالى). ولكننا نشهد إمكانية الصراع حول القراءات المختلفة للنص، بل والمقاومة كذلك للمواقع التى تنشئها النصوص.

فلننتقل الآن إلى البُعد الأخير من أبعاد التحليل السبعة، وهو البعد الذي يتميز بأكبر قدر من البروز فى اهتمامات هذا الكتاب، ألا وهو "التناص" (انظر باختين ١٩٨١، ١٩٨٦؛ وكريستيڤا ١٩٨٦ أ). وسوف أكرس الفصل الرابع كله للتناص، ومن ثم فإن مناقشته هنا سوف تكون بالغة الإيجاز. ويعنى التناص أساسًا الخصيصة التى يتميز بها أحد النصوص، وهى حفوله بشذرات من نصوص أخرى، وقد تكون ذات حدود صريحة أو مندمجة فيه، وقد يكون النص مستوعبًا لها، أو مناقضًا لها، أو قد يمثل أصداء ساخرة لها وهلم جرًا . فمن زاوية الإنتاج، نرى أن منظور التناص يؤكد الطابع التاريخى للنصوص، أى كيف أنها دائمًا ما تمثل إضافات إلى "سلاسل الاتصال الكلامى" القائمة (باختين ١٩٨٦: ٩٤) إذ تتكون من نصوص سابقة تتجاوب معها. وأما من زاوية التوزيع، فيساعدنا منظور التناص على استكشاف الشبكات الثابتة نسبيًا، والتى تُسَيِّرُهَا النصوص، وتخضع لتحولات يسهل التنبؤ بها أثناء تحولها من نمط نصىٍّ إلى نمط آخر (فالخُطب السياسية مثلاً كثيرًا ما تتحول إلى تقارير إخبارية). وأما من ناحية الاستهلاك، فيساعدنا منظور التناص على التأكد من أن التفسير لا يعتمد فى بنائه على "النص" فقط، بل ولا على النصوص التى تشكله من خلال التناص وحسب، بل يعتمد أيضًا على نصوص أخرى يشركها المفسرون بطرائق مختلفة فى عملية التفسير.

وسوف أميز بين "التناص السافر" حيث لا تخفى الاستعانة بنصوص أخرى داخل النص، وبين "التداخل الخطابى" أو "التناص التكوينى"، فالتداخل الخطابى يوسع نطاق التناص فى اتجاه مبدأ أولوية نظام الخطاب الذى سبقت لى مناقشته. فنجد من ناحية

معينة تشكيلاً أو تكوينًا غير متجانس لنصوص غير متجانسة من نصوص أخرى محددة (التناص السافر)؛ ونجد من ناحية أخرى تكوينًا غير متجانس لنصوص من عناصر معينة (أى أنماط الأعراف الخاصة) بنظم الخطاب (أى التداخل الخطابى).

ومفهوم التناص يرى أن النصوص، تاريخيًا، تحول الماضى — أى التقاليد القائمة والنصوص السابقة — إلى الحاضر. وقد يحدث هذا بطرائق تقليدية ومعيارية نسبية: أى إن أنماط الخطاب تميل إلى تحويل الطرائق الخاصة للانتفاع بالتقاليد والنصوص إلى طرائق معتادة، وإلى تطبيعها. ولكن هذا قد يحدث بأسلوب خلاق، أى بإنشاء تشكيلات جديدة من نظم الخطاب، وأشكال جديدة من التناص السافر. والصيغة التاريخية الأصيلة في النظرة التناصية إلى النصوص، والصيغة التى تتيح لها أن تقبل بيسر أى ممارسة خلاقة، هما اللتان تجعلانها مناسبة إلى أقصى حد لمشاغلى الراهنة بالتغير الخطابى، وإن كنت سوف أسوق الحجة أدناه إلى ضرورة ربطها بنظرية للتغير الاجتماعى والسياسى من أجل البحث فى التغير الخطابى داخل عمليات أوسع نطاقًا للتغير الثقافى والاجتماعى.

وأعتقد أن تحليل الممارسة الخطابية ينبغى أن يجمع بين ما يمكن أن نسميه "التحليل الضيق النطاق" (أو "الضيق" وحسب) وبين ما يمكن أن نسميه "التحليل الواسع النطاق" (أو "الواسع" وحسب). فالأول هو نوع التحليل الذى يتفوق فيه محللو المحادثة: أى أن يشرح المحلل، على وجه الدقة، كيف ينتج المشاركون النصوص ويفسرونها استنادًا إلى ما لديهم من "موارد الأعضاء" (جماع الخبرات). ولكن لابد من استكمال هذا بالتحليل الواسع من أجل معرفة طبيعة "موارد الأعضاء" (بما فى ذلك نظم الخطاب) التى يستندون إليها فى إنتاج النصوص وتفسيرها، والبت فيما إذا كانوا يستندون إليها بطرائق معيارية أو خلاقة. والحق أن المرء لا يستطيع أداء التحليل الضيق من دون معرفة ذلك. والتحليل الضيق، بطبيعة الحال، هو الأسلوب الأمثل لإماطة اللثام عن هذه المعلومات، ما دام يقدم الأدلة اللازمة للتحليل الواسع. ومن ثم فإن التحليلين الضيق والواسع لازمان لبعضهما بعضًا. ووجود هذه العلاقة هو الذى يتيح لبُعد الممارسة الخطابية فى الإطار ثلاثى الأبعاد الذى وضعته أن يحدد العلاقة بين أبعاد الممارسة الاجتماعية وبين النص، إذ إن طبيعة الممارسة الاجتماعية هى التى تحدد العمليات الواسعة النطاق للممارسة الخطابية، وكذلك العمليات الضيقة النطاق التى تشكل النص.

ومما يترتب على الموقف الذى أتخذه فى هذا القسم أن كيفية تفسير الناس للنصوص فى شتى الظروف الاجتماعية مسألة تتطلب بحثًا منفصلاً. وإذا كان الإطار الذى قدمته يشير إلى أهمية النظر فى التفسير كموضوع مستقل، فلابد لى أن أبين أن الدراسات التجريبية مستبعدة من هذا الكتاب. (ولمن يريد الاطلاع على البحوث الخاصة بتفسير النصوص الإعلامية أن يرجع إلى مورلى ١٩٨٠ وطومسون ١٩٩٠: الفصل السادس).

الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية: الأيديولوجيا والهيمنة

أرمى فى هذا القسم إلى أن أحدد بوضوح أكبر بعض جوانب البعد الثالث فى إطارى الثلاثى الأبعاد، وهو الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية. وبصفة أخص، سوف أناقش الخطاب فى علاقته بالأيديولوجيا والسلطة، والموقع الذى يشغله الخطاب فى إطار صورة السلطة باعتبارها هيمنة، وصورة تطور علاقات السلطة باعتبارها صراعًا حول الهيمنة. وأنا أعتمد فى هذا على الإسهامات الكلاسيكية فى ماركسية القرن العشرين، من جانب ألتوسير وجرامشى، إذ إنها (على الرغم من ازدياد النفور المعاصر من الماركسية) تقدم إطارًا حافلاً للبحث فى الخطاب باعتباره شكلاً وممارسة اجتماعية، وإن كان ذلك بتحفظات مهمة، خصوصًا فى حالة ألتوسير.

الأيديولوجيا

لم تحظ نظرية وُضعت للأيديولوجيا بمثل النفوذ الذى حظيت به قطعًا نظرية ألتوسير فى المناظرة الحديثة العهد حول الخطاب والأيديولوجيا (ألتوسير ١٩٧١، لاران ١٩٧٩) وكنت قد أشرت إليها إشارة موجزة فى أثناء مناقشتى لموقف پيشوه فى الفصل الأول. والواقع أننا نستطيع القول بأن ألتوسير قد قدم الأساس النظرى للمناظرة المذكورة، وإن كان ڤولوسينوف (١٩٧٣) كان قد قدم مساهمة كبيرة قبله بمدة طويلة.

والأسس النظرية التى أعنيها تتكون من ثلاث مقولات مهمة حول الأيديولوجيا. أما المقولة الأولى فذات وجود مادى فى ممارسات المؤسسات، وهو ما يفتح الباب للبحث فى الممارسات الخطابية باعتبارها أشكالاً مادية للأيديولوجيا. والمقولة الثانية هى القول بأن الأيديولوجيا "تسائل الذوات" وهو ما يؤدى إلى القول بأن إحدى "النتائج المهمة" لها، وهى التى يتجاهلها علماء اللغة فى الخطاب (طبقًا لما يقوله ألتوسير ١٩٧١: ١٦١ هامش ١٦) تتمثل فى تكوين "الذات". والمقولة الثالثة هى القول بأن "أجهزة الدولة الأيديولوجية" (أى مؤسسات مثل التعليم وأجهزة الإعلام) تمثل مواقع للصراع الطبقى وغنائم يحاول المشاركون فى الصراع الفوز بها، وهو ما يشير إلى أن الصراع حول الخطاب – وداخل الخطاب – قضيةٌ يركز عليها تحليل الخطاب ذو التوجه الأيديولوجى.

وإذا كانت المناظرة حول الأيديولوجيا والخطاب قد تأثرت تأثرًا شديدًا بهذه المواقف، فإنها قد عانت من أوجه القصور المعترف بها على نطاق واسع فى نظرية ألتوسير. ونقول بصفة خاصة إن عمل ألتوسير يتضمن تناقضًا لم يُحسم بين رؤية السيطرة باعتبارها فرض أيديولوجية مسيطرة أحادية الجانب وإعادة إنتاجها، وهى التى تبدو الأيديولوجيا فى ضوئها بمثابة وسيلة تدعيم اجتماعية عامة، وبين إصراره على أن الأجهزة تعتبر مواقع صراع طبقى دائم وغنائم له، وقوله بأن نتيجة هذا الصراع غير محسومة فى جميع الأحوال. والواقع أن النظرة الأولى هى السائدة، وأننا نشهد تهميشًا للصراع وللتناقض والتحول.

وسوف أقول أنا بأن الأيدلوجيات تمثل معانى / تفسيرات للواقع (العالم المادى، والعلاقات الاجتماعية، والكيانات الاجتماعية) وأنها بهذا المفهوم راسخة فى أبنية شتى الأشكال / المعانى الخاصة بالممارسات الخطابية، وأنها تسهم فى إنتاج علاقات السيطرة أو إعادة إنتاجها أو تحويلها. (ويشبه هذا موقف طومسون (١٩٨٤، ١٩٩٠) القائل بأن بعض استعمالات اللغة وغيرها من "الأشكال الرمزية" ذات طابع أيديولوجى، أى إنها تؤدى، فى ظروف معينة، إلى إنشاء علاقات السيطرة أو الحفاظ عليها). وتحقق الأيديولوجيات القائمة داخل الممارسات الخطابية أقصى تأثير لها عندما "تُطَبَّعُ" (أى عندما تبدو طبيعية) وتصطبغ بصبغة "المنطق السليم"؛ ولكننا ينبغى ألا نبالغ فى تقدير

هذه الخصيصة الثابتة الراسخة للأيديولوجيات، لأن إشارتى إلى "التحول" تعنى وجود الصراع باعتباره بُعدًا من أبعاد الممارسة الخطابية، فهو صراع يرمى إلى إعادة تشكيل الممارسات الخطابية والأيديولوجيات القائمة فى داخلها، فى سياق إعادة هيكلة علاقات السيطرة أو تحويلها. فإذا حدث ووجدنا استعمال ممارسات خطابية متضادة فى مجال ما أو مؤسسة ما، فإنه من المحتمل أن يكون جانب من جوانب هذا التضاد أيديولوجيا.

وأنا أقول إن اللغة تصطبغ بالأيديولوجيا بطرائق منوعة وعلى مستويات متفاوتة، وإننا لسنا مضطرين إلى أن نختار "موقعًا" من بين عدة "مواقع" للأيديولوجيا، فلكل موقع ما يبرره جزئيًا فيما يبدو وليس من بينها ما يبدو مُرْضِيًا تمامًا (انظر فيركلف ١٩٨٩ ب حيث أتحدث بتفصيل أوفى عن الموقف الذى أتخذه هنا). والقضية الرئيسية هى إن كانت الأيديولوجيا من خصائص الأبنية أم من خَصائص الأحداث، والإجابة تقول إنها من خصائص هذه وتلك. والمشكلة الرئيسية، كما سبق أن ذكرت فى مناقشتى للخطاب، أن نعثر على شرحٍ مُرْضٍ لجدلية المبانى والأحداث.

وتقول بعض الشروح إن الأيديولوجيا من خصائص المبانى، مبينة أنها تكمن فى شكل من أشكال الأعراف التى تقوم عليها اللغة، سواء كان ذلك "شفرة"، أو "بناء"، أو "تشكيلاً" معينًا. ومن مزايا هذا الشرح إبرازه لقيود الأعراف الاجتماعية المفروضة على الأحداث، ولكن من عيوبه ما سبق لى أن أشرت إليه، أى الميل إلى عدم التركيز على الحادثة استنادًا إلى افتراض أن الأحداث مجرد نماذج للمبانى، وتحبيذ منظور إعادة إنتاج الأيديولوجيا لا تغييرها، والميل إلى تصوير الأعراف فى صورة مبالغ فيها لخضوعها الواضح للقيود. ويمثل هذا موقف ﭙيشوه فى أعماله الأولى. ومن أوجه الضعف الأخرى فى "الخيار البنائى" أنه لا يعترف بأولوية نظم الخطاب على أعراف خطابية محددة: أى إن علينا أن نعمل حسابًا للصبغة الأيديولوجية المضفاة على (أجزاء من) نظم الخطاب، لا مجرد أعراف فردية، وإمكانية وجود صبغات أيديولوجية متنوعة ومتناقضة. ومن البدائل عن خيار البناء تصور وجود الأيديولوجيا فى الحادثة الخطابية، وتأكيد الأيديولوجيا باعتبارها عملية، وتحولاً وسيولة. ولكن هذا يمكن أن يؤدى إلى توهم كون الخطاب عمليات تشكيل طليقة، إلا إذا صاحب ذلك تأكيد نظم الخطاب فى الوقت نفسه.

ولدينا أيضًا النظرة النصية إلى موقع الأيديولوجيا، وهى التى نجدها فى علم اللغة النقدى، وتقول إن الأيديولوجيات توجد فى النصوص. وإذا كان صحيحًا أن أشكال النصوص ومضمونها تحمل انطباع العمليات والأبنية الأيديولوجية (بمعنى أن النصوص تحمل آثارها) فليس من الممكن استنباط الأيديولوجيات من النصوص. وذلك، كما سبق أن ذكرت فى الفصل الثانى، لأن المعانى تُستنبط من خلال تفسيرات النصوص، والنصوص تقبل تفسيرات منوعة قد تتفاوت فى مفادها الأيديولوجى، ولأن العمليات الأيديولوجية تنتمى لضروب الخطاب باعتبارها أحداثًا اجتماعية كاملة – فهى عمليات تدور بين الناس– وليست مجرد نصوص تمثل لحظات داخل هذه العمليات. وأما الزعم بالقدرة على اكتشاف العمليات الأيديولوجية استنادًا إلى تحليل النص وحده فإنه يصطدم بالمشكلة التى أصبحت مألوفة الآن فى علم الاجتماع الإعلامى، وهى أن "المستهلكين" (من قراء ومشاهدين) يتمتعون، فيما يبدو، بحصانة تامة إزاء آثار الأيديولوجيات التى يُفترض وجودها "داخل" النصوص (مورلى ١٩٨٠).

وأنا أفضل الرأى القائل بأن الأيديولوجيا قائمة داخل الأبنية (أى نظم الخطاب) التى تُكَوِّنُ حصاد أحداث الماضى وظروف الأحداث الجارية، وداخل الأحداث أنفسها أثناء إعادة إنتاجها وتغييرها لصياغتها للأبنية. فهى توجهٌ تراكميٌّ مُطَبَّعٌ راسخ فى داخل المعايير والأعراف، وكذلك عمل لا يتوقف فى تطبيع مثل هذه التوجهات فى الأحداث الخطابية ونقض هذا التطبيع.

ومن الأسئلة المهمة الأخرى عن الأيديولوجيا سؤال يقول ما معالم النص والخطاب أو مستوياتهما التى تصطبغ بصبغة أيديولوجية؟ من المزاعم الشائعة القول بأن "المعانى" وخصوصًا معانى الألفاظ (وهو ما يقال أحيانًا إنه "المضمون" تمييزًا له عن "الشكل") هى التى تحمل الأيديولوجيا (مثل طومسون ١٩٨٤). ومعانى الألفاظ مهمة، بطبيعة الحال، ولكن الأهمية تنسب أيضًا لجوانب أخرى من المعنى، مثل الافتراضات السابقة (انظر الفصل الخامس) والاستعارات (انظر الفصل السادس) ومثل ترابط المعنى. وقد سبق لى أن أشرت فى القسم السابق إلى مدى أهمية ترابط المعنى للتكوين الأيديولوجى للذوات.

والواقع أن إقامة تضاد صارم بين "المضمون" أو "المعنى" وبين الشكل، أمر مُضَلِّلٌ لأن معاني النصوص ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأشكال النصوص، وبعض المعالم الشكلية للنصوص، على مستويات منوعة، قد تكون ذات صبغة أيديولوجية. فعلى سبيل المثال نجد أن تصوير حالات التدهور الاقتصادى وشيوع البطالة باعتبارها تشبه الكوارث الطبيعية قد يتضمن تفضيلاً لأبنية الجمل (ذوات الأفعال) اللازمة على الأبنية (ذوات الأفعال) المتعدية (قارن هذه العبارة "العملة فقدت(*) قيمتها والملايين عاطلون" بالعبارة التالية "المستثمرون يشترون الذهب، والشركات فصلت الملايين" (وانظر الفصل السادس حيث أشرح هذين المصطلحين). ونجد على مستوى آخر أن نظام التناوب فى الحديث داخل قاعة الدرس أو أعراف التأدب بين السكرتيرة والمدير، تدل على وجود افتراضات أيديولوجية معينة حول الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بين المعلمين والتلاميذ، وبين المديرين وأفراد السكرتارية. وسوف أقدم نماذج أخرى ذات تفصيلات أكبر فى عَيِّنَات النصوص الواردة فى الفصول ٤ – ٦، بل إن بعض جوانب الأسلوب قد تكون ذات صبغة أيديولوجية: راجع تحليلى (فى الفصل الرابع) حيث أبين كيف أن أسلوب الكتيب الذى نشرته وزارة التجارة والصناعة يسهم فى تكوين صورة "الذات المبادرة" (أو ذات "الهمة") باعتبارها نمطًا من أنماط الهوية الاجتماعية.

وينبغى ألا نفترض أن الناس على وعى بالأبعاد الأيديولوجية لممارساتهم، فالأيديولوجيات التى تتحول إلى جزء لا يتجزأ من الأعراف قد تصبح إلى حد ما مُطَبَّعَةً وذات صبغة تلقائية، وقد يصعب على الناس أن يدركوا أن ممارساتهم المعتادة قد تتخذ لها صورًا أيديولوجية محددة. وحتى حين تقبل ممارسة المرء تفسيرها بأنها تمثل مقاومة وتسهم فى التغيير الأيديولوجى فالمرء لا يعى بالضرورة وبالتفصيل مفادها الأيديولوجى ونستطيع أن نقيم الحجة على إمكان الأخذ بأسلوب من أساليب تعليم اللغة يؤكد الوعى

(*) المقصود بالجملة اللازمة عدم وجود فعل "عامل" وفاعل لهذا الفعل، والعبارة الأولى تحتمل الصياغة التالية التى تبين المقصود "قيمة العملة متدهورة". كما تحتمل استعمال فعل "ناقص" أى من أخوات كان، وهو "أصبحت العملة منخفضة القيمة" والأفعال الناقصة العربية أقرب الأفعال إلى الصيغ النوعية أو الأفعال النوعية الإنجليزية التى نسميها (modal auxil-iaries).

النقدى بالعمليات الأيديولوجية فى الخطاب، بحيث يزداد وعى الناس بممارستهم، ويزداد انتقادهم لضروب الخطاب المثقلة بالأيديولوجيا التى تفرض عليهم (انظر كلارك وآخرون ١٩٨٨، وكتاب فيركلف تحت الطبع أ).

ومن الممكن ربط هذه الملاحظات الخاصة بالوعى بالقضايا المتعلقة "بمساءلة" الذوات. والحال المثالية فيما يعرضه ألتوسير هى حال الذات التى تكتنف الأيديولوجيا مَوْقعَهُ ولكنها تُخْفِى أفعالها ونتائجها، وتمنح الذات استقلالاً موهومًا. ويوحى هذا بوجود أعراف خطابية تصطبغ بصبغة طبيعية إلى أقصى حد. ولكن الناس فى الواقع يخضعون للأيديولوجيا بطرائق مختلفة ومتناقضة، وهو ما يبدأ فى إثارة الشكوك فى الحال المثالية. فإذا كان الخضوع متناقضًا – بمعنى أن يكون الشخص العامل فى إطار مؤسسى واحد ومجموعة واحدة من الممارسات خاضعًا "للمساءلة" من مواقع متنوعة وتتجاذبه قُوًى فى اتجاهات مختلفة – إن صح هذا التعبير – فقد يتعذر الحفاظ على التطبيع. ومن المحتمل أن يتجلى تناقض "المساءلة" على مستوى الخبرة العملية فيما يصيب المرء من تشوش وقلق وما يراه فى الأعراف من إشكاليات (انظر "التغير الخطابى" أدناه). وهذه هى الظروف التى من المرجح أن ينشأ فيها الوعى و"الممارسة التحويلية" كذلك.

وهكذا فإن تناول ألتوسير لمسألة الذات يبالغ فى تصوير دور الأيديولوجيا فى تكوين الذوات وبالتالى يقلل من قدرة الذوات على العمل الفردى والجماعى باعتبارهم قُوًى إيجابية، بما فى ذلك المشاركة فى البحوث النقدية للممارسات الأيديولوجية ومعارضتها (ارجع إلى تحفظاتى على فوكوه فى هذا الصدد فى الفصل السابق). ومن المهم هنا أيضًا أن نتخذ الموقف الجدلى الذى سبق أن دعوت إليه، فالذوات فى مواقع أيديولوجية، ولكنها أيضًا تتمتع بالقدرة على العمل الخلاق لإقامة روابطها الخاصة بين الممارسات والأيديولوجيات المنوعة التى تتعرض لها، وعلى إعادة هيكلة الممارسات والأبنية التى تحدد المواقع. والتوازن بين الذات باعتبارها "ناتجًا" أيديولوجيا وبين الذات باعتبارها عاملاً فعالاً، من المتغيرات التى تعتمد على الأحوال الاجتماعية مثل الاستقرار النسبى لعلاقات السيطرة.

هل جميع ضروب الخطاب أيديولوجية؟ لقد ذكرت أن الممارسات الخطابية تكتسب صبغة أيديولوجية في حدود ما تتضمنه من معان تسهم فى الحفاظ على علاقات السلطة أو إعادة بنائها. وقد تتأثر علاقات السلطة، من ناحية المبدأ، بالممارسات الخطابية من أى نمط، حتى العلمى والنظرى منها. وهذا يمنع التعارض القاطع بين الأيديولوجيا وبين العلم أو النظرية، وهو ما قال به بعض من كتب عن اللغة / الأيديولوجيا (زيما ١٩٨١؛ پيشوه ١٩٨٢). ولكن ذلك لا يعنى أن جميع ضروب الخطاب أيديولوجية ولا يمكن تخليصها من الأيديولوجيا. فالأيديولوجيات تنشأ فى مجتمعات تتسم بعلاقة الهيمنة استنادًا إلى الطبقة، أو التمييز بين الجنسين أو بين الجماعات الثقافية وهلم جرًّا، وما دام البشر قادرين على تجاوز أمثال هذه المجتمعات، فإنهم قادرون على تجاوز الأيديولوجيا. ومن ثم فأنا لا أقبل رأى التوسير (١٩٧١) عن "الأيديولوجيا عمومًا" باعتبارها الملاط الاجتماعى الذى لا ينفصل عن المجتمع نفسه. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت جميع أنماط الخطاب فى مجتمعنا، يمكنها أن تصطبغ بصبغة أيديولوجية من ناحية المبدأ، وفى الواقع أيضًا إلى حد ما، ودون أى شك، فإن ذلك لا يعنى أن جميع أنماط الخطاب ذات صبغة أيديولوجية واحدة، فليس من العسير إثبات أن الإعلانات بصفة عامة ذات صبغة أيديولوجية أكبر من العلوم الطبيعية.

الهيمنة

يمثل مفهوم الهيمنة عماد تحليل جرامشى للرأسمالية الغربية والإستراتيجية الثورية فى أوروبا الغربية (جرامشى ١٩٧١؛ بوسى – جلوكمان ١٩٨٠) وهو متناغم مع مفهوم الخطاب الذى أدعو إليه، ويقدم صورة نظرية للتغيير فيما يتعلق بتطور علاقات السلطة بحيث يسمح بالتركيز بصفة خاصة على التغيير الخطابى، ولكنه يتيح لنا فى الوقت نفسه أن نرى كيف يسهم فى عمليات التغيير الأوسع نطاقًا، وكيف تشكله هذه العمليات فى الوقت نفسه.

والهيمنة تعنى الزعامة أو القيادة مثلما تعنى السيطرة فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأيديولوجية فى مجتمع من المجتمعات. والهيمنة خضوع المجتمع كله لسلطة إحدى الطبقات الأساسية وفق التعريف الاقتصادى، بالتحالف مع القوى الاجتماعية الأخرى، غير أنها لا تتحقق أبدًا إلا بصورة جزئية ومؤقتة، باعتبارها "توازنًا غير مستقر". وقضية الهيمنة قضية بناء تحالفات، والتكامل مع الطبقات الثانوية لا السيطرة عليها وحسب، إما من خلال تقديم بعض التنازلات لها وإما بوسائل أيديولوجية، من أجل الحصول على رضاها. والهيمنة بؤرة لصراع دائم حول المسائل المتسمة بأقصى درجة من عدم الاستقرار بين الطبقات والكتل، فى سبيل بناء تحالفات وعلاقات سيطرة / تبعية أو الحفاظ عليها أو كسرها، متخذة أشكالاً اقتصادية وسياسية وأيديولوجية. والصراع على الهيمنة يقع على جبهة عريضة، تتضمن مؤسسات المجتمع المدنى (التعليم والنقابات والأسرة) مع التفاوت المحتمل بين المستويات والمجالات المختلفة.

ومفهوم الأيديولوجيا فى هذا الإطار يستبق كل ما أتى به ألتوسير (بوسى– جلوكسمان ١٩٨٠: ٦٦) إذ إنه يركز، مثلاً، على التجسيد المضمر واللاواعى للأيديولوجيات فى الممارسات (التى تتضمنها باعتبارها "مبادئ" نظرية مضمرة) وحيث تعتبر الأيديولوجيا "تصورًا للعالم لا يبدو إلا مضمرًا فى الفن وفى القانون وفى النشاط الاقتصادى وفى تجليات الحياة الفردية والجماعية" (جرامشى ١٩٧١: ٣٢٨). وإذا كانت فكرة "مساءلة" الذوات تمثل جانبًا من التفاصيل التى أتى بها ألتوسير، فإننا نجد فى جرامشى تصورًا للذوات باعتبارها أبنية أقامتها أيديولوجيات منوعة مضمرة فى الممارسات، وهو ما يمنحها طابعًا "تركيبيًا غريبًا" (١٩٧١: ٣٢٤)، وكذلك تصور "المنطق السليم" باعتباره مستودعًا للنواتج المنوعة للصراعات الأيديولوجية فى الماضى، وهدفًا دائمًا لإعادة البناء فى الصراعات الراهنة. وفى إطار "المنطق السليم" تكتسب الأيديولوجيات الصفة الطبيعية أو التلقائية. أضف إلى ذلك أن جرامشى كان يرى "مجال الأيديولوجيات فى صورة تيارات تشكيلات متضاربة أو متداخلة أو متقاطعة" (هول ١٩٨٨: ٥٥ – ٥٦) وهو ما كان يشير إليه بتعبير "المُركَّب الأيديولوجى" (جرامشى ١٩٧١: ١٩٥). ويعنى هذا

أن يَنْصَبَّ التركيزُ على العمليات التى تُبْنى بها المركبات الأيديولوجية، ويعاد بناؤها، وتتعرض للربط بينها، وإعادة ربطها: (توجد مناقشة مهمة للهيمنة والربط فى لاكلاو وموف (١٩٨٥) وهى تمثل سابقة لتطبيقى هذه المفاهيم على الخطاب، وإن كانت تخلو من تحليل نصوص فعلية، وهو ما أراه جوهريًا لتحليل الخطاب).

ومثل هذا التصور للصراع على الهيمنة القائم على ربط العناصر، والفصل بينها، وإعادة ربطها، يتفق مع ما سبق أن قلته عن الخطاب: مثل النظرة الجدلية للعلاقة بين الأبنية الخطابية والأحداث؛ ورؤية الأبنية الخطابية باعتبارها نظمًا للخطاب تتخذ صورة تجمعات للعناصر غير المستقرة إلى حد ما؛ واتخاذ رؤية للنصوص تركز على تناصها وكيف ترتبط بنصوص وأعراف سابقة وتفصح عنها. ويمكن النظر إلى أحد نظم الخطاب باعتباره الواجهة الخطابية للتوازن المتناقض وغيرالمستقر الذى يشكل الهيمنة، وإلى الربط وإعادة الربط عنها فى نظم الخطاب باعتباره إحدى "الغنائم" في الصراع على الهيمنة. أضف إلى ذلك أن الممارسة الخطابية، وإنتاج النصوص وتوزيعها واستهلاكها (بما فى ذلك تفسيرها) يعتبر واجهة للصراع على الهيمنة الذى يسهم بدرجات متفاوتة فى إعادة إنتاج نظام الخطاب القائم أو تغييره (كأن يكون ذلك مثلاً من خلال الربط ما بين النصوص والأعراف السابقة فى إنتاج النصوص) وأيضًا من خلال العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة القائمة.

فلنضرب مثالاً من الخطاب السياسى للسيدة تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا السابقة). نستطيع تفسيره باعتباره إعادة ربط داخل النظام القائم للخطاب السياسى، ما دام يربط أو يجمع بين ضروب الخطاب التقليدية المحافظة، والليبرالية الجديدة، والشعبية، فى مزيج جديد، كما كان يشكل خطاب سلطة سياسية لم يسبق له مثيل من جانب امرأة فى موقع الزعامة. وإعادة الربط الخطابية تجسد مشروع هيمنة يرمى إلى تكوين قاعدة وبرنامج عمل سياسيين جديدين، ويعتبر فى ذاته واجهة للمشروع السياسى الأكبر الرامى إلى إعادة هيمنة الكتلة المرتكزة على البورجوازية فى ظروف اقتصادية وسياسية جديدة. ويبين وصف خطاب ثاتشر على هذا النحو من جانب هول (١٩٨٨) وفيركلف (١٩٨٩ أ) كيف يمكن إجراء تحليل استنادًا إلى مفهوم للخطاب يشبه المفهوم الذى عرضته

عاليه، وبمنهج يفسر المعالم الخاصة للغة النصوص السياسية عند ثاتشر (وهو ما لا يفعله هول). وينبغى أن أضيف أن نظام الخطاب الذى يتضمن إعادة الربط المذكور يتسم بالتناقض، إذ تتعايش فيه العناصر السلطوية مع العناصر الديمقراطية وعناصر المساواة (فعلى سبيل المثال نجد أن ضمير الجمع للمتكلم (نحن) الذى يوحى ضمنًا بأن المتحدث يتكلم باسم الناس العاديين، يتعايش مع ضمير المخاطب النكرة (أى الذى يعنى "المرء") فى عبارة مثل "أفلا تشعر بالضيق من استمرار هطول المطر؟") وأن عناصر الموقف الأبوى تختلط بعناصر الموقف النسوى. أضف إلى ذلك أن إعادة الربط بين نظم الخطاب لا تتحقق فى الممارسة الخطابية المنتجة فقط ولكن أيضًا فى التفسير، إذ إن إدراك معنى نصوص تاتشر يقتضى وجود مفسرين قادرين على إقامة الصلات الكفيلة بترابط المعنى بين هذه العناصر غير المتجانسة، ويتمثل جانب من جوانب مشروع الهيمنة فى تكوين ذوات المفسرين الذين تبدو لهم أمثال هذه الصلات طبيعية وتلقائية.

وعلى أية حال فإن معظم ضروب الخطاب تتعلق بالصراع على الهيمنة فى مؤسسات معينة (كالأسرة، والمدارس، والمحاكم إلخ) لا على مستوى السياسة القومية، فالأبطال (إن صح هذا التعبير) ليسوا طبقات أو قوى سياسية ترتبط بطرائق مباشرة نسبيًّا بالطبقات والكتل، بل معلمون وتلاميذ، أو رجال الشرطة والجمهور، أو النساء والرجال. والهيمنة تقدم أيضًا نموذجًا وإطارًا فى هذه الحالات. أما النموذج، فى التعليم مثلاً، فيبين كيف تمارس الجماعات المسيطرة فيما يبدو سلطتها من خلال تكوين أحلاف، وتحقيق التكامل مع المجموعات الثانوية لا السيطرة عليها وحسب، والفوز برضاها، وتحقيق توازن قلق قد تقوضه مجموعات أخرى، وهى تحقق ذلك جزئيًّا من خلال الخطاب ومن خلال تكوين النظم المحلية للخطاب. وأما عن الإطار، فإن تحقيق الهيمنة على المستوى المجتمعى يتطلب درجة من التكامل بين المؤسسات المحلية شبه المستقلة وبين علاقات السلطة، حتى تتكون الأخيرة جزئيًّا من علاقات الهيمنة، وعندها يمكن تفسير الصراعات المحلية باعتبارها صراعات على السلطة. ويوجه هذا انتباهنا إلى الصلات فيما بين المؤسسات، وإلى الروابط والحركة بين نظم الخطاب المؤسسية (انظر الفصل السابع أدناه حيث يوجد تحليل لضروب التغير التى تتجاوز نظم الخطاب المحددة).

وعلى الرغم من أن الهيمنة هى الشكل التنظيمى السائد فيما يبدو للسلطة فى المجتمع المعاصر، فإنها ليست الشكل الوحيد. إذ نرى أيضًا بقايا شكل كان أشد بروزًا يومًا ما، إذ تتحقق الهيمنة فيه بالفرض الصارم للقواعد والمعايير والأعراف. ويبدو أن ذلك يتفق مع النموذج الشفرى للخطاب، أى الذى يرى الخطاب باعتباره تحقيقًا لشفرات تتميز بأطر قوية وتصنيف محكم (بيرنشتاين ١٩٨١) وممارسة معيارية صلبة التنظيم. وهذا يمثل عكس ما يمكن أن نسميه نموذج الخطاب "الترابطى" الموصوف آنفًا والذى ينتمى إلى شكل تنظيمى للهيمنة. والنماذج الشفرية ذات توجه مؤسسى إلى حد بعيد، على عكس النماذج الترابطية ذات التوجه الأقوى إلى الجمهور أو العملاء: قارن الصورة التقليدية لخطاب قاعة الدرس أو خطاب الطبيب والمريض بالصورة الحديثة لهذا وذاك (وأنا أناقش نماذج محددة من النوع الأخير فى الفصل الخامس أدناه). ومن ناحية أخرى نجد أن من يكتبون عن مذهب "ما بعد الحداثة" يشيرون إلى ظهور شكل تنظيمى للسلطة يصعب تحديده بعض الشىء، لكنه يمثل زيادة الابتعاد عن التوجه المؤسسى (المرتبط بافتراض هدم مركزية السلطة) ويبدو أنه يقترب من نموذج "فُسَيْفِسَائِى" للخطاب يميز الممارسة الخطابية باعتبارها إعادة ترابط دائم لا يكاد يخضع لأية قيود بين العناصر. ويشار إلى الممارسة الخطابية التى تتفق فيما يبدو مع هذا النموذج بأنها "ما بعد حداثية" (چيمسون ١٩٨٤) وأوضح أمثلته الإعلانات (انظر فيركلف ١٩٨٩ أ: ١٩٧ – ٢١١). وسوف أعود إلى هذه النماذج الخاصة بالخطاب فى الفصل السابع أدناه، فى غمار مناقشة لاتجاهات عامة معينة تؤثر فى نظم الخطاب المعاصرة.

وتلخيصًا لما سبق أقول إننى حددت، فى إطار تحليل الخطاب ذى الأبعاد الثلاثة الذى عرضته آنفًا، الاهتمام الرئيسى برصد الرابطة الشارحة فى أمثلة معينة من الخطاب بين طبيعة الممارسات الاجتماعية التى تعتبر هذه الأمثلة جزءًا منها، وبين طبيعة ممارستها الخطابية، بما فى ذلك الجوانب المعرفية الاجتماعية لإنتاجها وتفسيرها. ومفهوم الهيمنة يعيننا على فعل هذا، إذ إنه يوفر للخطاب إطارًا – أى أسلوبًا – لتحليل الممارسة الاجتماعية التى ينتمى إليها الخطاب من زاوية علاقات السلطة، أو التساؤل عما إن كانت تعيد إنتاج الهيمنة القائمة أو تعيد بناءها أو تطعن فيها – ونموذجًا – أى أسلوبًا

لتحليل الممارسة الخطابية نفسها باعتبارها شكلاً من أشكال الصراع على الهيمنة، وهو الذى قد يعيد إنتاج نظم الخطاب القائمة أو يعيد بناءها أو يطعن فيها. ومن شأن هذا تأكيد صحة الصبغة السياسية للممارسات الخطابية، وما دامت صور الهيمنة تتسم بأبعاد أيديولوجية، فإن ذلك يفتح الباب أمام تقييم الصبغة الأيديولوجية للممارسات الخطابية. ومن المزايا الكبرى لمناقشة الهيمنة فى السياق الحالى أنها تسهل التركيز على التغيير وهو الذى يمثل آخر اهتماماتى فى هذا الفصل.

التغير الخطابى

يركز هذا الكتاب على التغير الخطابى فى علاقته بالتغير الاجتماعى والثقافى؛ والمبرر المنطقى لكتابته مذكور فى "المقدمة" ويقول إنه النظر فى العمل الذى يؤديه الخطاب فى الحياة الاجتماعية المعاصرة. والواقع أن لدينا بؤرتين تتفقان مع الجدلية الدائرة بين نظم الخطاب والممارسة الخطابية أو الحادثة الخطابية. فالمرء يحتاج، من ناحية معينة، إلى أن يفهم عمليات التغيير فى الصورة التى تتخذها فى الأحداث الخطابية، ويحتاج من ناحية أخرى إلى التوجيه حتى يعرف كيف تؤثر إعادة الترابط فى نظم الخطاب. وأناقش الآن هاتين المسألتين بالترتيب.

للتغيير فى الحادثة الخطابية أصول ودوافع مباشرة تكمن فى الإشكالية التى تنشأ فى أعراف منتجى النصوص ومفسريها بأساليب منوعة. فعلى سبيل المثال نرى أن الإشكالية التى نشأت فى أعراف التفاعل بين المرأة والرجل قد انتشرت فى شتى المؤسسات والمجالات. وأمثال هذه الإشكاليات تقوم على التناقضات، وهى التناقضات فى هذه الحالة بين مواقع الذوات التقليدية للجنسين التى درج الكثير منا على اكتسابها فى أثناء التكيف الاجتماعى، وبين العلاقات الجديدة بين الجنسين. وعلى مستوى مختلف إلى حد ما، يمكن أن نعتبر الخطاب السياسى للسيدة تاتشر قد نشأ من الإشكالية التى تعرضت لها الممارسات الخطابية اليمينية التقليدية فى الظروف التى اتضحت فيها التناقضات بين العلاقات الاجتماعية، ومواقع الذوات، والممارسات السياسية التى نشأت

منها، والعالم المتغير. وعندما تنشأ الإشكاليات يواجه الناس ما يسميه بيليج وآخرون (١٩٨٨) "معضلات". وكثيرًا ما يحاول الناس التغلب على هذه المعضلات بأساليب تجديدية خلاقة، أى بالتكيف مع الأعراف القائمة بطرائق جديدة، وبذلك يسهمون فى التغيير الخطابى. ويؤدى التناص الراسخ — ومن ثم الطابع التاريخى لإنتاج النصوص وتفسيرها — إلى إقرار النزعة الخلاقة باعتبارها أحد الخيارات المتاحة. ويضم التغيير أشكالاً من التعدى، وتجاوز الحدود، مثل إعداد تشكيلات جديدة من الأعراف القائمة، أو الانتفاع بالأعراف فى حالات تحول عادة دون ذلك.

وأمثال هذه التناقضات والمعضلات والرؤى الذاتية للمشكلات في المواقف العملية تتجسد اجتماعيًا فى تناقضات بنائية وصراع على المستويين المؤسسى والمجتمعى. فإذا تابعنا المثال الخاص بالعلاقة بين الجنسين رأينا أن مواقع الأفراد المتناقضة فى الأحداث الخطابية والمعضلات الناجمة عنها ذات أصول فى التناقضات البنائية فى علاقات الجنسين داخل المؤسسات والمجتمع كله. وأما العامل الحاسم الذى يحدد تجليات هذه التناقضات فى أحداث معينة فهو علاقة هذه الأحداث بالصراعات الدائرة حول تلك التناقضات. واستقطاب إمكانيات أشد تركيبًا وتعقيدًا يعنى أن الحادث الخطابي قد يمثل إما إسهامًا فى الحفاظ على العلاقات وضروب الهيمنة التقليدية بين الجنسين وإعادة إنتاجها، مستندًا بذلك إلى الأعراف الإشكالية، وإما إسهامًا فى تحويل طابع هذه العلاقات من خلال الصراع على الهيمنة، محاولاً بذلك حل المعضلات من خلال التجديد. وللأحداث الخطابية نفسها آثار تراكمية فى التناقضات الاجتماعية والصراعات الدائرة حولها. وموجز القول إذن أن العمليات المعرفية الاجتماعية يمكن أن تكون تجديدية فتسهم فى التغيير الخطابى، ويمكن ألا تكون كذلك، طبقًا لطبيعة الممارسة الاجتماعية.

فلننتقل الآن إلى البُعد النَّصِّى للخطاب: إن التغيير يخلف آثارًا فى النصوص تتخذ شكل وجود عناصر متناقضة أو غير متسقة، كأن تكون ضروبًا من المزج بين الأسلوبين الرسمى وغير الرسمى، والمفردات التقنية وغير التقنية، والعلامات الدالة على السلطة أو على الألفة، وأشكال من التراكيب المميزة للكتابة والتراكيب المميزة للغة المنطوقة وهلم جرًّا. فإذا كُتب لاتجاه معين من اتجاهات التغيير أن يشيع ويصبح مقبولاً، أى أن يكتسب

صلابة العُرف الجديد الناشئ، فإن النصوص التى كانت تبدو للمفسرين متناقضة الأسلوب فى البداية سوف تفقد ما كانت توحى به من أنها "قص ولصق" وتبدو بلا ثغرات. ومثل هذا التطبيع لا غنى عنه فى إنشاء ضروب جديدة من الهيمنة فى مجال الخطاب.

ويؤدى بنا هذا إلى المسألة الثانية التى نركز عليها وهى نظم الخطاب. فلما كان منتجو النصوص ومفسروها يجمعون بين أعراف خطابية وشفرات وعناصر بطرائق جديدة فى الأحداث الخطابية التجديدية، فإنهم ينتجون بصورة تراكمية تغييرات بنائية فى نظم الخطاب: أى إنهم يفككون نظم خطاب قائمة، ويعيدون هيكلة نظم خطاب جديدة، أى ضروب هيمنة خطابية جديدة. وقد تؤثر أمثال هذه التغييرات البنائية فى نظام الخطاب "المحلى" فقط لإحدى المؤسسات، وقد تتجاوز المؤسسات وتؤثر فى النظام المجتمعى للخطاب. ومن ثم ينبغى أن يستمر انتقال التركيز، أثناء إجراء البحوث فى التغيير الخطابى، بين الحادث الخطابى وأمثال هذه التغييرات البنائية، لأنه من المحال تقدير قيمة الأول وأهميته لعمليات التغير الاجتماعى الأوسع نطاقًا، من دون الاهتمام بالأخير، تمامًا مثلما يستحيل تقدير مدى إسهام الخطاب فى التغيير الاجتماعى دون اهتمام بالأول.

فلأضرب أمثلة توضح القضية التى يمكن للمرء أن يبحثها فى إطار دراسات التغير فى نظم الخطاب، مشيرًا إلى نمطين متصلين من أنماط التغيير التى تؤثر حاليًا فى النظام المجتمعى للخطاب (وسوف أتوسع فى مناقشة هذين فى الفصل السابع أدناه). الأول إضفاء الديمقراطية ظاهريًا على الخطاب بالتقليل من الدلائل السافرة على التفاوت فى السلطة بين الأشخاص الذين تتفاوت سلطتهم المؤسسية، أى مثلاً بين المعلمين والتلاميذ، وبين المديرين والعمال، وبين الآباء والأطفال، وبين الأطباء والمرضى، وهو ما يتضح فى الكثير من المجالات المؤسسية. والمثال الثانى هو ما سبق لى أن أسميته "بالطابع الشخصى المصطنع" (فيركلف ١٩٨٩ أ) أى اصطناع نبرة الحديث الشخصى بين اثنين فقط فى الخطاب العام الموجه للجماهير (فى الصحف والراديو والتليفزيون). ولنا أن نربط هذين الاتجاهين بانتشار خطاب المحادثة وانتقاله من المجال الخاص لعالم الحياة إلى المجالات المؤسسية. وقد رسخت جذور هذين الاتجاهين الاجتماعيين الخطابيين من خلال الكفاح، ولكن رسوخ جذورهما محدود،

الأمر الذى ينذر بأن عناصرهما غير المتجانسة سوف يتضح تناقضها الذي يؤدى إلي المزيد من الصراع والتغيير.

ومن جوانب انفتاح نظم الخطاب على الصراع أن عناصر أى نظام من نظم الخطاب لا يتضمن قيمًا أو أشكالاً لصبغة أيديولوجية ثابتة. ولننظر مثلاً فى جلسات المشورة: إنها فيما يبدو أسلوب برئ من إصدار التعليمات أو الأحكام، بل نهج للتعاطف مع الناس والتحادث معهم حول أنفسهم ومشاكلهم فى جلسات تقتصر على فردين فقط. وعلى الرغم من أن جلسات المشورة ذات أصول علاجية، فإنها تشيع الآن باعتبارها تقنية معينة فى العديد من المجالات المؤسسية، نتيجة لإعادة بناء نظام الخطاب إعادة لها مغزاها. ولكن هذا التطور أصبح ذا معنى شديد الالتباس من الزاويتين الأيديولوجية والسياسية. فمعظم مقدمى المشورة يرون أنهم يقدمون مساحة فردية للأشخاص فى عالم تزداد معاملته لهم بصفتهم أصفارًا، وهو ما يجعل جلسات المشورة تبدو ممارسة مضادة للهيمنة، وتجعل استعمارها لمؤسسات جديدة تزداد أعدادها بانتظام يبدو تغييرًا تحرريًا. ومع ذلك فإن جلسات المشورة تستخدم اليوم بديلاً مفضلاً عن الإجراءات التأديبية السافرة فى مؤسسات منوعة، وهو ما يجعلها تبدو فى صورة تقنية من تقنيات الهيمنة ما دامت تُدخل بعض جوانب الحياة الشخصية للأفراد، ببراعة خفية، إلى مجال السلطة. ويقع الصراع على الهيمنة، فيما يبدو، من خلال جلسات المشورة وانتشارها فى جانب منه، ويقع حولها فى جانب آخر منه. ويتفق هذا مع ما يقوله فوكوه: "ضروب الخطاب عناصر تكتيكية أو سدود تعمل فى ميدان علاقات القوة؛ ومن الممكن أن توجد ضروب مختلفة بل ومتناقضة من الخطاب داخل الإستراتيجية نفسها؛ وعلى العكس من ذلك تستطيع أن تنتشر من دون تغيير شكلها من إستراتيجية معينة إلى إستراتيجية أخرى معارضة لها" (١٩٨١: ١٠١).

ومن الممكن أن يسهم استكشاف اتجاهات التغيير داخل نظم الخطاب إسهامًا كبيرًا فى المناظرات الجارية حول التغير الاجتماعى. فمن الممكن البحث فى إضفاء طابع السوق – أى التوسع فى نشر النموذج السوقى فى مجالات جديدة – من خلال النظر فى الظاهرة الحديثة وهى الاستعمار الواسع النطاق لنظم الإعلانات وغيرها من أنماط الخطاب (انظر فيركلف ١٩٨٩ أ، والفصل السابع أدناه). وإذا كان إضفاء الديمقراطية على الخطاب

والطابع الشخصى المصطنع يمكن ربطهما بإضفاء قدر من الديمقراطية الحقة على المجتمع، فمن الممكن أيضًا ربطهما بإضفاء طابع السوق عليه، خصوصًا إزاء التحول الظاهر فى ميزان السلطة من المنتج إلى المستهلك، وهو ما يرتبط بالنزعة الاستهلاكية وأنواع الهيمنة الجديدة المترتبة عليها. وقد يكون من المفيد أيضًا وجود بُعد خطابى فى المناظرات الدائرة حول الحداثة وما بعد الحداثة. فعلى سبيل المثال: هل يمكننا أن نرى أن إضفاء الديمقراطية والطابع الشخصى المصطنع وانتشار المحادثة ووصولها المجالات المؤسسية يمثل إلغاء الفوارق بين المجالين العام والخاص (چيمسون ١٩٨٤) أم تفتيتًا للممارسات المهنية التى كانت تتمتع بأبنية متماسكة من قبل؟ (فى الفصل السابع مناقشة أوفى).

الخاتمة

يحاول المدخل الذى عرضته فى هذا الفصل للخطاب وتحليل الخطاب إقامة التكامل بين منظورات ومناهج نظرية منوعة بحيث يصبح — وفق ما أرجوه — أسلوبًا فعالاً لدراسة الأبعاد الخطابية للتغير الاجتماعى والثقافى. ولقد حاولت الجمع بين جوانب معينة من رأى فوكوه فى الخطاب وتأكيد باختين للتناص: فالأول يتضمن تأكيدًا بالغ الأهمية لخصائص الخطاب التى يبنيها المجتمع، والأخير يؤكد "النسيج" النصى (هاليداى وحسن ١٩٧٦) أى تكوين النصوص من خيوط من نصوص أخرى، وكلاهما يشير إلى الطريقة التى تَبْنى بها نظمُ الخطاب الممارسةَ الخطابيةَ وكيف تعيد هذه الممارسة بناء تلك النظم. كما حاولت أن أقيم النظرة الدينامية للممارسة الخطابية وعلاقتها بالممارسة الاجتماعية الناجمة من التلاقى المذكور فى إطار الصورة النظرية التى رسمها جرامشى للسلطة والصراع على السلطة من زاوية الهيمنة. واستفدت فى الوقت نفسه من بعض التقاليد الأخرى فى علم اللغة، وتحليل الخطاب القائم على النص، واستعمال الإثنومنهجية الخاصة بتحليل المحادثة فى التحليل النصى. وأعتقد أن الإطار الذى نشأ يسمح للمرء فعلاً بالجمع بين العلاقة الاجتماعية والخصوصية النصية فى إجراء تحليل الخطاب، والتناول المباشر للتغيير.

الفصل الرابع

التناص

قدمت مفهوم التناص فى الفصل الثالث، مشيرًا إلى اتفاقه مع الأولوية التى أوليها للتغير فى الخطاب، ولبناء أنظمة الخطاب وإعادة بنائها. وكنت أشرت إلى مفهوم التناص أيضًا فى الفصل الثانى باعتباره عنصرًا مهمًا فى تحليل الخطاب عند فوكوه. ولنتذكر ما يقوله: "من المحال أن توجد عبارة لا تقوم، بصورة ما، بإعادة تمثيل عبارات أخرى" (١٩٧٢: ٩٨) والهدف الذى أرمى إليه فى هذا الفصل أولاً أن أزيد من إيضاح الطابع العملى لمفهوم التناص باستعماله فى تحليل النصوص وثانيًا أن أعرض بطريقة منهجية إمكانيات هذا المفهوم فيما يتعلق بتحليل الخطاب، باعتبار ذلك جزءًا من الإطار التحليلى الذى أبنيه.

سَكَّتْ كريستيڤا مصطلح "التناص" فى أواخر الستينيات فى سياق دراساتها ذات النفوذ الواسع التى قدمت فيها لجماهير القراء فى الغرب عمل باختين (انظر كريستيڤا ١٩٨٦ أ، المكتوب فعلاً فى ١٩٦٦). وعلى الرغم من أن مصطلح التناص ليس من وضع باختين، فإن وضع مدخل تناصى (أو إذا استعملنا اللفظة التى سكها مدخل "عبر لغوى") لتحليل النصوص كان يمثل محورًا رئيسيًا لعمله على مدار حياته الأكاديمية، وكان ذا ارتباط وثيق بقضايا مهمة أخرى، من بينها قضية النوع الأدبى (انظر باختين ١٩٨٦، وهى دراسة كتبها فى أوائل الخمسينيات).

ويشير باختين إلى التجاهل النسبى للوظائف التوصيلية للغة داخل التيار الرئيسى لعلم اللغة، وخصوصًا إلى تجاهل طرائق تشكيل نصوص سابقة للنصوص المكتوبة والمنطوقة التى تمثل "استجابة" لسابقاتها، وكيف تؤثر هذه فى نصوص لاحقة "تستبقها". إذ كان باختين يرى أن جميع النصوص المنطوقة والمكتوبة – من أصغر مشاركة فى محادثة إلى الدراسات العلمية أو الروايات – يحددها تغيير المتكلم (أو الكاتب) وتتوجه عكسيًا إلى أقوال المتكلمين السابقين (سواء كانت عبارات فى حوار أو دراسات علمية أو روايات) وطرديًا إلى الأقوال المتوقعة من جانب المتكلمين اللاحقين. وهكذا فإن "كل قول منطوق حلقة فى سلسلة الاتصال الكلامى". أى إن جميع الأقوال المنطوقة "تسكنها" بل و"تُكَوِّنُهَا" شذرات من أقوال الآخرين المنطوقة، وهى شذرات شبه صريحة أو كاملة، إذ يقول: "كلامنا... زاخر بكلمات الآخرين، ويتسم بدرجات متفاوتة من الانتساب للغير أو الانتماء إلى ذواتنا، ودرجات متفاوتة من الوعى والانفصال. وهذه الكلمات الخاصة بالآخرين تحمل فى طياتها تعبيرهم، ونغمة تقييمهم الخاصة، ونحن نستوعب هذا كله، ونعيد صوغه وتأكيده" (باختين ١٩٨٦: ٨٩). أى إن الأقوال المنطوقة – التى أشير إليها بمصطلح "النصوص" – تتميز بطبيعة متناصة، وتتكون من عناصر من نصوص أخرى. وقد زاد فوكوه من تحديد معالم التناص بالتمييز بين "الحضور" و"الاقتران" و"الذاكرة" (انظر قسم "تشكيل المفاهيم" فى الفصل الثانى عاليه).

وكنت قد ذكرت فى الفصل الثالث أن بروز مفهوم التناص فى الإطار الذى أبنيه يتفق مع تركيزى على الخطاب فى التغيير الاجتماعى. وتقول كريستيفا إن التناص يعنى ضمنا "إدراج التاريخ (المجتمع) فى النص، وإدراج هذا النص فى التاريخ" (١٩٨٦ أ: ٣٩). وهى تعنى بتعبير "إدراج النص فى التاريخ" أن النص يستجيب إلى نصوص سابقة ويعيد تمثيلها وصوغها، ويساعد بذلك على صناعة التاريخ، ويسهم فى عمليات التغيير الواسعة النطاق، إلى جانب استباق نصوص لاحقة ومحاولة تشكيلها. وهذا الطابع التاريخى الراسخ فى النصوص يمكنها من القيام بالأدوار الكبرى التى تقوم بها فى المجتمع المعاصر باعتبارها السلاح الرئيسى فى التغيير الاجتماعى والثقافى (انظر المناقشة فى الفصلين ٣ و٧). والواقع أن سرعة التحول وإعادة البناء للتقاليد

النصية ونظم الخطاب ظاهرة معاصرة مرموقة، وهو ما يعنى ضرورة التركيز الشديد على التناص فى تحليل الخطاب.

والعلاقة بين التناص والهيمنة علاقة مهمة، إذ يشير مفهوم التناص إلى إنتاج النصوص، أى كيف تستطيع النصوص تحوير النصوص السابقة وإعادة بناء الأعراف القائمة (الأنواع، ضروب الخطاب) لتوليد الجديد منها. ولكن القدرة على الإنتاج ليست فى الواقع العملى متاحة للناس باعتبارها ساحة لا حدود لها للتجديد النصى والتغيير، بل تحدها حدود المجتمع وقيوده، وتتوقف على علاقات السلطة. ولا تستطيع نظرية التناص فى ذاتها تفسير أوجه القصور الاجتماعية المذكورة، ومن ثم فهى تحتاج إلى استكمالها بنظرية عن علاقات السلطة وكيف تشكل المبانى والممارسات الاجتماعية (مثلما تتشكل بفعلها). ومن المفيد بصفة خاصة الجمع بين نظرية الهيمنة (الموصوفة فى الفصل السابق) والتناص. فلسوف يسمح ذلك بتحديد الإمكانات وأوجه القصور الخاصة بالعمليات التناصية داخل ضروب معينة من الهيمنة وحالات الصراع على الهيمنة، كما يتيح لنا وضع تصور لعمليات التناص وعمليات الطعن فى نظم الخطاب وإعادة بنائها باعتبارها عمليات صراع على الهيمنة فى مجال الخطاب، وهى التى تؤثر فى الصراع على الهيمنة بالمعنى الواسع وتتأثر به.

ويميز باختين بين ما تسميه كريستيڤا البعد "الأفقى" والبعد "الرأسي" للتناص (أو العلاقات فى ساحة "التناص" (انظر كريستيڤا ١٩٨٦ أ: ٣٦). فأمامنا، من ناحية علاقات تناصية "أفقية" من النوع "الحوارى" (وإن كان ما نراه عادة فى صورة مونولوجات يعتبر حواريًا بهذا المعنى) بين النص وبين النصوص السابقة له واللاحقة عليه فى سلسلة النصوص. وأوضح حالة لذلك أن الأقوال الواردة فى إحدى المحادثات تضم وتتجاوب مع الأقوال السابقة، وتستبق الأقوال اللاحقة؛ ولكن أية رسالة مرسلة ترتبط تناصيًا مع الرسائل السابقة لها واللاحقة أثناء تبادل الرسائل؛ ومن ناحية أخرى توجد علاقات تناص "رأسية" بين أحد النصوص والنصوص الأخرى التى تشكل سياقها المباشر أو البعيد إلى حد ما؛ أى مع النصوص التى ترتبط تاريخيًا بها فى أطر زمنية مختلفة وبمعايير متفاوتة، بما فى ذلك النصوص التى تعتبر إلى حد ما معاصرة لها.

وإلى جانب ما يعنيه التناص من ضم النص لنصوص أخرى أو استجابته لها، فلنا أن نرى أنه يضم العلاقات التى يمكن أن تكون "مُركَّبةً" بينه وبين الأعراف (الخاصة بالأنواع، وضروب الخطاب، والأساليب، وأنماط النشاط - انظر أدناه) والتى تنتظم معًا لتشكيل نظام من نظم الخطاب. وفى معرض مناقشة باختين للنوع (النصى) يقول إن النصوص قد لا تكتفى بالاستفادة من هذه الأعراف بطريق مباشرة نسبيًا، بل إنها "تعيد تفعيلها" وذلك مثلاً باستخدامها استخدامًا تهكميًا، أو بالمحاكاة الساخرة لها، أو بتبجيلها، وقد "تخلط" بينها بطرائق شتى (١٩٨٦: ٧٩ - ٨٠). ويرتبط التمييز بين علاقات التناص بين النصوص وغيرها من النصوص المحددة، وبين العلاقات التناصية بين النصوص وبين الأعراف، بتمييز آخر يستخدمه محللو النصوص الفرنسيين، ألا وهو التناص "السافر" والتناص "التكوينى" أو "التشكيلى" (أو تييه - ريفى ١٩٨٢؛ مانجانو ١٩٨٧). فأما التناص السافر فيعنى الوجود الصريح لنصوص أخرى داخل النص قيد التحليل، وهى سافرة لوجود علامات واضحة تدل عليها على "سطح" النص، مثل علامات التنصيص. ولكن أحد النصوص قد يضم نصًا من دون وجود ما يدل عليه صراحة، ومن الممكن للكاتب أن يستجيب إلى نص آخر بالطريقة التى يصوغ بها نصه الخاص، على سبيل المثال. وأما التناص التكوينى أو التشكيلى فهو تشكيل الأعراف الخطابية التى تستعمل فى إنتاجه. والأولوية التى أوليتها لنظم الخطاب تؤكد التناص التكوينى. ولسوف أستخدم تعبير التناص باعتباره مصطلحًا عامًّا يشير إلى التناص السافر والتكوينى عندما لا يكون التمييز بينهما قضيتى، ولكننى إذا أردت التمييز فسوف أستخدم مصطلح التركيب الخطابى بدلاً من التناص التكوينى، وذلك حتى أؤكد أن تركيزى منصبٌّ على أعراف الخطاب لا على النصوص الأخرى التى تكون النص أو تشكله.

ويترتب على التناص تأكيد عدم تجانس النصوص، وتطبيق أسلوب تحليل يؤكد العناصر والخيوط المنوعة التى يُنسج منها النص والتى كثيرًا ما تكون متناقضة. وإلى جانب ذلك، فالنصوص تتفاوت تفاوتًا شديدًا فى درجة عدم تجانسها، وهو ما يتوقف على كون علاقات التناص فيها بسيطة أو مُركَّبة. وتختلف النصوص أيضًا من حيث التكامل بين عناصرها غير المتجانسة، أى فى درجة وضوح عدم تجانسها على سطح النص. وعلى سبيل

المثال قد يتميز بوضوح نص آخر مدرج فى النص الرئيسى بوجود علامات تنصيص وفعل يدل على قائل هذا النص الآخر، ومن المحتمل ألا يتميز بعلامات بل يمتزج بنائيًا وأسلوبيًا بالنص الرئيسى، وربما يكون ذلك عن طريق إعادة صياغته (انظر مناقشة تمثيل الخطاب أدناه). ويجوز أيضًا أن تكون النصوص المقتطفة قد "أعيد تفعيلها" أو لا تكون كذلك، والمقصود بالتفعيل تغيير نغمتها أو نبرتها حتى تتفق مع النغمة أو النبرة السائدة فى النص المحيط بها (أى أن تتفق معه أو لا تتفق فى النغمة الساخرة أو العاطفية المسرفة) بل وقد تكون نصوص الآخرين أو لا تكون قد انصهرت فى افتراضات مجهولة المؤلف فى خلفية النص، ما دامت مفترضة سلفًا (انظر مناقشة الافتراض السالف أدناه). وهكذا فقد يكون النص غير المتجانس ذا سطح نصّى وعر يتسم "بالمطبات" وقد يكون ذا سطح أملس نسبيًا.

ويعتبر التناص مصدرًا لجانب كبير من التباس معانى النصوص. فإذا كان سطح النص تتحكم فيه عوامل كثيرة، أى النصوص الأخرى الكثيرة التى تشارك فى تكوينه، فإن بعض عناصر هذا السطح قد لا يتضح موقعها فى شبكة التناص الخاصة بالنص، وقد يلتبس معناها؛ وقد تتعايش معان كثيرة معًا، وقد يكون من المحال تحديد "**المعنى**". فقد يمثل النص كلام شخص آخر فيما تسميه التقاليد الرواية غير المباشرة (مثل "يقول الطلاب كم يحبون المرونة فى اختيار المواد الدراسية ومدى هذا الاختيار") وفى هذه الحالة نصادف التباسًا دائمًا فى البت فيما إذا كانت الصيغة الواردة هنا تمثل ألفاظ الشخص الذى قالها أو تمثل كلام مؤلف النص الرئيسى. فهل يزعم هذا المثال أن الطلاب يقولون فعلاً "كم نحب المرونة فى اختيار المواد الدراسية ومدى هذا الاختيار" أم كلامًا هذا معناه؟ "صوت" من هذا؟ صوت الطلاب أم صوت إدارة الجامعة؟ وعلى نحو ما ذكرت آنفًا، قد يكون القصد من بعض عناصر النص أن يفسرها مختلف القراء أو الجماهير تفسيرات مختلفة، وهذا يمثل مصدرًا للتناص "الاستباقى" الملتبس المعنى.

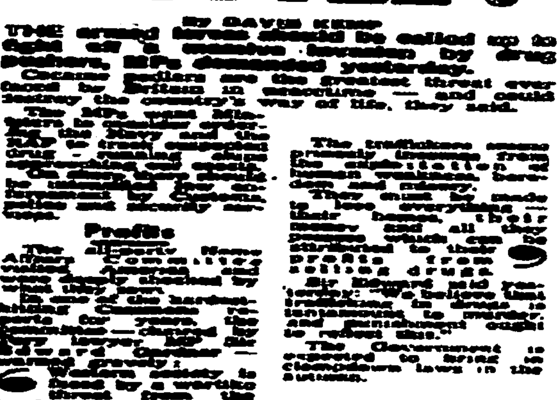
فى الجزء الباقى من هذا الفصل سوف أحلل عَيِّنَتَيْن نَصِّيَّتَيْن لإيضاح بعض إمكانيات التحليل وفق مفهوم التناص. واستنادًا إلى هذين المثالين، سوف أناقش أبعاد التناص المهمة فى بناء إطار لتحليل الخطاب، ألا وهى: التناص السافر، والمركَّب الخطابى، و"التحولات" النصية، وكيف تشكل النصوص الهويات الاجتماعية.

العينة الأولى: تقرير إخباري

العيّنة الأولى مقالة ظهرت في صحيفة بريطانية قومية هى "**ذَاصَنْ**" (أى الشمس) فى ١٩٨٥ (انظر فيركلف ١٩٨٨ ب لتحليل أكثر تفصيلاً). وهى خبر عن وثيقة رسمية أصدرتها لجنة من لجان مجلس العموم بعنوان **سوء استخدام العقاقير الخطيرة: الوقاية والمكافحة**.

وسوف أركز على "رواية" أو "تمثيل" الكلام فى المقالة (انظر الوصف المعيارى الجيد له عند ليتش وشورت ١٩٨١). وسوف أستعمل فى الواقع مصطلحًا آخر، لأسباب أذكرها فيما بعد، وهو "التمثيل الخطابى". والتمثيل الخطابى شكل من أشكال التناص الذى يتسم بوجود أجزاء من نصوص أخرى داخل النص، وعادة ما ينص على ذلك صراحة إما باستخدام علامات تنصيص وعبارات تشير إلى الراوى (مثل "قالت" أو "زعمت مارى أن.. ") والتمثيل الخطابى يشكل بوضوح جانبًا رئيسيًّا من جوانب الأخبار: إذ يعنى تمثيل ما هو جدير بأن يكون خبرًا من أقوال الناس. ولكن له أهمية بالغة أيضا فى أنماط خطابية أخرى، مثل تقديم الأدلة فى المحاكم، وفى السياقات السياسية، وفى المحادثات اليومية التى لا يكف الناس فيها عن رواية ما قاله الآخرون. والواقع أن أهمية التمثيل الخطابى لم تلق عمومًا حقها من التقدير، سواء باعتبارها عنصرًا من عناصر النصوص اللغوية أو باعتبارها بُعدًا من أبعاد الممارسة الاجتماعية.

وقد اخترت هذه المقالة خصوصًا لأن بين أيدينا معلومات غير متاحة فى العادة لعامة القراء، ألا وهى الوثيقة التى يدور الحديث عنها فى المقالة (دار المطبوعات الحكومية ١٩٨٥) ومن ثم نستطيع أن نقارن بين التقرير الخبرى والأصل المطبوع ونركز حول أسلوب تمثيل الخطاب.



Britain faces a war to stop pedlars, warn MPs

CALL UP FORCES IN DRUG BATTLE!

Profits

وعادة ما نميز فى الأقوال المروية بين ما يسمى التمثيل الخطابى "المباشر" و"غير المباشر". انظر مثلاً "حذرت السيدة تاتشر زملاءها في مجلس الوزراء قائلة "لن أقبل الآن أى انحطاط" "، فهذا مثال للخطاب المباشر، وانظر "حذرت السيدة تاتشر زملاءها فى مجلس الوزراء بأنها لن تقبل آنئذ أى انحطاط"، فهذا مثال للخطاب غير المباشر. وكل منها يتضمن عبارة تذكر الراوى ("حذرت السيدة تاتشر زملاءها فى مجلس الوزراء") يتلوها تمثيل للخطاب. أما فى حالة الخطاب المباشر فإن الكلمات "الممثلة" مكتوبة بين علامات تنصيص وأما الزمن و"العلامات الإشارية" – أى الكلمات التى تتعلق بزمن القول المنطوق ومكانه مثل كلمة "الآن" فى هذا المثال – فتنتمى للكلام "الأصلى". ويوجد حد

صريح بين "صوت" الشخص المرويّ عنه وصوت "الراوى"، وكثيرًا ما يقال إن الخطاب المباشر يستخدم الألفاظ نفسها التى نطق بها المتكلم. وأما فى الخطاب غير المباشر فتختفى علامات التنصيص، ويتخذ التمثيل الخطابى شكل جملة فى موقع نحوى ثانوى بالنسبة للجملة الراوية، وهى علاقة يدل عليها الحرف "أن" (أو إن). ويتحول الزمن والعلامات الإشارية من أجل إدراج منظور الراوية، فكلمة "الآن" مثلاً تتحول إلى "آنذاك". ويقل وضوح الفصل بين صوتى الراوية والشخص المرويّ عنه، وقد تكون الكلمات المستخدمة لتمثيل خطاب الأخير كلمات الراوى نفسه لا كلمات المرويّ عنه.

وأمثال هذه الأوصاف التى نجدها فى "كتب النحو" عادة ما تُغفل الطابع المركّب لما يحدث فعلاً فى النصوص. فلنركز على العناوين. العنوان الرئيسى يقول ("استدعوا القوات فى معركة المخدرات!") وليس فيه علامات شكلية للتمثيل الخطابى – لا علامات تنصيص ولا عبارة تنسب الكلام إلى راوية – ومع ذلك فهى جملة تقوم على فعل أمر، من الزاوية النحوية، وعلامة التعجب تدل على أن لنا أن نفهمها باعتبارها طلبًا معينًا. لا يوجد هنا أى شىء صورى ينفى أن هذا صوت صحيفة "**ذا صن**" نفسها. ولكن التقاليد تقضى بأن مقالات الصحف تنقل مطالب الآخرين، ولا تقدم طلباتها الخاصة (إلا فى الافتتاحية) وهو ما يوحى بأن هذا العنوان شكل خاص للتمثيل الخطابى، على الرغم من كل شىء. ومن ناحية أخرى نرى أن التمييز بين "النقل" (أو الإبلاغ أو الإخبار أو الرواية عن مصدر) وبين "الرأى" فى الصحافة الشعبية أقل وضوحًا مما يبينه هذا العنوان، وهكذا فربما يكون هذا صوت الصحيفة فعلاً. ومع ذلك ففى الفقرة الافتتاحية من الخبر يُنسب الطلب الوارد فى العنوان إلى أعضاء البرلمان. وهكذا نواجه التباسًا فى الصوت، ما دمنا نجد أن العنوان يتسم بغموض فى شكله النحوى مما يجعله ذا "صوت مزدوج" (باختين ١٩٨١). ويبدو أن الصحيفة هنا تمزج بين صوت الوثيقة الصادرة عن دار المطبوعات الحكومية وبين صوتها الخاص. ويؤيد هذا الاستنتاج العنوان الفرعى السابق الذى يقول ("أعضاء البرلمان يحذرون: بريطانيا تواجه حربًا لمنع ترويج المخدرات") وفى هذا الحال يصبح لدينا "جملة رواية" أى جملة تنسب القول إلى قائله، ولكنها تقع فى الخلفية ما دامت تعقب الجملة المروية، وهذه الأخيرة تفتقر أيضًا إلى علامات تنصيص على الرغم من أنها خطاب مباشر. وهذه الخصائص الشكلية تسهم أيضًا فى التباس الصوت.

ولنقارن بعد ذلك بين هذه العناوين والفقرة الافتتاحية بالأصل الوارد فى وثيقة دار المطبوعات الحكومية:

ينبغى أن تنظر الحكومة فى استخدام سلاح البحرية وسلاح الطيران فى القيام بواجبات الاستطلاع الجوى وبالرادار وفى عرض البحر. ومن ثم فنحن نوصى بتكثيف إنفاذ القوانين ضد تجار المخدرات، من جانب الجمارك والشرطة والأجهزة الأمنية، وربما القوات المسلحة.

وعندما مزجت الصحيفة بين صوت الوثيقة وبين صوتها، قامت بترجمة الصوت الأول إلى ألفاظ الصوت الأخير. وتتعلق المسألة في جانب منها بالمفردات، فالوثيقة لا تستخدم كلمات مثل "استدعوا"، أو "معركة" أو "قتال" أو "هائل"، أو "غزو"، أو "مهربى المخدرات" أو "مروجيها". والقضية قضية استعارة أيضًا: إذ تلتقط الصحيفة الاستعارة التى تعتبر التعامل مع تجار المخدرات بمثابة خوض حرب ما — وهى التى تستخدم فى الوثيقة مرة واحدة — وتنقل صوت الوثيقة إلى إطارها الخاص. والعنوان يتضمن تطويرًا لهذه الاستعارة بصورة لا نجدها إطلاقًا فى الوثيقة، ألا وهو فكرة التعبئة ("استدعوا") للقوات المسلحة، ويصدق الشىء نفسه على اعتبار تهريب المخدرات "غزوا". والمسألة تتعلق أخيرًا، أيضًا، بترجمة التوصيات الحذرة فى التقرير إلى مجموعة "مطالب".

وإذن فإن ما نجده فى التمثيل الخطابى لصحيفة **"ذا صن"** هو (١) غموض الشكل اللغوى، وهو ما يعنى أننا كثيرًا ما لا يتضح لنا إن كان شىء ما يعتبر خطابًا تمثيليا أم لا (ومن الأمثلة الأخرى الفقرتان اللتان تسبق إحداهما العنوان الفرعى "أرباح" مباشرة، وتتلوه الأخرى مباشرة أيضًا) و(٢) مزج صوت الصحيفة بصوت الوثيقة المشار إليها، وهو ما يعنى أن الصحيفة تقدم التوصيات الواردة فى الوثيقة كأنما كانت توصيات الصحيفة، ولكنها فى الوقت نفسه تترجم الوثيقة إلى لغتها الخاصة.

ولكن هل هذه "لغتها الخاصة" حقا؟ إن عملية الترجمة اقتضت بعض التحولات من المصطلح المشروع للغة المكتوبة فى اتجاه مفردات اللغة المنطوقة ("فتجار المخدرات"

أصبحوا "مروجين" لها، و"القوات" تستخدم من دون وصفها بالمسلحة) ومن المونولوج الكتابى (الكلام على لسان شخص واحد) إلى حوار المحادثات (فالمطلب الوارد فى العنوان يوحى بالحوار ضمنًا) واستثمار الاستعارة (التعبئة من أجل الحرب) ذات الأصداء فى الخبرة الشعبية والأساطير. أى إن التحول، باختصار، تحول من الوثيقة الرسمية إلى الكلام الشائع أو بالأحرى إلى "تصور الصحيفة الخاص للغة الجمهور الذى تخاطبه أساسًا" (هول وآخرون ١٩٧٨: ٦١). ويرتبط هذا بميل موردى الأخبار إلى القيام بدور "الوسطاء"، أى الأشخاص الذين يُنَمُّون "خصائص تعتبر مميزة للجمهور "المستهدف" "، وعلاقة تضامن مع ذلك الجمهور المفترض، والذين يستطيعون أن ينقلوا أنباء أحداث جديرة بالمعرفة إلى الجمهور "بالمنطق السليم" لذلك الجمهور، أو بصورة نمطية منه (هارتلى ١٩٨٢: ٨٧).

وقد بدأت أجهزة الإعلام بصفة عامة، فى الآونة الأخيرة، التحول إلى هذا الاتجاه، وعلينا أن ننظر فى سبب ذلك. فعلى أحد المستويات نجد فيه انعكاسًا لما يوصف بأنه بُعْدٌ مهم من أبعاد النزعة الاستهلاكية، أى انتقال السلطة، أو انتقالها ظاهريًّا، من المنتج إلى المستهلك. فأجهزة الإعلام تعمل في سوق تنافسية تقتضى اجتذاب القراء والمشاهدين والمستمعين فى سياق سوقى تعتبر مبيعاتها أو مراتبها فيها عوامل حاسمة من أجل البقاء. ويمكن تفسير الاتجاهات اللغوية التى أشرت إليها بأنها مظهر تحقيق واحد للاتجاه الأعم والأشمل عند المنتجين لتسويق سلعهم بطرائق تحقق لهم الحد الأقصى من التواؤم مع أساليب حياة المستهلكين وما يطمحون إليه من أساليب الحياة (وإن كنت أود أن أضيف أنهم يعملون على بناء الناس باعتبارهم مستهلكين وأساليب الحياة التى يطمحون إليها).

ومع ذلك فالعملية أشد تعقيدًا من ذلك. فالأحداث الجديرة بمكانة الأخبار تنشأ عند مجموعة من الأشخاص المرتبطين بأجهزة الإعلام والمتمتعين بمزية القدرة على الاتصال بها، والذين يعاملهم الصحفيون باعتبارهم مصادر موثوقًا بها، والذين يمثل الخطاب

الإعلامى أصواتهم على أوسع نطاق ممكن. وهذه الأصوات الخارجية يغلب إيضاحها وتحديدها بصراحة فى بعض أجهزة الإعلام، وهى مسألة أعود إليها أدناه. ولكن عندما تترجم أقوالهم إلى صورة الصحيفة للغة الشائعة، كما هو الحال فى هذا المثال، فإن التعمية تنشأ حول حقيقة الذين تمثل الصحيفة أصواتهم ومواقعهم. فإذا حدث أن اتخذ تمثيل أصوات أصحاب السلطة من الأفراد والجماعات فى السياسة والصناعة إلخ بصورة اللغة اليومية (ولو بلغةٍ محاكاة وغير حقيقية فى جانب منها) فسوف تنهار الهويات والعلاقات والمسافات الاجتماعية. إذ إن تمثيل كلام أصحاب السلطة بلغة من الممكن أن يستعملها القراء أنفسهم يسهل عليهم قبول معانيهم. أى إن لنا أن أجهزة الإعلام تقوم بعمل أيديولوجى وهو نقل أصوات السلطة بصورة متنكرة خفية.

وترجمة لغة الوثائق الرسمية المكتوبة إلى صورة من صور الكلام الشائع مثال واحد وحسب للترجمة الأعم الأشمل للغة "الجماهيرية" – مكتوبة أو منطوقة – إلى اللغة "الشخصية"، وهذا تحول لغوى يعتبر فى ذاته جزءًا من إعادة صوغ العلاقة بين المجال الجماهيرى للأحداث السياسية (والاقتصادية والدينية) والقوى الاجتماعية، وبين المجال الشخصى، مجال عالم الحياة، والخبرة المشتركة. فلقد ظهر الاتجاه أخيرًا إلى تحويل الأحداث "الخاصة" والأفراد (مثل حزن الأقارب على فقدان ضحايا حادث ما) إلى مادة جديرة بأن تصبح أخبارًا فى بعض أجهزة الإعلام على الأقل، وقد بدأ هذا الاتجاه ينتقل من الصحافة الشعبية إلى أخبار التليفزيون على سبيل المثال. وعلى العكس من ذلك نرى أن أجهزة الإعلام بدأت تتناول الحياة الشخصية للأفراد والأحداث فى الحياة العامة. وفيما يلى مثال من الصحافة البريطانية (صحيفة **صنداى ميرور** ٢٨ مارس ١٩٨٠):

Di's butler bows out . . . in sneakers!

PRINCE CHARLES'S butler is quitting his job.

And yesterday he revealed that sometimes he carried out his royal duties in sneakers.

Mr Alan Fisher usually wore the traditional Jeeves-style dark jacket and striped trousers at Charles' and Diana's Kensington Palace home.

The battered sneakers, he admitted, were a legacy from his service with Bing Crosby.

Mr Fisher, who leaves in six weeks, says the royal couple "are the most charming nice and ordinary of people. The Princess is terribly down to earth and natural."

The 54-year-old butler, who also worked for the Duke and Duchess of Windsor in Paris, has no job lined up but hopes to return to America.

"There was something about the informality of life over there that I missed," he said.

"There is a certain formality about working in a royal household, but I am a great lover of the Royal Family."

Would he be writing his memoirs about the Royal couple?

"If you don't like the people you work for then perhaps," he said. "But I have really enjoyed working here."

A Buckingham Palace spokesman said last night the Prince and Princess had received Mr Fisher's resignation "with regret".

(*Daily Mirror* 17 May 1984)

الصورة التقليدية لرئيس الخدم فى أحد القصور الملكية تجعله شخصية عامة، وإن تكن هامشية، من حيث دوره ووظيفته لا باعتباره فردًا، ولكن صوت رئيس الخدم فى القصر الملكى فى هذه الحالة صوت الكلام الشائع، سواء فى الخطاب المباشر الذي يمثله فى آخر المقالة أو فى الإشارة إلى أنه يلبس حذاءً رياضيًا. وترجمة (هذه الشخصية العامة) إلى المجال الخاص للأفراد العاديين يؤكدها تعبير مثل "يترك عمله" بدلاً من "يستقيل من منصبه". ويتضح فى الوقت نفسه نقل أفراد الأسرة المالكة أنفسهم إلى المجال الخاص،

ذو المغزى الأكبر، إذ يشار إلى الأميرة ديانا فى جميع الصحف الشعبية بالمقطع الأول من اسمها (وهو "داى") وإن كان ذلك لا يستخدم فى الحياة اليومية إلا بين أفراد الأسرة والأصدقاء، وهو ما يوحى بأن الأسرة المالكة تشبهنا فى استعمال أمثال هذه الأسماء المختصرة، وبأننا (الصحفيين والقراء) نستطيع أن نشير إلى ديانا بالصورة المختصرة، "داى"، كأنما تربطنا بها علاقة ود وثيقة. والمعانى المضمرة فى هذا الاستخدام الشائع للاسم المختصر تجد التعبير الصريح عنها فى بقية الخبر، فى الألفاظ المنسوبة لرئيس الخدم إذ يقول: إنها "لطيفة"، و"عادية"، و"متواضعة" و"طبيعية".

ويشير كريس (١٩٨٦) إلى إعادة بناء مماثلة فى الصحافة الأسترالية للحدود التى تفصل العام عن الخاص. وهو يبين التضاد بين صورتين من صور التغطية الصحفية للخبر الخاص بإلغاء تسجيل "اتحاد عمال البناء" أى سلبه حصاناته النقابية، إذ تعامل إحدى الصحف هذه الحادثة باعتبارها حدثًا عامًّا (أى جماهيريًّا) وتعالجها الصحيفة الأخرى باعتبارها حدثًا خاصًّا (أى شخصيًّا) مركزة على الشخص وعلى شخصية رئيس الاتحاد نورم جالاجر. ويتضح التضاد فى الفقرتين الافتتاحيتين للمقالتين.

ونرى هنا، من جديد، أى إعادة رسم الحدود بين العام والخاص تتضمن الأسلوب مثلما تتضمن المادة، مثل استخدام الاسم الأول والزمن المضارع فى العنوان، والتعليق الفظ فى العبارة المنسوبة إلى جالاجر:

Full bench announces decision on BLF today

A FULL Bench of the Arbitration Commission will this morning bring down its decision in the deregistration case against the Builders Labourers' Federation.

(*Sydney Morning Herald* 4 April 1986)

Too busy for court, says Norm

NORM GALLAGHER will not attend an Arbitration Commission sitting today to hear its decision in the deregistration case against his union.

'I've got work to do,' the general secretary of the Builders Labourers' Federation said last night.

(*Daily Telegraph* 4 April 1986)

وتلعب أجهزة الإعلام دورًا مهمًا فى مجال الهيمنة، فهى لا تعيد إنتاج العلاقة بين المجالين العام والخاص فقط بل تعيد بناءها أيضًا، والاتجاه الذى حددته هنا يتضمن تفتيت التمييز بينهما، بحيث تختزل الحياة العامة والخاصة فى نموذج للفعل الفردى والدافع الفردى، بل وفى نموذج للعلاقات القائمة على ما يفترض أنه الخبرة الشائعة فى الحياة الخاصة. وأهم عامل فى تحقيق ذلك هو إعادة البناء فى داخل نظام الخطاب الخاص بالعلاقات بين "الكلام الشائع" وشتى أنماط الخطاب العام الأخرى.

كنت قد بدأت هذه المناقشة بالتركيز على التمثيل الخطابى باعتباره شكلاً من أشكال التناص – أى كيف يتضمن أحد النصوص أجزاء من نصوص أخرى – ولكن المناقشة اتسع نطاقها فامتدت إلى النظر فى كيفية تكوين الخطاب الإعلامى فى صحيفة مثل **ذا صن**، من خلال الربط الخاص بين أنماط الخطاب، والعمليات الخاصة للترجمة فيما بينها، وهو ما يمكننا أن ندعوه "المركَّب الخِطابى" أو "التناصّ المُكَوِّنَ" للخطاب الإعلامى. ففى النص الخاص بسوء استخدام العقاقير نجد أن الترجمات إلى الكلام الشائع تتعايش مع المقتطفات المباشرة من الوثيقة الحكومية، وإن كان الأول قد مُنح مكان الصدارة فى العناوين وفى الفقرة الافتتاحية. وعلى الرغم من التنوع فى أجهزة الإعلام واشتمالها على ممارسة منوعة للتمثيل الخطابى وشتى أنساق المركبات الخطابية، فإن الاتجاه السائد هو الجمع بين أنماط الخطاب العامة والخاصة بهذه الطريقة.

العَيِّنَة الثانية:

"دليل حامل البطاقة الائتمانية إلى باركليكارد"

العينة الثانية، المستعارة من فيركلف (١٩٨٨ أ) هى المضمون اللغوى لنص بعنوان "دليل حامل البطاقة الائتمانية إلى باركليكارد" (أى بطاقة بنك باركليز). ويشغل النص الثلث الأعلى من صفحتين متقابلتين، وتشغل المساحة الباقية صورة فوتوغرافية لموظفة استقبال يابانية مبتسمة، وهى تقدم قلمًا إلى عميل (لا يظهر فى الصورة) للتوقيع، فيما تتصور، على مستند القيد المشار إليه فى النص. (وأرقام الجمل من إضافتى).

استعمالها سهل: لا تحتاج حتى إلى معرفة اللغة

حيثما ترى علامة "فيزا" تستطيع تقديم بطاقة باركليكارد الخاصة بك عندما تريد أن تدفع (١).

وسوف يضع موظف المبيعات بطاقتك ومستند البيع فى طابعة لتسجيل اسمك ورقم حسابك (٢).

وسوف يستكمل بيانات المستند وبعد التأكد من صحة التفاصيل ما عليك إلا توقيعه (٣)

وسوف تتسلم نسخة من المستند، وينبغى لك الاحتفاظ بها لمقارنتها بحسابك فى البنك، وتصبح البضاعة ملكًا لك (٤).

هذا كل ما فى الأمر (٥).

ولك أن تستخدم بطاقتك بالكثرة التى تريدها، بشرط ألا تتأخر مدفوعاتك، وألا تتجاوز حد الائتمان المتاح لك (وهذا مطبوع على الحافظة التى تحتوى بطاقتك) (٦).

وأحيانًا يضطر المحل إلى الاتصال تليفونيا بمقر باركليكارد للحصول على تصريح بالمعاملة المالية (٧). وهذا إجراء روتينى نشترطه، فنحن نتأكد وحسب من أن كل شىء على ما يرام قبل السماح بالبدء فى التعامل (٨).

وابتغاء التعامل السريع مع هذه المكالمات، تعمل باركليكارد حاليًّا على إنشاء نظام أوتوماتيكى جديد (٩).

وسوف يؤدى هذا إلى توفير وقتك، ولكن أرجوك أن تلاحظ أن أية تعاملات يمكن أن تؤدى إلى تخطى السقف الائتمانى لباركليكارد يحتمل أن ترفض فعلاً (١٠)

ومن المهم التأكد من أن سقفك الائتمانى كاف لتغطية مشترياتك ومسحوباتك النقدية (١١)

وعندما تريد أن تنتفع بعرض بيع شىء والدفع بالبريد فإرسال رقم بطاقتك أسهل كثيرًا من إرسال شيكات أو حوالات نقدية (١٢)

كل ما عليك أن تفعل هو أن تكتب رقم بطاقتك فى الخانة المحددة فى استمارة الطلب، ووقع باسمك وأرسلها (١٣)

أو إذا أردت حجز تذاكر للمسرح، فلك أن تحجز مقاعد المواصلات أو حتى تشترى التذاكر تليفونيا: ما عليك إلا أن تذكر رقم بطاقتك، ويمكن خصم التكاليف من حسابك عند باركليكارد (١٤)

سوف تكتشف أن باركليكارد يمكن أن تجعل الحياة أيسر كثيرًا (١٥).

ينصب تركيزى بالنسبة لهذه العينة على المركب الخطابى (التناص المكون) فى إطار صراع على الهيمنة والتغيير، وعلى الأحوال والآليات الاجتماعية الخاصة بظهور نمط خطابى جديد يتكون من خلال تشكيل مستحدث من الأنماط القائمة، وخصوصًا ظهور خطاب هجين يجمع بين المعلومات والدعاية (الإعلام والبيع). والمزيج الخاص فى هذه العينة مزيج من النظم المالية والإعلان: فالنص يعرض شروط الانتفاع بخدمة بطاقة ائتمان معينة، هى باركليكارد، ويحاول فى الوقت نفسه أن "يبيعها". وهكذا فإن منتجى النص يعملون فى حالتين ويشغلان موقعين من مواقع الذات فى الوقت نفسه، كما يضعون القراء فى مواقع متناقضة. والتناقض الرئيسى هو علاقة السلطة بين البنك والجمهور: فالبنك من زاوية معينة "صاحب السلطة" الذى يقوم بتوصيل النظم إلى "الخاضع للسلطة"، وهو من زاوية مقابلة منتج "خاضع للسلطة" يحاول بيع شىء إلى المستهلك ("صاحب السلطة"). (المقصود أن المنتج يخضع لسلطة المستهلك فى القبول أو الرفض). وفى الموقف معان تتعلق بالعلائق بين الأشخاص، بالمعنى الذى نجده عند هاليداى.

ويتجلى فى النص نسق التناوب على مستوى الجمل بين نمطي الخطاب الخاص بالنظم المالية وبالإعلان، إلى الحد الذى نرى فيه أن بعض الجمل تنتمى بوضوح معقول إلى هذا النمط أو ذاك. فالعنوان مثلاً يشبه الإعلان، والجملة رقم (٦) تشبه بندا فى اللائحة المالية. وفى النص جمل أخرى، مثل (١٢) و(١٤) يتراوح معناها بين هذا وذاك. ولكن بعض الجمل التى تنتمى بصفة عامة إلى أحد النمطين تتضمن بعض آثار النمط الآخر. ففى الجملة رقم (٦) مثلاً، وفى كل مكان فى النص، يُخَاطَبُ القارئ بضمير المخاطب المفرد. والمخاطبة المباشرة من الأعراف التى تدل على الألفة فى فنون الإعلان الحديثة. وفى هذا

الدليل صفحة مستقلة عنوانها "شروط الاستعمال"، ومقارنتها بهذا النص مفيدة، إذ ترصد ثلاثة عشر شرطًا، ببنط طباعى بالغ الصغر، ولا نجد فيها خلطًا بين الأنماط، ولا مخاطبة مباشرة للقارئ. وفيما يلى أحد الشروط الواردة فيها:

٢- لابد من توقيع حامل البطاقة عليها، ولا يجوز استعمالها إلا (١) من جانب حاملها؛ و(٢) طبقًا لشروط استعمال باركليكارد السارية فى وقت استعمالها؛ و(٣) فى حدود السقف الائتمانى الذى يخطر البنك به حامل البطاقة من حين لآخر؛ و(٤) للانتفاع بالتسهيلات التى يتيحها البنك من وقت لآخر فيما يتعلق بالبطاقة.

وكلمة "وحسب" والتعبير المقابل لها "ما عليك إلا"، المستعملان فى النص (فى الجمل (٣) و(٨) و(١٣) و(١٤) تنتميان إلى الإعلان. فالصيغة تقلل إلى الحد الأدنى ما يجب على العميل أن يفعله، ومن ثم فهى تخفف من سلطة منتج النص، وتوحى بالتحول فى اتجاه سلطة المستهلك. إنها تنقل معنى البساطة ذا المكانة الجوهرية فى الإعلان: "إنه أمر سهل". ولدينا حالة مختلفة إلى حد ما تتعلق بتجنب معانٍ من شأنها أن تكون إشكالية فى إطار هذا المزج بين الإعلام والبيع. فعلى سبيل المثال، يتوقع المرء أن تفصح اللائحة المالية بصراحة عما هو مطلوب من العميل، كما هو الحال فى المقتطف من "شروط الاستعمال" عاليه. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن النص يشير إلى عشرة إجراءات مطلوبة من العميل، فإن التعبير الصريح عن الإلزام لا يرد إلا فى حالة واحدة ("وعليك الاحتفاظ به لمقارنته") وحتى فى هذه الحالة فإن صيغة الإلزام ضعيفة ("ينبغى لك" لا "يجب عليك"). انظر مناقشة الأفعال "النوعية" أو المساعدة فى الفصل التالى).

وأما كلمات النص المطبوعة بالبنط الأسود - الجملتان (١٠) و(١١) - فهى أوضح الأجزاء انتماءً للنظم التى تقتضى الالتزام بها، ومع ذلك فإن الصياغة تتضمن قدرًا كبيرًا من تخفيف هذا الإلزام، فالمعنى الذى تعبر عنه الجملة رقم (١٠) قد يغضب العميل، ولكن يخففه المعنى "الافتراضى" أى صيغة "يمكن أن" وصيغة "يحتمل أن"، كما إن عبارة "يحتمل أن ترفض" مذيلة بكلمة تستخدم فى المراوغة وهى "فعلاً" (كأنما يمكن أن يكون احتمال الرفض نظريًا أو فعليًا) أضف إلى هذا أن المبنى للمجهول يعنى عدم تحديد فاعل

الرفض، وإذا كان من اليسير أن يُستنبط من السياق أنه البنك، فإن النص لا يبرز ذلك. وفى الجملة رقم (١١) نرى أن التزام حامل البطاقة معبرٌ عنه تعبيرًا غير شخصى، (فعبارة "من المهم التأكد" كان يمكن أن تكون "لابد أن تتأكد") وهى تتحول بغرابة إلى ضرورة السيطرة على سقف الائتمان، وهى التى يسيطر عليها البنك، بدلاً من أن توصى بعدم تجاوزه.

والمزج بين المعلومات الخاصة بالنظم المالية وبين الإعلان يمكن تفسيره باعتباره صورة من صور رد الفعل إزاء معضلة تواجهها بعض المؤسسات، مثل البنوك، فى السوق الحديثة. إذ إن القطاعات الاقتصادية خارج الإنتاج السلعى يزداد أخذها بالنموذج السلعى وإطار النزعة الاستهلاكية، وتتعرض لضغوط معينة حتى تقدم أنشطتها "مجمعة" فى صورة سلع وأن "تبيعها" "للمستهلكين". ويتسبب هذا فى صعوبة خاصة للبنوك، فمحاولات أنشطتها التنافس مع السلع الاستهلاكية يقضى بأن تذعن لسلطة المستهلك، وتجعلها جذابة وبسيطة ومتحررة من القيود إلى أقصى حد، ولكن الطبيعة الخاصة "للبضائع" التى تعرضها تحتم أن يخضع انتفاع المستهلكين بها لقواعد وضمانات. وليست هذه المعضلة مما ينفرد به العمل المصرفى، فهى تنشأ فى صورة مختلفة إلى حد ما فى التعليم، إذ إن الضغط الرامى إلى "بيع المنتج" يواجهه ضغط لحمايته من الآثار المفسدة للسوق. وتتجلى المعضلة فى "نموذج" العلاقة التناصية بين المعلومات المالية والعناصر الإعلانية فى النص، وبخاصة الحقيقة المذكورة عاليه، وهى أن النص يتراوح بين الجمل التى تنتمى فى المقام الأول إلى أحد الطرفين لا للآخر. ومن شأن هذا أن يوحى بأن نمطى الخطاب يحاولان بصعوبة أن يتعايشا فى النص، بدلاً من أن يتكاملا تكاملاً تامًّا. (انظر بداية القسم الثانى حيث الحديث عن علاقات التناص).

والنصوص التى تجمع بين الإعلام والدعاية أو الإخبار والبيع شائعة فى مختلف نظم الخطاب المؤسسية فى المجتمع المعاصر. وهى تشهد بحركة استعمار إعلانية منطلقة من مجال تسويق السلع بمعناه الضيق إلى شتى المجالات الأخرى. وللمرء أن يرجع ذلك إلى الموجة العالية الراهنة (التى ترتبط فى بريطانيا بثقافة "الأعمال الحرة") فى عملية التسليع الطويلة الأجل، ودخول مجالات جديدة فى السوق، وانتشار النزعة الاستهلاكية.

والمعتقد أن النزعة الاستهلاكية تستتبع انتقالاً فى السلطة النسبية للمنتج والمستهلك فى صالح الأخير، وإن يكن من غير المؤكد إن كان هذا الانتقال حقيقيًا أم ظاهريا.

ولظاهرة التسليع وانتشار النزعة الاستهلاكية وخصائص السوق آثار واسعة النطاق فى نظم الخطاب، وهى تتراوح ما بين تغلغل ظاهرة إعادة بناء نظم الخطاب المؤسسية تحت تأثير الحركة الاستعمارية لخطاب الإعلان والتسويق والإدارة، وبين "إعادة الوصف" التى نشهدها فى كل مكان للجماهير والعملاء وطلاب العلم وهلم جرًا باعتبارهم "مستهلكين" أو "زبائن". وتؤدى هذه الاتجاهات المقاومة، إلى الصراع على الهيمنة على بناء نظم الخطاب، وإلى معضلات يواجهها منتجو النصوص ومفسروها الذين يحاولون العثور على طرق للتكيف مع الاستعمار أو احتوائه أو القضاء عليه (انظر الفصل السابع أدناه).

التناص السافر

سوف أستعين فى عملى فى القسم التالى بالتمييز الذى سبق أن أشرت إليه عاليه بين "التناص السافر" و"المركب الخطابى" (التناصّ المُكوِّن"). أما التناص السافر فيشير إلى الاستفادة من نصوص أخرى بوضوح وجلاء داخل أحد النصوص، وأما المُرَكَّبُ الخطابي فيشير إلى تكوين نمط خطابى من مجموعة عناصر من نظم الخطاب. وكان قد سبق لى أن ناقشت مبدأ التركيب الخطابى فيما يتعلق بنظم الخطاب، وإن لم أناقش المصطلح نفسه، فى الفصل الثالث عاليه. ومن المفيد أيضًا ألا ننسى التمييز الرمزى بين "طرائق" مختلفة لعلاقات التناص التى ظهرت من قبل فى خلال مناقشتى للعينات، فلنا أن نميز بين ما يلى:

"التناص التتابعى": ويعنى تتابع ظهور مختلف النصوص أو أنماط الخطاب بالتناوب فى أحد النصوص، كما هو الحال فى جانب من العينة رقم ٢

"التناص المطوى": ويعنى أن أحد النصوص أو الأنماط الخطابية مطوىٌّ بوضوح داخل نص أو نمط خطابى آخر. وهذه هى العلاقة بين "الأساليب" التى حددها لابوف وفانشيل فى الخطاب العلاجى (انظر المناقشة فى الفصل الثانى).

"**التناص المختلط**": حيث تمتزج النصوص أو أنماط الخطاب امتزاجًا أشد تركيبًا وبطريقة يصعب معها الفصل بينها.

وسوف أناقش التناص السافر من حيث علاقته بما يلى: التمثيل الخطابى، والافتراض المسبق، والنفى، والميتاخطاب، والسخرية. (وقد وجدت مينجينو ١٩٨٧ مصدرًا بالغ الفائدة فى هذه المناقشة).

التمثيل الخطابى

أستخدم مصطلح "التمثيل الخطابى"، مفضلاً إياه هنا على المصطلح التقليدى "رواية الكلام" لأن هذا المصطلح (١) أدق فى نقل المعنى المقصود وهو أن من "يروى" الخطاب يختار منه بالضرورة ما يمثله بطريقة معينة، و(٢) لأن التمثيل لا يقتصر على الكلام بل يشمل الكتابة، ولا يقتصر على المعالم النحوية بل يشمل التنظيم الخطابى وجوانب أخرى منوعة للحادث الخطابى، مثل ظروفه، والنغمة التى قيل بها ما قيل إلخ (انظر فيركلف ١٩٨٨ ب للمزيد من التفاصيل).

وتختلف الأنماط الخطابية لا فى طرائق تمثيلها وحسب للخطاب، بل أيضًا فى أنماط الخطاب التى تمثلها ووظائف الخطاب فى النص الممثل لهذه الأنماط. وهكذا تنشأ اختلافات فيما يُقتطف، ومتى وكيف ولماذا اقْتُطِفَ ما يُقْتَطَفُ ما بين المواعظ والبحوث العلمية والمحادثات. ومن المتغيرات الكبرى فى كيفية تمثيل الخطاب قضية البت فيما إذا كان التمثيل يتجاوز المضمون الفكرى أو "الرسالة" ويشمل بعض جوانب الأسلوب الخاص بالألفاظ الممثلة وسياقها. ويقول ڤولوسينوف (١٩٧٣: ١١٩ — ١٢٠) إن بعض الثقافات تزيد عن غيرها فى الاتكاء على الرسالة وحدها، وهو ما يصدق على بعض الممارسات الخطابية داخل أية ثقافة من الثقافات وداخل ثقافتنا نفسها.

ويؤكد ڤولوسينوف (وربما يكون اسمًا مستعارًا لباختين) وجود تفاعل دينامى بين الخطاب المُمَثِّل والخطاب الذى يمثله. ولقد أوضحت العينة الأولى مثلاً كيف يمكن

للأصوات أن تمتزج. ومن جديد نلحظ وجود تغاير كبير بين أنماط الخطاب، وهو ما يمكننا أن نفسره بوجود معيارين متداخلين: (١) ما مدى صراحة ووضوح الحدود الفاصلة بين الخطاب المُمَثَّل والخطاب الذى يمثله، و(٢) إلى أى مدى يترجم الخطاب الممثَّل إلى صوت الخطاب الذى يمثله.

وإلى حد ما تعتمد درجة "الحفاظ على الحدود" على الخيار ما بين التمثيل المباشر والتمثيل غير المباشر. فالأول يحاول على الأقل أن يعيد إنتاج الكلمات نفسها المستخدمة فى الخطاب المُمَثَّل، وإن لم يكن ذلك يتحقق فى كل حالة، كما بينت العينة رقم ١. وأما الخطاب غير المباشر فإنه، على العكس من ذلك، يتضمن التباسًا معينًا إذ لا نستطيع القطع فيما إذا كانت الألفاظ الأصلية قد أعيد إنتاجها أم لا. وبعض المعالجات لهذا الموضوع (انظر مثلا ليتش وشورت ١٩٨١) تشير إلى وجود فئة أخرى هى "الخطاب غير المباشر الحر" حيث لا توجد جملة تحدد الراوى، وحيث يتميز "بالصوت المزدوج" بمعنى المزج بين الخطاب الممثَّل والخطاب الذى يمثله، كما نرى فى العنوان الوارد فى العينة رقم ١، مثلا، وهو "استدعوا القوات فى معركة المخدرات!"

ويقول ڤولوسينوڤ أيضًا إنه من المحال البت فى معنى الخطاب المُمَثَّل من دون الرجوع إلى وظيفته وسياقه فى الخطاب الذي يمثله. ومن الأمثلة الجيدة استخدام "علامات التنصيص المفزعة" — أى وضع كلمات مفردة أو تعبيرات قصيرة بين علامات تنصيص — كما نجد فى الأمثلة الصحفية التالية "التحقيق فى مؤامرة تجسس "بناتية" "، "عرض "نهائى" بتعديل الأجور". والتعابير الموجودة فى علامات تنصيص مفزعة تستخدم ويُحال إليها فى الوقت نفسه، إذ إن العلامات المذكورة تبين أنها تنتمى إلى صوت خارجي. وإلى جانب ذلك فمن الممكن أن تقوم بالمزيد من الوظائف المختلفة المحددة، مثل إقامة مسافة تفصل بين الكاتب وبين الصوت الخارجى، أو استعمال "سلطتها" فى دعم موقفه، أو الإشارة إلى أن الاستعمال جديد أو مؤقت، أو تقديم كلمة جديدة. وعلى غرار ذلك للمرء أن يستخدم الخطاب المباشر فى بناء الخطاب المُمَثَّل أو عرضه.

وأما وضع الخطاب الممثَّل فى سياق معين فيتخذ أشكالاً كثيرة. وانظر إلى هذا المثال من العينة رقم ١: "أصدرت لجنة مجلس العموم تقريرًا يتضمن هجومًا يزيد فى شدته عما شهدناه منذ سنوات، ويرأس اللجنة السير إدوارد جاردنر المحامى وعضو البرلمان عن حزب المحافظين، ويحذر التقرير فى نبرات توحى بالخطورة قائلاً: "إن المجتمع الغربى يواجه...". " أى إن تحديد سياق الخطاب الممثل، والمكانة الرفيعة لرئيس اللجنة، ونبرات الخطاب "الخطيرة"، كلها عوامل تؤكد ثقل وزنه وأهميته. لاحظ أيضًا كلمة "يحذر" (التى اختارها الكاتب، مفضلا إياها على كلمات أخرى مثل "يقول" أو "يبين" أو "يشير إلى"). والواقع أن اختيار فعل التمثيل، أى الذى يمثل "فعل الكلام"، له مغزاه فى جميع الحالات. وعلى نحو ما نرى هنا، نجده يمثل القوة الكامنة فى ألفاظ الخطاب الممثَّل (أى طبيعة الفعل الذى يؤديه التلفظ بشكل معين للكلمات) وتلك مسألة تتعلق بفرض تفسير معين على الخطاب الممثَّل.

الافتراض المسبق

الافتراضات المسبقة مقولات يعتبر منتج النص أنها ذات صحة سبق إقرارها أو "التسليم" بها (على الرغم من وجود السؤال الخاص بالطرف الذى سوف تسلم له، على نحو ما أقيم عليه الحجة أدناه) وتوجد شتى المفاتيح الشكلية على سطح تنظيم النص التى تبين ذلك. إذ نرى على سبيل المثال أن المقولة الواردة فى جملة يسبقها الحرف "أن" مقولة مفترضة سابقًا، وتتلوها أفعال مثل "ينسى" أو "يأسف" أو "يتبين" (مثلاً "كنت نسيت أن والدتك قد تزوجت من جديد")؛ وأدوات التعريف مفاتيح لمقولات ذات معان تدل على "وجودها" (مثلاً: "التهديد السوفييتى" تعبير يفترض سلفًا وجود تهديد سوفييتى، و"المطر" يعنى أن المطر يهطل أو كان يهطل)(*).

(*) وتختلف وظائف أداة التعريف بالعربية، كما هو معروف، فقد تستخدم مع النكرة فلا تقابلها أداة التعريف الإنجليزية. فإذا قلت "المطر مفيد" وجدت أنه يقابل (rain is beneficial) مثلاً، وذلك لا يفيد هطوله الآن أو بالأمس.

وبعض مناقشات الافتراضات المسبقة (انظر لڤنسون ١٩٨٣، الفصل الرابع، حيث يورد عرضًا شاملاً) تعاملها بصورة غير تناصية، أى باعتبارها مقولات مقدمة إلى منتجى النصوص الذين يسلمون بصحتها. ولكن هذه النظرة تكتنفها مشكلات: إذ إنها تستتبع القول مثلاً بأن الجملة التالية "التهديد السوڤييتى خرافة" ذات دلالة متناقضة، ما دام منتج النص يسلم (وفق هذه النظرة) بوجود تهديد سوڤييتى ويزعم عدم وجود مثل هذا التهديد. أما إذا نظرنا إلى الافتراضات المسبقة نظرة تناصية، وتصورنا أن المقولات المفترضة سلفًا تمثل أسلوبًا لإدراج نصوص الآخرين فى المقولات، فلن يكون لدينا أى تناقض: أى إن تعبير "التهديد السوڤييتى" والافتراض المسبق الذى يشير إليه مصدر نص آخر (أو نص "أجنبى" بتعبير باختين) وأن الكاتب يطعن فيه. وعلينا أن نضيف أن ذلك "النص الآخر" ليس – في كثير من حالات الافتراضات المسبقة – نصًا آخر مفردًا أو يمكن تحديده والتعرف عليه، بل "نص" ضبابى يرادف الرأى الشائع (أى ما يميل الناس إلى قوله، أو الخبرة النصية المتراكمة). وهكذا فإن تعبير "التهديد السوڤييتى" فى هذه الحالة، على سبيل المثال، تعبير نستطيع جميعًا أن نتعرف عليه باعتباره قالبًا مستخدمًا على نطاق واسع، أو بتعبير پيشوه، تعبير "سابق البناء"، يجرى تداوله بصورته الجاهزة.

وفى إطار المدخل التناصى للافتراض المسبق، أى حين تشكل المقولة المفترضة سلفًا أمرًا يسلم به منتج النص سلفًا، فإن لنا أن نفسر هذه المقولة من حيث علاقاتها التناصية مع النصوص السابقة لمنتج النص نفسه. وتوجد حالة خاصة لهذا المدخل ترد فيها المقولة مثبتة فى جزء من أجزاء النص، ثم يشار إليها باعتبارها مفترضة سلفًا فى بقية النص.

وينبغى أن نشير إلى أن الافتراضات المسبقة، سواء كانت قائمة على النصوص السابقة لمنتج النص أو على نصوص الآخرين، قد تتسم بالتلاعب مثلما تتسم بالصدق. أى إن منتج النص قد يقدم مقولة باعتبارها مسلمًا بها من جانب شخص آخر أو باعتبارها ثابتة من جانبه، كذبًا أو زيفًا وبقصد التلاعب. والافتراضات المسبقة أساليب فعالة فى التلاعب بالناس، ذلك لأنه يصعب الطعن فيها فى حالات كثيرة. فإذا وجدنا مشاركًا فى مقابلة شخصية إعلامية يطعن فى أحد الافتراضات المسبقة الواردة فى سؤال موجه إليه، فما أيسر أن يظن الناس أنه يتحاشى مناقشة القضية. والافتراضات المسبقة القائمة

على التلاعب تفترض أيضًا وجود ذوات مفسرة تتمتع بخبرات وافتراضات نصية معينة سابقة، وبذلك تسهم فى التكوين الأيديولوجى للذوات.

النفى

كثيرًا ما تستخدم الجمل المنفية لأغراض جدلية. انظر على سبيل المثال إلى العنوان التالى المنشور فى صحيفة ذا صن: "لم أقتل المخبر! المتهم الذى يحاكم بتهمة السطو يلجأ إلى الهجوم" الجملة المنفية الأولى تقوم على افتراض مسبق، فى نص آخر، يقول إن الشخص المتكلم هنا قتل أحد مخبرى الشرطة. وهكذا فإن الجمل المنفية تحمل أنماطًا خاصة من الافتراضات المسبقة التى تعمل من خلال التناص، إذ تضم نصوصًا أخرى لا لسبب إلا للطعن فيها ورفضها (انظر الحديث عن الجمل المنفية فى ليتش ١٩٨٣). (لاحظ أن جملة "التهديد السوفييتى خرافة" تعمل بالطريقة نفسها، فعلى الرغم من أن الجملة ليست منفية من زاوية النحو، فإنها منفية من زاوية الدلالة، كما يبين الشرح الذى يقول "التهديد السوفييتى ليس حقيقيًا".)

الميتاخطاب

الميتاخطاب شكل خاص من التناص السافر حيث يميز منتج النص بين مستويات مختلفة فى النص الخاص به، ويقيم مسافة بينه وبين مستوى معين من مستويات النص، فيعامل النص الذى أبعده عنه كأنما كان نصًا خارجيًا آخر (انظر مينجنو ١٩٨٧: ٦٦ – ٦٩). ويمكن إنجاز ذلك بطرائق مختلفة، أحدهما استعمال المراوغة (براون ولفنسون ١٩٧٨) باستعمال تعبيرات مثل "نوع من" أو "ما يعتبر"، للإشارة إلى أن بعض التعبيرات يمكن أن تكون قاصرة (مثل "كان فى موقفه نوع من الأبوية"). أو قد يشار إلى أن التعبير ينتمى إلى نص آخر أو إلى أعراف مختلفة (مثل قولك: "كما كان يمكن "س" أن يصفه"، "من الزاوية العلمية") أو باعتباره استعاريًا ("إذا لجأنا إلى التعبير

الاستعارى"). ومن الطرائق الأخرى الممكنة أن يشرح الكاتب التعبير أو يعيد صياغته (وسوف أعود لإعادة الصياغة فى الفصل الخامس). فقد يلجأ أحد الوزراء إلى شروح لمصطلح أساسى (عسير) مثل "الهمة" فى سياق خطاب يلقية عن "ثقافة الإنجاز الفردى" قائلاً "نتميز فى مطلع حياتنا بوفرة الهمم، بالمبادرة، بالقدرة على تبين الفرصة السانحة واغتنامها بسرعة".

والميتاخطاب يعنى ضمنًا أن المتكلم يقف فوق خطابه أو خارجه، وأنه فى موقف يتيح له أن يتحكم فيه أو يتلاعب به. وتترتب على هذا دلالات طريفة للعلاقة بين الخطاب وبين الهوية (الذاتية): إذ يبدو أنه يعارض الرأى القائل بأن الهوية الاجتماعية للمرء تعتمد على الموقع الذى يشغله فى أنماط خاصة من الخطاب. ولهذه القضية جانبان. فمن ناحية معينة نرى أن المسافة الميتاخطابية التى تفصل بين المرء وبين خطابه الخاص يمكن أن تؤيد الوهم الذى يقول إن المرء دائمًا يسيطر سيطرة كاملة عليه، وإن خطاب المرء ثمرة من ثمار ذاتيته لا العكس. ومن الطريف فى هذا الصدد أن الميتاخطاب يبدو شائعًا فى أنماط الخطاب التى يستفيد فيها المرء من إظهار سيطرته على خطابه، كما يحدث فى النقد الأدبى أو فى الأشكال الأخرى للتحليل الأكاديمي فى العلوم الإنسانية. وفى مقابل ذلك أقول إننى أؤكد النظرة الجدلية إلى العلاقة بين الخطاب والذاتية: فالذوات قائمون إلى حد ما داخل الخطاب ويكوِّنهم الخطاب إلى حد ما أيضًا، ولكنهم مع ذلك يشتبكون فى ممارسات تطعن فى الأبنية الخطابية (نظم الخطاب) التى تقيمهم فى هذه المواقع وتعيد هيكلتها. ويتضمن ذلك حالات إعادة الهيكلة القائمة على دوافع من الاعتبارات الجدلية والأهداف التلاعبية: فما الشروح التى قدمها الوزير عاليه إلا "هندسة دلالية" (ليتش ١٩٨١: ٤٨-٥٢). فالذى قد يبدو باعتباره إيضاحًا بريئًا لمعنى "الهمة" يمكن تفسيره باعتباره تعريفًا ذا دافع سياسى وأيديولوجى (للمزيد من المناقشة ارجع إلى فيركلف ١٩٩٠ أ والفصل السادس أدناه).

السخرية

تدور الأوصاف التقليدية للسخرية حول "قول شيء ليعنى شيئًا آخر"، ومثل هذا الشرح محدود النفع لأن ما يفتقده هو الطبيعة التناصية للسخرية: أى إن القول الساخر "يرجع صدى" قول شخص آخر (سبيربر وويلسون ١٩٨٦: ٢٣٧ – ٢٤٣). فلنفترض على سبيل المثال أنك قلت "الجو اليوم صحو يصلح للنزهة وتناول الطعام فى الخلاء"، ومن ثم نخرج للنزهة وتسقط الأمطار فأقول "الجو صحو يصلح للنزهة". وهنا يصبح قولى ساخرًا لأنه يرجع صدى قولك، ولكن التفاوت قائم بين المعنى الذى أعبر عنه، إذا صح هذا التعبير، بترديد قولك، وبين الوظيفة الحقيقية لقولى وهو التعبير عن موقف سلبى من نوع ما إزاء قولك، أو حتى إزاءك أنت، سواء كان الغضب أو التهكم أو ما عداهما. ولنلاحظ أن السخرية تعتمد على قدرة المفسرين على إدراك أن معنى النص الذى يمثل الصدى ليس المعنى الذى قصده منتج النص. وقد يتوقف هذا الإدراك على عوامل مختلفة: مثل التفاوت الصارخ بين المعنى الظاهر وسياق الحال (وهو سقوط المطر فى المثال السابق) أو على مفاتيح فى نبرات صوت المتحدث أو فى النص المكتوب (مثل وضع الألفاظ بين أقواس مربعة) أو على افتراضات المفسرين عن معتقدات أو قيم منتج النص (فعبارة "نحن واعون كل الوعى بالمنجزات الاقتصادية للشيوعية" سوف يدرك بسهولة أنها ساخرة من يقرؤون بانتظام صحيفة الديلى تلغراف (اليمينية) فى بريطانيا، أو إذا وردت فى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية).

التداخل الخطابى

سبق لى أن أكدت، بألفاظ مختلفة، فى الفصل الثالث، مبدأ التداخل الخطابى (أو التناص التكوينى) بأن قلت إن نظم الخطاب تتمتع بالأولية على الأنماط المعينة للخطاب، وأن الأخيرة تتكون باعتبارها تجميعات لعناصر مختلفة من نظم الخطاب. كما قلت إن مبدأ التداخل الخطابى يتحقق على مستويات مختلفة، منها: النظام المجتمعى للخطاب، والنظام المؤسسى للخطاب، ونمط الخطاب، بل وحتى العناصر التى تشكل أنماط الخطاب. كما إن

استخدام نموذج الهيمنة يشير فى الاتجاه نفسه، وهو ما يؤدى إلى صورة لنظم الخطاب باعتبارها توازنات مزعزعة، إذ تتكون من عناصر غير متجانسة داخليًا، أو تناصية فى تكوينها، وتتسم بحدود فاصلة يعاد ترسيمها باستمرار فى غضون الفصل بين نظم الخطاب وإعادة ربطها فى غمار الصراع على الهيمنة.

وأريد أن أتناول فى هذا القسم قضية أنواع العناصر التى تجتمع لتكوين أنماط الخطاب. كنت قد أكدت تنوعها فى المناقشة السابقة، والطابع المتغير لنطاقها: فهى تتراوح ما بين نظم تناوب الأدوار فى الكلام إلى المفردات، والسيناريوهات الخاصة بالأنواع من أنباء الجرائم، ومجموعات أعراف التأدب، وهلم جَرًّا. لكنه من الممكن تصنيف العناصر التى تشكل نظم الخطاب، وهى التى يمكن الربط بينها فى أنماط الخطاب، بحيث ينشأ عدد صغير من الأنماط الرئيسية، وتتمثل خصائصها فى مفردات خاصة ونظم لتناوب أدوار الكلام وهلم جرًا. المصطلحات المستخدمة على نطاق واسع لهذه الأنماط ما يلى: "النوع"، "الأسلوب"، و"النطاق الدلالى"، و"الخطاب". وهكذا يمكن للمرء أن يتحدث عن "نوع المقابلة الشخصية"، أو "أسلوب المحادثة"، أو "النطاق الدلالى لكتب الطهى" أو "الخطاب الطبى العلمى".

ومن مزايا استخدام أمثال هذه المصطلحات أنها تمكننا من أن نتبين فى تحليلاتنا الفوارق الرئيسية فى النمط بين عناصر نظم الخطاب التى لولا هذه المصطلحات لغفلنا عنها، وبهذا تتضح لنا الجوانب التى تمثل الأعراف فيها قيودًا على الممارسة الخطابية. كما إنه من الأيسر استخدام إطار تحليلى يتضمن عددًا صغيرًا من الفئات المحددة وذات الفوارق الواضحة. كما إن بعض المصطلحات يستخدمها علماء الاجتماع على نطاق واسع فى تحليل الثقافة الشعبية على سبيل المثال (بينيت وولاكوت ١٩٨٧)؛ وهكذا فإن استخدامها فى تحليل الخطاب يساعد فى إيضاح قيمتها المنهجية لعلماء الاجتماع. ويصدق هذا على مصطلح "النوع" و"الخطاب" المستعملين فى الإشارة إلى نمط معين من أنماط الأعراف (أى الإشارة إلى "خطاب" و"ضروب الخطاب") بدلاً من الإشارة بصفة عامة إلى استعمال اللغة باعتباره شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية (وهو المعنى الذى استعملت المصطلح أساسًا فيه حتى الآن: ولنتذكر مناقشة مصطلح "الخطاب" فى المقدمة).

ولكن لذلك بعض المثالب إذ إن عناصر نظم الخطاب بالغة التنوع، وليس من اليسير دائمًا البت فى أن ما يتعامل المرء معه نوع أم أسلوب أم خطاب أم شىء آخر. أى إن وضع إطار تحليلى يتسم بالجمود الشديد قد يؤدى إلى عدم رؤية تعقيدات الخطاب. وهكذا فإن علينا أن نلتزم بالحذر فى استخدام هذه المصطلحات، مدركين أن كلا منها يشير بالضرورة إلى مجال متنوع وغير متجانس، وأنه سيصعب علينا فى بعض الأحيان استخدامها بدوافع صحيحة، وربما اضطررنا إلى اللجوء إلى استعمال مصطلحات أشد غموضًا مثل "نمط الخطاب" (وهو الذى كنت أستخدمه حتى الآن فى الإشارة إلى أى نمط من أنماط الأعراف). وعلينا أن ندرك أيضًا استحالة وجود قائمة محددة من الأنواع أو الأساليب أو ضروب الخطاب، وأننا نواجه دائمًا ما يبدو لنا قرارات تعسفية إلى حد ما (وفق نقطة انطلاقنا فى التحليل) حول كون النص مثالاً منفصلاً لأحد هذه الأنماط أم لا.

فلننتقل الآن إلى مناقشة الأنماط، واضعين هذه الشروط نصب أعيننا. فأما المصطلحات التى سوف أستخدمها فهى "النوع"، و"نمط النشاط"، و"الأسلوب"، و"الخطاب"، وعلى الرغم من أن أنماط هذه العناصر تتمتع باستقلال معين عن بعضها البعض، فإنها ليست متكافئة على وجه الدقة. "فالنوع" خصوصًا، يشمل الأنماط الأخرى، بمعنى أن الأنواع تتفق اتفاقًا وثيقًا مع أنماط الممارسة الاجتماعية الأخرى (انظر أدناه) ونظام الأنواع الذى ينشأ فى مجتمع معين وفى وقت معين يحدد التكوينات والتشكيلات من الأنماط الأخرى التى تقع فيه. أضف إلى ذلك أن الأنماط الأخرى تختلف فى درجة استقلالها إزاء النوع، أى فى مدى قابليتها للاشتباك الحر مع مختلف الأنواع ومع أنماط العناصر الأخرى. وترتيبها من حيث الأقل استقلالاً إلى الأكثر استقلالاً هو: نمط النشاط، فالأسلوب فالخطاب. ويهمنا بصفة خاصة، من منظور هذا الكتاب، التغير فى نظام الأنواع وتأثيره فى تشكيلات العناصر الأخرى. ومع ذلك، فإن أحد نقاط مفهوم النوع الذى أتبناه هنا (وهو باختينى فى جوهره) أنه يسمح لنا أن نحدد الأوزان الصحيحة للقيود التى تفرضها الأعراف على الممارسة الاجتماعية، وإمكانية التغيير والطاقة الخلاقة.

وسوف أستعمل مصطلح "النوع" فى الإشارة إلى مجموعة أعراف تتمتع نسبيًا بالاستقرار وترتبط بنمط من أنماط النشاط المعترف به اجتماعيًا، وتجسده إلى حد ما،

مثل "الدردشة" غير الرسمية، أو شراء بضائع من دكان ما، أو مقابلة شخصية للحصول على وظيفة، أو فيلم تليفزيونى وثائقى، أو قصيدة، أو مقال علمى. و"النوع" لا يشير ضمنًا إلى نمط نصى معين وحسب، ولكنه يشير أيضًا إلى عمليات معينة لإنتاج النصوص وتوزيعها واستهلاكها. فعلى سبيل المثال، لا يُعتبر المقال الصحفى والقصيدة فى العادة نصين يختلفان اختلافًا شاسعًا وحسب، بل إنهما يختلفان اختلافًا بَيِّنًا فى طرائق إنتاجهما (فالأول مثلاً منتج جماعى، والثانى منتج فردى) ويختلفان تمامًا فى طرائق توزيعهما، وفى استهلاكهما، إذ يتضمن الأخير نظمًا مختلفة للقراءة والتفسير. وهكذا فإن النوع يتجاوز التمييز بين "الوصف" و"التفسير" الذى قدمته فى الفصل الثالث.

وتعتبر الأنواع، طبقًا لباختين (١٩٨٦: ٦٥) "أدوات الانتقال من تاريخ المجتمع إلى تاريخ اللغة". أى إن التغييرات فى الممارسة الاجتماعية تتجلى على مستوى اللغة فى جوانب التغيير فى نظام الأنواع، وهى إلى حد ما من نتائجها. وأنا أطبق هنا، فى إشارتى إلى نظام الأنواع، مبدأ أولوية نظم الخطاب الذى قدمته فى الفصل الثالث: أى إن أى مجتمع، أو مؤسسة معينة أو مجال معين فى هذا المجتمع، لديه تشكيل خاص للأنواع، وهو التشكيل الذى يظهر فى العلاقات الخاصة بينها، ويشكل بذلك نظامًا معينًا. ويقبل التغيير، بطبيعة الحال، كلٌ من النظام والتشكيل المذكورين.

فإذا ركزنا على النوع باعتباره نمطًا نصيًّا، وجدنا أن كل نوع محدد يرتبط "ببناء تكوينى" محدد، حسبما يدعوه باختين (١٩٨٦: ٦٠) أو، بالمصطلح الذى سوف أستخدمه، "بنمط نشاط معين" (وهى فئة استعيرها من لڤنسون ١٩٧٩) . ويمكن تعريف نمط النشاط من حيث التتابع البنائى للأفعال التى يتكون منها، ومن حيث المشاركون فى هذا النشاط، أى فى مجموعة مواقع الذات التى يشكلها المجتمع ويعترف بها فيما يتعلق بهذا النمط من النشاط. فعلى سبيل المثال، نرى أن النشاط الخاص بشراء سلع من دكان الخضراواتى يشارك فيه "الزبون" و"عامل المبيعات" باعتبارهما من أنماط الذوات، وسلسلة من الأفعال، بعضها اختيارى أو متكرر على النحو التالى: الزبون يدخل المحل وينتظر دوره، العامل يحيى الزبون (فيرد الزبون التحية ويتبادلان كلمات ودودة) ثم يسأل الزبون عما يريد؛ يحدد الزبون ما يريد شراءه (وربما يسبق هذا حديث عابر مثل

"ما أحوال التفاح هذا الأسبوع؟" ويجيء الرد "النوع الأخضر ممتاز")؛ يأتى العامل بالمطلوب (يزن التفاح ويضعه فى الكيس إلخ) ويعطيه للزبون (وربما يتناقش الزبون مع العامل حول جودة التفاح أو حول زيادة وزن الكمية إلخ)؛ الزبون يشكر العامل؛ العامل يذكر السعر؛ الزبون يدفع؛ العامل يعطى الباقى للزبون ويشكره، الزبون يشكر العامل ويحييه مودعًا؛ العامل يرد التحية. وكما يبين هذا المثال، نجد أن نمط النشاط كثيرًا ما يضع حدودًا لنطاق الخيارات الممكنة ولا يحدد نسقًا معينًا. انظر ما تقوله رقية حسن فى هاليداى وحسن (١٩٨٥) حيث تقدم رأيًا فى النوع يؤكد البناء التكوينى.

ويرتبط النوع عادة بأسلوب معين، وإن كان من الممكن فى حالات كثيرة أن تُتَّخَذَ أساليب بديلة، فمن الجائز أن تكون المقابلة الشخصية "رسمية" أو "غير رسمية". ومصطلح الأسلوب، مثل سائر المصطلحات التى أستخدمها، يصعب تحديده بدقة، كما إنه يستخدم بطرائق متفاوتة. ولنا أن نعتبر أن الأسلوب يتغير من زاوية معايير ثلاثة أولها "المدلول" والثانى "الصورة" والثالث الشكل البلاغى للنص، إذا استخدمنا مصطلحات علم اللغة المنهجى (هاليداى ١٩٧٨). فالأساليب تختلف أولاً من حيث "المدلول" (أو الفحوى) والمقصود به نوع العلاقة القائمة بين المشاركين فى أى تفاعل. ووفقًا لذلك نستطيع تصنيف الأساليب من حيث كونها "رسمية" أو "غير رسمية" أو "حكومية" أو "حميمة" أو "عارضة" وهلم جرًّا. ونستطيع تصنيفها ثانيًا من حيث "الصورة" أى إن كانت مكتوبة أو منطوقة أو تجمع بين هذا وذاك (كأن تكون مكتوبة بغرض الإلقاء، أو مكتوبة كأنما هى منطوقة، أو منطوقة كأنما هى مكتوبة). وهكذا نستطيع تصنيف الأساليب باعتبارها منطوقة أو مكتوبة أو منطوقة كأنما هى مكتوبة وهلم جرًّا. ولنا أن نستخدم أيضًا مصطلحات تعبر من جانب معين عن "الصورة" وأيضًا عن المدلول أو النوع أو الخطاب، مثل "أسلوب المحادثة"، و"الأسلوب الرسمى المكتوب"، و"الأسلوب غير الرسمى المكتوب"، و"الأسلوب الأكاديمى"، أو "الأسلوب الصحفى" وهلم جرًّا. وتختلف الأساليب ثالثًا من حيث الشكل البلاغى، ويمكن تصنيفها وفق مقصدها من "إقامة الحجة" (أسلوب التحاج) أو "الوصف" أو "العرض الشارح".

وأما أكثر أنماط العناصر استقلالاً (بخلاف النوع) فهو "الخطاب" (انظر كريس ١٩٨٨؛ وكريس وثريدجولد ١٩٨٨ حيث تُناقش العلاقة بين "النوع" و"الخطاب")، وتتفق

ضروب الخطاب بصفة عامة مع أبعاد النصوص التى تناقش تقليديًا من حيث "المضمون"، و"المعانى الفكرية"، و"الموضوع"، و"المادة" وهلم جرًّا. ولدىَّ سبب وجيه يبرر استخدامى "الخطاب" بدلاً من هذه المصطلحات التقليدية، إذ إن الخطاب طريقة معينة من طرائق بناء المادة، ويختلف مفهومه عن مفاهيم المصطلحات السابقة فى أنه يؤكد أن خيوط المضمون أو موضوع المادة – وهى مجالات معرفية – لا تدخل النصوص إلا فى شكل وسيط يتجسد فى أبنيتها الخاصة. ومن المفيد فى هذا الصدد اختيار مصطلحات لضروب الخطاب المحددة بحيث تشير إلى المجال المعرفى الخاص بالخطاب، وأيضًا إلى الطريقة الخاصة التى يُبنى بها، كأن نقول مثلاً "الخطاب الطبى العلمى – التقنى" (أى الطب باعتباره مجالاً معرفيًا مبنيًا من منظور علمى تكنولوجى، على عكس ضروب الخطاب المرتبطة بشتى ألوان الطب "البديلة")، أو أن نقول "ضروب الخطاب النسوى الخاص بالحياة الجنسية" (أى الحياة الجنسية باعتبارها مجالاً معرفيًا مبنيًا من وجهات النظر النسوية). وضروب الخطاب بهذا المعنى قضية رئيسية عند فوكوه (انظر الفصل الثانى عاليه). وكما ذكرت آنفًا، تتمتع ضروب الخطاب باستقلال أكبر من أنماط العناصر الأخرى. أى إنه، على الرغم من وجود قيود مهمة وقواعد توافق بين "أنواع" معينة وضروب خطاب محددة، فإن الخطاب – مثل الخطاب الطبى العلمى التقنى – يرتبط معياريًا "بأنواع" مختلفة (المقالات العلمية، المحاضرات، الاستشارات وهلم جرًّا) ويمكن أن يظهر فى شتى "الأنواع" الأخرى (المحادثات، وبرامج النقاش التليفزيونية، بل وفى الشعر أيضًا).

وترتبط "أنواع" معينة بطرائق خاصة للتناص (السافر). إذ تختلف اختلافًا تامًّا، على سبيل المثال، طرائق التمثيل الخطابى ووظائفه ومرات وروده فى التقرير الإخبارى عنها فى الحديث الودى أو فى المقال العلمى. وهكذا تنشأ طرائق متضادة وممارسات مختلفة للتمثيل الخطابى فى الأنواع المختلفة من الأنشطة الاجتماعية وفقًا لما يكتسبه خطاب الآخرين من دلالات وقيم متفاوتة. فعلى سبيل المثال لا يتوقع أحد أن يكون المحضر الحرفى للأقوال فى محادثة ما، أو حتى فى قاعة محكمة، ملتزمًا بالألفاظ التزامًا تامًّا، على عكس ما نراه عندما يرد مقتطف من بحث علمى فى سياق بحث آخر. أضف إلى هذا أن بعض صور تمثيل كلام الآخرين فى محادثة ما كثيرًا ما تحاول تقديم بعض جوانب

الأسلوب الذى قيل به ذلك الكلام، وإن كان ذلك نادرًا فى التقارير الإخبارية. ونقول بصفة أعم إن درجة ظهور نصوص أخرى فى نص ما تعتمد على النوع، مثلما تعتمد عليه أشكال التناص السافر المستعملة وأساليب عمل النصوص الأخرى داخل أحد النصوص.

فلأحاول الآن إيضاح مجموعة أنماط العناصر المذكورة فيما يتعلق بالعينة الأولى الواردة أعلاه. النوع تقرير إخبارى، وربما يتضمن أيضًا نوعًا فرعيًا هو التقرير الإخبارى فى الصحف الشعبية، وهو يتضمن تشكيلاً من أساليب مختلفة تنتمى لأنواع فرعية أخرى (انظر أدناه). ونمط النشاط ينشئ موقعين من مواقع الذات: موقع مقدم الخبر (وهو المؤلف المفرد الخيالى للتقرير، ما دامت هذه التقارير تُنتج إنتاجًا جماعيًا) وموقع متلقى الخبر (أى القارئ). وهو يتضمن البناء التتابعى التالى: العناوين (عنوانان فى هذه الحالة) حيث فحوى الموضوع؛ والملخص (فقرتان استهلاليتان) تتضمنان صورة أكبر قليلاً لفحوى الموضوع؛ التفاصيل (فقرتان أخريان)؛ التطوير (سائر الخبر باستثناء الفقرة الأخيرة ذات العنوان الفرعى "الأرباح") وهو ما يشير إلى الإجراءات التى ينبغى اتخاذها. (للاطلاع على بناء المواد الخبرية انظر ڤان دييك ١٩٨٨). ومن الجدير بالذكر أيضًا أن بناء الموضوع يقوم على تقديم حل للأزمة: فالعنوان وجانب كبير من التقرير يعرضان الأزمة، والفقرة الختامية القصيرة تقدم الحل.

ويتسم التقرير بالتركيب فيما يتعلق بالأسلوب، فلنبدأ بالطريقة البلاغية، وهى تقديم المعلومات. ولنقل بمزيد من الدقة أن النص يبنى صورة مقدم الخبر باعتباره مصدرًا للمعرفة والمعلومات، وصورة القارئ باعتباره المتلقى السلبى لها. ويتكون التقرير من مقولات قطعية مطلقة من النوع الذى عادة ما تنشره الصحف عن الأحداث، على الرغم من أن تلك الأحداث عادة ما تكون غير مؤكدة وتقبل شتى التفسيرات. ومن المهم فى هذه الحالة أن ننظر كيف ترتبط الطريقة البلاغية بأبعاد الأسلوب المبنية على المدلول وعلى الشكل. فالأسلوب "عامىٌّ" من حيث المدلول، فالكتاب يحاكون كلام العامة، كما سبق أن ذكرت، كأنما كانت العلاقة بين مقدمى الأخبار ومتلقيها علاقة تناظر وعلاقة "عالم الحياة" (بالمعنى لدى هابرماس ١٩٨٤). والأسلوب من النوع "المنطوق" ويشبه أسلوب المحادثة. وهذا التشكيل الأسلوبى يبدو متناقضًا، لأن الطريقة البلاغية تنشئ مواقع غير متناظرة

للذات، وتوحى بالملامح "الرسمية" للكتابة فى المؤسسات العامة، وهى التى تتناقض مع العناصر غير الرسمية لأسلوب المحادثة فى عالم الحياة.

وفى التقرير خطاب معين يلفت الأنظار إليه بصورة خاصة، وهو ما يمكن أن نصفه بأنه خطاب تجريم يكتسى طابعًا عسكريًا، وهو مبنى على الاستعارة التى تقول إن المجرمين "يحاربون" المجتمع، وعلى المجتمع "تعبئة قواته" لصدهم وقهرهم. ولكن هذا الخطاب والاستعارة يرتبطان فى هذا التقرير بمطلب التعبئة العامة بالمعنى الحرفى، أى دعوة القوات المسلحة إلى القضاء على تجار المخدرات، وهو ما يؤدى إلى التباس المعنى فى الجملة الافتتاحية: فهل تتوقع صحيفة **ذا صن** نشوب معركة حقيقية هنا؟

التناص والتحولات

ترتبط ببعض الممارسات المعينة داخل المؤسسات وفيما بينها "سلاسلُ تناصيةٌ" معينة، وهى سلاسل من أنماط نصوص يرتبط بعضها ببعض من خلال تحولات معينة، بمعنى أن كل حلقة فى السلسلة تتحول إلى حلقة أخرى أو إلى أكثر من حلقة واحدة بطرائق منتظمة يمكن التنبؤ بها (فيما يتعلق بالتحول انظر كريستيڤا ١٩٨٦ أ؛ هودج وكريس ١٩٨٨؛ وانظر مناقشة علم اللغة النقدى فى الفصل الأول عاليه). وهذه السلاسل تتابعية أو أفقية، على عكس علاقات التناص الرأسية التى نوقشت فى القسم السابق تحت عنوان التداخل الخطابى. وتحديد السلاسل التناصية التى يدخلها نمط معين من أنماط الخطاب مفيد فى تحديد "توزيعه"، ولك أن ترجع إلى المناقشة السابقة لإنتاج النصوص وتوزيعها واستهلاكها. ومن الأمثلة البسيطة السلسلة التى تربط ما بين الاستشارات الطبية وبين السجلات الطبية، إذ من المعتاد أن يحول الأطباء النوع الأول إلى النوع الثانى. ولما كانت توجد أعداد منوعة هائلة من الأنماط المختلفة للنصوص، فمن المحتمل، من ناحية المبدأ، أن توجد أعداد هائلة بل يصعب تحديدها من السلاسل التناصية فيما بينها. ومع ذلك فمن المحتمل أن العدد الفعلى لهذه السلاسل محدود، فالمؤسسات والممارسات الاجتماعية ترتبط بطرائق محددة، وهو جانب من جوانب البناء الاجتماعى الذى يمثل قيدًا على السلاسل

التناصية. (بل إن دراسة السلاسل التناصية الفعلية أسلوب من أساليب الفهم العميق لهذا البعد من أبعاد البناء الاجتماعى).

وقد تتسم السلاسل التناصية بالتركيب الشديد، مثل ما يتعلق منها بنصوص الدبلوماسية الدولية والمفاوضات الخاصة بالأسلحة. فإذا ألقى الرئيس جورباتشيف خطابًا رئيسيًا، فسوف يتحول إلى نصوص من أنماط منوعة فى أجهزة الإعلام فى كل بلد من بلدان العالم، إذ يتحول إلى أنباء وتحليلات وتعليقات من جانب الدبلوماسيين، وإلى كتب ومقالات أكاديمية، وإلى خطب أخرى تشرحه، أو تقدم تفصيلات له، أو ترد عليه، وما إلى هذا بسبيل. ومن ناحية أخرى، فمن المحتمل أن يقتصر تحول مقولة قيلت أثناء محادثة عارضة إلى صيغ أعاد المشاركون فى المحادثة صوغهم لها، وربما إلى أنباء يحملها الآخرون عنها. وهكذا فإن أنماط النصوص المختلفة تتفاوت جذريًا فيما تدخله من شبكات التوزيع وسلاسل التناص، ومن ثم فيما تتعرض له من أنواع التحولات. وعلى الرغم من أن واضعى خطاب جورباتشيف لا يستطيعون التنبؤ بالتفصيل بالحلقات الكثيرة لإنتاج النصوص واستهلاكها، فمن المحتمل أن يبنوه بأسلوب مناسب لردود الأفعال المتوقعة من الأنماط الرئيسية للجمهور. وتعتبر أمثال هذه التوقعات المركبة، كما سبق أن ذكرت، مصدرًا للالتباس وعدم التجانس، ومن الأرجح أن تكون النصوص ذات سلاسل التناص المركبة أقرب إلى الاتصاف بهذه الخصائص من غيرها.

وقد تكون التحولات بين أنماط النصوص فى سلسلة تناصية ذات ضروب منوعة، فقد تتضمن أشكالاً من التناص السافر، مثل التمثيل الخطابى، وقد تكون على العكس من ذلك غير مركزة. إذ إن ما يمكن تفسيره بأنه عناصر مشتركة بين أنماط نصية مختلفة قد يتجلى على مستويات مختلفة وبطرائق تتفاوت تفاوتًا جذريًا، فقد يتبدى فى المفردات طورًا، أو فى السرد والاستعارات طورًا آخر، أو فى الاختيارات من الأشكال النحوية المتاحة، أو فى طريقة تنظيم الحوار. فعلى سبيل المثال، قد نجد فى كتاب عن النظرية التربوية وصفًا نظريًا لتمرين تعاونى يشترك الجميع فيه على قدم المساواة فى قاعة الدرس، ونلاحظ أن الكتاب يركز على تشكيل مفردات موضوعه أساسًا، فى حين أن التمرين المذكور قد يعبر عن النظرية نفسها من خلال تنظيم الحوار بين المعلم والتلاميذ، وقد تظهر النظرية فى

حديث فى غرفة الأساتذة (أو فى مقابلات شخصية بحثية) فى صورة الاستعارات التى يستخدمها المعلم فى الحديث عن تلاميذه وعلاقته بهم (كأن تثار قضية عمل التلاميذ فى "مجموعات" أو "فرق" أو حتى على شكل "فصائل أداء المهمات").

فلننظر فى مثال واقعى مقتطف من كتاب فيركلف (١٩٩٠ أ). كانت الخطب التى ألقاها اللورد يَنْج عندما كان وزيرًا للتجارة والصناعة فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ عنصرًا رئيسيًّا من عناصر بلورة مفهوم "ثقافة المبادرة الفردية" وممارساتها وسياساتها. وكان اللورد يَنْج هو الذى غير اسم وزارته إلى "وزارة المبادرة الفردية". وقد أخضع فى خطبه تعبير "المبادرة الفردية" إلى عملية هندسة دلالية (وهى تناقش بمزيد من التفصيل أدناه، فى الفصل السادس) بحيث غدت الكلمة تجمع عددًا من الصفات المرتبطة بتنظيم العمل وإدارته، وفق مفهوم دعاة ثقافة المبادرة، بما فى ذلك الاعتماد على النفس والإنجاز الفردى. وتوجد فيما يظهر علاقة فى هذه الخطب بين البناء النظرى للذوات القادرة على المبادرة، أى "النفس ذات الهمة"، وبين الدعاية التى قامت بها وزارة التجارة والصناعة لصالح "مبادرة الإنجاز الفردى" التى أتى بها يَنْج، إذ يتحول مضمون مفردات الخطب هنا إلى أسلوب توصيلى معين.

وقد أصدرت وزارة التجارة والصناعة كتيبًا يتضمن مقالاً يعالج "مبادرة التسويق" بصفة خاصة، وتلخصه على النحو التالى: "جوهر التسويق الجيد تلبية حاجات عملائك، لا إنفاق الوقت والمال فى إقناعهم بالحصول على ما لديك. وهكذا فمن المهم، سواء كنت تبيع ما لديك داخل البلد أو خارجها، أن تفهم السوق وتفهم منافسيك". ويأتى هذا الملخص فى قسم التوجه الافتتاحي للمقال، وهو يشبه باقى أقسام التوجه فى المقال، فى أنه يتكون من مقولات مباشرة قاطعة عن الممارسة التجارية، وهى مقولات لابد أن تبدو بديهيات لجمهور التجار الذى يخاطبه الكتيب، أو تتضمن تهديدًا، مثل التهديد الوارد فى الجملة الثانية، لبعض الأعمال التجارية. والملاحظ أنها جملة منفية بمعنى أنها تفترض سلفًا أن بعض هذه المنشآت التجارية تبذل الوقت والمال فى محاولة إقناع الناس بشراء ما لديها. ومن ثم فللمرء أن يتوقع أن يجد القراء من رجال الأعمال فى أمثال هذه التوجهات مصدر ضيق و / أو إساءة لهم. لكننى أتصور أنهم سوف يفسرونها تفسيرًا مختلفًا تمامًا. فذو "الهمة"

بالمعنى الذى يقصده يَنْج شخص يستطيع أن يتكلم وأن يصغى لغيره دون لف ولا دوران، وربما يكون الهدف الذى تحاول هذه التوجهات تحقيقه يجمع بين إضفاء هوية المبادرة على الوزارة المذكورة، وتقديم نموذج للشخص الذى يتمتع بالهمة وسلوك المبادرة إلى التجار. أى إن طبيعة "النفس ذات الهمة" تظهر لا فى مفردات الخطب وحسب بل أيضًا فى أسلوب الكتابة (الذى يوحى بأسلوب الكلام) فى الكتيب.

ومن المحتمل أن تشكل السلاسل التناصية علاقات تحويل مستقرة نسبيًا بين أنماط النصوص (مثل العلاقات بين الاستشارات الطبية والسجلات الطبية أو النظم المعتادة لتحويل التقارير إلى مقالات صحفية). ولكن هذه سرعان ما تصبح خطوط توتر وتغيير، وقنوات استعمار واستثمار لأنماط النصوص، ومسارات للطعن فى العلاقات ما بين أنماط النصوص. وهذا هو نهج تفسير السلاسل التناصية المرتبطة بثقافة المبادرة، إذ تتعرض النصوص فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وأجهزة الإعلام، بل والدعاية الرسمية مثل ما نشهده فى كتيب وزارة التجارة والصناعة، للاستعمار من جانب معان مرتبطة بثقافة المبادرة النابعة من بعض المصادر مثل خطب ينج، لإكسابها أيديولوجيات المبادرة والإستراتيجيات السياسية لليمين الجديد. أى إن الخطوط والقنوات القائمة داخل السلاسل التناصية تُستغل لتحقيق أغراض استراتيجية.

التناص وترابط المعنى والذوات

تترتب على ظاهرة التناص آثار مهمة لقضية من القضايا الرئيسية فى هذا الكتاب، ألا وهى تشكيل الذوات من خلال النصوص وإسهام الممارسات الخطابية المتغيرة فى إحداث تغييرات فى الهوية الاجتماعية (انظر كريستيفا ١٩٨٦ ب؛ وثريد جولد ١٩٨٨ وطولبوت – تحت الطبع). فإن تناص النصوص يؤدى إلى تعقيد عمليات تفسير النصوص التى نوقشت عاليه، إذ يضطر المفسرون، فى سبيل تحديد معانى النصوص، إلى إيجاد طرق للجمع بين العناصر المنوعة للنصوص بحيث تشكل معنى كليًا مترابطًا، وإن لم يكن بالضرورة مُوَحَّدًا أو قاطعًا أو بريئًا من الالتباس. ومن اليسير أن نعتبر ذلك إنجازًا حققه المفسرون

وحسب، وهو ما يعنى ضمنًا وضع المفسرين باعتبارهم ذواتًا خِطابية فوق التناص وخارجه، أى بصفتهم قادرين على التحكم فى عمليات خطابية منفصلة عنهم. ومثل هذه النظرة يفترض الوجود السابق لذوات اجتماعية خطابية — بصورة غير مفهومة — من قبل وقوع الممارسات الاجتماعية والخطابية، ويُغْفِلُ إسهام هذه الممارسات فى تكوين الذوات وفى تغييرها على مر الزمن. والموقف الذى سوف أتخذه هنا يقول إن التناص، وعلاقات التناص التى تتغير باستمرار فى الخطاب، لا مندوحة عنها فى تفهم عمليات تكوين الذوات. وينطبق هذا على المقياس الزمنى البيوغرافى، أى أثناء حياة الفرد، مثلما ينطبق على تكوين الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية وإعادة تكوينها.

ويقدم كريس (١٩٨٧) مثالاً يؤكد الأهمية الاجتماعية لمثل هذه العمليات الخطابية، إذ يحلل عينات من نصوص تعليمية ذات أنماط منوعة، ويقول إن طبيعة تناصها تتضمن عناصر مشتركة مع الخطاب الإعلانى. إذ نجد، على سبيل المثال، أن الإعلانات عن مواد التنظيف المنزلية تشترك مع الكتب المدرسية المخصصة لدروس الإدارة المنزلية فى خصيصة توزيع أو تقسيم خصيصة التنظيف ما بين فاعلين، الأول هو الإنسان — أى قارئ الإعلان أو الكتاب المدرسى — والثانى هو السلعة (مثل: "مسحوق صابون إيچاكس ينظف دون الشطف بالماء"، ومثل "المساحيق الدقيقة تستطيع امتصاص السوائل") وهو ما يوحى فى الحالتين أن الشخص الذى يقوم بالتنظيف "يحتاج" إلى السلعة. وهكذا فإن الكتب المدرسية وغيرها من أشكال الخطاب التعليمى، تسهم فى تكوين الذوات باعتبارهم مستهلكين، كما إن العملية التعليمية تؤدى، من بين ما تؤدى إليه، إلى تعليم القراء قراءة الإعلانات. وكما سبق أن ذكرنا أعلاه، نرى كيف تدل هذه الأمثلة على تكوين الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، وعلى اندماج الأفراد فى مجتمعاتهم؛ ومن شأن أمثال هذه الممارسات الخطابية أن تولِّد فى وقت واحد رؤية (استهلاكية) للعالم ومجتمع (من المستهلكين) يرتبط بهذه الرؤية. ويتفق هذا مع الرأى الذى يقول إن العمل الأيديولوجى للخطاب يولِّد فى الوقت نفسه صورًا تمثيلية للناس فى مجتمعاتهم ونظمًا تحكم هذه المجتمعات (انظر ديبراى ١٩٨١؛ ومينجينو ١٩٨٧: ٤٢).

ويقع مفهوم ترابط المعنى فى قلب معظم تعريفات التفسير. فليس ترابط المعنى من خصائص النصوص، كما سبق لى أن أوضحت، بل من الخصائص التى يفرضها المفسرون على النصوص، إذ إن اختلاف المفسرين (بمن فيهم منتج النص) قد يؤدى إلى توليد معان مترابطة مختلفة للنص نفسه. بل وينبغى ألا نفهم أن المعنى المترابط معنى منطقىٌ مطلق، فنحن نرى أن النص ذا المعنى المترابط هو النص الذى يقدم معنى متسقًا إلى حد معقول فى نظر المفسر، وهو ما لا ينفى وجود حالات قلق والتباس فى المعنى.

كنت قد استخدمت فى الفصل الثالث مثالاً لإيضاح استناد ترابط المعنى إلى الافتراضات التى يستعين بها المفسرون فى عملية التفسير، ومن بينها افتراضات ذات طبيعة أيديولوجية. إذ نجد مثلاً أن النص الذى يقول "سوف تترك عملها يوم الأربعاء القادم. إنها حامل" نص يقوم معناه على افتراض أن النساء يتوقفن عن العمل عند إنجاب الأطفال (وعند الحمل). وكنت قد ذكرت أن منتجى النصوص يتوجهون إلى الذوات المفسرة "القادرة" على الاهتداء إلى الافتراضات المناسبة وإقامة الروابط التى تكفل "قراءات" مترابطة المعنى. ومن الممكن توسيع نطاق هذه النظرة إلى ترابط المعنى ودوره فى التوجه الأيديولوجى بحيث تتضمن التناص، بمعنى أن النصوص تفترض وجود ذوات مفسرة، وتهيئ لها مواقع تفسيرية مضمرة، باعتبار أنها "قادرة" على استخدام افتراضات مستمدة من خبراتها السابقة، لمساعدتها فى إقامة الروابط بين العناصر التناصية المختلفة فى نص من النصوص، وبذلك تنجح فى توليد تفسيرات مترابطة المعنى. وينبغى ألا يعنى ذلك ضمنًا أن المفسرين ينجحون دائمًا فى التوفيق الكامل بين المتناقضات فى النصوص؛ بل إن المفسرين قد يأتون بتفسيرات تقاوم ما فى النص (انظر أدناه) ويجوز أن يصل المفسرون إلى توفيق جزئى أو توفيق مصطنع يكفى لتلبية أغراضهم المباشرة. ولكن إذا نجح المفسرون فى التوفيق بين المتناقضات فى تفسيراتهم فإنهم يكونون بذلك قد شغلوا مواقع الذوات المُرَكَّبَة التى أنشأتها النصوص (أو اكتسبوا الدعم من النصوص لمواقعهم القائمة).

وتتولد التفسيرات القائمة على ترابط المعنى ما بين العناصر التناصية المنوعة فى نص من النصوص لشتى أبعاد معناها فى وقت واحد، أى البُعد الفكرى، وبُعْد العلاقة ما

بين الأشخاص (وينقسم الأخير إلى معان فكرية ومعان خاصة بالهوية). فنجد على سبيل المثال أن العينتين الأولى والثانية أعلاه تتضمنان معانى علائقية مُرَكَّبَةً ترتبط بالطرائق التى تمزج بها بين الأساليب والأنواع غير المتجانسة. والمفسرون هم الذين يجدون طرائق مقبولة للجمع بين هذه المعانى العلائقية المنوعة. ففى حالة العينة الأولى نجد أن الجمع بين المعانى العلائقية يتوسل بالتوفيق بين العلاقة القائمة بين مصدر المعلومات ومقدمها، وبين المتلقى السلبى للمعلومات، من جانب، ونجد من جانب آخر العلاقة بين المشاركين فى الانتماء إلى عالم الحياة. وأما فى العينة الثانية فإن ما يحتاج إلى الجمع هو العلاقة بين المعلن والمستهلك والعلاقة بين المؤسسة بصفتها مصدر سن القوانين وبين أحد أفراد الجمهور باعتباره الذات (كالعلاقة بين البنك والعميل). ومن الأمثلة على النصوص التى تتضمن معانى مُركَّبة متماثلة نص المقابلة الإذاعية مع السيدة مارجريت تاتشر الذى سبق لى تحليله فى فيركلف (١٩٨٩ أ). ويتكون موقع الذات المُرَكَّبُ الذى يشغله القارئ من نطاق متنوع من العناصر (من بينها البريطانى الوطنى، وربة المنزل الحريصة، والوالدان القلقان، والمقاول) ونقول مرة أخرى إن على المفسر أن يجمع بين هذه الهويات المتناقضة فى كيان مترابط المعنى. ويعلق هول (١٩٨٨) تعليقًا مماثلاً على خطاب تاتشر، ومفهوم "التكثيف" عند لاكلاو (١٩٧٧) يتناول عملية الجمع تفسيريًّا بين العناصر من حيث آثاره الأيديولوجية، وكل منهما يضع هذه القضايا داخل إطار نظرية للهيمنة. وأما ما يفتقر إليه تناولهما فهو وجود نصوص فعلية خاصة.

والمعنى المضمر فيما قلته إلى الآن يقول بوجود مفسرين طيعين، بمعنى أنهم يقبلون المواقع التى أعدت لهم فى النصوص. ولكن المفسرين ليسوا جميعًا طيعين. فبعضهم يتسم، إلى حد ما، وبصراحة متفاوتة المقدار، بالمقاومة. ولا يقتصر تعريف المفسرين، بطبيعة الحال، على كونهم "ذوات خطابية" فى "عمليات خطابية معينة"، بل إنهم ذوات اجتماعية ولديهم خبرات اجتماعية متراكمة، ويتمتعون بموارد ذات توجهات منوعة إلى الأبعاد المتعددة للحياة الاجتماعية، وهذه المتغيرات تؤثر فى طرائق تفسيرهم لنصوص معينة. ومن المتغيرات الأخرى إجراءات التفسير الخاصة المتاحة لهم، والتى يستفيدون بها، فى ذلك المجال الخاص من مجالات الممارسة الخطابية: فالقدرة على القراءة النقدية، على سبيل المثال، ليست موزعة بالتساوى بين جميع المفسرين فى جميع الظروف التفسيرية.

وقد تجنح القراءات "المُقَاوِمَةُ"، إلى حد ما، إلى الفصل بين عناصر التناص المترابطة في نص من النصوص، فقد يبدى المفسر، على سبيل المثال، اعتراضًا على العناصر الإعلانية في العينة الثانية، فيقرؤها قائلاً إن بطاقة "باركليكارد" "تحاول أن تبيع لى شيئًا". وفى غمار هذه العملية يضيف المفسر بُعْدًا آخرَ للتناص إلى النص باستحضار نصوص أخرى للتأثير فى تفسيره، وقد تنتمى فى هذه الحالة إلى تحليلات علم الاجتماع أو البحوث السياسية النقدية للنزعة الاستهلاكية. وتمثل "القراءات المقاومة" إحدى طرائق الصراع على الهيمنة فيما يتعلق بالترابط بين العناصر التناصية. وإذا كانت تؤدى فى العادة إلى عمليات إنتاج نصوص تصور الصراع على الهيمنة بأشكال أشد صراحة، فإن ذلك ليس بالضرورة هو الحال دائمًا، ومن المهم أن ننظر فى طرائق تفسير المفسرين للنصوص حتى نستطيع التوصل إلى التقييم السليم لفاعليتها السياسية والأيديولوجية. (ولك أن ترجع إلى انتقادى للغويات النقدية الذى يتبع نهجًا مماثلاً فى الفصل الأول عاليه، وانظر استعمال مفهوم "القراء المقاومين / القراءات المقاومة" فى كريس (١٩٨٨)).

الفصل الخامس

تحليل النصوص: بناء العلاقات الاجتماعية و"النفس"

يركز الفصلان الخامس والسادس على تحليل النصوص وما يرتبط به من الجوانب "الصغرى" للممارسة الخطابية، بحيث يطوران – على أسس انتقائية محضة – معالجة الفئات التحليلية التى سبق تقديمها فى الفصل الثالث (باستثناء التناص الذى عولج فى الفصل الرابع)، وهى المفردات، والنحو، والتماسك، والبناء النصى، والقوة، وترابط المعنى. والاختلاف بين الفصلين الخامس والسادس اختلاف فى التأكيد، إذ يركز الفصل الخامس أساسًا على الخصائص التحليلية للنصوص، وهى التى ترتبط خصوصًا بوظيفة العلاقة ما بين الأشخاص من زاوية اللغة والمعانى، ويتناول الفصل السادس بصفة رئيسية جوانب تحليل النصوص، وهى الجوانب التى ترتبط خصوصًا بالوظيفة الفكرية والمعانى الفكرية.

قلت فى الفصل الثالث إن الوظيفة الخاصة بالعلاقة ما بين الأشخاص يمكن تقسيمها إلى وظيفتين مُكَوِّنَتَيْن لها أسميتهما الوظيفة "العلائقية" والوظيفة الخاصة "بالهوية". وتتعلق هاتان بالطرائق التى تُمَارَسُ بها العلاقات الاجتماعية، وتتجلى بها الهويات الاجتماعية فى الخطاب، ولكنهما تتعلقان أيضًا بكيفية بناء العلاقات الاجتماعية والهويات فى الخطاب (وإعادة إنتاجها، والطعن فيها، وإعادة هيكلتها). وأريد أن أركز فى هذا الفصل على بناء الهويات الاجتماعية، أو على بناء "الذات" فى الخطاب، وبصفة أخص على الطرائق التى يسهم بها الخطاب فى عمليات التغيير الثقافى، وهى التى تتعرض فيها الهويات الاجتماعية أو "الذوات" المرتبطة بمجالات ومؤسسات معينة لإعادة التحديد

وإعادة التكوين. وأريد تأكيد هذا هنا لأنه جانب خطابى بالغ الأهمية من جوانب التغيير الثقافى والاجتماعى، ولكن هذا الجانب لم يلق حتى عهد قريب الاهتمام الجدير به فى تحليل الخطاب.

وسوف يَنْصَبُّ تركيزى على الخصائص التحليلية التالية للنصوص: التحكم فى التفاعل (بما فى ذلك تناوب أدوار الكلام، وبناء التبادل، والتحكم فى الموضوع، والتحكم فى البنود، والصياغة) والنوعية، والتأدب، والجو الخلقى. وفى إطار الفئات التحليلية الواردة فى الفصل الثالث عاليه، يعتبر التحكم فى التفاعل بُعْدًا من أبعاد بناء النص، وتعتبر النوعية بعدًا من أبعاد النحو (وإن يكن مفهوم النحو هنا مُوَجَّهًا بشدة نحو المعنى، مثل مفهوم هاليداى ١٩٨٥) ويعتبر التأدب جانبًا مما أسميته "القوة". وأما الجو الخلقى فيتجاوز هذه الفئات، كما سوف أشرح أدناه، ودافعه التركيز على الذات. وليس اختيار هذه الموضوعات المحددة للفحص اختيارًا تعسفيًا، إذ يمثل كل منها أساسًا حافلاً للنظر فى جوانب التغيير ذات الدلالة الاجتماعية والثقافية فى وظائف الخطاب العلائقية والخاصة بالهوية.

وكما فعلت فى الفصل الرابع أبدأ بمناقشة عيِّنات خاصة من الخطاب. وقد أخذت عيِّنَتَيْن من نمط خطاب واحد، وهو نمط المقابلات الشخصية الطبية، لأنهما يظهران أسلوبين متضادين لبناء العلاقات بين الطبيب والمريض وبناء الهوية الاجتماعية للطبيب، "الذات الطبية" فى المجتمع المعاصر. وأما العينة الثالثة فمن محادثة غير رسمية، وقد أدرجتها لأؤكد تضادًا آخر بين العينتين الأوليين يرجع بنا إلى الفصل الأخير: أى الفوارق بين طرائق التناص.

العينة الأولى: مقابلة شخصية طبية "معيارية"

العينة الأولى مقتطفة من مقابلة شخصية بين طبيب ومريضة، وأستعيرها من دراسة للمقابلات الشخصية الطبية التى سجلها ميشلار (١٩٨٤) فى الولايات المتحدة. فترات الصمت ترمز لها النقط. وكل نقطة تمثل عُشر ثانية، والنقطتان الرأسيتان (:)تدلان

على مط المقطع المنطوق، وضروب المقاطعة والتداخل تدل عليها الأقواس المربعة، وأما الأقواس المستديرة فتدل على كلام غير واضح. والأرقام الرومانية تقسم المقتطف إلى "دورات"، تتفق عمومًا مع "المبادلات" فى النظام الذى وضعه سنكلير وكولتارد. (ط: طبيب، م: مريضة)

	ط:	[مم مم... ما الذى تعنينه بحموضة المعدة؟
	م I	... ... معنى حموضة المعدة؟ حَرّقان
		[شيء مثل الحرقان [يعنى شيء من هذا القبيل
	ط II	هل تشعرين بحرقان هنا؟]
		نعم
٥	م	[مثل – أظن أنها مثل إمساكك بإبرة
		وغرسها نعم أشعر بألم هنا [..
	ط	هم هم هم هم [هم هم
	م	ثم ينتقل هنا من هذا الجانب إلى ذلك الجانب.]
١٠	ط III	همم هم هل ينتقل إلى الظهر؟
	م	كله هنا. لا. لا بأس.
		[هنا فى البطن
	ط IV	نعم. ومتى يأتى ذلك؟]
١٥	م	.... . . عندما آكل شيئًا لا يناسبنى.
	ط VII	كيف.. كيفكى
		[بعد الأكل مباشرة؟
	م	.... يعـ : نى.
		.... ربما ساعة... ربما أقل
٢٠	ط	نحو ساعة تقريبًا؟
	م IV	[ربما أقل.... لم أقل الحقيقة وكنت أشرب
		وكان ينبغى ألا أفعل]
	ط	......
		[هل يزيد الشراب من سوء الحالة؟
٢٥	م VI	(...) [هو هوهوه نعم...
		خصوصًا الكربوناتو والكحول.]

	ط	..... هم هم .... ما مقدار ما تشربينه؟
	م VII	.... لا أعرف.. ما يكفى حتى أنام بالليل... وهذا كثير فعلًا.
٣٠	ط	كأس أو كأسان فى اليوم؟
	م VII	لا لا لا الواقع إن المقدار نحو عشر كاسات ... ليلا
	ط	كم كأسًا فى الليلة؟
٣٥	م	فى الليلة.
	ط	....
	ط	... . ماذا تشر – ماذا تشربين؟ ... أنا (...) –
	م VIII	أوه. فودكا ... نعم فودكا وجعة زنجبيل
٤٠	ط	....
	IX	..... كم مضى عليك وأنت تسرفين فى الشراب هكذا؟
	م IX	.... منذ أن تزوجت.
	ط	....
	IX	ومنذ متى كان هذا؟
٤٥	م	(تقهقه) أربع سنوات (تقهقه)

سوف أبدأ بالتركيز على مجموعة منوعة سوف أطلق عليها "معالم التحكم فى التفاعل"، وهى تتعلق عمومًا بضمان سلاسة التفاعل على مستوى التنظيم، بمعنى سلاسة تناوب أدوار الحديث، واختيار الموضوعات وتغييرها، وإجابة الأسئلة وهلم جرًّا.

وأمامنا نقطة انطلاق واضحة: ألا وهى أن تنظيم التفاعل يستند إلى الأسئلة التى يوجهها الطبيب وتجيب عليها المريضة. وتسجيل المحادثة يتضمن التحليل الذى قام به ميشلار بتقسيم البيانات إلى تسع حلقات، تبدأ كل منها بسؤال من الطبيب. وتقسيم الحلقات V ، وVII، وIX (وقد اختصرت هذه الأخيرة) إلى حلقات فرعية يبين أنها تتضمن أيضًا أسئلة "متابعة" من الطبيب تتطلب تفاصيل معينة فى إجابات المريضة. وفى بعض الحالات (فى السطور ١٠، و١٣، و٢٧) يسبق سؤالَ الطبيب عنصرٌ يتضمن إقرارًا سافرًا أو قبولاً لإجابة المريضة السابقة. وسوف أسمى هذا "قبولاً". وحتى حين يغيب ذلك فإن قيام الطبيب بطرح سؤال آخر، بدلاً من سؤال متابعة، يمكن تفسيره باعتباره قبولاً ضمنيًا لإجابة المريضة السابقة. وهذا سبب اعتبار أسئلة الطبيب واقعة بين حلقات، إذ إنها تختتم إحدى الحلقات بالقبول الضمنى لإجابة المريضة، وبالبدء فى الحلقة التالية. ولنا أن نقول إذن، وفق تحليل ميشلار إن هذه الحلقات تتسم ببناء أساسى ثلاثى يتكون من سؤال من الطبيب، ورد من المريضة، وقبول مضمر أو سافر للرد من الطبيب.

وإذن فإن الطبيب يتحكم تحكمًا صارمًا فى التنظيم الأساسى للتفاعل من خلال ابتداء كل حلقة واختتامها بقبول ردود المريضة أو إقرارها. ومن النتائج المترتبة على هذا أن الطبيب يتحكم فى نظام تناوب الأدوار، أى توزيع أدوار الحديث بين المشاركين فى التفاعل (فيما يتعلق بالتناوب انظر كتاب ساكس وشيجلوف وجيفرسون ١٩٧٣، وشينكاين ١٩٧٨). والمريضة لا تشارك فى أدوار الحديث إلا عندما يقدمها الطبيب لها، أى عندما يوجه سؤالاً إليها. ولكن الطبيب لا ينتظر تقديم أدوار إليه بل يأخذها عندما تنتهى المريضة من ردها عليه، أو عندما يقرر أن المريضة أجابت الإجابة الكافية فى نظره (انظر أدناه).

وتترتب نتيجة أخرى على هذا التنظيم الأساسى، وهى تتعلق "بالتحكم فى الموضوع". إذ إن الطبيب هو الذى يقدم، أساسًا، موضوعات جديدة من خلال أسئلته، مثلما يفعل عندما يتحول فى السطور ١ – ١٣ من معنى "حموضة المعدة" إلى موضع "الحرقان" ثم إلى السؤال عما إذا كان الألم يتحول إلى الظهر، وعن موعد الإحساس بالألم. ومع ذلك فالملاحظ أن المريضة تقدم موضوعًا جديدًا فى السطرين ٢١ – ٢٢، وهو شرب الكحول، وهو ما يتناوله الطبيب فى السطر ٢٤، وسوف أعود إلى هذا الاستثناء أدناه.

ومن الجوانب الأخرى للتحكم فى الموضوعات ممارسة الطبيب لخياراته الخاصة فى الاستجابة لردود المريضة من الأسئلة السابقة، ففى السطور ٢١ – ٢٤ التى أشرت إليها لتوى، على سبيل المثال، تقر المريضة بأنها أخطأت باعتيادها شرب الخمر، ولكن الطبيب لا يتابع هذا الإقرار، إذ يبدو أنه غير مهتم إلا بتأثير الكحول فى صحة المريضة. وعلى غرار ذلك نجد أن ردود المريضة فى السطور ٢٩ – ٣٠ و٤٢ تشير إلى بعض المشكلات لدى المريضة التى يتجاهلها الطبيب مفضلاً النظر فى التفاصيل الطبية الدقيقة. ويخالج المرء الإحساس بأن الطبيب يغير الموضوع ويحصره وفقًا لنهج موضوع سلفًا، وبأنه لا يسمح للمريضة بتغييره.

وتمثل طبيعة الأسئلة التى يطرحها الطبيب جانبًا آخر من جوانب تحكمه فى الموضوع، إذ إنها ليست أسئلة مفتوحة تتيح للمريضة حرية الكلام (كأن يقول مثلاً "حدثينى عن حالك فى الآونة الأخيرة") ولكنها أسئلة "مغلقة" إلى حد ما، بمعنى أنها تفرض حدودًا صارمة نسبيا على إجابات المريضة. وبعض هذه الأسئلة ينتمى إلى ما يرد عليه بالإيجاب أو بالنفى، بمعنى تأكيد مقولة معينة أو إنكارها (مثل "هل تشعرين بالحرقان هنا؟")، وبعضها الآخر تبدأ بحروف معينة مثل "ماذا"، و"متى"، و"كيف"، وهى الأسئلة التى تطلب تفاصيل محددة عن وقت شرب الكحول وكميته ونوعه.

ومن المفيد أيضًا أن ننظر إلى العلاقة بين أسئلة الطبيب وإجابات المريضة. ففى السطر الرابع يبدأ الطبيب سؤاله قبل أن تنتهى المريضة من الكلام، فيقع التداخل. ويحدث

ذلك أيضًا فى السطرين ٢٠ و٢٤، وإن كانت إجابة المريضة فى هاتين الحالتين تتضمن وقفة ربما ظنها الطبيب دليلاً على انتهاء الإجابة. وفى حالات أخرى يتبع دور الطبيب مباشرة كلام المريضة دون توقف، إما بإبداء تقدير للحالة متبوع بسؤال (السطران ١٠ و١٣) أو بسؤال فقط (السطر ١٦). ويختلف النسق فى السطر ٢٣ للأسباب التى أوردها أدناه. وهذا يؤكد أن الطبيب يعمل وفقًا لنهج موضوع سلفًا، أو أنه ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى حالما يرى أنه حصل على معلومات يعتبرها كافية، حتى ولو أدى ذلك إلى مقاطعة كلام المريضة. وإذا نظرنا إلى هذا النهج بعينى المريضة فربما وجدنا أنه يتكون من سلسلة من الأسئلة غير المتصلة التى يتعذر توقعها، وربما يكون هو السبب فى أن إجابات المريضة عنها تسبقها لحظات تردد (السطور ١٥، ١٨، ٢٩، ٤٢)، على العكس من إجاباتها عن أسئلة الطبيب فى القسم الأول من المقتطف.

والصورة الشاملة إذن، فيما يتعلق بمعالم التحكم فى التفاعل، تدل على أننا نشهد حلقات تتكون كل حلقة منها من سؤال وإجابة وتقييم، وأن الطبيب يطبق من خلالها نهجًا موضوعًا سلفًا، وأنه يستطيع بفضله أن يتحكم فى أدوار كلام المريضة ومضمون كل دور وطوله، إلى جانب تقديم الموضوعات وتغييرها. ولأقدم الآن بعض التعليقات الموجزة على ثلاثة جوانب أخرى لهذه العينة، قبل معالجتها معالجة وافية فى أواخر هذا الفصل، وهذه هى النوعية، والتأدب، والجو الخلقى.

والمقصود بالنوعية مدى التزام منتج النص بمقولاته، أو إقامته – على العكس من ذلك – مسافة تفصل بينه وبينها، أى تحديد درجة "ارتباطه" بالمقولة، وفق المصطلح الذى وضعه هودج وكريس (١٩٨٨). ولكن، الارتباط الذى يبديه منتج النص كما يبين هودج وكريس، بإحدى الصور التى تمثل العالم لا تنفصل عن العلاقة (و"الارتباط") بين منتج النص وغيره من المشاركين فى الخطاب. ففى السطرين ٢ – ٣ مثلاً تُعَرِّفُ المريضةُ "حموضة المعدة" بأنها "حرقان شىء مثل الحرقان يعنى أو ما عداه" أى إن المريضة تشرح ما بها أولاً بتعبير طبى شعبى، ثم تقيم مسافة بينها وبين الشرح باختزاله فى تشبيه ("مثل الحرقان") ثم تزيد من المسافة التى تفصلها عنه "بالمراوغة" (براون ولفنسون ١٩٧٨) بتعبير "أو ما عداه". والنوعية هنا تفيد ضعف الارتباط. ولكن التمييز عسير فى

هذه الحالة بين صدق المقولة وبين العلاقات الاجتماعية الكامنة فى دوافع المريضة لقول ما تقوله: تراها تختار ضعف "النوعية" لأنها غير واثقة من دقة شرحها، أم لأنها عازفة عن قول شيء يشبه المعرفة الطبية فى تفاعل مع خبير طبى معترف به؟ أى إن صدق المقولات والعلاقات الاجتماعية، بمعنى المعرفة والسلطة، ترتبط بروابط معقدة ويتعذر فصلها فى مثل هذه الحالات.

فلأتحول الآن إلى التأدب: إن المريضة تقدم فى السطرين ٢١ — ٢٢ قضية شربها الخمر، وهى قضية يصعب الخوض فيها على ما يبدو ويمكن أن توقعها فى حرج، باعتبارها إضافة نيلت بها إجابتها عن سؤال من أسئلة الطبيب. ويقول ميشلار (١٩٨٤: ٨٦) إنها تتكلم فى هذه اللحظة بأسلوب فيه "ميوعة" أو "دلال" أو "لمسة طفولية" وهو ما يمكن تفسيره بأنه محاولة للتخفيف من التهديد لاحترامها لذاتها وللحفاظ على "ماء وجهها" بعد اعترافها بمعاقرة الشراب (انظر براون ولفنسون ١٩٧٨ والقسم الخاص بالتأدب فى مكان لاحق بهذا الفصل) وعلى العكس من ذلك، لا تتضمن أسئلة الطبيب عن شربها الخمر أى تخفيف، فهى أسئلة صريحة بل وحتى قاسية (السطر ٤١) فهو يصف حالة المريضة بأنها حالة "إسراف فى الشراب" فى صياغة تفتقر إلى الدبلوماسية أو التخفيف (أعود لقضية الصياغة فيما بعد). أى إن أسئلة الطبيب تتسم بمستوى تأدب منخفض، وأنا أستخدم المصطلح بمعناه الواسع المستخدم فى دراسات التداولية (انظر مثلاً ليتش ١٩٨٣؛ براون ولفنسون ١٩٧٨) بحيث يعنى التوجه والحساسية "للحياء" عند المشاركين واحترامهم لذواتهم، وخصوصيتهم واستقلالهم.

ولنا أن نربط بين التأدب وبين مفهوم الجو الخلقى الأعم والأشمل، وهو الذى يعنى كيف يمكن للسلوك الكلى للمشارك — وهو الذى يُعتبر كلامه (المنطوق أو المكتوب) وأسلوبه ونغمته جزءًا منه — أن يعبر عن شخصيته ويشير إلى هويته الاجتماعية وذاتيته (مينجينو ١٩٨٧: ٣١ — ٣٥). والأطباء يُظهرون فى الممارسة الطبية المعيارية ما يمكننا أن نسميه الجو الخلقى العلمى (إذ يعتز الطب الحديث بأنه "العلم الطبى") وهو الذى يتحقق بأشكال مختلفة فى الطرائق التى يلمسون بها المرضى وينظرون إليهم أثناء فحصهم، وفى الطرائق التى يستنبطون بها الموضوعات من أقوال المرضى، وغياب دقائق التلطف

الخاصة بمعانى العلاقة بين الأشخاص مثل التأدب، وهى التى من شأنها الإيحاء بالتوجه إلى المريض باعتباره شخصًا لا التوجه العلمى إلى المريض باعتباره "حالة". (انظر إيميرسون ١٩٧٠ حيث ترد فحوص أمراض النساء وفق التوجهات المذكورة وفيركلف ١٩٨٩ أ : ٥٩ – ٦٢ حيث ترد مناقشة لها).

كان تحليل العينة الأولى حتى الآن منحازًا لجانب واحد فى تركيزه على تحكم الطبيب فى التفاعل. ويشير ميشلار إلى وجود طرائق لتحليل المقابلة الشخصية أكثر تَوَجُّهًا إلى منظور المريض. والواقع أن هذه الطرائق أهم من زاوية التناص. سبق لى أن أشرت إلى أدلة التناقض بين المنظور الطبى ومنظور الخبرة العادية، والتى نجدها فى الأسلوب الذى يستبعد به الطبيب أجزاء معينة من أقوال المريض، إذا بدت له خارج الموضوع. فإذا كان كلام الطبيب يظهر فيه باتساق "صوت" الطب، فإن أقوال المريض تمزج صوت الطب بصوت "عالم الحياة"، أو الخبرة العادية (وهذان المصطلحان من عند ميشلار الذى يقتبسهما من هابرماس). وأما التحليل البديل الذى يقترحه ميشلار فيركز على الجدلية، والتضارب والصراع داخل التفاعل بين هذين الصوتين. ويوحى هذا بالتوسع فيما قلته إلى الآن عن التناص بحيث يسمح بإقامة علاقة تناص مجسدة فى حوار صريح بين مختلف الأصوات التى يأتى بها مختلف المشاركين إلى حلبة هذا التفاعل.

فإذا نظرنا إلى التفاعل من هذه الزاوية بدا لنا أكثر تشتتًا وأقل انتظامًا من اعتباره تجليًا لسيطرة الطبيب. إذ تتكرر مقاطعة الصوتين، صوت الطب (ط) وصوت عالم الحياة (ع) مرارًا: أى إن "ع" يقاطع "ط" فى السطر ٢١ (من "لم أقل الحقيقة") و"ط" يقاطع "ع" فى السطر ٢٤ ("هل يزيد الشراب من سوء الحالة؟") و"ع" يقاطع "ط" فى السطر ٢٩ ("ما يكفى حتى أنام") والعكس بالعكس فى السطر ٣١ ("كأس أو كأسان فى اليوم؟") فإن "ع" يقاطع "ط" فى السطر ٤٢ ("منذ أن تزوجت") والعكس بالعكس فى ٤٤ ("ومنذ متى كان هذا؟"). وتواصل المريضة نوبة حديثها التى بدأتها فى السطر ٤٥ بتفسير مطول عن سبب حاجتها إلى الكحول، ولماذا تلجأ إلى الكحول بدلاً من الأقراص وحسب، ويتبع ذلك من جديد سؤال من "ط" ("وهل تتناولينها (أى الأقراص) بكثرة؟) وفى هذا الجزء من المقابلة الشخصية يصبح "ط" و"ع" متنازعين، ويستخدم الطبيب

تحكمه فى الأسئلة لإعادة تأكيد صوت الطب. ومع ذلك فإن التدخلات المتكررة من جانب "ع" تقلق فيما يبدو نهج العمل الذى وضعه الطبيب: وانظر دلائل التردد التى بدأت تظهر قبل طرح أسئلة الطبيب. (السطور ٢٣ – ٢٤، ٢٧، ٣٧، ٤١، ٤٤). وإذا كان الطبيب نادرًا ما يرجع إلى عالم الحياة، فإن المريضة تستخدم صوت الطب باستفاضة، وهى تبدى سعة صدر للطبيب بهذا المعنى أكبر مما يبديه هو لصوت عالم الحياة. والواضح أن الصوتين متضادان فى المضمون: فصوت الطب يجسد العقلانية التكنولوجية التى تتعامل مع المرض من حيث كونه مجموعات لا سياق لها من الأعراض الجسدية، ولكن صوت عالم الحياة يجسد عقلانية "منطق الدنيا" التى تضع المرض فى سياق جوانب أخرى لحياة المريضة. ويشير ميشلار (١٩٨٤: ١٢٢) إلى أن التضاد يتفق، فيما يبدو، مع التمييز الذى يقيمه شوتز (١٩٦٢) بين "الموقف العلمى" و"الموقف الطبيعى".

والتحليل من حيث تحكم الطبيب فى التفاعل، والتحليل من حيث وجود جدلية بين صوتين، يعتبران معًا من أساليب التعمق فى النظر فى الممارسة الطبية المعيارية على مستوى تحليلى متناهى الصغر وفي الطب باعتباره صورة للممارسة المهنية. غير أن مهنة الطب، مثل غيرها من المهن تشهد تحولات كبيرة فى المجتمع المعاصر. وربما يكون أهم ما يمكن لتحليل الخطاب أن يسهم به فى هذا الصدد هو أن يكون وسيلة لبحث ما تمثله هذه التحولات "على الأرض"، بالنظر فى أساليب التفاعل الحقيقية بين الأطباء والمرضى.

العينة الثانية: مقابلة شخصية فى إطار الطب البديل

ترمى العينة الثانية التى أقدمها إلى تناول بعض قضايا التحول فى الممارسة الطبية. وهى أيضًا مقابلة شخصية طبية، وإن كانت من نوع يختلف اختلافًا جذريًا. والنص يستخدم النقطة (أى الوقفة الكاملة) للدلالة على التوقف برهة قصيرة، ويستخدم الشرطة للإشارة إلى الوقفة الطويلة، والأقواس المربعة لتداخل الأقوال، والأقوال الدائرية للكلام غيز الواضح.

وها هى ذى: و"م" ترمز للمريضة و"ط" للطبيب

م : ولكنها ظلمتنى ظلما شديدًا. وليس [لديها
ط : همم]

م : أدنى احترام لى على [الإطلاق فى ظنى وهذا أحد الأسباب
ط : همم]

٥ م التى جعلتنى أسرف [فى الشراب [كما تعلم [وأيضًا
ط همم] هم] هم. هل رجعت

الآن إلى ذلك هل عدت إليه هل بدأت تشربين

[من جديد
م لا]

١٠ ط إذن لم تعودى (كلام غير مسموع) [...
م كلا. ولكن شيئًا واحدًا قالته

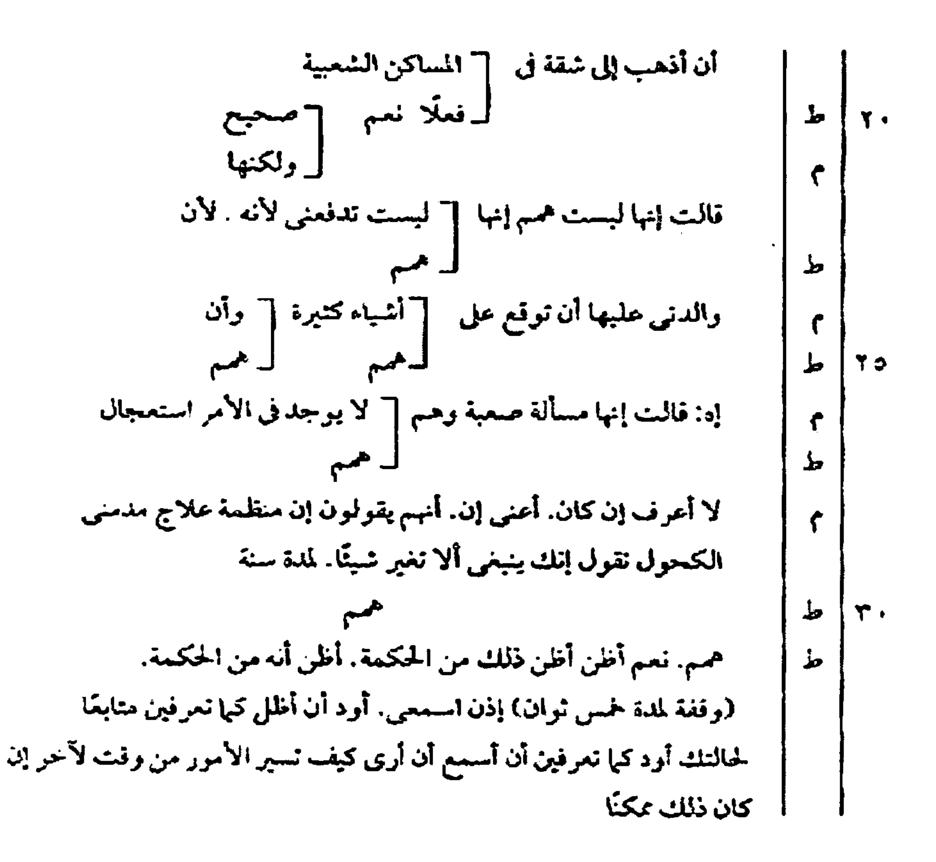
لى المرأة يوم الثلاثاء قالت إن والدتى إذا حدث

وطردتنى من [المنزل وهو تظن أنها
ط نعم] همم

١٥ م ربما تفعله. لأنها. لا تحب ما كنت عليه وكانت قد

طردتنى [من قبل. [وقالت إننى
ط همم] همم]

م يمكننى فى رأيها أن قد يكون من الممكن لى



أن أذهب إلى شقة فى [المساكن الشعبية

٢٠ ط [فعلًا نعم [صحيح

م [ولكنها

قالت إنها ليست همم إنها [ليست تدفعنى لأنه . لأن

ط [همم

م والدتى عليها أن توقع على [أشياء كثيرة [وأن

٢٥ ط [همم [همم

م إذ: قالت إنها مسألة صعبة وهمم [لا يوجد فى الأمر استعجال

ط [همم

م لا أعرف إن كان. أعنى إن. أنهم يقولون إن منظمة علاج مدمنى الكحول تقول إنك ينبغى ألا تغير شيئًا. لمدة سنة

٣٠ ط همم

ط همم. نعم أظن أظن ذلك من الحكمة. أظن أنه من الحكمة.
(وقفة لمدة خمس ثوان) إذن اسمعى. أود أن أظل كما تعرفين متابعًا لحالتك أود كما تعرفين أن أسمع أن أرى كيف تسير الأمور من وقت لآخر إن كان ذلك ممكنًا

وينتمى الطبيب فى هذه الحالة إلى مجموعة تمثل أقلية داخل مرفق الصحة القومى البريطانى، وهى مجموعة تقبل الطب البديل (مثل الطب الكلى) الذى يعنى علاج "الشخص كله"، وهو ما يتفق مع استخدام تقنيات تقديم المشورة. والعينة الحالية تفتقر إلى الأبنية السافرة لتحكم الطبيب وسيطرته، على نحو ما شهدنا فى العينة الأولى، كما تفتقر إلى التفاوت الواضح بين الأصوات المختلفة وتضاربها.

وأبرز اختلاف بين العينتين، من حيث معالم التحكم فى التفاعل، غيابُ حلقة السؤال والجواب والتقييم من العينة الثانية، إذ إنها مبنية حول الوصف المطوّل على لسان المريضة، واقتصار دور الطبيب على ردود أفعال كثيرة تتخذ شكل الحد الأدنى من رموز الاستجابة ("همم"، "لا"، "نعم"، "صحيح") وطرح سؤال يرتبط موضوعه بأقوال

المريضة (السطران ٦ – ٧) وتقديم تقييم معين، لا لإجابات المريضة على الأسئلة، كما هو الحال فى العينة الأولى، بل لبعض الإجراءات التى يقترحها طرف ثالث (السطر ٢٩) واقتراح مقابلة شخصية أخرى معه.

وتناوب الأدوار فى الحديث يقوم على التعاون، بدلاً من أن يتحكم فيه الطبيب وحده. وفى النص ما يدل على الطبيعة التفاوضية لتوزيع الأدوار، مثل سؤال الطبيب (السطران ٦ – ٧) وهو يطرحه بسرعة وهدوء كأنه حديث جانبى، مما يدل على حساسية الطبيب "لإقحام" نفسه أثناء "كلام" المريضة، وهى تعامله كما لو كان كذلك فتجيب إجابة موجزة عنه، ثم تستأنف روايتها. وفى النص دليل آخر على ذلك وهو الوقفة الطويلة من جانب الطبيب فى السطر ٣٠ بعد أن قدم تقييمه، ويبدو أنها إتاحة فرصة الكلام مرة أخرى للمريضة، حتى تواصل روايتها إذا شاءت، قبل أن ينتقل الطبيب إلى إنهاء المقابلة.

أما التحكم فى تقديم الموضوعات وتغييرها، وهو الذى كان أساسًا فى أيدى الطبيب فى العينة الأولى، فإنه انتقل هنا إلى المريضة. وطريقة تطوير الموضوعات تنتمى إلى طرائق المحادثة وعالم الحياة، فالمريضة تتحدث فى عدة موضوعات من دون التزام بموضوع واحد، بل تتنقل ما بين عدد من الموضوعات التى لا يرتبط بعضها بالبعض مثل ظلم والدتها، ومعاقرتها الخمر، والبدائل الممكنة عن الإقامة مع والدتها وهلم جرًّا. وبذلك فهى تقدم تفاصيل تربطها علاقات معينة بالمعايير الخاصة بالمحادثة، ولكنها على الأرجح غير مترابطة طبيًا أى من منظور الطب التقليدى. ومن البداية للنهاية يبدى الطبيب ردود أفعال تدل على تركيزه وانتباهه وتوحى ضمنًا بقبوله لهذا الأسلوب الخاص بالمحادثة فى تطوير الموضوع.

ومع ذلك فلا يمكننا أن نستنتج ببساطة أن الطبيب قد تنازل للمريضة عن التحكم فى التفاعل. فعلينا أن نلاحظ أولاً أن الطبيب هو الذى يبادر دائمًا بتسليم قدر من التحكم إلى المريض فى المقابلات الشخصية الطبية المنتمية إلى هذا النوع، وهو ما يعنى أن الأطباء لايزالون يمارسون التحكم على مستوى معين، حتى بالشكل الذى يمثل مفارقة وهو التنازل عن التحكم. ولكن الواقع يقول إن لدينا حتى فى هذه الحال معالم تحكم سافرة: إذ إن طرح

الطبيب السؤال المهم طبيًا عن مواصلة المريضة شرب الخمر يتضمن تقييمًا، ويتحكم فعلاً فى استهلال المقابلة وإنهائها (وإن لم يتضح ذلك من هذه العينة) ويتحكم "فيما ينبغى اتخاذه من" إجراءات فى المستقبل.

ولكنه يفعل ذلك بتحفظ واقتضاب على عكس ما تتميز به الممارسة الطبية التقليدية والعلاقات التقليدية بين الطبيب والمريض، وهو ما يأتى بنا إلى "النوعية" و"التأدب" و"الجو الخلقى". فالتقييم الوارد فى السطر ٢٩ يتضمن عبارة تميز النوعية "الذاتية" تمييزًا صريحًا ("أظن ذلك") وهى توضح أن التقييم خاص برأى الطبيب فقط، وتخفف من درجة "سلطويتها" (انظر القسم الخاص بالنوعية أدناه): أى إن عبارة "ذلك من الحكمة" وحدها توحى باطلاع الطبيب على مصادر مضمرة وغامضة للأحكام المهنية. والسؤال الوحيد الذى يطرحه يتخذ شكل العبارة التى تقال عرضًا كأنما يقولها الطبيب لنفسه، كما سبق أن ذكرت، وهو يتكون من صياغة مبدئية غامضة وغير مباشرة ("هل رجعت الآن إلى ذلك هل عدت إليه") وتتبعها صياغة صريحة ("هل بدأت تشربين من جديد"). ومعالم السؤال المذكورة تقلل من إمكان خدشه للحياء وبهذا المعنى تزيد من تأدبه. واقتراح الطبيب بإجراء مقابلات شخصية أخرى يتسم بالتأدب أيضًا بهذا المعنى. فالاقتراح غير مباشر إلى حد بعيد، فالواضح أن الطبيب يطلب من المريضة تحديد مواعيد مقابلات أخرى، لكنه يستخدم فى الواقع تعابير غير قاطعة ("أود أن... إن كان ذلك ممكنًا") أى إنه يريد أن يراها مرة أخرى. كما إنه يصوغ الغرض من المقابلات الشخصية التالية صياغة توحى بأنها زيارات اجتماعية ("أن أرى كيف تسير الأمور") كما يستخدم المراوغة فى اقتراحه باستخدام "كما تعرفين" مرتين، وإبداء التردد "أظن. كما تعرفين. أسمع") وهكذا يوحى بالتعثر فى التعبير.

ولنا أن نربط بين هذه التعليقات وبين فكرة الجو الخلقى. فإذا كان أسلوب الطبيب فى الكلام فى العينة الأولى يتفق مع الخلق العلمى، فإن ما يبديه الطبيب فى هذه العينة من تحفظ وتردد وتعثر ظاهرى فى التعبير يتفق مع الجو الخلقى لعالم الحياة: أى إن الأطباء يبدون فى هذا اللون من المقابلات الطبية فى صورة الرافضين لمذهب النخبة، والجو الرسمى وابتعاد شخصية العالم بالطب (عن الناس)، والذين يؤثرون صورة

الشخص "العادى" "اللطيف" الذى "يجيد الإصغاء" (وهى الصورة التى كثيرًا ما تكون مصطنعة). ويتفق هذا مع التحولات العامة فى القيم الثقافية السائدة فى مجتمعنا وهى التى تُخفض من قيمة مذهب النخبة المهنية، وتعلى من قيمة طرح الرسميات والتصنع، واكتساب المسلك الطبيعى.

وتختلف العينة الثانية عن الأولى أيضًا من حيث ما بها من تناص، إذ إنها تخلو من كل ما يشبه الجدلية بين صوت الطب وصوت عالم الحياة الذى لاحظته فى العينة الأولى، بل إن الطبيب نفسه يبدو فى صورة من يستعين بصوت عالم الحياة، وذلك مثلاً عندما يشير إلى المقابلات المقترحة فى المستقبل بقوله إنه يريد "أن يرى كيف تسير الأمور"، ويؤازر لجوء المريضة إلى هذا الصوت بإتاحة الفرصة لها حتى تقول ما تريد بأسلوبها الخاص، مشجعًا إياها بردود أفعال ضافية.

ومع ذلك فإن الطبيب يمارس التحكم ولو بأسلوب لا يتميز به فى الواقع، وهى حقيقة نستطيع أن نتبينها فى التداخل الخطابى (أى التناصُّ المُكوِّن) إذا افترضنا وجود التلاقى بين نوع المقابلة الطبية المعيارية وبين أنواع أخرى، وهو الذى يؤدى إلى الحفاظ على بعض معالم التحكم فى التفاعل الخاصة بالنوع الأول، وإن كانت تتحقق بشكل مخفف وغير مباشر نتيجة تأثير الأنواع الأخرى. أى إن الأفعال نفسها تنبع من نوع معين وتنتمى صور تحقيقها عمليًا إلى أنواع أخرى. ما هذه الأنواع الأخرى؟ أشرت من قبل إلى نوع المحادثة، ولكن المحادثة موجودة هنا باعتبارها من العناصر المُكَوِّنَة لنوع آخر وهو جلسات المشورة. وهكذا فإن علاقة التداخل الخطابى الأولية فى هذا النوع من المقابلة الشخصية الطبية تبدو علاقة تقع ما بين نوع المقابلة الطبية المعيارية وجلسات المشورة، أو ما يسميه تنْ هَافْ (١٩٨٩، وانظر أيضًا جيفرسون ولى ١٩٨١) "الحديثَ العلاجى" فى تحليل له بأسلوبى نفسه. إذ إن جلسات إسداء المشورة تؤكد إتاحة فرصة الكلام للمرضى (أو العملاء) والتعاطف العميق مع أقوالهم (وهى التى كثيرًا ما يرجع المستشار صداها أو يعيد صوغها بصوت المريض) وعدم إصدار توجيهات لهم. وليس من قبيل المفاجأة أن يعجز البحث عن نماذج لجلسات المشورة عن الخروج من دائرة الخطاب المؤسسى إلى دائرة خطاب المحادثة حيث تتحقق هذه القيم على نطاق واسع

(وهى البارزة هنا فى تحفظ الطبيب وتخفيف اللهجة) ويكون ذلك على سبيل المثال فى صورة الشخص الذى "يجيد الإصغاء" فى عالم الحياة.

ولكن الأنواع المتباينة من المقابلات الطبية لا تتعايش وحسب، بل إنها تشتبك فى علاقات تنازع وصراع، باعتبارها جانبًا من الصراع الأعم الأشمل حول الممارسة الطبية. أى إن المقابلات الطبية من نوع العينة الثانية ترتبط بشفافية بقيم معينة، مثل معاملة المريض باعتباره شخصًا لا مجرد حالة، وتشجيع المريض على أن يتحمل قدرًا من المسؤولية عن العلاج، وهلم جرًّا. والواقع أن القضية الحقيقية فى الصراعات بين أنواع المقابلات الطبية قضية الحدود بين نظم الخطاب، مثل الحد الفاصل بين جلسة المشورة والمقابلة الطبية، وتبيان التداخل الخطابى بين بعض العناصر داخل نظم الخطاب.

ويبدو أن الاتجاه الأولى للتغيير داخل الطب المعاصر اتجاه نحو مقابلات قريبة الشبه بالعينة الثانية. ويتجلى فى هذا بصفة خاصة ملامح التغيير فى القيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية التى أشرت إليها آنفًا، وهى تغييرات فى بناء "الذات الطبية" بناءً يبتعد بها عن السلطة والخبرة السافرتين، وتغييرات تبتعد بالسلطة عن منتجى البضائع والخدمات وتقترب بها من المستهلكين أو العملاء، وتغييرات تفيد الابتعاد عن الطابع الرسمى والاقتراب من الطابع غير الرسمى وهلم جرًّا. ولكن التغيير لا يجرى فى سلاسة. ويتمثل أحد الأسباب فى وجود اتجاهات فعالة متنافرة ومتناقضة، ونجد ثانيًا أن بعض اتجاهات التغير الثقافى تستطيع التناغم مع بعض الاتجاهات على مستويات أخرى، أو تتنازع معها. فنجد على سبيل المثال أن تحويل الممارسة الطبية إلى ممارسة من النوع الموجود فى العينة الثانية ذو تكلفة اقتصادية باهظة. فالطبيب يستطيع الانتهاء من "فحص" المرضى "بكفاءة" وسرعة أكبر من خلال نهج محدد سلفًا مثل الذى نجده فى العينة الأولى، بدلاً من تقنية إتاحة الوقت للمرضى ما داموا يشعرون بأنه يحتاجون إليه فى الحديث. ويتعرض الأطباء اليوم فى بريطانيا وغيرها لضغوط هائلة لزيادة "كفاءتهم"، وتتضارب هذه الضغوط مع الاتجاهات السائدة على

المستوى الثقافى (ارجع إلى الفصل السابع أدناه حيث المزيد من مناقشة الاتجاهات المعاصرة فى التغير الخطابى).

العينة الثالثة: السرد فى المحادثة

توضح العينة الثالثة بُعْدًا آخر من أبعاد التناص. إنها مقتطف من محادثة يروى فيها زوجان إلى زوجين آخرين قصة ما حدث لهما مع مفتشى الجمارك عند عودتهما من عطلة فى الخارج. ونسخ المحادثة منظم بحيث يقع على أربعة أسطر، إذ يختص كل مشارك بسطر واحد. وبعد السطور الأربعة الأولى، لن تضم السطور إلا كلام من يتحدث من هؤلاء. والكلام المتداخل يظهر فى سطرين متتاليين أو أكثر، وفترات الصمت يرمز لها بنقطة (تفيد التوقف الكامل). وعلامة يساوى (=) تعنى أن الكلام التالى يتبع الكلام الأول مباشرة. والبنط الأسود يفيد ارتفاع الصوت. وحرف الزاى (ز) يرمز للزوج، وحرف (ق) يرمز لقرينته. لاحظ أن بعض السطور فى الجزء الأول لا كلام أمامها، والرمز (ز ١) يعنى الزوج الأول، و(ز ٢) الزوج الثانى، وق١ القرينة الأولى وق٢ القرينة الثانية.

الزوج ١	جاءت سيلفى ببعض النباتات المحظور إدخالها للبلد
الزوج ٢	
قرينة ١	يا خبر فعلا
قرينة ٢	
ز ١	جاءت على أى حال اسمها خنفساء كولورادو
ز ٢	نباتات يا للهول!

ق ١	محظورة فعلاً. نباتات أوه نعم هم ومرض الكلب
ز ١	يعنى إر إر
ز ٢	مرض الكلب
ق ١	لأنه إذا بصق حيوان مصاب بمرض الكلب على
ز ٢	جميل
ق ١	الأوراق الملقاة على الأرض يمكن أن يصاب حيوان آخر بالعدوى
ز ١	ويعنى أم سيلقى كانت
ز ٢	يا للهول!
ق ١	إذن هذه النباتات ممنوعة هه
ق ٢	هه هه
ز ١	اشترت لى هذا التلسكوب يعنى. هدية عيد ميلاد يعنى كان
ز ٢	آه طبعًا
ز ١	هدية عيد ميلاد وهدية كريسماس معًا
ق ١	لا هدية عيد ميلاد و
ز ١	وكان لابد من الكشف عنه أيضًا فى الجمرك = يعنى
ز ٢	لماذا =
ق ١	هدية كريسماس
ز ١	أرخص عندما تشتريها هنا مما يعنى عندما تشترى ساعات أو
ز ١	أدوات بصرية لابد أن تكشف عنها فى الجمرك لأنك تدفع
ز ٢	يا للهول!
ز ١	ضريبة استيراد عليه. إر إر . وهكذا أتينا بأشياء كثيرة إنها
ز ٢	مم مم
ز ١	كلها أشياء صغيرة. ولكن مجموعها ومظهرى البرئ
ز ٢	مم مم نعم نعم

ز ١	يعنى زدت من المصداقية من المصدر – بعض الشىء. وأتيت
ز ٢	مم مم
ز ١	اشتريت علبة فيها ٢٥٠ جرام من التبغ لك إز إز
ز ١	مارتن ومارى طبعًا كما تعرف عنه وإز نعم
ز ٢	هل كان ذلك زيادة أيضًا
ز ١	يعنى. لا كان ذلك فى حدود المسموح. لكنى نسيت. أنى أيضًا
ق ١	ليس ذلك
ز ١	أننى اشتريت علبتين من سجائر فرنسية وكنت أدخنها أنا نفسى =
ز ١	زيادة علبة واحدة ليتك لا تقاطعيننى
ق ١	= نعم لكن العلبة كانت مفتوحة
ز ١	أنا توجد علبة واحدة لم تكن مفتوحة (الشريط يستمر)
ز ٢	هم هم

فى الفقرة قبل الأخيرة يطلب الزوج الأول من قرينته ألا تقاطعه. ويتوقف اعتبارنا أن ما تفعله القرينة الأولى فى أثناء السرد بمثابة مقاطعة على تصوراتنا للطبيعة الدقيقة للنشاط هنا. وتوجد عدة أنواع فرعية للسرد أو قص القصص، ومن الجوانب المهمة التى تتفاوت فيها ما إذا كان الراوى فردًا واحدًا أم عدة رواة. والقصص التى يقصها شخصان أو أكثر باعتبار أنها قصصهما أو قصصهم مألوفة فى رواية القصص أثناء المحادثة. وربما يكون الزوج الأول فى هذه الحالة قد افترض أنه يقدم قصة من جانب راوية واحد، فى حين أن قرينته تفترض (مع الزوج الثانى) أنهما يقدمان القصة معًا، وإن كان لنا أن نرى أن دورها دور "مساعد" فقط. ويبدو أن القرينة١ والزوج٢ يتصوران أنهما يعملان

فى إطار نموذج لقصة "تفاعلية" بمعنى المصطلح الإضافى للقصة التى تُروى من خلال الحوار بين الرواة والجمهور. ويمكن اعتبار هذه الحالة حيث يعمل المشاركون المختلفون فى إطار نماذج نوعية مختلفة أسلوبًا آخر من أساليب التناص، إذ يشبه إلى حد ما الحالة فى العينة الأولى حيث يتوجه المشاركون المختلفون إلى أصوات مختلفة (ولك أن ترجع إلى التمييز بين طرائق التناص فى بداية الفصل الرابع أعلاه).

ويختلف النوعان الفرعيان للسرد اللذان أقول بوجودهما، بطبيعة الحال، فى نظم تناوب الحديث والتحكم فى الموضوعات. فالسرد من جانب راوية واحد ينسب حقوق الحديث أثناء قص القصة إلى الراوية الأوحد، وهو ما يعنى ضمنًا أن المشاركين الآخرين لا حق لهم فى أدوار حديث كاملة، وإن كان يتوقع منهم أن يستجيبوا بالحد الأدنى من ردود الأفعال، ومن ثم فليس لهم الحق فى التحكم فى الموضوعات. وأما القصة التى يشترك فيها أكثر من راوية فتقتضى اشتراك أكثر من متحدث، والمشاركة فى حقوق تناوب الحديث وتقديم الموضوعات وتغييرها. ومحاولة الزوج الأول أن "يحمى" حقه فى الكلام تبدو لنا ذات فظاظة بسبب عدم حساسيته لكون قرينته والزوج الثانى يعتبران أن القصة تُروى بالمشاركة بين الزوجين.

إلى أى مدى يمكننا اعتبار مسألة الانتماء إلى أحد الجنسين ذات صلة بهذه الحالة؟ إن الزوج الثانى يشترك مع القرينة ١ فى تصور أن السرد مشترك، وهذا فى ذاته دليل ينفى اقتصار الرواة على الرجال دون النساء، حتى ولو كان ذلك صحيحًا لأسباب أخرى. ومع ذلك فإن هذه العينة تقترب من تمثيل ما تدلنى عليه خبرتى الخاصة من انتشار نسق معين لرواية القصص من جانب الزوجين، إذ يحكى الزوج القصة (ويسرق الأضواء) فى حين تلعب الزوجة دورًا ثانويًا، بتقديم تعليقات تؤيد رواية الزوج وتضيف إليها تفاصيل محدودة، من دون أن تحاول المشاركة فى التحكم فى الموضوعات. وفى إطار هذا النسق نرى أن القرينة ١ قد تخطت الحدود بتقديم موضوعات وبالحوار مع الزوج الثانى. لاحظ تشابه هذا التحليل الثانى ذى التوجه إلى الزوج مع تحليل العينة الأولى من حيث سيطرة الطبيب.

أنتقل الآن من نماذج الخطاب إلى مناقشة منهجية لأنماط التحليل الناجمة عنها.

معالم التحكم التفاعلى

تكفل معالم التحكم التفاعلى سلاسة تنظيم التفاعل: أى توزيع أدوار الحديث، واختيار الموضوعات وتغييرها، وابتداء التفاعل وإنهائه وهلم جرا. ودائمًا ما يتعاون المشاركون فى ممارسة التحكم فى التفاعل إلى حد ما، وإن كانوا يختلفون فى درجة التحكم الذى يمارسونه. وتعتبر أعراف التحكم فى التفاعل الخاصة بنوع معين تجسيدًا لمقولات محددة عن العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة بين المشاركين. ومن ثم فإن البحث فى التحكم فى التفاعل وسيلة لإيضاح التمثيل العملى للعلاقات الاجتماعية ومعالجتها فى الممارسة الاجتماعية.

تناوب أدوار الحديث

تختلف أنواع النصوص فى نظم تناوب أدوار الحديث الخاصة بها. وقد أدى تحليل المحادثة بأسلوب التحليل "الإثنومنهجى" (انظر ساكس، شيجلوف وجيفرسون ١٩٧٤، وشنكاين ١٩٧٨؛ ومناقشتى لتحليل المحادثة فى الفصل الأول عاليه) إلى وضع شروح بالغة النفوذ لتناوب أدوار الحديث فى المحادثة باعتباره إنجازًا تعاونيًا تنظيميًا من جانب المشاركين، بناءً على مجموعة بسيطة من القواعد المرتبة: (١) المتحدث الحالى قد يختار المتحدث التالى، إما بمخاطبته أو بتسميته إلخ؛ (٢) إذا لم يحدث هذا فقد يختار أى مشارك نفسه باعتباره المتحدث التالى؛ (٣) إذا لم يحدث هذا فللمتحدث الحالى أن يواصل حديثه. وهذه الخيارات المرتبة متاحة لجميع المشاركين على قدم المساواة. وهى تنطبق فى اللحظات التى يمكن اعتبار المتحدث الحالى قد انتهى فيها من دوره، كأن يصل، على سبيل المثال، إلى نهاية وحدة نحوية (جملة، عبارة، أو حتى كلمة) بتنغيم فى الصوت يدل على الاختتام.

ولكن نظم التناوب، كما بينت العينة الأولى، ليست مبنية فى جميع الحالات على المساواة فى الحقوق والالتزامات بين جميع المشاركين، فنظام تناوب أدوار الحديث فى العينة الأولى تتميز به النظم التى يجدها المرء فى ضروب منوعة من المؤسسات التى يتفاعل فيها المهنيون أو "العاملون داخلها" أو "حراسها" مع "الجمهور" أو "العملاء" أو "العاملين خارجها" أو طلاب العلم. وفى هذه الحالات يشيع بين المشاركين توزيع الحقوق والواجبات بين ذوى السلطة وبين غير ذوى السلطة: (١) قد يختار ذوو السلطة بعض غير ذوى السلطة، لا العكس؛ (٢) قد يختار ذوو السلطة أنفسهم، ولكن غير ذوى السلطة لا يملكون ذلك، أو (٣) قد تمتد نوبة حديث ذوى السلطة فتشمل أى عدد من المسائل التى يمكن استكمالها.

وقد انبرى تحليل المحادثة لشرح السيولة المرموقة فى المحادثة العادية، حيث يستطيع الناس عمومًا أن يتحدثوا من دون تداخل كبير بين أحاديثهم ومن دون ترك ثغرات كبرى فى تدفق الكلام. ومن المعالم الأخرى لعدم التناظر فى نظم تناوب الحديث أن حالات التداخل ونشوء الثغرات قد تتوافر باعتبارها من الأدوات المتاحة لذوى السلطة، فمن حق هؤلاء أن يقاطعوا غير ذوى السلطة عندما "يخرج" هؤلاء عن الموضوع، وفقًا لمعايير الصلة بين ما يقال وبين الموضوع، وهى المعايير التى يتحكم فيها ذوو السلطة، كما إن من حق هؤلاء أن يقاطعوا غير ذوى السلطة عندما "يخرج" هؤلاء عن الموضوع، وفقًا لمعايير الصلة بين ما يقال وبين الموضوع، وهى المعايير التى يتحكم فيها ذوو السلطة، كما إن مِن حق هؤلاء لا من حق غير ذوى السلطة أن يحتفظوا بحق الكلام دون أن يتكلموا، وذلك، على سبيل المثال، أن يلتزموا الصمت باعتباره وسيلة لتأكيد تحكمهم أو أسلوبًا لانتقاد الآخرين ضمنًا.

بناء التبادل

يتجلى فى كل حلقة تتضمن السؤال والرد والتقييم، وهى الحلقات التى حددناها فى العينة الأولى نمط معين من أنماط التبادل، بمعنى وجود نسق متكرر لأدوار حديث

المشاركين. وكنت قد أشرت فى الفصل الأول عاليه إلى العمل الرائد الذى قام به سنكلير وكولتارد (١٩٧٥) فى المبادلات فى خطاب قاعة الدرس، إذ حددا بناءً يقوم على "الابتداء والاستجابة ورد الفعل"، وهو شبيه ببناء التبادل فى العينة الأولى. ولنا أن ندرج هنا أيضًا بناءً أقل تعقيدًا وتحديدًا يطلق عليه محللو المحادثة "ثنائية الجوار" (شيجلوف وساكس ١٩٧٣). وتعتبر ثنائية الجوار نمطًا بنائيًا عامًا لا ضربًا خاصًا من ضروب التبادل، إذ تعنى وجود فئتين مرتبتين من فئات أفعال الكلام، بحيث يؤدى وجود الأولى إلى التنبؤ بوجود الثانية، وإن كان الجمع بين الاثنتين يقوم على المغايرة، مثل السؤال والجواب، والتحية ورد التحية، والشكوى والاعتذار، والدعوة والقبول، والدعوة والرفض وهلم جرًا. ولا تقوم الثنائية، كما أوضح المثالان الأخيران، على علاقة تبادل فردية فى كل حالة أى بين الطرفين الأول والثانى فى كل "ثنائية جوار". فالدعوة قد يعقبها قبول أو رفض، وإن كانت تنشأ حالات يكون فيها الرفض خيارًا "غير مرغوب فيه" (شيجلوف، جيفرسون وساكس ١٩٧٧، بوميرانتز ١٩٧٨، ليفنسون ١٩٨٣: ٣٣٢ — ٣٤٥). وتوجد ثنائية الجوار بصفة أساسية فى الكثير من أنماط التبادل، ويجد المرء في بعض أنواع النصوص حالات تتابع من الأسئلة والأجوبة تكوِّن أبنية رفيعة المستوى، ولنا أن نطلق عليها اسم "التعاملات" أو "الأحداث" (وفقًا للمصطلح الذى وضعه سنكلير وكولتارد ١٩٧٥). وهذا هو ما يحدث فى قاعة الدرس حيث تتكون أجزاء من الدرس من حالات تتابع للأسئلة والأجوبة حول موضوعات معينة، وعادة ما يتولى المعلم فيها فتح "المعاملة" وإقفالها؛ كما ينطبق ذلك أيضًا، ولو بأسلوب مختلف على الاستجواب القانونى حيث يستعين المحامى أو وكيل النيابة بأمثال هذه التتابعات فى نقض شهادة أحد الشهود (أتكنسون ودرو ١٩٧٩).

وترتبط طبيعة نظام التبادل لا بتبادل الأدوار فى الحديث فقط بل أيضًا بأنواع الأقوال التى يقولها الناس. فعلى سبيل المثال نجد أن المعلم عندما يبدأ التبادل قد يقدم معلومات إلى الطلاب أو يطرح عليهم أسئلة أو يحدد نهجًا محددًا للدرس، أو يتحكم فى سلوك الطلاب. وأما الطلاب فيخضعون لقيود أكبر فيما يستطيعون أن يقولوه أو يفعلوه، فهم يقومون أساسًا بإجابة الأسئلة، وأداء مهام معينة تطلب منهم، شريطة أن يلتزموا فى هذا بحدود ما يدخل فى الموضوع. ويعتبر عدد كبير من الأسئلة التى تطرح

فى قاعة الدرس أسئلة "مقفلة"، بمعنى أنها تتطلب الإجابة بنعم أو بلا، أو بأقل قدر من التفصيل.

التحكم فى الموضوعات

يشير هارفى ساكس (١٩٦٨) إلى أن الحديث عن موضوع ما لا يعنى وجود أبنية من الحديث حول "موضوع" معين. وعندما يقدم المرء موضوعًا، فله أن يثق فى أن الآخرين – إلا فى ظل ظروف خاصة إلى حد ما – سوف يحاولون أن يتحدثوا فى الموضوع الذى تحدث عنه، ولكنك لا تستطيع الثقة فى أن الموضوع الذى قصدت إليه هو الموضوع الذى سوف يتحدثون عنه. إذ توجد دائمًا ضروب كثيرة منوعة من الموضوعات التى يمكن تفسيرها بأنها ذات صلة بأى موضوع يقدمه المرء وتعتبر تطويرًا له. ويشير ساكس إلى أن المرء لا يستطيع التنبؤ أثناء المحادثة بالموضوع الذى سوف يختاره من يحادثه. والواقع أن موضوعات المحادثة، والطرائق التى يتبعها الناس فى الربط بين الموضوعات عند الحديث عن قضية ما، يمكن أن تبصّرنا بمشاغل الحياة العادية والمنطق السليم الذى يُبنى عليه عالم الحياة. ومن المهم أيضًا تأمل الآليات المستعملة فى بناء موضوعات المحادثة (باتون وكيسى ١٩٨٤) أى إن أحد المشاركين عادة ما يقدم موضوعًا ما، فيقبله (أو يرفضه) مشارك آخر، ثم يطوره المشارك الأول. وهاكم هذا المثال (باتون وكيسى ١٩٨٤: ١٦٧):

أ : هل علمت

ب: لم يصل إلا ليلة أمس

أ : آ .. كنت تعلم

أى إن (ب) يقدم الموضوع، و(أ) يقبله، ثم يواصل (ب) تطويره (فيما بعد). وقد بينت البحوث فى التفاعل المنزلى بين الشركاء الذكور والإناث، على سبيل المثال، عدم التناظر فى تناول المواضيع، فالمرأة تقدم موضوعات أكثر من الرجل، ولكن موضوعات الرجل أكثر قبولاً عند المرأة من العكس (فيشمان ١٩٨٣).

ولكن البحث الإثنومنهجى فى الموضوعات يستند إلى المحادثة، وإلى افتراض المساواة فى الحقوق والواجبات بين المشاركين. ووصف ساكس للحديث فى موضوعات معينة، واستحالة التنبؤ بكيفية تطوير المشاركين الآخرين للموضوع الذى طرحه المرء، لا صلة له بحديث المرضى فى مقابلة شخصية طبية عادية، أو حديث التلاميذ فى قاعة الدرس. ففى أمثال هذه التفاعلات، كما سبق لى أن قلت فى تحليلى للعينة الأولى، يتولى المشارك المهيمن وحده تقديم الموضوعات وتغييرها، وكثيرًا ما يكون ذلك وفقًا لنهج أو برنامج محدد سلفًا، وهو ما قد يُنَصُّ عليه نصًا سافرًا فى الخطاب أو لا يُنَصُّ عليه.

تحديد النهج ومراقبته

يعتبر تحديد النهج ومراقبته عنصرًا مهمًا من عناصر التحكم فى التفاعل. وعادة ما يحدد ذو السلطة النهج صراحة فى بداية التفاعل. والمعلمون يفعلون هذا فى بداية كل درس، أو فى بداية التفاعلات داخل الدروس، وكثيرًا ما تبدأ المقابلة الشخصية التأديبية بأن يشرح القائم عليها سبب عقد هذه المقابلة للشخص الذى سوف يتعرض "للتأديب" (انظر توماس ١٩٨٨ حيث يوجد مثال على ذلك). وتحديد النهج يمثل جانبًا من جوانب تحكم صاحب السلطة عمومًا فى ابتداء التفاعل وإنهائه، وفى بنائه فى صورة تعاملات أو أحداث.

ويخضع النهج الصريح والنهج المضمر أيضًا للرقابة، بمعنى أن ذا السلطة يعمل على التزام المشاركين الآخرين بالنهج المخصص لكل منهم، بوسائل منوعة فى خلال التفاعل. وسوف تجد فى العينة الأولى صورة واحدة من صور الرقابة: فالطبيب يقاطع المريض أثناء حديثه عندما يتضح للطبيب، فيما يظهر، أن المريض قد قدم المعلومات اللازمة فى تلك المرحلة من مراحل النهج المحدد. ونجد صورة أخرى فى المقتطف التالى من أحد الدروس فى قاعة الدرس (منقول من بارنز ١٩٧٦) حيث تحث المعلمة تلاميذها على الحديث عن مشكلات الزحام الشديد فى المدن:

التلميذ: دخان عوادم السيارات تؤدى إلى التلوث

المعلمة: التلوث. كلمة جيدة. قل يا موريس شيئًا آخر عن المواصلات

التلميذ: الأرصفة تصبح (كلام غير واضح)

المعلمة: لا كنت أقصد الحديث عن

شكل آخر من أشكال المواصلات. هل يمكن لأحدكم. فيليپ

التلميذ: إمم (كلام غير واضح)

المعلمة: أتكلم عن المواصلات. أتكلم عن المواصلات. ديڤيد

التلميذ: القطارات (كلام غير واضح)

المعلمة: القطارات نعم

ترفض المعلمة كلام التلميذ الثانى على الرغم من صلته الواضحة بالموضوع العام، وذلك استنادًا فيما يظهر إلى أنه لا يتفق مع نظام تطوير الموضوع المحدد فى النهج الذى تشير عليه المعلمة دون إفصاح، أى إنها تطلب اسم شكل آخر من أشكال المواصلات. ويتحقق الرفض بأن تحدد المعلمة "موقعها" داخل النهج، ولكن لاحظ أنها تقاطع التلميذ، فيما يظهر، قبل أن ينتهى من كلامه. وهكذا فإن النهج، كما يتضح من نوبتىْ الحديث الأوليين، لا يقصد إلى تلقى معلومات محددة من التلاميذ وحسب، بل تلقى كلمات أساسية أيضًا مثل "التلوث".

ومن الجوانب البارزة فى التفاعل بين المعلمين والتلاميذ أن المعلمين يقومون فى العادة بتقييم أقوال التلاميذ. فالمعلمة، فى هذه الحالة، على سبيل المثال، تُقَيِّم استخدام موريس كلمة "تلوث" فى أول نوبة حديث لها تقييمًا إيجابيًا. ويتضمن بناء التبادل الثلاثى، أى الذى يتكون من "الابتداء والاستجابة ورد الفعل"، الذى يصف به سنكلير وكولتارد (١٩٧٥) خطاب قاعة الدرس، عنصر التقييم المذكور باعتباره جزءًا من رد الفعل. ويُعتبر مثل هذا التقييم المنهجى لأقوال الآخرين أسلوبًا فعالاً للرقابة على النهج الموضوع، كما إن استخدامه فى قاعة الدرس لا يؤكد سلطة المعلم على التلاميذ وحسب، بل يبين

أيضًا مدى ما يذهب إليه نهج الممارسة المعتاد فى قاعة الدرس من وضع التلاميذ فى حالة اختبار أو امتحان، وفى هذا الشكل من أشكال خطاب قاعة الدرس يتعرض كل شىء يقولونه تقريبًا للحصول على "درجة" شفوية.

وتوجد طرائق منوعة أخرى لقيام أحد المشاركين فى تفاعل ما بفرض الرقابة على أقوال الآخرين، ومن بينها ما يصفه توماس (١٩٨٨) بأنه إرغام المتحدث على التعبير الصريح. ومن لا يتمتع بالسلطة قد يلجأ إلى قول ما يحتمل أكثر من وجه من وجوه المعنى، أو إلى الصمت، باعتبار ذلك من آليات الدفاع الكلاسيكية فى اللقاءات غير المتكافئة، ويمكن الرد عليه بأن يقدم صاحب السلطة صياغات ترمى إلى إجبار من لا يتمتع بالسلطة على التصريح بالمعنى المقصود، أو إصرار ذى السلطة على أن يعترف من لا يملك السلطة بأنه فهم ما قيل (كأن يقول له: "ألا تفهم هذا؟").

الصياغة

تعتبر الصياغة جانبًا من جوانب التحكم فى التفاعل، وهو الجانب الذى اهتم به محللو المحادثة أكبر اهتمام (انظر هريتدج وواطسون ١٩٧٩). ويصف ساكس الصياغة على النحو التالى: "قد ينظر أحد المشاركين إلى بعض أجزاء المحادثة باعتبارها فرصة لوصف تلك المناقشة، أو شرحها، أو تحديد طبيعتها، أو تفسيرها أو ترجمتها أو تلخيصها، أو تقديم فحواها، أو للإشارة إلى مراعاتها للقواعد أو القول بكسرها للقواعد" (١٩٧٢: ٣٣٨). وباستثناء العبارتين الأخيرتين المرتبطتين بصياغة آليات رقابة مثل تلك التى وُصفت فى القسم السابق، تشبه الصياغة وفقًا لما يقوله ساكس، شكلاً خاصًا من أشكال تمثيل الخطاب، حيث يعتبر الخطاب جزءًا من التفاعل الجارى لا سابقًا عليه. وعلى أي حال فليست الحدود بين التفاعلات الجارية والتفاعلات السابقة واضحة بالصورة التى نتخيلها، فهل تعتبر أن المحادثة التى كنا نشترك فيها قبل مقاطعة مكالمة تليفونية عارضة، أو قبل تناول الغداء، أو فى الأسبوع الماضى، تمثل جزءًا من مناقشتنا الجارية الآن أم مناقشة مختلفة؟ لا توجد إجابة بسيطة على هذا السؤال.

وكثيرًا ما تكون الصياغة شكلاً من أشكال الرقابة، على نحو ما توحى به عبارتا ساكس الأخيرتان. فمن الطرائق الفعالة لإرغام من يشاركك الحوار على التخلى عن مراوغته لك أن تقدم إليه صياغتك لما قاله. وفيما يلى مثال مقتطف من مقابلة شخصية تأديبية بين شرطى وأحد كبار ضباط الشرطة (توماس ١٩٨٨):

الضابط: تقول إنك تحقق فى عملك المـ.. المعايير السليمة. صحيح؟

الشرطى: الواقع أنى لم أتلق تعليقات غير ذلك

الضابط: هل تقول إن أحدًا لم ينبهك من قبل إلى وجوه تقصيرك؟

إن الضابط يقدم فى النوبتين صياغة لأقوال الشرطى، والنوبتان تعتبران (كما يتضح فى الحالة الثانية من المقتطف عاليه) إعادة صياغة جوهرية لما قاله الشرطى فى الواقع، وتهدفان بوضوح إلى جعل الشرطى يزيد من صراحة ما "يقوله".

وحتى حين تكون الصياغة غير متعلقة بالرقابة بصفة خاصة، فإنها تقوم فى حالات كثيرة بوظيفة تحكم كبرى فى التفاعل، ويتبدى ذلك فى محاولات بعض المشاركين قبول غيرهم لمفهومهم عما قيل، أو لما حدث أثناء التفاعل، وهو ما من شأنه تقييد خيارات الآخرين لصالح من يقدمون تلك الصياغات. ولا يقتصر قيام الصياغة بهذه الوظيفة على المقابلات الشخصية الخاصة وجلسات الاستجواب، بل يشمل المقابلات الإذاعية أيضًا.

الأبنية النوعية

إن صادفنا مقولة معينة عن العالم مثل مقولة "الأرض مسطحة"، فلنا إما أن نقبلها بعبارة قاطعة ("إن الأرض مسطحة") أو ننفيها ("ليست الأرض مسطحة") ولكن لدينا طرائق أقل دلالة على القطع فى الأمر وأقل حسمًا بدرجات متفاوتة للتعبير عن الالتزام بصدق هذه المقولة أو كذبها، كأن تقول "ربما تكون الأرض مسطحة"، أو "من المحتمل"

أو "من الممكن" أو "من الجائز" على سبيل المثال. هذا هو مجال "النوعية"، وهو البُعد النحوى للعبارة الذى يقابل وظيفة الصلة "ما بين الأشخاص" التى تقوم بها اللغة. أى إن على منتج النص أن يحدد عند نطقه بأية مقولة درجة "ارتباطه" بالمقولة، والارتباط هو المصطلح الذى وضعه هودج وكريس (١٩٨٨: ١٢٣)، وهكذا فإن لكل مقولة منطوقة خصيصة "نوعية" أو قل إن قائلها يمنحها "نوعية" محددة.

وتقول تقاليدنا إن النوعية فى النحو ترتبط باستعمال "الأفعال النوعية المساعدة" (فى اللغة الإنجليزية وأقرب ما يقابلها بالعربية هو الفعل "الناقص" يكون) ("يجب"، "يجوز"، "يستطيع"، "ينبغى" وهلم جرًا) وهى وسائل مهمة لتحقيق النوعية. ولكن المدخل المنهجى للنحو الذى يستند إليه هودج وكريس (١٩٨٨) يؤكد أن استخدام الأفعال النوعية المساعدة يمثل مَعْلمًا واحدًا وحسب من المعالم الكثيرة للنوعية (انظر هاليداى ١٩٨٥: ٨٥ – ٨٩). فالزمن مَعْلَمٌ آخر، فالمثال الوارد فى الفقرة الأخيرة يوضح دلالة الزمن الحاضر "البسيط" (الذى يعبر عنه بالإنجليزية الفعل "يكون" الذى لا يظهر فى البناء العربى من المبتدأ والخبر) إذ يدل على النوعية القاطعة ولدينا أيضًا مجموعة من الأبنية النوعية التى يعبر عنها الحال (فى الإنجليزية وأشباه الجمل بالعربية مثل "من المحتمل" و"من الممكن" و"من الواضح" و"من المقطوع به") أو الصفة المعادلة لها (بالإنجليزية وقد تقابلها أفعال مضارعة بالعربية مثل "يحتمل" و"يرجح" و"يمكن" "أن تكون الأرض مسطحة"). وإلى جانب هذه البدائل، توجد طرائق منوعة لا تتميز بالتركيز للتعبير عن درجات ارتباط متفاوتة مثل أساليب المراوغة بعبارات مثل "نوع من"، و"إلى حد ما"، و"أو شىء من هذا القبيل"، ومثل أنساق التنغيم فى النطق، ونبرات التردد، وهلم جرًا. وقد مر بنا نموذج للمراوغة فى العينة الأولى عندما شرحت المريضة "حموضة المعدة" بأنها "حرقان شىء مثل الحرقان أو شىء من هذا القبيل".

وقد تكون الصيغة النوعية "ذاتية"، بمعنى التصريح بالطابع الذاتى لدرجة الارتباط المختارة مع إحدى المقولات: "أظن / أتصور / أشك أن الأرض مسطحة" (ونحن نتذكر أيضًا قول الطبيب "أظن أنه من الحكمة" فى العينة الثانية). وقد تكون الصيغة النوعية "موضوعية" بمعنى أن يكون هذا الطابع الذاتى مضمرًا وحسب: "قد تكون الأرض /

من المحتمل أن تكون مسطحة". ومن الواضح فى حالة النوعية الذاتية أن الصيغة تعبر عن درجة ارتباط المتكلم بالمقولة، وأما فى حالة النوعية الموضوعية فربما لا يتضح صاحب المنظور الذى تعبر عنه هذه الصيغة، أى إذا كان المتكلم يعبر عن منظوره باعتباره المنظور العام، أو إن كان ينقل منظور فرد آخر أو مجموعة أخرى. واستخدام صيغة النوعية الموضوعية كثيرًا ما يوحى بشكل من أشكال السلطة.

من الشائع تحقيق الصيغة النوعية بعدد من المعالم فى عبارة منطوقة أو جملة واحدة. انظر مثلاً إلى القول التالى: "أظن أنها كانت مخمورة بعض الشىء، ألم تكن كذلك؟" تجد أن مستوى الارتباط المنخفض يتمثل فى مَعْلَم النوعية الذاتية ("أظن") وفى المراوغة ("بعض الشىء") وبإضافة السؤال الختامى إلى القول "ألم تكن كذلك؟").

ولكن قضية النوعية لا تقتصر على التزام المتكلم أو الكاتب بالمقولات. إذ إن منتجى النص يفصحون عن التزامهم بالمقولات فى أثناء تفاعلهم مع غيرهم، وكثيرًا ما يصعب الفصل بين ما يعبرون عنه من ارتباط بالمقولات وبين إحساسهم بالارتباط بمن يتفاعلون معهم أو التضامن معهم. فإن العبارتين "أليست جميلة!" أو "إنها جميلة، أليست كذلك!" أسلوبان للتعبير عن مستوى الارتباط المرتفع بمقولة "إنها جميلة"، ولكنهما تعبران أيضًا عن التضامن مع من يتكلم المرء معه. والأسئلة المنتمية إلى هذا النوع (السؤال المنفى، والمقولة المثبتة المذيلة بسؤال منفى، وكل منهما يتوقع إجابة مثبتة) تفترض سلفًا أن المتكلم ومن يحادثه يشتركان فى الارتباط الشديد بالمقولة (وإذا افترضنا أن إجابات الأخير معروفة مقدمًا) فإن أمثال هذه الأسئلة تُطرح لتبيان هذا الارتباط والتضامن لا من أجل الحصول على معلومات. وهكذا فإن التعبير عن مستوى الارتباط العالى قد لا تكون له علاقة بالتزام المرء بإحدى المقولات، بل قد يقصد به التعبير عن التضامن (هودج وكريس ١٩٨٨: ١٢٣). وعلى العكس من ذلك، نرى أن المثال المقتطف من العينة الأولى الذى أشرت إليه لتوى ("حرقان شىء مثل الحرقان أو شىء من هذا القبيل") يبين أن انخفاض مستوى الارتباط بالمقولة قد يعبرعن نقص السلطة، لا عن نقص الاقتناع أو المعرفة، وأن ما يُزعم بأنه معرفة (ومن ثم أنه تعبير عن ارتفاع مستوى الارتباط بالمقولة) يعتمد على علاقات السلطة. والنوعية تمثل إذن نقطة الالتقاء فى الخطاب بين الدلالة على الواقع وبين

التطبيق للعلاقات الاجتماعية، أو إذا عبرنا عن ذلك بمصطلحات علم اللغة المنهجي قلنا إنها نقطة التقاء بين الوظائف الفكرية للغة ووظائف اللغة فيما بين الأشخاص.

وتعتبر النوعية من الأبعاد الرئيسية للخطاب، وهى تتمتع بموقع مركزى وانتشار كبير فيه بصورة تفوق ما تنسبه التقاليد لها. ومما يدل على أهميتها الاجتماعية مدى ما تتعرض له النوعية فى المقولات من منازعات ومدى ما تتيحه من صراعات وتحولات. فالتحولات فى النوعية، على سبيل المثال، واسعة الانتشار فى أنباء أجهزة الإعلام. ويقدم هودج وكريس (١٩٨٨: ١٤٨ – ١٤٩) مثالاً من تصريح أدلى به مايكل فوت عندما كان رئيسًا لحزب العمال البريطاني، وهو تصريح يتميز بصيغة نوعية بارزة تفيد انخفاض مستوى الارتباط (إذ يقول "أظن، بصفة عامة، أن أحد العوامل التى أثرت فى الانتخابات كان يتعلق ببعض المسائل التى حدثت فى المجلس المحلى لمدينة لندن الكبرى") وقد تحول هذا التصريح إلى عنوان صحفى يتسم بالحسم والقطع وهو "فوت يهاجم "كين" الأحمر لدوره فى الهزيمة الساحقة فى الانتخابات". (وأما "كين الأحمر" فالمقصود به كين ليفنجستون، رئيس إدارة حزب العمال فى المجلس المحلى لمدينة لندن فى أوائل الثمانينيات، وكان شخصية خلافية) (والأحمر تعنى الشيوعى).

وإذا تجاوزنا الأمثلة المعينة، وجدنا خصائص عامة ترتبط بالنوعية فى ممارسات أجهزة الإعلام، إذ تزعم هذه الأجهزة عمومًا أنها تتعامل مع الوقائع والحقائق وكل ما يتصل بالمعرفة، وهى تحول بانتظام أمورًا لا تزيد عن كونها، فى حالات كثيرة، مجرد تفسيرات لأحداث معقدة تثير البلبلة، إلى "وقائع" أو "حقائق". ويعنى هذا، من زاوية الصيغ النوعية، إيثار الصيغ القاطعة، والمقولات المثبتة والمنفية، على نحو ما يوضحه المثال الأخير، ومن ثم فهى لا تتضمن إلا القليل نسبيًا من عناصر الصيغ النوعية المألوفة (مثل الأفعال المساعدة النوعية، والأحوال والصفات وأدوات المراوغة وهلم جرًا). ويعتبر هذا أيضًا إيثارًا للصيغ النوعية الموضوعية، وهى التى تسمح بتعميم المنظورات الجزئية.

فلنعرض لمثال محدد. كان مؤتمر القمة الذى عقده حلف شمال الأطلسى (الناتو) يوم ٣٠ مايو ١٩٨٩ قد ناقش قضية خلافية، وهى الموقف التى ينبغى للحلف أن يتخذه إزاء مفاوضات تقليل عدد مواقع الصواريخ النووية قصيرة المدى فى أوروبا. وقد قيل

إن المؤتمر نجح فى حل الخلافات مثلما قيل إنه أخفاها، كما فسره البعض بأنه كان يمثل انتصارًا لبريطانيا أى للموقف المتشدد الذى اتخذته حكومة السيدة تاتشر. وفيما يلى بعض العناوين الصحفية: اختتام مؤتمر قمة الناتو بحل وسط عسير (صحيفة **الجارديان**)؛ الانتصار النووى لتاتشر فى معركة بروكسل (صحيفة **الديلى ميل**)؛ بوش يرحب بوحدة حلف الناتو بعد تسوية الخلاف على الصواريخ (صحيفة **الديلى تليجراف**). إن كل عنوان يقدم "قراءة" مختلفة لمؤتمر القمة، ولكن كلا منها يستعمل صيغة نوعية قاطعة. لاحظ أن صحيفة **الديلى ميل** "تفترض مسبقًا" فى الواقع أن تاتشر قد حققت انتصارًا نوويًا فى معركة بروكسل، بدلاً من القول بهذا، ولنا أن نعتبر أن الافتراض المسبق يتقدم بالنوعية القاطعة خطوة ما دام يُسَلِّم بأن الأقوال حقائق واقعة. وقد يعترض معترض على هذه الأمثلة قائلاً إن النوعية القاطعة قد اقتضتها طبيعة الاختصار والتلخيص فى العناوين، وليست من نتائج خطاب أجهزة الإعلام فى ذاته. ولكن أليست العناوين مجرد جانب أو مثال شديد الوضوح للاتجاه العام للخطاب الإعلامى؟ فالصحف أحيانًا ما تقدم صورًا متضاربة للحقيقة (وإن كانت كثيرًا ما تُوَفِّقُ بينها) وتقوم كل صورة من هذه الصور على الزعم المضمر الفاسد الذى يقول إنه يمكن تمثيل الأحداث بشفافية وأسلوب قطعى، وإن المنظور يمكن تعميمه. هذه هى الخرافة التى يقوم عليها عمل أجهزة الإعلام: أى تقديم صور وفئات للواقع، وتحديد مواقع الذات الاجتماعية وتشكيلها، والإسهام فى الغالب الأعم فى السيطرة الاجتماعية وإعادة الإنتاج الاجتماعى.

وإن دل مثال الخطاب الإعلامى المذكور على شىء فإنما يدل على أن النوعية ليست مجرد مجموعة من الخيارات المتاحة للمتكلم أو للكاتب بهدف تسجيل درجات الارتباط، إذ إن هذا الاقتصار على هذا المنظور القائم على الاختيار وحده يعنى تجاهل المغايرة بين ممارسات الصيغ النوعية التى نجدها بين أنماط الخطاب المختلفة، وتجاهل مدى ما يتعرض له من يستخدمون أنماطًا خطابية معينة من فرض ممارسات صيغ نوعية محددة عليهم. والكتابة الأكاديمية مثال آخر: إذ إننا نجد فى الكتابة الأكاديمية تقليدًا مألوفًا ولايزال ذا نفوذ كبير (على الرغم من انتقاده على نطاق واسع) يقضى بتجنب الصيغ النوعية القاطعة، باعتبار ذلك من المبادئ الأساسية. وقد يقال إن ذلك له أسباب بلاغية، إذ

إن من ورائه دافعًا يتمثل فى رغبة الباحث فى توخى الحذر، وهو صفة حميدة، واجتناب الذاتية، وتأكيد الجو المرتبط بالبحث الأكاديمى، لا الرغبة فى التعبير عن انخفاض مستوى ارتباطه بمقولاته. (للاطلاع على بلاغة الكتابة الأكاديمية، والكتابة العلمية خصوصًا انظر كتاب **الاقتصاد والمجتمع** ١٩٨٩).

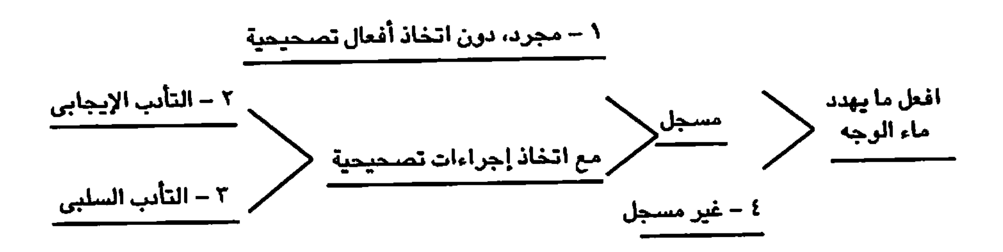
التـأدب

كان التأدب فى اللغة من المشاغل الرئيسية لمبحث التداولية الأنجلو أمريكية فى السبعينيات والثمانينيات (براون ولفنسون ١٩٧٨؛ ليتش ١٩٨٣، ليتش وتوماس ١٩٨٩). وأكثر الدراسات نفوذًا دراسة براون ولفنسون، فهما يفترضان وجود مجموعة عالمية لما يحتاجه الإنسان من (عوامل تشكيل) "ماء الوجه"، فالناس تريد "ماء الوجه الإيجابى" بمعنى أنهم يريدون أن يحبهم الآخرون ويفهموهم ويعجبوا بهم إلخ، فى مقابل "ماء الوجه السلبى"، أى إنهم لا يريدون أن يعتدى الآخرون عليهم أو أن يعيقوهم. وفى صالح الجميع، بصفة عامة، أن يتوافر الحفاظ على ماء الوجه. والباحثان ينظران إلى التأدب من حيث كونه مجموعات من الإستراتيجيات التى يتوسل بها المشاركون فى الخطاب ابتغاء تخفيف أفعال الكلام التى يمكن أن تشكل تهديدًا لماء وجههم أو لماء وجه من يحادثونهم. وهذا التحليل يمثل سمة أساسية من سمات التداولية التى ترى أن اللغة تشكلها مقاصد الأفراد ونواياهم.

ولكن هذا التحليل يفتقر إلى إدراك المغايرة فى ممارسات التأدب ما بين الأنماط المختلفة للخطاب داخل ثقافة من الثقافات، وإدراك الروابط بين ممارسات التأدب المتغيرة، والعلاقات الاجتماعية المتغيرة، أو إدراك ما يتعرض إليه منتجو النصوص من قيود ممارسات التأدب. ويقدم بورديو (١٩٧٧: ٩٥، ٢١٨) نظرة إلى التأدب تختلف كثيرًا عن نظرة براون ولفنسون، إذ يقول "إن تنازلات التأدب تنازلات سياسية فى جميع الأحوال"، ويشرح ذلك قائلاً "إن امتلاك ناصية ما يسمى بقواعد التأدب عمليا، وخصوصًا فن تطويع كل صيغة من الصياغات المتاحة... حتى تتفق مع الفئات المختلفة لمن يمكن

للمرء أن يخاطبهم، تفترض سلفًا امتلاك ناصية شيء آخر امتلاكًا مضمرًا، ومن ثم الإقرار بوجوده، ونعني به مجموعة من "المعارضات" التي تشكل البديهيات المضمرة في نظام سياسي محدد بصورة قاطعة". ويعني هذا، بتعبير آخر، أن الأعراف المحددة تجسد علاقات اجتماعية وعلاقات سلطة محددة، وأن استخدام هذه الأعراف يعترف بها بصورة مضمرة (انظر كريس وهودج ١٩٧٩) ولابد أن تسهم، بقدر الاعتماد عليها، في إعادة إنتاج هذه العلاقات. ومما يترتب على هذا أن البحث في أعراف التأدب في نوع ما من أنواع النصوص أو نمط من أنماط الخطاب يعتبر من وسائل تفهم العلاقات الاجتماعية القائمة داخل الممارسات والمجالات المؤسسية المرتبطة بها. وليس معنى هذا أنني أستعيض عن تحليل براون ولفنسون القائم على الطوعية (١٩٧٨) لإستراتيجيات التأدب بتحليل بنيوي لأعراف التأدب، إذ إن مدخلي مدخل جدلي، يعترف بالقيود التي تفرضها الأعراف، ولكنه يعترف أيضًا بإمكان إعادة صوغها إبداعيًا في ظروف معينة ومن ثم تحويلها.

وعلى أية حال فإن عمل براون ولفنسون يتضمن وصفًا ممتازًا لمظاهر التأدب التي يمكن إدراجها في إطار نظري مختلف. والشكل ٥ – ١ يلخص الملامح الأساسية للإطار الذي وضعناه، وهو الذي يميزان فيه بين خمس إستراتيجيات عامة للقيام "بأفعال تهدد ماء الوجه" (براون ولفنسون ١٩٨٧: ٦٠، الأفعال التي تهدد ماء الوجه):



الشكل ٥ – ١ استراتيجيات اتخاذ أفعال تهدد ماء الوجه

فلنضرب مثلاً من طلب المساعدة فى تغيير إطار عجلة سيارة مثقوب، إذ يمكن أن يمثل الطلب إساءة إلى ماء وجه المخاطب، سلبيًا، بمعنى أنه يمثل ضغطًا عليه للتصرف بطريقة معينة، وإساءة لماء وجه المتكلم أيضًا. وقد يكون الطلب "مُجَرَّدًا" (الإستراتيجية ١) أى من دون محاولة "التخفيف" من وقعه أى من دون اتخاذ "إجراءات تصحيحية" ("ساعدنى فى تركيب هذا الإطار")؛ وقد يصاغ الطلب "بتأدب إيجابى" (الإستراتيجية ٢)، وهو فى هذه الحالة "مخفف" أو "مصحَّح"، وقد يكون ذلك بإبداء الود أو التعاطف أو التضامن مع المُخاطب ("هلا تساعدنى فى تركيب هذا الإطار يا صاحبى؟")؛ وقد يُصاغ ذلك "بالتأدب السلبى" (الإستراتيجية ٣) وهو فى هذه الحالة مخفف من خلال إبداء الاحترام لخصوصية المُخاطب، أو رغبته فى عدم إزعاجه أو تكليفه بشىء إلخ ("آسف لإزعاجك ولكن ترى تستطيع مساعدتى فى تركيب هذا الإطار؟") وقد يكون الطلب "غير مسجل" (الإستراتيجية ٤) ومعنى هذا أن يكون مضمرًا ويقتضى استنباطه، بحيث يقبل القول تفسيرات بديلة "ترى كيف أستطيع الآن تركيب هذا الإطار؟" أو أن يتضمن تلميحًا "هل لاحظت أن إحدى عجلات سيارتى مثقوبة؟" لاحظ أن مثال التأدب السلبى يستخدم صيغة فعلية مركبة ("هل تستطيع مساعدتى") بدلاً من فعل الأمر "ساعدنى". وهذه طريقة غير مباشرة لطلب شىء، فالسؤال فى ظاهره يتعلق بقدرة المخاطب الافتراضية على المساعدة، وكما تشترك هذه الطريقة فى خصيصة الصوغ غير المباشر مع إستراتيجية الطلب "غير المسجل". ويعتبر قول الأشياء بطريقة غير مباشرة – استعمال أفعال الكلام غير المباشرة – جزءًا مهما من سمة التأدب. ولكن إذا كانت الطبيعة غير المباشرة للأمثلة "غير المسجلة" قد تتطلب فى الظاهر جهدًا من المُخَاطَب فى تفسير المعنى، فإن صيغة "هل تستطيع المساعدة" – وهى صيغة غير مباشرة – قد أصبحت تقليدية ولا تمثل مشكلة فى التفسير.

ومن أبعاد التغيير الذى ذكرت آنفًا إنه بدأ يظهر فى طبيعة المقابلات الشخصية الطبية، يُعْدّ يتعلق فيما يبدو بالتغير فى أعراف التأدب، وقد رأينا بعض ما يشير إليه فى العينتين الأولى والثانية. فالصيغة النوعية الدالة على انخفاض مستوى الارتباط والتى

تتوسل بالمراوغة، فى شرح المريضة لعبارة "حموضة المعدة" بأنها (حرقان شىء يشبه الحرقان أو شىء من هذا القبيل") يمكن تفسيره، كما قلت من قبل، بأنه عدم رغبة المريضة فى أن تبدو واثقة كل الثقة، فى وجه سلطة الطبيب وخبرته. وهذه الصيغة النوعية تعتبر أيضًا من قبيل التأدب السلبى، ما دامت تتجنب التعدى على مجال سلطة الطبيب. ولنا أن ننظر إلى انتقال المريضة عدة مرات إلى صوت عالم الحياة فى السطور ٢١ – ٢٢ و ٢٩ – ٣٠ و٤٢ باعتبارها من ضروب التأدب. ويمكن اعتبارها تلميحات غير مسجلة للطبيب بشأن مجموعة من المشاكل الإضافية التى تكمن خلف المشكلة التى يركز عليها. ولما كانت غير مسجلة فإنها تحفظ ماء الوجه الإيجابى للمريضة، التى تبدو لنا عزوفًا عن الحديث عن مشكلات كثيرًا ما لا نأبه بها باعتبارها مشكلات "شخصية". وربما تعتبر أيضًا موجهة إلى ماء الوجه السلبى للطبيب، ففى المقابلات الطبية التقليدية كثيرًا ما يُنظر إلى المشكلات "غير الطبية" باعتبارها مسائل خارجة عن نطاق عمل الطبيب، ومن ثم فإن الخوض فيها قد يفسر بأنه تكليف الطبيب بما يتجاوز واجباته المعتادة.

والطبيب فى العينة الأولى لا يلتزم بالتأدب سلبيًا أو إيجابيًا. ومن الممكن أن يكون طرح الأسئلة عملاً يهدد ماء وجه المخاطب، وبعض أسئلة الطبيب يمكن أن تهدد ماء الوجه الإيجابى للمريضة، فربما كانت تسبب فى الحرج أو تتضمن إهانة من نوع ما (وأوضحها سؤاله "كم مضى عليك وأنت تسرفين فى الشراب هكذا؟") ولكن الطبيب لا يخفف من حدة هذه الأسئلة، وأسئلته مجردة بانتظام ومسجلة.

وأما فى العينة الثانية فنحن نجد عكس أعراف التأدب المذكورة، إذ إن الطبيب هو الذى يبدى تأدبًا إيجابيًا وسلبيًا للمريض، فهو يبدى التأدب الإيجابي فى نفسه بأن يدخل فى صوت عالم الحياة من زاوية الإنتاج (اقتراح إجراء مشاورات فى المستقبل من أجل معرفة "كيف تسير الأمور") ومن زاوية التلقى (فى رد فعله على كلام المريضة القائم على عالم الحياة). وهو يبدى التأدب السلبى فى أشكال أسئلته المقتضبة والمخففة، وفى تقييمه للحالة واقتراح زيارات أخرى. والمريضة لا تبدى تأدبًا سلبيًا، بل إنها تقاطع

– بصورة مباشرة – اتجاه الطبيب إلى اختتام الزيارة باستئناف روايتها (والعينة لا تتضمن هذه المقاطعة). ومع ذلك فهى تبدى تأدبًا إيجابيًا بالحديث إلى الطبيب بصوت عالم الحياة، وهو ما يوحى ضمنًا بوجود أرضية مشتركة بينها وبين الطبيب.

والملخص إذن أن العينة الأولى تبدى تأدبًا سلبيًا للمريضة، ولا تبدى تأدبًا سلبيًا أو إيجابيًا للطبيب، ولكن العينة الثانية تبدى التأدب الإيجابى والسلبى للطبيب، والتأدب الإيجابى للمريضة. وتتفق هذه الفوارق مع العلاقات الاجتماعية المتضادة للممارسة الطبية المعتمدة والممارسة الطبية "البديلة". ففى الممارسة الطبية المعتمدة نجد مغايرة واضحة فى المعرفة والسلطة بين الطبيب والمريضة، وهو ما يوحى باحترام المريضة للطبيب وتأدبها السلبى. كما إن المريضة لا تعامل باعتبارها شخصًا بل باعتبارها صاحبة مشكلة: وهو ما يبرر غياب التأدب السلبى من جانب الطبيب، وهو الذى كثيرًا ما يتعرض للانتقاد على وجه الدقة باعتباره دليلاً على عدم حساسية الطبيب للمريضة باعتبارها شخصًا. وأما فى الممارسة الطبية البديلة، فإن الطبيب يتظاهر بالتناظر، وغياب الطابع الرسمى، والتقارب الاجتماعى، وهو ما يحول دون إظهار التأدب السلبى من جانب المريضة، ويشجع التأدب الإيجابى المتبادل. ومعنى معاملة المريضة باعتبارها شخصًا أن التأدب السلبى سوف يخفف من وقع الأفعال التى قد تشكل تهديدًا لماء الوجه، وهى التى لا تنفصل عن معاملة الطبيب لأى مريض.

الجو الخلقى

أشرت أثناء مناقشتى للعينتين الطبيتين إلى الفوارق فى الجو الخلقى، أى فى أنواع الهوية الاجتماعية التى تبدو ضمنًا عند الأطباء من خلال سلوكهم اللغوى وغير اللغوى. ومسألة الجو الخلقى مسألة تناصية، بمعنى أننا نحاول تحديد النماذج المستقاة من الأنواع النصية الأخرى وأنماط الخطاب الأخرى، والتى يستعان بها فى تشكيل الذاتية (الهوية الاجتماعية، أو "النفس") للذين يشاركون فى التفاعلات. فأما فى حالة العينة

الأولى فقد كانت النماذج مستقاة من الخطاب العلمى، وأما فى حالة العينة الثانية فهى مستقاة من ضروب الخطاب فى عالم الحياة.

ومع ذلك فمن الممكن أن ننظر إلى الجو الخلقى باعتباره يمثل جانبًا من عملية "نَمْذَجَة" واسعه، حيث يتشكل مكان التفاعل وزمانه، وتتشكل مجموعة المشاركين فيه أيضًا والجو الخلقى المشارك فيها، من خلال إسقاط بعض الروابط فى اتجاهات تناصية معينة دون غيرها. ويضرب منجينو (١٩٨٧: ٣١ — ٣٥) مثالاً من خطاب الثورة الفرنسية (الخطب السياسية على سبيل المثال) إذ كان ذلك الخطاب يقوم على نموذج الخطاب الجمهورى في روما القديمة من حيث المكان والوقت و"المشهد" (بمعنى الظروف الشاملة للخطاب) إلى جانب المشاركين والجو الخلقى للمشاركين.

وتعتبر العينة الثانية حالة تمثل درجة أقل من الامتداد التاريخى. فالطب "البديل" من هذا النوع يشكل خطاب الممارسة الطبية القائمة على نموذج من عالم الحياة وهو "الحديث عن المتاعب" (چيفرسون و"لى" ١٩٨١؛ تن هاف ١٩٨٩) بين شخص لديه مشكلة ومستمع متعاطف. ومن المنطقى أن نفترض أن هذا النموذج قد وجد طريقه إلى الخطاب الطبى من خلال خطاب جلسات المشورة. وهو الذى يقوم على هذا النموذج. ويرتبط المشاركون بعلاقة تضامن وخبرة مشتركة، إن لم تكن صداقة، ويوحى بناء المشهد بأنه يقوم على أساس تخليص المرء من متاعبه. وإذا كان المكان طبيًا بوضوح، ما دام غرفة الكشف فى عيادة الطبيب، فإنه من الشائع للأطباء من ممارسى الطب البديل (وكذلك للمعلمين والمهنيين الآخرين الذين يتخذون مواقع مماثلة) أن يولوا اهتمامًا خاصًا بمسائل أثاث الغرفة أو ديكورها، فى محاولة لتغيير الطابع المؤسسى لها وجعل زوارهم يشعرون بالراحة أو "بالألفة". والجو الخلقى الذى يوحى به حديث الطبيب، أو بأسلوب سلوك الطبيب فى أمثال هذه المقابلات الشخصية بصفة أعم، جو الصديق المتعاطف الحريص على مصلحة الزائر، ما دام "يجيد الإصغاء" إليه.

ويتجلى الجو الخلقى إذن من خلال التعبير بالجسد كله لا بالصوت وحسب. ويقول بورديو (١٩٨٤: الفصل الثالث) إن لنا أن ننظر إلى اللغة باعتبارها "بُعدًا من الأبعاد الجسدية التى تعبر عن العلاقة الكاملة للمرء بالعالم الاجتماعى". فنجد على سبيل المثال

أن "أسلوب التعبير لدى الطبقات الشعبية" لا ينفصل "عن العلاقة الكلية بجسد المرء، وهى التى يسيطر عليها رفضه لمظاهر التصنع والتأنق الشديد، وإعلاؤه للذكورة والفحولة". ومعنى هذا أن الجو الخلقى لا يتجلى فقط فى الطريقة التى يتكلم بها الأطباء، بل فى الآثار المتراكمة لأوضاعهم الجسدية كلها، أى كيف يجلسون، وتعبيرات وجوههم، وحركاتهم، وطرائق رد الفعل الجسدى لما يقال، وما يسمى سلوك الاقتراب (أى إن كانوا يقتربون من مرضاهم أو حتى يلمسونهم، أو يحافظون على الابتعاد عنهم).

الخاتمة

يمثل مفهوم الجو الخلقى المرحلة التى نستطيع فيها تجميع المعالم المختلفة، لا للخطاب وحده بل للسلوك بصفة أعم، وهى التى تسهم فى بناء صورة معينة للنفس. وداخل هذا الإطار الشامل ينهض كل جانب من جوانب تحليل النص التى ركزت عليها فى هذا الفصل بدور معين، والجوانب المقصودة هى التحكم فى التفاعل، والصيغة النوعية، والتأدب. والواقع أن معظم، إن لم نقل جميع أبعاد الخطاب والنص التى تقبل الفصل بينها عند التحليل، تسهم إسهامًا معينًا، مباشرًا أو غير مباشر، فى بناء النفس.

ومع ذلك فإن هذه القضية تلقى التجاهل، كما ذكرت فى بداية هذا الفصل، فى دراسات اللغة وتحليل الخطاب، إذ إن معظم الاهتمام بالنفس عادة فى الخطاب يتركز حول مفهوم "التعبير": فمن الشائع تمييز الوظيفة "التعبيرية" أو "العاطفية" للغة، وهى التى تتعلق بطرائق الصياغة التى تبين مشاعر الناس إزاء أشياء معينة، أو مواقفهم تجاهها، ويوجد مفهوم واسع الانتشار عما يسمى "المعنى العاطفى"، وهو الذى يُطلق على الجوانب "التعبيرية" لمعنى الألفاظ. وعلى سبيل المثال نجد أن وصف ياكوبسون لوظائف اللغة يميز وظيفة "عاطفية" أو "تعبيرية" قائلاً إنها "ترمى إلى التعبير المباشر عن موقف المتحدث تجاه ما يتحدث عنه" (١٩٦١: ٣٥٤). وأما ما يتجاهله هذا فهو المنظور النقدى البالغ الأهمية للبناء، أى دور الخطاب فى تكوين النفوس أو بنائها. وعندما يؤكد المرء

البناء تبدأ وظيفة اللغة فى بناء الهوية تكتسب أهمية عظمى، لأن طرائق المجتمعات فى تصنيف الهويات وبنائها لأفرادها تمثل جانبًا أساسيًّا من جوانب عملها، وكيف تُفرض علاقات السلطة وتُمارس، وكيف يعاد إنتاج المجتمعات وكيف تتغير.وأما التركيز على التعبير فقد أدى إلى التهميش الكامل لوظيفة بناء الهوية فجعلها جانبًا ثانويًّا من جوانب وظيفة الصلة "بين الأشخاص". ولهذا قمت بتمييز وظيفة الهوية فى التعديل الذى أدخلته على شرح هاليداى (١٩٧٨) لوظائف اللغة، ومع ذلك فلابد من الدفاع دفاعًا تقنيًّا مفصلاً عن ضرورة القول بوجود وظيفة مستقلة خاصة بالهوية، وأما فى نظر هاليداى، فإن تحديد وظيفة مستقلة يقتضى أن يثبت المرء وجود مجال يتمتع باستقلال نسبى للتنظيم النحوى يتفق مع هذه الوظيفة.

الفصل السادس

تحليل النصوص: بناء الواقع الاجتماعى

يركز هذا الفصل أساسًا على جوانب التحليل النصى المتصلة بالوظيفة الفكرية للغة وللمعانى الفكرية، أى "ببناء الواقع الاجتماعى" على نحو ما ذكرته فى العنوان. وإذن فإن مدار التأكيد هنا هو دور الخطاب فى الدلالة والإحالة (ارجع إلى التمييز بينهما فى أواخر الفصل الثانى) حيث تتضمن الدلالة دور الخطاب فى تكوين نظم للمعرفة والعقيدة، وإعادة إنتاجها، والطعن فيها، وإعادة بنائها. ولكن المسألة لا تزيد عن كونها مسألة تأكيد، فمن المحتوم أن تتداخل هذه مع الوظيفة العلائقية ووظيفة بناء الهوية وهما اللتان ناقشتهما فى الفصل الخامس.

وأنا أناقش هنا عينتين رئيسيتين للخطاب، الأولى مقتطفة من كتيب خاص بالرعاية السابقة للوضع، موجه إلى الأمهات الحوامل وأزواجهن، والثانية مجموعة الخطب التى أشرت إليها من قبل، وهى التى ألقاها وزير فى الحكومة البريطانية، هو اللورد يَنْج، حول ثقافة "المبادرة الفردية". وأما الموضوعات التحليلية المحددة التى أعرض لها فهى: الروابط والتَّحَاجُّ، والتعدى والثيمة، ومعنى الكلمات، والصياغة، والاستعارة. فإذا نظرنا إليها من حيث انتماؤها إلى الفئات التحليلية الواردة فى الفصل الثالث وجدنا أن الموضوعات الثلاثة الأخيرة يشملها عنوان عام هو المفردات، وأن الموضوع الأول ينتمى إلى التماسك، والثانى إلى النحو.

الروابط والتّحَاجّ

العينة التالية جزء من قسم حول الرعاية السابقة للولادة، من **كتاب الطفل** (موريس ١٩٨٦) وهو كتيب تصدره المستشفيات للحوامل وأزواجهن، وسوف أقدم أيضًا أثناء التحليل مقتطفات من **كتاب الحمل**، (مجلس التعليم الصحى ١٩٨٤) وهو مطبوع مماثل أصدره مجلس التعليم الصحى. (وقد حذفت قسمًا فرعيًا حول "طول مدة الحمل"، وهو الذى يوجد فى الأصل قبل قسم فرعى عنوانه "الفحص").

الرعاية السابقة للوضع

الهدف الأساسى للرعاية السابقة للوضع أن تكفل لك اجتياز فترة الحمل والوضع وأنت فى تمام الصحة. ومن المحتوم إذن أن تتطلب سلسلة من الفحوص والاختبارات على امتداد فترة حملك. وكما ذُكر عاليه، سوف تتلقين هذه الرعاية إما من المستشفى المحلى الذى تتبعينه، وإما من الممارس الطبى العام الذى تعتادينه، وهو الذى يعمل فى حالات كثيرة بالتعاون مع المستشفى.

ومن المهم الحضور لإجراء أول فحوصك والتبكير بهذا قدر الطاقة، فقد يكون لديك بعض المتاعب الطفيفة التى يستطيع الطبيب تداركها فتعود بالفائدة على بقية فترة حملك. والأهم بصفة خاصة أنك بعد زيارتك لطبيبك وحجز مكان لك فى مستشفى محلى سوف تتلقين فى العادة تأكيدًا بأن كل شىء يسير سيرًا طبيعيًا.

الزيارة الأولى

تتضمن زيارتك الأولى استعراضًا شاملاً لصحتك فى الطفولة وأيضًا حتى اللحظة التى أصبحت فيها حاملاً. وفى بعض الأحيان قد تعانى المرأة من متاعب طبية معينة لا تدرى بها، مثل ضغط الدم المرتفع، ومرض السكرى، وأمراض الكليتين ، ومن المهم

التعرف على هذه المشكلات فى مرحلة مبكرة إذ إنها قد تكون لها آثار خطيرة فى مسار الحمل.

وسوف يحتاج الطبيب والداية إلى الإحاطة الكاملة بجميع مشكلاتك الصحية السابقة، وإلى مناقشة ظروفك الاجتماعية أيضًا، ونحن نعلم علم اليقين أن الظروف الاجتماعية يمكنها أن تؤثر فى نتيجة الحمل. ولهذا السبب سوف يطلبان منك التفاصيل الخاصة بمسكنك وبعملك الحالى. وسوف يحتاجان إلى أن يعرفا أيضًا إن كنت تدخنين أو تشربين الكحول أو إن كنت تتناولين أية عقاقير وصفها لك طبيب أو أصحاب الصيدليات. إذ إن جميع هذه المواد يمكن أحيانًا أن تضر بتطور الجنين ونموه.

الفحص

سوف توزنين حتى يمكن تقدير الزيادة اللاحقة فى وزنك، وسوف يُقاس طولُ قامتك لأن القصيرات بصفة عامة لديهن أحواض أصغر قليلاً من ذوات الطول الفارع، وهو أمر لا يدعو إلى الدهشة. وسوف تخضعين بعد ذلك لفحص جسدى كامل يتضمن فحص ثدييك وقلبك ورئتيك وضغط دمك، وبطنك وحوضك.

والغرض من هذا تحديد أية ظواهر شاذة قد تكون موجودة وإن لم تكن قد سببت لك أية مشكلات حتى الآن. ومن شأن فحص المهبل تيسير تقييم الحوض ابتغاء فحص حالة الرحم وعنق الرحم والمهبل. وكثيرًا ما تؤخذ لُطاخة مهبلية أيضًا فى هذا الوقت لفحصها واستبعاد وجود أى تغيير مبكر يؤدى إلى الإصابة بالسرطان مما قد يوجد فى حالات نادرة.

وسوف نبدأ بتحليل بعض جوانب تماسك النص وبناء الجمل فى هذه العينة؛ وذلك تمهيدًا للنظر فى الأسلوب المستخدم لإقامة الحجة، وأنواع معايير العقلانية التى تفترضها سلفًا، وسوف يتيح لنا هذا النظر فى أنواع الهوية الاجتماعية التى تبنى فى النص، وخصوصًا الصوت الطبى العلمى والجو الخلقى فيه.

ولنبدأ بطريقة بناء الجمل فى القسم الأخير وعنوانه الفحص، وهو الذى يتكون من فقرتين، تتكون كل منهما من ثلاث جمل. فإذا استثنينا الجملة الأخيرة فى الفقرة الأولى والجملة الأولى من الفقرة الثانية وجدنا أن كل جملة تتكون من عبارتين (أى إنهما جمل بسيطة) يربطهما حرف أو أداة تدل على الغرض أو السبب، والنظام المجرد هو:

العبارة الأولى ← حتى / لأن / لـ (من أجل) العبارة الثانية

بل إن الجملتين اللتين استثنيتهما ذواتا نسق يتفق جزئيًا مع هذا النسق، لأن الرابط فى كل منهما رابط يتعلق بالغرض، فالجملة الأولى فى الفقرة الثانية تبدأ بعبارة "والغرض من هذا"، واسم الإشارة "هذا" يحيلنا إلى الجملة الأخيرة فى الفقرة الأولى. والواقع أن نسق الجمل التى ترتبط برباط الغرض أو السبب، وكذلك العبارات داخل الجمل، نسق يتكرر على امتداد العينة كلها. والرسالة التى يرسلها هذا النسق رسالة بث الاطمئنان: أى إن كل شىء يحدث فى إطار الرعاية السابقة للوضع له سبب قوى. وإذا كان مَنْ يُرَادُ اطمئنانُه واضحًا، فإن من يقوم ببث الاطمئنان، على وجه الدقة، أقل وضوحًا.

فلنحاول تبيان ذلك بالنظر إلى المشاركين، أى من يشاركون فى هذا النص باعتباره جزءًا من الممارسة الخطابية، ومن يشاركون فى عمليات الرعاية السابقة للوضع التى يصورها النص. وأما المشاركون فى النص فهم (١) قراء النص الذين تعنيهم الرعاية المذكورة مباشرة فى معظم الأحوال (باعتبار أنهم من النساء الحوامل) أو ممن يشاركون فى هذه الرعاية (باعتبارهم أزواجهن) و(٢) منتجو النص، واسم المؤلف غير مذكور، ولكن اسم المحرر (وهو أستاذ متخصص فى أمراض النساء والولادة) وأسماء فريق التحرير مذكورة. وأما المشاركون فى الرعاية السابقة للوضع فهم (١) الحوامل و(٢) العاملون بالمهن الطبية. والعلاقة بين القراء باعتبارهم مشاركين، وبين النساء باعتبارهن مشاركات فى الرعاية المذكورة واضحة، فمعظم القراء يوشكون أن يصبحوا مشاركين فى هذه الرعاية، ومعظم هؤلاء يوشكون أن يصبحوا من الطائفة الأولى. ولكن العلاقة بين منتجى النص والمشاركين فى الرعاية المذكورة أقل وضوحًا إلى حد ما، فمن ناحية المبدأ قد يتبنى منتجو النص منظور الحوامل، أو المشتغلين بالمهن الطبية، أو لا يتبنون هذا المنظور أو ذاك.

ومن الواضح فى هذه الحالة أن منتجى النص ينتمون إلى المهن الطبية، وأكثر الأدلة تصريحًا بهذا ما نقرؤه فى الفقرة الثانية من القسم الذى يحمل عنوان "الزيارة الأولى". فالجملتان الأولى والثالثة من هذه الفقرة تتنبئان بما سوف يحتاج أفراد المهن الطبية إلى معرفته والسؤال عنه. والجملة الثانية تشرح سبب السؤال، ولكن المعرفة الطبية التى يقيم هؤلاء ممارساتهم عليها تتخذ صيغة واضحة المغزى وهى: "ونحن نعلم": فإن كلمة "نحن" تمثل حلقة الانتقال الدقيق من الإشارة إلى منتجى النص باعتبارهم مشاركين فى عملية الخطاب إلى الإشارة إلى أن أفراد المهن الطبية مشاركون فى عملية الرعاية السابقة للوضع.

ومع ذلك فلدينا حالة واحدة تمثل الفصل بين هاتين الصفتين، وهى الجملة الثانية فى الفقرة الأولى من القسم الذى يحمل عنوان "الفحص": ونقصد بها التعليق المضاف فى آخر الجملة، وهو "وهو أمر لا يدعو إلى الدهشة"، فهو تعليق يوحى لنا بأنه صوت عالم الحياة الذى ينطق به لسان "المريضة" المتوقعة أو حتى لسان أفراد المهن الطبية إذا تنحوا عن صفتهم المهنية (ارجع إلى مناقشة ميشلار لأصوات عالم الحياة فى تحليله لعينة الخطاب الطبى التى نوقشت أعلاه). ولكن لاحظ التضاد بين الصوتين: الصوت الذى نسمعه هنا والصوت الذى نسمعه فى الجزء الثانى من الجملة الأولى الذى يقول "لأن القصيرات بصفة عامة لديهن أحواض أصغر قليلاً من ذوات الطول الفارع") وهى العبارة التى تقدم السبب. فالصوت هنا صوت طبى، لأن كلمة "حوض" مصطلح طبى، والعبارة تتكون من مقولة قاطعة النبرة، نقول إنها تقوم على أدلة طبية. وهى تمثل المقتطف كله تمثيلاً أصدق، إذ إن معظم الجمل السببية ينطقها الصوت الطبى. وأما الاحتراز فى هذه المقولة ("بصفة عامة") فترجع أهميته إلى أن به غموضًا يوحى بالانتقال إلى صوت عالم الحياة، من ناحية، كما يوحى من ناحية أخرى بالحذر والتدقيق اللذين يتميز بهما الجو الخلقى الذى نربط بينه وبين الطب العلمى.

ومن الواضح أن الذين يبثون الاطمئنان هم أفراد المهن الطبية. فالجمل التى تقدم الأسباب أو تعبر عن الغرض، والتى ينطق الصوت الطبى بها بانتظام، تقدم لنا فى الحقيقة الأفكار العقلانية والحجج المنطقية التى نتوقعها من أفراد المهن الطبية، وهو ما يسهم

فى بناء الجو الخلقى لعلم الطب فى هذا المقتطف. ولنقارن بذلك المقتطف التالى من **كتاب الحمل**: "سوف تجرى لك فحوصات منتظمة طيلة فترة حملك... والغرض منها **التأكد من أنك وطفلك فى صحة جيدة، والتأكد من أن الجنين ينمو نموًا سليمًا، والحيلولة دون التعرض لأى سوء...**" (التأكيد من عندى). فالكلمات المطبوعة ببنط ثقيل أقرب، بوضوح وجلاء، إلى صوت عالم الحياة من انتماء التعابير المناظرة لها فى **كتاب الطفل** إليه، لكننى أشعر، مع ذلك، بوجود التباس فى الصوت الذى نسمعه فى **كتاب الحمل**، والسبب فى ذلك أن العاملين بالمهن الطبية كثيرًا ما يتحولون تحولاً جزئيًا إلى الحديث بصوت عالم الحياة عندما يحادثون المرضى (ارجع إلى العينة الثانية أعلاه) ولذلك فمن **الجائز** أن يستخدم أفراد المهن الطبية الكلمات المطبوعة باللون الأسود. ومن ثم فلا يتضح لنا إن كان كاتب **كتاب الحمل** يكتبه من منظور المريض أو من منظور (لموقع "مستحدث" بين) أفراد المهن الطبية.

ومن الأدلة الأخرى على امتزاج منتجى النص بأفراد المهن الطبية فى **كتاب الطفل** الأبنية النوعية فى النص، ففى الفقرة الأولى من القسم الذى يحمل عنوان "الفحص"، نجد أن الجمل الثلاث الأولى تبدأ بالحرف "سوف"، وهو الذى يعنى التنبؤ القاطع – "هذا ما سوف يحدث" – ويوحى بأن منتج النص يكتب من موقع العارف ببواطن الأمور. وينطبق على استعمال "يمكن" (مثل "هذه المواد يمكن أحيانًا أن...") وكلمة "قد" ("أى تغيير مبكر يؤدى إلى الإصابة بالسرطان مما قد يوجد فى حالات نادرة") إذ يقدم منتج النص هنا مقولات قائمة على الخبرة بشأن الاحتمالات الطبية. لاحظ أن تواتر استخدام صيغة الحال (بالإنجليزية) (مثل "أحيانًا" و"نادرًا") يزيد، على عكس ما يبدو، من سلطة هذه المقولات. ولاحظ أيضًا عبارة "من المهم أن" (فى الجملة الافتتاحية بالفقرة الثانية) وعبارة "من المحتوم أن" (الجملة الثانية بالفقرة الأولى) واستعمال تعبير "يؤدى إلى السرطان" وغيره من المصطلحات التقنية التى تدعم الإحساس بخبرة الكاتب.

وإذا شئنا التلخيص قلنا إن تحليل التماسك النصى فى هذه العينة يطلعنا على نوعية من التحاج (أى بناء الحجة) ونوعية من العقلانية، ومن ثم يُسمعنا الصوت الطبى العلمى والجو الخلقى فيها. فإذا استندنا إلى هذا المثال فى إصدار حكم عام قلنا إن أنماط

النصوص تتفاوت فى أنواع العلاقات التى تُنشئها بين عباراتها، وأنواع التماسك النصى التى تفضلها، وإن أمثال هذا التفاوت قد تكون لها دلالة ثقافية أو أيديولوجية. وتجتمع هذه الاختلافات فى التماسك النصى مع غيرها فتؤدى إلى اختلافات شاملة فى "النسيج" (هاليداى ١٩٨٥: ٣١٣ – ٣١٨) الخاص بأنماط النصوص، أى بالنوعية الشاملة لبناء العبارات لتكوين نص من النصوص. ومن الأبعاد الأخرى للتفاوت بعد "الثيمة"، التى تناقش فى القسم التالى، والطرائق التى تتميز بها "المعلومات المفترضة" (أى التى يقدمها منتج النص باعتبارها معروفة أو ثابتة سلفًا) عن "المعلومات الجديدة" (هاليداى ١٩٨٥: ٢٧١ – ٢٨٦؛ كويرك وآخرون ١٩٧٢: ٢٣٧ – ٢٤٣)، والطرائق التى تكتسب بها الصدارة بعض أجزاء النص، وتبقى أجزاء أخرى منه فى خلفيته (هُووِى ١٩٨٣). ومن جوانب التغير الخطابى التى ربما كانت أقل وضوحًا من سواها ولكنها قد تكون جديرة بالبحث فيها، جانب التغييرات فى النسيج والتماسك النصى، فهل من الصحيح، على سبيل المثال، أن بعض أنماط الإعلام الجماهيرى التى استعمرتها أساليب الإعلان (مثل الدعاية الحكومية حول بعض القضايا مثل مرض الإيدز) تتجلى فيها تغييرات فى هذه الجوانب، وإن صح هذا فكيف ترتبط أمثال هذه التغييرات بضروب التغيير فى نوعيات العقلانية والجو الخلقى؟

ويشير فوكوه فى فقرة سبق اقتطافها إلى وجود "نظم بلاغية منوعة للجمع بين مجموعات من الأقوال (أى كيفية الترابط بين الأوصاف، وضروب النتائج المستنبطة، والتعريفات التى يميز تتابعها البناء المعمارى لنص من النصوص)" (١٩٧٢: ٥٧). أى إن تحليل التماسك النصى على مستوى معين يركز على العلاقات الوظيفية بين العبارات، ويمكن استخدامه فى البحث فى أمثال تلك "النظم البلاغية" فى شتى أنماط النصوص. إذ نجد على سبيل المثال أن أحد الأنساق المهيمنة فى المقتطف من **كتاب الطفل** نسق الوصف (لما سوف يحدث للمرأة الحامل) متبوعًا بنسق الشرح (للأسباب الطبية لذلك). وأما البناء فى المقتطف التالى، وهو افتتاحية إعلان نشر فى إحدى المجلات، فيختلف اختلافًا كاملاً:

انظر لحظة واحدة فى السبب الذى يدعو الدبلوماسيين ومديرى الشركات فى شتى أرجاء العالم إلى اختيار الانتقال بسيارات مرسيدس من طراز "S" . ربما يكون السبب

أن هذا الطراز القيادى من سيارات مرسيدس-بنز يوحى بعلو المكانة من دون المظهرية الجوفاء. فإن تصميمها يستكمل سلوك الذين اغتنوا بوجودهم عن إثبات سمو منزلتهم.

(مجلة **صنداى تايمز**، ٢١ يناير ١٩٩٠)

إن الإعلان يبدأ بسؤال، تتلوه إجابات متتابعة، أو بتعبير أدق، بسؤال غير مباشر للقارئ (أى طلب موجه إلى القارئ للنظر فى سؤال ما) يعقبه إجابة مقترحة ممكنة (تتكون من جملتين)، وهذا نظام بلاغى يستخدم على نطاق واسع فى الإعلانات. ومن المحتمل أن تتميز به النوعيات البلاغية المختلفة، مثل أنماط السرد، فى النظم التى تستعملها.

ويقدم هاليداى (١٩٨٥: ٢٠٢ — ٢٢٧) إطارًا تفصيليًا لتحليل بعض الأنماط الرئيسية للعلاقة الوظيفية بين العبارات (انظر أيضًا هُوى ١٩٨٣) ولكن إطاره لا يتضمن علاقة السؤال والجواب القائمة فى المقتطف الأخير. ويمكن استعمال صورة أخرى من الإطار نفسه فى تحليل العلاقات الوظيفية بين جمل كاملة (ص ٣٠٣ — ٣٠٩). والخطوط العامة العريضة التى يضعها هاليداى للتمييز بين الأنماط الرئيسية الثلاثة للعلاقات بين العبارات تفيد التمييز بين "التفصيل"، وبين "التوسع"، وبين "التدعيم". أما التفصيل فيعنى أن إحدى العبارات (أو الجمل) "تمثل تفصيلاً لمعنى عبارة أخرى بزيادة تحديدها أو وصفها" إما بإعادة صوغها، أو تقديم أمثلة لها، أو إيضاحها وحسب. ومن الأمثلة على الوظيفة الأخيرة آخر جملة فى الفقرة الثانية من نص الرعاية السابقة للوضع التى تبدأ بعبارة "ومن الأهم بصفة خاصة". وأما التوسع فيعنى أن إحدى العبارات (أى الجمل) "تتوسع فى معنى عبارة أخرى بإضافة شىء جديد إليها". وقد يكون هذا فى صورة الإضافة المباشرة (التى يدل عليها حرف العطف، الواو، أو كلمات مثل "أضف إلى ذلك" إلخ). وأما التدعيم فيعنى أن إحدى العبارات (أو الجمل) "تدعم معنى غيرها بتخصيص دلالتها بعدد من الطرائق الممكنة: إما بالإحالة إلى الوقت أو المكان أو الطريقة أو السبب أو الشرط". أى إن العلاقات الرئيسية هنا بين العبارات والجمل علاقات زمنية (أ ثم ب، أ بعد ب، أ عندما توجد ب، أ أثناء حدوث ب إلخ، على افتراض أن "أ" و"ب" عبارات أو جمل)؛ وأما العلاقات العِلّيَّةُ (السببية) فنماذجها علاقات السبب والغرض (التى مرت بنا فى تحليل

كتاب الطفل): ومعنى العلاقات الشرطية هو (وجود فعل الشرط وجواب الشرط): (إذا كان أ كان ب)؛ والعلاقات المكانية تعنى (أ توجد حيث ب) والمقارنات (أ مثل ب، أ تشبه ب).

ومن المتغيرات المهمة بين أنماط النصوص درجة التمييز الصريح للعلاقات بين العبارات وبين الجمل. ويتمثل أحد الاختلافات بين **كتاب الطفل** وبين **كتاب الحمل** فى أن العلاقات السببية (الأسباب والأغراض) متميزة بصراحة أكبر فى الأول بصفة عامة، إذ توجد على سبيل المثال أدوات ربط أكثر فيه مثل "حتى" و"لما كان"، ويبدو أن هذه الصراحة تسهم فى الهيمنة الواضحة فى النص الأول للصوت العلمى الطبى والجو الخلقى العلمى الطبى أيضًا.

وتدل المغايرة فى التصريح أيضًا على ضرورة التمييز بين مستويين فى تحليل التماسك النصى: الأول تحليل علاقات التماسك الوظيفية، مثل التى وصفناها عاليه، والثانى تحليل علامات التماسك الصريحة الموجودة على سطح النص، مثل أدوات الربط المشار إليها. والأخيرة جديرة بالاهتمام أيضًا لا لتحديد مدى صراحة تمييز العلاقات الوظيفية فقط، بل أيضًا بسبب وجود اختلافات مهمة بين أنماط النصوص، وهى التى تظهر فى أنماط علامات التمييز التي تشيع فيها. ويميز هاليداى (١٩٨٥: ٢٨٨ – ٢٨٩) بين أربعة أنماط رئيسية للعلامات المستخدمة فى التماسك النصى السطحى وهى "الإحالة" و"الحذف" و"الربط" و"التماسك اللفظى". وهنا أيضًا لا أستطيع أن أقدم إلا الخطوط العريضة لهذه الأنماط. أما الإحالة فتعنى إحالة القارئ إلى جزء سابق من النص، أو إحالته إلى جزء مقبل من النص، أو إحالته إلى شىء خارج النص كسياق النص أو السياق الثقافى الأوسع نطاقًا له، باستخدام وسائل معينة مثل الضمائر الشخصية، وأسماء الإشارة، وأداة التعريف. وأما الحذف فيعنى استبعاد "مادة" يمكن الحصول عليها من جزء آخر من النص، أو الاستعاضة عنها بكلمة بديلة، بحيث تنشئ رابطة تحقق التماسك بين جزئى النص (انظر على سبيل المثال حذف "ورقة من نوع البستونى" (فى لعبة من ألعاب الورق، أى الكوتشينة، تسمى البريدج) فى الجزء الثانى من الحوار التالى: "لماذا لم تقدم ورقة من أوراق البستونى؟" "لم يكن فى يدى أىٌّ منها"). وأما الربط فقد أشرنا

إليه من قبل إشارات كثيرة، فهو تحقيق التماسك باستخدام كلمات الربط وتعبيراته، وهى التى نطلق عليها وفق التقاليد أسماء حروف العطف وأدواته (مثل الواو والفاء، و"إذ إن" و"لما كان" إلخ) إلى جانب ما نطلق عليه – اصطلاحًا – تعبير "التوابع الرابطة" (هاليداى ١٩٨٥: ٣٠٢) أو "الوصلات" (كويرك وآخرون ١٩٧٢: ٥٢٠ – ٥٣٢) مثل "ومن ثم"، "وبالإضافة إلى هذا"، "أو بعبارة أخرى". وأما التماسك اللفظى فيعنى تحقيق التماسك من خلال تكرار الألفاظ، أو الربط بين الكلمات والتعابير بعلاقات المعنى (انظر ليتش ١٩٨١) مثل الترادف (حمل المعنى نفسه) أو "الإدراج الدلالى" (ومعناه إدراج دلالة لفظ فى دلالة لفظ آخر (كما هو الحال بين الأسماء العامة والخاصة) أو ربط الكلمات والتعبيرات التى "تتصاحب" أو يقترن بعضها بالبعض (هاليداى ١٩٦٦) أى تنتمى إلى المجال الدلالى نفسه وعادة ما توجد معًا (مثل "الغليون"، و"الدخان"، و"التبغ").

ومن الخطأ أن نتصور أن أنماط علامات التماسك السطحى المذكورة مجرد خصائص موضوعية للنصوص. إذ لا بد أن يتولى مفسرو النصوص تفسير علامات التماسك فى إطار بنائهم لقراءات مترابطة المعنى لكل نص من النصوص؛ فما التماسك النصى إلا عامل واحد من عوامل ترابط المعنى. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع المرء أن يحدد الألفاظ المتصاحبة فى نص من النصوص إلا إذا نظر فى تفسير مفسرى النصوص فى هذا الصدد، أى تحديد العناصر التى يرى المفسرون وجود علاقات فعلية بينها. ولكن علينا أن ننظر نظرة دينامية أيضًا إلى علامات التماسك، من منظور منتج النص، إذ إن منتجى النصوص يقيمون علاقات تماسك من أنواع محددة فى غضون جعل المفسر يشغل موقع الذات. ومن ثم فإننا إذا نظرنا إلى التماسك النصى هذه النظرة الدينامية فربما اكتشفنا أنه من الطرائق المهمة "للعمل" الأيديولوجى الجارى داخل النص.

ويعتبر الإعلان المنشور فى المجلة، الذى أوردناه قبل صفحتين، مثالاً يوضح هذه المسائل. إذ إن أى تفسير مترابط المعنى لتلك الفقرة يعتمد على جهد كبير فى الاستنباط، الذى يرتكز على إعادة بناء روابط التماسك القائمة على الكلمات المتصاحبة، وهى التى ينشئها منتج النص، أى الربط بين "الدبلوماسيين ومديرى الشركات"، وبين "يوحى بعلو المكانة من دون المظهرية الجوفاء"، وبين "سلوك الذين اغتنوا بوجودهم عن إثبات

سمو منزلتهم". أى إننا نستطيع أن ندرك معنى النص إذا افترضنا أن الإيحاء بعلو المنزلة من دون المظهرية الجوفاء سمة تميز الدبلوماسيين ومديرى الشركات (بعد نقلها هنا إلى السيارة) وأن الدبلوماسيين ومديرى الشركات يسلكون سلوك من اغتنى بوجوده عن إثبات سمو منزلته. ولاحظ أن هذه العلاقات الخاصة بالتصاحب اللفظى ليست من النوع الذى يمكن أن تجده فى أحد المعاجم (على عكس العلاقة مثلاً بين "الكلب" و"ينبح")؛ بل إن منتج النص هو الذى أنشأها فى هذا النص. وعندما أنشأها المنتج فإنه كان يفترض فى الوقت نفسه وجود مفسر "قادر" على إدراك علاقات التصاحب المذكورة؛ وفى حدود نجاح المفسرين فى تلبية متطلبات الموقع الذى يشغلونه، ينجح النص فى أداء العمل الأيديولوجى الخاص ببناء ذوات ترى أن هذه العلاقات تتفق مع المنطق السليم (انظر مناقشة الإخضاع فى أواخر الفصلين الثالث والرابع).

التَّعدِّى والثِّيمَة (المبتدأ)

عادة ما يشار إلى البعد الفكرى للبناء النحوى للعبارة، فى علم اللغة المنهجى، بمصطلح "التعدى" (هاليداى ١٩٨٥: الفصل الخامس)، وهو يتناول أنماط النشاط المُشَفَّرِ فى العبارات، وأنماط المشاركين فيها (وكلمة "المشارك" هنا تشير إلى عناصر العبارات). وقد لقى هذا الجانب، كما قلت فى الفصل الأول عاليه، اهتمامًا بالغًا فى التحليلات التى أجريت فى مبحث اللغويات النقدية (انظر فاولو وآخرين ١٩٧٩؛ كريس وهودج ١٩٧٩؛ كريس ١٩٨٨؛ هودج وكريس ١٩٨٨). ويوجد نمطان رئيسيان من هذا النشاط: أنشطة أو عمليات "علائقية" إذ يحدد الفعل علاقة معينة بين العناصر (يكون، يصبح، ينتمى إلخ)؛ وأنشطة أو عمليات "فعلية" حيث نجد فاعلاً ومفعولاً به يقع عليه فعل الفاعل. وسوف أقول فى هذا القسم كلمة أو كلمتين عن "الثيمة"، وهو مصطلح يعنى هنا بُعْدًا من الأبعاد النصية لنحو العبارة، ويتعلق بالمواقع التى تشغلها عناصر العبارة وفقًا لمدى صدارة أو بروز المعلومات التى يمثلها كل عنصر (أى إذا كان فى موقع المبتدأ ذى الصدارة أم لا).

ومن الملامح الواضحة الخاصة بالعمليات القائمة على الفعل فى المقتطف الذى أوردناه من كتيب الرعاية السابقة للوضع، أن النص نادرًا ما يشير إلى الحوامل باعتبارهن "فواعل" فى البناء النحوى. فأما الفواعل فى العمليات القائمة على الفعل فهم أفراد المهن الطبية فى حالات كثيرة (وبصورة مضمرة أيضًا لأن العبارة مبنية للمجهول والفاعل "محذوف"، مثل "سوف توزنين") أو كيانات غير بشرية (مثل "الأحوال الاجتماعية" و"المواد" فى الفقرة الثانية بالقسم الذى يحمل عنوان "زيارتك الأولى"). وعلى العكس من ذلك نجد أن الحوامل أو سماتهن البدنية كثيرًا ما يشار إليهن ("أنت"، "طوق قامتك") فى حالة المفعول به فى العبارات "الفعلية". ومن الصحيح أيضًا أن الضمير "أَنْتُنَّ" (الذى يشير إلى الحوامل) نادرًا ما يكون فى موقع البداية ذات الأهمية الإعلامية فى العبارة، أى فى موقع الثيمة (أى المبتدأ) (وانظر ما يلى ذلك أدناه).

وكتاب الحمل مختلف فى هذه الجوانب. فهو يتضمن عددًا كبيرًا من العمليات "الفعلية" التى يشغل فيها الضمير "أنت" موقع الفاعل، ويتضمن عدد كبير من عباراته هذا الضمير فى موقع "الثيمة" أى المبتدأ. وهاك مقتطفًا منه:

سوف تريدين على الأرجح أن تطرحى أسئلة كثيرة أنت نفسك، عن الرعاية السابقة للوضع، وعن المستشفى، وعن حالة الحمل لديك. وربما أردت أيضًا أن تقولى شيئًا ما عما تتمنينه فى الحمل وعند الوضع. أخبرى القابلة (الداية) أى شىء ترين **أنت** أهميته. اكتبى مقدمًا ما تريدين أن تسألى عنه أو أن تقوليه.

تبدأ الجملة (الإنجليزية) بالضمير "أنت" التى تعتبر الفاعل للأفعال التالية: "يريد"، "يطرح أسئلة"، "يقول"، وضمنًا للأفعال التالية "أخبرى" و"اكتبى". وهذا الضمير المنفصل فى النص الإنجليزى "أنت" يعتبر أيضًا الثيمة (المبتدأ / الفاعل) فى خمس عبارات (بما فيها العبارات الثانوية مثل "ما تتمنينه فى الحمل عند الوضع"). ولنا أن نقول أيضًا إنه الثيمة المضمرة فى صيغة أفعال الأمر "أخبرى" و"اكتبى". ووجود الضمير "أنت" المطبوع بالبنط الثقيل يؤكد تركيز نص **كتاب الحمل** على ضمير المخاطب، على عكس عدم التركيز على المرأة فى **كتاب الطفل**. ففى هذا الأخير، نجد عددًا كبيرًا نسبيًا من الجمل

المبنية للمجهول، حيث لا يذكر الفاعل صراحة، وأما **الفاعل** المضمر فهو من أفراد المهن الطبية، ونجد إلى جانب ذلك بعض الصيغ النوعية التى تتضمن تنبؤات قاطعة مثل التى أشرت إليها فى القسم الأخير (وعبارة "سوف توزنين" تجمع بين هذين المَعْلَمَيْن (أى البناء للمجهول والصيغة النوعية القاطعة) وهو ما يعنى أن الحوامل يخضعن لإجراءات لا تتغير من جانب فواعل مجهولة. وجعل الضمير "أنت" ثيمة (مبتدأً / فاعلاً) فى **كتاب الحمل**، يبين من جديد أن الكتاب يتبنى (ولو كان فى هذا بعض اللبس كما قلت فى القسم الأخير) منظور النساء الحوامل، فى حين أن منظور **كتاب الطفل** منظور العاملين بالمهن الطبية بلا مراء.

ومعلم التعدى الأخير هو درجة التعبير الاسمى، أى بالأسماء أو التراكيب الاسمية، فى العينة. ومعنى التعبير الاسمى هو تحويل العمليات (أى الأحداث أو الأفعال) إلى أسماء، وهو ما يؤدى إلى الإحساس بوقوع "العملية" فى الخلفية، وعدم الإشارة إلى زمنها أو صيغتها النوعية، وعدم تحديد المشاركين فيها عادة، بحيث يصبح الفاعل مضمرًا مثل ما يفعله ومن يقع عليه فعل الفاعل. واللغة الطبية، وغيرها من الاستعمالات العلمية والتقنية للغة، تفضل التعبير الاسمى، ولكنها قد تكون تجريدية، أو تتضمن التهديد أو التعمية لغير المتخصصين، مثل قراء هذه العينة. **وكتاب الطفل** يزخر بالتعابير الاسمية، ومن الأمثلة فى القسم الذى يحمل عنوان "الزيارة الأولى" ما يلى: "استعراض شامل لصحتك"، "متاعب صحية"، "أمراض الكليتين"، "مشكلاتك الصحية السابقة"، "نتيجة الحمل"، "تطور الجنين ونموه". والنسبة العالية للتعابير الاسمية مؤشر آخر على توجه هذا النص إلى الصوت الطبى.

وأناقش الآن القضايا التى أثارها هذا المثال بقدر أكبر من التعميم، فأبدأ بالتعدى، ثم أنتقل إلى البناء للمعلوم والمجهول، والتعبير الاسمى، والثيمة (المبتدأ / الفاعل).

توجد فى **الواقع** عمليات ومشاركون فيها – من الأحياء والجماد – وتوجد فى **اللغة** عمليات ومشاركون فيها، ولكننا لا نستطيع أن نستنبط من طبيعة إحدى العمليات فى الواقع أسلوب الدلالة اللغوية عليها. وعلى العكس من ذلك، من الممكن الدلالة اللغوية على عملية واقعية بطرائق منوعة، وفق المنظور الذى تفسر به. إذ إن اللغة تميز بين عدد

ضئيل من أنماط العمليات وما يرتبط بها من أنماط المشاركين فيها، وتتوقف دلالة عملية واقعية على استيعابها فى نمط من هذه الأنماط اللغوية. ومن الدوافع الاجتماعية إلى تحليل التعدى هو أن يحاول المرء أن يحدد العوامل الاجتماعية أو الثقافية أو الأيديولوجية أو السياسية أو النظرية التى تتحكم فى أسلوب الدلالة على عملية معينة فى نمط معين من أنماط الخطاب (وفى أنواع مختلفة من الخطاب) أو فى نص بعينه.

والأنماط الرئيسية للعمليات فى اللغة الإنجليزية هى عملية "الفعل"، وعملية "الحدث"، والعملية "العلائقية"، والعملية "العقلية". وقد سبق لى أن أشرت إلى عملية "الفعل" والعملية "العلائقية" عاليه. ونستطيع التمييز بين نمطين من عملية الفعل: الأول نمط الفعل "الموجه" والثانى نمط الفعل "غير الموجه". أما الأول فهو النمط الذى حددته فى **كتاب الطفل**، حيث نجد فاعلاً يقع فعله على هدف. وهو يتحقق بصورة عامة — ويتضح على سطح النص — فى جملة متعدية (فاعل — فعل — مفعول به) مثل عبارة "أطلقت الشرطة النار على ١٠٠ متظاهر". وأما الفعل غير الموجه فيتضمن فاعلاً وفعلاً من دون مفعول به / هدف (مصرح به)، وعادة ما يتحقق فى صورة جملة لازمة (غير متعدية) مثل عبارة "كانت الشرطة تطلق النار". وأما عمليات الحدث فتتضمن حدثًا وهدفًا، وتتحقق عمومًا أيضًا فى صورة عبارات لازمة (غير متعدية) مثل عبارة "مات ١٠٠ متظاهر" ولا تتميز عبارات الفعل عن عبارات الحدث تمييزًا حاسمًا، ولكنها تختلف من حيث الأسئلة التى توجه بصورة طبيعية إليها: فالفعل غير الموجه يرتبط ارتباطًا طبيعيًا بسؤال يتخذ الشكل التالى: "ما الذى فعله "س" (= الفاعل)؟" وترتبط الأحداث بالسؤال التالى "ماذا حدث لـ "س" (= الهدف / المفعول به)؟" وأما العمليات العلائقية فتتضمن علاقات الوجود، أو الصيرورة، أو الامتلاك بين الكيانات، مثل عبارة "موت ١٠٠ متظاهر". ونرى أخيرًا أن العمليات العقلية تتضمن المعرفة (بأفعال مثل "يعرف" و"يعتقد")، والإدراك الحسى ("يسمع"، "يلاحظ")، والعاطفة ("يحب"، "يخاف"). وتتحقق عمومًا باعتبارها عبارات متعدية (مثل "خشى المتظاهرون الشرطة") وتتضمن ما يسميه هاليداى "المستشعر" (أى "المتظاهرون" فى هذه الحالة، باعتبارهم الكيان الذى استشعر "الخوف" وهو العملية

العقلية / النفسية) وإحدى "الظواهر" (وهى الشرطة فى هذه الحال، باعتبارها مصدر ذلك الإحساس بالخوف والمفعول به أو الهدف فى العبارة).

وقد يكون لاختيار نمط من أنماط هذه العمليات للدلالة على عملية حقيقية مغزى ثقافى أو سياسى أو أيديولوجى، على نحو ما ذكرت عاليه. ويقدم هاليداى مثالاً أدبيًا على المغزى الثقافى فى دراسة لرواية **الوارثين** لوليم جولدنج (هاليداى ١٩٧١). فهو يبين كيف يتوسل المؤلف بعمليات "أحداث" للدلالة على منظور "لوك" (الرجل النياندارتالى) (أى المنتمى إلى العصر الحجرى الأول) ومن نتائج ذلك استحالة تمثيل "الفعل الموجه" وعلاقات الفاعل والعِلِّيَّة المرتبطة به. ومن شأن هذا إظهار البدائية الثقافية لشخصية "لوك"، وعجزه عن إدراك معنى الأفعال التى يقوم بها الناس (الإنسان العاقل).

وبعض الأمثلة التوضيحية التى استخدمتها عاليه ("أطلقت الشرطة النار على ١٠٠ متظاهر" و"مات ١٠٠ متظاهر" و"موت ١٠٠ متظاهر" تدل على إمكان وجود مغزى سياسى وأيديولوجى لاختيار نمط العملية. فنجد على سبيل المثال أن إحدى القضايا ذات الأهمية الدائمة تتمثل فيما إذا كانت تقارير أجهزة الإعلام عن الأحداث المهمة تصرح بالفاعل، وبالعلية وبالمسؤولية أم تتركها غامضة. وتصور الأمثلة الواردة أعلاه فئة معينة من الأحداث التى تبرز فيها هذه القضية باستمرار، وهى قضية العنف والعنف المؤدى إلى الموت. وهكذا يبين "ترو" (١٩٧٩) أن التوجه السياسى لإحدى الصحف يحدد اختيار أنماط العمليات الخاصة بالدلالة على حالات الموت أثناء المظاهرات السياسية فى جنوب إفريقيا، ومن ثم يحدد إذا ما كانت المسؤولية عن هذه الحالات منسوبة إلى فاعل صريح وهوية هذا الفاعل. وعلى غرار ذلك أن الحروب والبطالة والتدهور الصناعى والحوادث الصناعية يشار إليها أحيانًا باعتبارها مجرد أحداث تقع وحسب، ويشار إليها فى أحيان أخرى باعتبارها أفعالاً لها فواعل. وقد تكون هذه البدائل مجالاً للصراع السياسى والأيديولوجى. ويصدق هذا نفسه على دلالة العمليات الخاصة بالرعاية السابقة للوضع فى المثال السابق، وقضية اعتبار الحوامل فواعل لأفعال معينة أم مجرد أهداف للأفعال.

وليس الشكل النحوى للعبارة دليلاً مباشرًا على نمط العملية فيها، إذ توجد، على سبيل المثال، حالات يصفها هاليداى "بالاستعارة النحوية" (١٩٨٥: الفصل العاشر) حيث

يتخذ نمط عملية معينة صورة التحقيق النحوى الذى يميز غيرها. وفيما يلى مقتطفات من تقرير نشرته صحيفة **"ذا مورننج ستار"** (أى نجم الصباح) وهى صحفية شيوعية بريطانية: "مظاهرات كبيرة تدعم الكفاح فى سبيل مرفق الصحة" (عنوان)؛ "تظاهر عمال مرفق الصحة وعقدوا اجتماعات، وقاموا بمسيرات وإضرابات، ووزعوا المنشورات وقدموا التماسات"؛ "هوجم البرلمان بالمئات من أبناء الشمال". هذه فيما يبدو جمل "فعلية" توحى إيحاءً قويًا بالنشاط الهادف. فالأولى والثالثة جمل "متعدية" (فاعل – فعل – مفعول به)، وهى الصورة المعتادة لتحقيق الفعل الموجه. ولكننا قد نرى أنهما من البدائل الاستعارية لما يلى، مثلاً "قامت أعداد كبيرة من الأشخاص بمظاهرات، الأمر الذى ساعد المكافحين فى سبيل تقديم الخدمات الصحية"، و"قام المئات من أبناء الشمال بمخاطبة أعضاء البرلمان لاكتساب تأييدهم". وأما الجملة الثانية فتتكون فيما يبدو من عبارات "فعلية" غير موجهة، ولكنها يمكن أن تعتبر استعارية (أى بدائل لعبارة "شاركوا فى مظاهرات"، و"عقدوا اجتماعات" إلخ). وفى هذه الحالة نجد دافعًا واضحًا للاستعارة النحوية فى الموقف السياسى للصحيفة.

ومن المتغيرات الإضافية فى عبارات الفعل الموجه قضية البناء للمعلوم أو للمجهول (كويرك وآخرون ١٩٧٢: ٨٠١ – ٨١١؛ هاليداى ١٩٨٥: الفصل الخامس). ففى الجملة المبنية للمجهول يصبح المفعول به نائب فاعل، وأما الفاعل فإما يتأخر بحيث يعتبر "فاعلاً سلبيًا" (فى عبارة مثل "من جانب") أو يحذف تمامًا (وفيما يلى أمثلة للمبنى للمجهول من **كتاب الطفل**، يذكر فيها الفاعل أو لا يذكر: "والرعاية السابقة للوضع سوف تقدم إما من جانب المستشفى المحلى أو من جانب الطبيب الممارس العام"، وعبارة "سوف يقاس طولك"). والمبنى للمعلوم يمثل الخيار "غير المميز"، أى الشكل الذى يقع عليه الاختيار عندما لا تتوافر أسباب محددة لاختيار المبنى للمجهول. ولاختيار المبنى للمجهول دوافع منوعة، من بينها أن هذه الصيغة تسمح بحذف الفاعل، وإن كان لهذا الحذف نفسه أكثر من دافع، فقد يكون أوضح من أن يذكر، وقد لا تكون له أهمية، وقد يكون مجهولاً. وقد يوجد سبب سياسى أو أيديولوجى لاستخدام المبنى للمجهول مع حذف الفاعل، وهو تعمية الفاعل ومن ثم تعمية العلية والمسؤولية (قارن عبارة "أطلقت الشرطة النار على ١٠٠ متظاهر

فقتلتهم" بعبارة "قُتِلَ ١٠٠ متظاهر". وصيغة المبنى للمجهول (باللغة الإنجليزية) تُحَوِّلُ الهدف / المفعول به إلى ثيمة / مبتدأ فى مستهل العبارة، وهو ما يعنى عادة تقديمه باعتباره "معروفًا" أى شيئًا مُسَلَّمًا بوجوده؛ والصيغة (الإنجليزية) نفسها تُحَوِّلُ الفاعل، إذ لم يُحْذَفْ، إلى الموقع البارز فى آخر الجملة حيث عادة ما نصادف معلومات جديدة. فعلى سبيل المثال، نجد فى عبارة "إن الرعاية السابقة للوضع سوف تقدم من جانب المستشفى المحلى أو من جانب الطبيب الممارس العام" أن "الرعاية السابقة للوضع" شىء مسلم بوجوده – فالمقتطف كله يدور حوله – وأن المعلومات الجديدة تتعلق بمن سوف يقدم هذا الشىء، والفاعل هنا (وهما بديلان فى الواقع) يشغل موقع المعلومات الجديدة. ولمعرفة المزيد عن الثيمة / المبتدأ انظر أدناه.

ويشترك التعبير الاسمى مع المبنى للمجهول فى إمكان حذف الفاعل، وفى ضروب الدوافع المنوعة من وراء ذلك. وتعمل الصيغتان فى الاتجاه نفسه فى عبارة "الفحص الطبى الشامل سوف يجرى بعدها": وكما ذكرت من قبل نجد أن الجمع بين المبنى للمجهول دون ذكر الفاعل مع صيغة النوعية ذات التنبؤ القاطع يدعم صوت الطب العلمى فى الكتيب من خلال الإيحاء بأن المرأة تخضع لإجراءات مجهولة الفاعل ولا تتغير قط؛ والعبارة الاسمية ("الفحص الطبى الشامل") هنا – من دون تحديد الفاعل – تدعم ذلك الإيحاء. وقد يتضمن التعبير الاسمى أيضًا حذف مشاركين آخرين إلى جانب الفواعل؛ فعلى سبيل المثال نجد أن الفاعل والهدف / المفعول به محذوفان من العبارة التالية " إذ إنها تتطلب سلسلة من الفحوص والاختبارات على امتداد فترة حملك".

فالتعبير الاسمى يحول العمليات والأنشطة إلى حالات وأشياء، ويحول المجسدات إلى مجردات. فعلى سبيل المثال، تختلف الإشارة إلى عمليات مجسدة فى الحمل الذى قد لا يتطور تطورًا طبيعيًا عن الإشارة إلى تحديد "أية ظواهر شاذة قد تكون موجودة"، فهذه تنشىء فئة جديدة من الكيانات المجردة. ويعتبر إنشاء الكيانات الجديدة مَعْلَمًا من معالم التعبير الاسمى الذى يتسم بأهمية ثقافية وأيديولوجية كبرى. خذ مثلاً إعلانًا عن جراحة التجميل يقول فى عنوانه الرئيسى "جمال المظهر يمكن أن يستمر طول عمرك!" إذ إن عبارة "جمال المظهر" تعبير (مؤول من عمليّات علائقية مجسدة مثل "إن مظهرك جميل!")

أى إنه يحول صفة موضعية مؤقتة إلى حالة أو خصيصة راسخة فيصبح لها كيان خاص يمكن الالتفات إليه والتلاعب به ثقافيا بعد ذلك (إذ يمكن مثلاً غرسها وتنميتها ورعايتها؛ ويمكن أن يقال إن حسن المظهر يأتى للناس بالحظ الحسن، أو بالسعادة أو بالمتاعب). ومن ثم يجد المرء أن التعابير الاسمية نفسها تقوم بدور الأهداف بل والفواعل فى العمليات. (للمزيد من مناقشة خصائص التعبير الاسمى ارجع إلى كريس وهودج ١٩٧٩: الفصل الثانى).

سبق لى أن أشرت إلى الثيمة عند مناقشة دوافع اختيار العبارات المبنية للمجهول، والمعروف أن الثيمة تعنى الجزء الأول من العبارة (المبتدأ أو ما يوازيه) وأن باقى العبارة يشار إليه أحيانًا باسم "الريمة" (تعريبًا للكلمة الأجنبية، التى تعنى الخبر أو ما يوازيه) (كويرك وآخرون ١٩٧٢: ٩٤٥ — ٩٥٥؛ هاليداى ١٩٨٥، الفصل الثالث). وتحليل العبارات بهذه الطريقة يعنى النظر إلى وظائفها وكيف تبنى "المعلومات" بمفهومها العام. فالثيمة تمثل نقطة انطلاق منتج النص فى عبارة من العبارات، وعادة ما تتفق مع ما يعتبر معلومات "مسلم بها" (وهو ما لا يعنى أنها كذلك فعلاً) أى إنها معلومات معروفة سلفًا أو ثابتة من وجهة نظر منتجى النص ومفسريه.

ويمكن للنظر فيما يُختار عادة ليكون ثيمة فى أنماط مختلفة من النصوص أن يساعدنا على إدراك الافتراضات القائمة على المنطق السليم بشأن النظام الاجتماعى والإستراتيجيات البلاغية. فلننظر أولاً فى الافتراضات القائمة على المنطق السليم: إن الاختيار "غير المميز" لثيمة معينة فى عبارة خبرية (مقولة) يمثل مبتدأ / فاعل العبارة؛ وهذا هو الاختيار الذى يراه الكاتب ما لم يكن لديه سبب خاص لاختيار سواه. فلدينا فى القسم الفرعى الذى يحمل عنوان "الفحص" مثلاً فى المقتطف الذى أوردناه من **كتاب الطفل** عدة ثيمات متتابعة (أى "بناء ثيمى") فى العبارات الرئيسية فى الجمل المذكورة، وهو الذى يكشف عن النهج الذى يعمل عليه أفراد المهن الطبية ("طولك"، "فحص جسدى كامل"، "فحص المهبل"، "مسحة مهبلية") ويشير إلى الافتراضات القائمة على المنطق السليم الخاصة بخطوات الفحص. والعبارة الأولى فى الفقرة الثانية، وثيمتها "الغرض من هذا"، تختلف بعض الشىء وتبين جانبًا آخر من جوانب ثيمة محتملة: أى وجود أبنية نحوية تسمح بوضع عناصر محددة فى موقع الثيمة، والشرح نفسه هو الذى يصبح الثيمة فى هذا الحالة.

وكثيرًا ما تكون الاختيارات المميزة للثيمة طريفة فيما تكشف عنه، لا بشأن الافتراضات القائمة على المنطق السليم فقط ولكن أيضًا بشأن الإستراتيجيات البلاغية. فالجملة الثانية من المقتطف السابق من كتاب الطفل تبدأ بعبارة تقول "ومن المحتم، إذن، أن تتطلب..." تعد مثالاً على هذا. فكلمتا "المحتم" و"إذن" من الكلمات الرابطة (كويرك وآخرون ١٩٧٢: ٤٢٠ – ٥٠٦) وتؤدى وظيفتها باعتبارها ثيمات مميزة. وتحويل بعض العناصر إلى ثيمات مميزة من أساليب تصديرها أى وضعها فى موقع الصدارة، وهو هنا عقلانية الرعاية السابقة للوضع؛ وهذا، كما بينت فى القسم الأخير، من شواغل منتجى النص، وهو يضفى المعنى على التماسك فى المقتطف. ولدينا حالة تختلف اختلافًا طفيفًا، وهى الجملة الثانية من القسم الفرعى الذى يحمل عنوان "الزيارة الأولى". فالثيمة هنا "فى بعض الأحيان"، وتصديرها يوضح الانشغال الرئيسى فى الرعاية السابقة للوضع باستباق المخاوف وتبديدها، وكثيرًا ما يوحى ذلك بنبرة تعالٍ معينة.

وتلخيصًا لما سبق أقول إنه من المفيد دائمًا الاهتمام بما يبدأ الكاتب به عباراته وجمله، لأن من شأن ذلك أن يُبَصِّرَنَا بالافتراضات والإستراتيجيات التى يصعب التصريح بها فى أى موقع.

وأختتم هذا القسم بتحليل لعينة قصيرة تبين كيف يتفاعل اختيار أنماط العمليات، والتعبير الاسمى، والثيمات فى النصوص. والمثال التالى مقتطف من إعلان عن ندوة حول الطاقة النووية فى بريطانيا:

هل نستطيع فعلا تلبية احتياجاتنا

من الطاقة دون اللجوء إلى الطاقة النووية؟

تضاعف استهلاك الطاقة على مستوى العالم كله نحو عشرين ضعفًا منذ عام ١٨٥٠. وأمامنا رأى يقول إن الطلب على الطاقة فى البلدان الصناعية قد يتضاعف ثلاثة أضعاف فى الأعوام الثلاثين المقبلة.

(صحيفة **الجارديان** ١٤ أغسطس ١٩٩٠)

من الممكن اعتبار الجملة الأولى (العنوان) استعارة نحوية: فهى متعدية، وتبدو فى صورة عبارة فعل موجه (فالضمير (المستتر) "نحن" هو الفاعل، و"احتياجاتنا من الطاقة" هدف)، ولكنها يمكن أن تعتبر إعادة صياغة استعارية لجملة مثل "هل نستطيع فعلاً إنتاج المقدار الذى نريد استخدامه من الطاقة من دون اللجوء إلى الطاقة النووية؟" أى إن الصيغة الاستعارية تتضمن تعبيرًا اسميًا ("احتياجاتنا من الطاقة") بصفته هدفًا، وهو يعامل باعتباره مقولة يمكننا صوغها صياغة مختلفة (كالقول "إننا سوف نواصل طلب المزيد من الطاقة") أى باعتبارها كيانًا سبق افتراضه. وإذا كانت هذه المقولة تقبل المناقشة، فالافتراض المسبق لا يقبل ذلك. وفى الجملتين التاليتين أمور مماثلة، غير أن الكيانين المفترضين سلفًا هنا فى موقع الثيمة أيضًا ("استهلاك الطاقة على مستوى العالم كله"، و"الطلب على الطاقة فى البلدان الصناعية"، والجملة الاسمية الأخيرة هى ثيمة العبارة الثانوية التى يسبقها الحرف "إن") وهو ما يدعم موقعهما باعتبارهما "معلومات مسلمًا بها"، أو معلومات يمكن اعتبارها كذلك. وهكذا فإن الاستعارة النحوية القائمة فى التعبير الاسمى تتآمر مع الثيمة، إن صح هذا التعبير، على الزج بقضية معينة فى الخلفية وهى إن كنا فى الواقع نحتاج إلى هذا الكم الكبير من الطاقة.

معانى الألفاظ

يواجه المرء، سواء كان منتجًا أو مفسرًا للنصوص اللغوية، وفى جميع الحالات، ما يسميه ريموند ويليامز "عناقيد" ألفاظ ومعان (ويليامز ١٩٧٦: ١٩) لا ألفاظًا أو معانى مفردة، وإن كان من المفيد أحيانًا أن يركز المرء على كلمة مفردة لأغراض التحليل، على نحو ما أفعل أدناه. وتتميز العلاقة بين الألفاظ والمعانى بأنها ليست علاقة المفرد بالمفرد بل علاقة المفرد بالجمع والجمع بالمفرد، فاللفظ المفرد له فى العادة معان متعددة، وكل معنى يصاغ عادة صياغات متنوعة (وإن يكن القول بهذا مضلل إلى حد ما، لأن اختلاف الصياغة يؤدى إلى اختلاف المعنى: وانظر القسم التالى). ويعنى هذا أننا حين ننتج نصًا

ما نواجه دائمًا مشكلة خيارات تتعلق بكيفية استخدام لفظ ما وكيفية صوغ أحد المعانى، وحين نفسر نصًا ما نواجه دائمًا قرارات تتعلق بكيفية تفسير الخيارات التى انتهى إليها منتجو النص (أى البت فى القيم التى نمنحها لها). وليست هذه الخيارات والقرارات ذات طبيعة فردية محضة: إذ إن معانى الألفاظ وصياغة المعانى من المسائل الخاضعة للتغير الاجتماعى والمنازعات الاجتماعية، وهي ظواهر لعمليات اجتماعية وثقافية أوسع نطاقًا.

سوف أبدأ بالتركيز هنا على معانى الألفاظ لا على صياغة المعانى، ثم تنعكس الآية فى القسمين التاليين. فلقد سبق أن أشار ويليامز إلى وجود "كلمات أساسية" معينة، تتميز ببروزها ثقافيًا وتستحق التركيز عليها فى البحث الاجتماعى، وسوف أناقش مثالاً شائعًا هو كلمة "المبادرة الفردية". وسوف أستخدم "المعنى الكامن" فى المصطلح للدلالة على نطاق المعانى المرتبطة تقليديا بالكلمة، وهى التى يحاول المعجم تمثيلها. فالمعاجم تنظم مداخل الكلمات بطرائق تدل ضمنًا علي النظرة التالية للمعنى الكامن: (١) إن المعنى الكامن ثابت؛ و(٢) إن المعنى الكامن عام شائع، بمعنى أنه مشترك بين جميع أفراد جماعة لغوية معينة؛ و(٣) إن المعانى القائمة فى داخل المعنى الكامن لأحد الألفاظ معان منفصلة، بمعنى أنها يمكن تمييزها بوضوح عن بعضها بعضًا، و(٤) إن المعانى القائمة داخل المعنى الكامن لكلمة معينة تتصف بعلاقة تكاملية تقول "إما هذا المعنى أو ذاك"، أى إنها معان لا تجتمع معًا.

وإذا كانت الخصائص الأربع المذكورة تحقق نجاحًا لا بأس به فى بعض الحالات، فإنها يمكن أن تكون مضللة إلى حد بعيد فى حالات أخرى، خصوصًا عند اشتباك الألفاظ والمعانى فى عمليات تنازع وتغيير اجتماعى أو ثقافى. ففى أمثال هذه الحالات قد تتغير العلاقة بين اللفظ والمعنى بسرعة، إلى الحد الذى يؤدى إلى زعزعة ثبات المعانى الكامنة، وقد يؤدى هذا إلى الصراع بين المعانى والمعانى الكامنة التى تتضارب نسبتها إلى ألفاظ معينة. (ويقول پيشوه، فيما اقتطفناه من كلامه عاليه، إن الاختلاف الدلالى مظهر من مظاهر الصراع الأيديولوجى وعامل من عوامله). أضف إلى هذا أن تغير المعنى والتنازع حوله يؤديان إلى بعض التغييرات فى قوة الحدود القائمة بين المعانى الموجودة داخل المعنى الكامن لكلمة ما ووضوحها، بل إن التنازع قد يدور حول أمثال هذه الحدود. وقد

يدور أيضًا حول طبيعة العلاقة بين المعانى الموجودة داخل المعنى الكامن لأحد الألفاظ، أى حول ما إذا كانت العلاقة تكاملية فى الواقع أو مراتبية، فإن كانت مراتبية فإنها تدور حول علاقات محددة بين المعانى تدل على هيمنة البعض وعلى أن البعض الآخر يشغل مكانة ثانوية. ولسوف أضرب أمثلة توضح بعض هذه الإمكانيات فيما يلى.

أما الأدلة على هذه النماذج البديلة للمعنى الكامن فمصدرها النصوص. والنموذج المعجمى يتفق مع النصوص التى تُنْتَجُ وتُفَسَّرُ من خلال التوجُّه المعيارى إلى المعنى الكامن، إذ يعامله هذا التوجه بصفته شفرة يتبعها أو يختار ما يختاره من داخلها. وقد نجد أمثلة صالحة فى البحوث أو المقالات التى يكتبها التلاميذ أو الطلاب فى العلوم الطبيعية. وأما النموذج الذى أطرحه فيجد المساندة فى النصوص ذوات التوجه الإبداعى للمعنى الكامن، إذ تعامله باعتباره موردًا متغيرًا ويمكن استغلاله كالمثال الذى أسوقه أدناه. فالنصوص الإبداعية تتميز بحالات غموض والتباس فى المعنى، وبالتلاعب البلاغى بإمكانيات المعنى الكامنة للألفاظ. والنصوص الإبداعية تستخدم بالضرورة إمكانات المعنى الكامنة موردًا لها، ولكنها تسهم فى تفكيكها وإعادة هيكلتها، بما فى ذلك إعادة ترسيم الحدود والعلاقات ما بين المعانى.

أبدأ الآن فحص كيفية استعمال كلمة "المبادرة" (الفردية) فى خطب اللورد يَنْغْ، وزير التجارة والصناعة فى حكومة السيدة تاتشر (١٩٨٥ – ١٩٨٨)، وأحد الشخصيات البارزة فى تصوير تلك الحكومة "لثقافة المبادرة" (الفردية) (انظر فيركلف ١٩٩٠ أ حيث تفاصيل الخطب والمزيد من التحليل). ولقد سبق لى من قبل أن أشرت إلى هذا المثال فى الفصل الرابع إيضاحًا للتحولات التناصية؛ ولكننى أفحصه هنا خصوصًا باعتباره مثالاً لمعالم معنى الألفاظ، وهو مثال يوضح كيف يمكن استثمار معنى كامن أيديولوجيًا وسياسيًا فى غضون التكوين الخطابى لمفهوم ثقافى أساسى.

وتتعلق الملاحظات التالية بلفظ "المبادرة" (الفردية) باعتباره "اسم جنس"، أو اسمًا لا جمع له من لفظه ("كالإنسان" بالعربية) أى باعتباره نوعًا من الأسماء التى لا توجد إلا بصيغة المفرد، ولا تسبقها بالإنجليزية أداة تنكير (كويرك وآخرون ١٩٧٢: ١٣٠).

ولكن "المبادرة" (الفردية) يمكن أن تستخدم اسمًا مفردًا وله جمع ("مبادرة" (فردية) و"مبادرات" (فردية) مثلاً). ووفقًا لمعجم أوكسفورد الكبير للغة الإنجليزية، نجد أن هذا اللفظ باعتباره اسم جنس له ثلاثة معان أصفها بأنها تختص به من زاوية "النشاط"، و"النوع"، و"التجارة"، وهى:

١- **النشاط**: "الإقدام على أعمال جسورة أو شاقة أو هائلة"؛

٢- **النوع**: "الميل أو الاستعداد إلى الاشتغال بأعمال تتميز بالصعوبة أو المخاطرة أو الخطر؛ جرأة الروح أو الهمة العالية"

٣- **التجارة**: هذا هو المعنى الذى تكتسبه "المبادرة" عندما توصف بأنها خاصة أو حرة، أى باعتبارها مشروعًا تجاريًا خاصًا.

وأنا أشير إلى هذه المعانى الثلاثة مجتمعة باعتبارها معنى "المبادرة" (الفردية). ولكن المعنى الخاص بالنوع يتضمن تضادًا بين الصفات المتعلقة بالنشاط التجارى تحديدًا (مثل القدرة على استغلال فرصة سانحة فى السوق) وبين الصفات الشخصية الأعم (مثل الاستعداد لخوض المخاطر).

وتستخدم كلمة "المبادرة" (الفردية) فى خطب الوزير ينج بمعناها التجارى ولكن من دون أن توصف بأنها "خاصة" أو "حرة"، وهو ما يزيد من الالتباس فى معنى الكلمة: فمن ناحية المبدأ نجد أن أى استعمال للكلمة يسمح بتفسيرها بأى معنى من هذه المعانى الثلاثة أو بمعنى يجمع بين أكثر من معنى منها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن معظم استعمالات "المبادرة" (الفردية) ذوات معان ملتبسة وتفيد الجمع بين المعانى الثلاثة، فإن السياق يقلل من إمكان هذا الالتباس، بما فى ذلك السياق اللغوى المباشر الذى تقع فيه الكلمة إلى حد ما. وللسياق اللغوى نوعان من التأثير، النوع الأول استبعاد معنى واحد أو أكثر، والنوع الثانى الإبراز النسبى لأحد المعانى من دون استبعاد المعنيين الآخرين. وسوف ترد الأمثلة على ذلك أدناه.

ويشكل المعنى الكامن للفظ "المبادرة" (الفردية) وإمكان التباس معناه "موردًا" يستغله الوزير ينج فى خطبه استغلالاً إستراتيجيًا. فاختلاف الخطب يؤكد المعانى المختلفة

لا بتشجيع معنى دون سواه، بل بتشكيل تجمعات معينة من المعانى، ومراتب معينة للعلاقات البارزة من بين معانى "المبادرة" (الفردية)، وهى التى يمكن أن تعتبر مناسبة لأهداف إستراتيجية أوسع نطاقًا، وخصوصًا الإسهام فى إعادة تقدير قطاع الأعمال الخاص الذى فقد بعض الثقة فيه بإقامة رابطة بين المشروعات التجارية الخاصة وبين الصفات التى تتمتع بقيمة ثقافية عالية لعلو الهمة. ويعتبر هذا مثالاً للتداخل الخطابى الإستراتيجى، بسبب تأكيد عناصر مختلفة من المعنى الكامن للكلمة فى الأنماط المختلفة للخطاب.

وفيما يلى مثال من خطاب ألقاه الوزير ينج فى مارس ١٩٨٥، إذ قال "مهمة الحكومة إيجاد الجو الذى يمكن للمبادرة (الفردية) تحقيق الرخاء فيه". وتقع هذه الجملة مباشرة بعد فقرة تشير إلى المشروعات التجارية الخاصة، ومن ثم فهى تبرز المعنى التجارى من دون إقصاء المعانى الأخرى، أى إن المرء يمكن أن يستعيض عن لفظ "المبادرة" (الفردية) بأحد التعبيرات الثلاثة (المشتركة فى معنى اللفظ) وهى "المشروعات التجارية الخاصة"، و"أنشطة المبادرات" و"الأفراد ذوو الهمم العالية"، من دون إحداث تناقض دلالى فى السياق اللغوى للجملة. وفى حالات أخرى فى الخطاب نفسه تنشأ علاقات الإبراز من خلال جوانب أخرى للسياق اللغوى، كأن يكون ذلك مثلاً من خلال الربط بين "المبادرة" (الفردية) وبين تعبيرات أخرى مثل "المشروعات التجارية الخاصة ومهمة خلق الثروة"، فهذه عبارة تؤكد المعنى التجارى، وأما عبارة "المبادرة الفردية والهمة العالية" فهى تؤكد المعنى الخاص بالنوع، وإن كان السياق اللغوى السابق يضعها فى طرف السُّلَّم الخاص "بالصفات التجارية".

ويركز خطاب ثان أُلْقِىَ فى يوليو ١٩٨٥ على مُنْشِئِى الأعمال التجارية (والمقاولات) وهو التركيز الذى يتجلى فى أسلوب إقامة مراتب هرمية للفظة المبادرة (الفردية)، يزداد فيه إبراز المعنى الخاص بالنوع. ويتميز هذا الإبراز النسبى بنائيًا فى بعض الحالات من خلال الربط بين "المبادرة" (الفردية) وبعض التعبيرات التى تعزل المعنى الخاص بالنوع عن سواه، مثل ما يلى "فيه إضرار بالمبادرة (الفردية)، والهمم الغريزية العالية للأفراد"،

و"تشجيع المبادرة (الفردية) وتشجيع الأفراد من ذوى الهمة العالية". ولكن أشد الجوانب بروزًا هو الطرف الخاص بالصفات التجارية فى سلم هذه المراتب، وهكذا نجد أن بناء معانى المبادرة (الفردية) يهيمن عليه المعنى التجارى، مثلما يحدث فى الخطاب الأول.

وألقى خطاب ثالث فى نوفمبر ١٩٨٧. ويشد الانتباه هنا عدد الحالات التى يقلل فيها السياق اللغوى من التباس المعنى، ويفرض المعنى الخاص بالنوع، كما نرى فيما يلى: "أدى إلى رفع مهارات الأفراد وشحذ هممهم"، "أن نعترف بالطابع المهنى والهمة العالية للمديرين"، "أن نستفيد من مواهب الأفراد وهممهم". ففى كل حالة يفرض الوزير المعنى الخاص بالنوع من خلال التنسيق بين المبادرة (الفردية) وأحد الأسماء التى تدل على الصفات الشخصية، واستخدام أشباه جمل (بالإنجليزية) (مثل "للأفراد" (والمضاف إليه بالعربية لا يحتاج إلى حرف جر) وغيرها) وهى التى تنسب "المبادرة" (الفردية) باعتبارها صفة، بطبيعة الحال، إلى (فئات معينة من) الأشخاص. أضف إلى ذلك أن الصفات المشار إليها أقرب إلى الطرف الشخصى على سُلَّم المراتب مما نجده فى الخطابين السابقين. ومع ذلك فإن هذا مجرد اختلاف فى الإبراز، إذ تظل نسبة كبيرة من الحالات متسمة بالالتباس والتردد بين المعانى الثلاثة، بل إن السياق اللغوى فى بعض الحالات لا يزال يؤكد المعنى التجارى (مثل: "لقد تغير المناخ كله فيما يتعلق بخلق الثروة والمشروعات التجارية الفردية").

ونستطيع أن نرصد في الخطب حركة داخلية فى اتجاه إعادة هيكلة المعنى الكامن "للمبادرة" (الفردية) نحو رفع مكانة المعنى الخاص بالنوع وبالصفات الشخصية العامة فى طرف سلم المراتب الخاصة بالنوع. وهذه الحركة تمثل فى ذاتها جانبًا من جوانب تطور إستراتيجية "المبادرة" (الفردية) لحكومة المحافظين على امتداد السنوات العشر الأولى من حكومة السيدة تاتشر. ففى الجزء الأول من هذه الفترة، كان الافتراض القائم يقول بإمكان خلق ثقافة "المبادرة" (الفردية) من خلال الإجراءات الاقتصادية إلى حد كبير (مثل تخفيض مكانة السلطات المحلية فى مجال الإسكان والتعليم العالى). ولكن الوزراء بدؤوا فى نحو منتصف الثمانينيات يقولون إن المطلوب مجموعة من التغييرات فى "الثقافة وعلم النفس" (وهى عبارة نايچيل لوصون). ومن ثَم فقد بدؤوا يضعون — من خلال مبادرات

وزارة التجارة والصناعة، على سبيل المثال، ومن خلال عناصر "المبادرات (الفردية) فى التعليم والتدريب – نماذج لنشاط المبادرة (الفردية) والهمم العالية فى النفوس، بحيث ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالتجارة ولكنها تؤكد مجموعات من صفات المبادرات (الفردية) والهمم العالية. (انظر موريس ١٩٩٠ حيث يورد تحليلات تفصيلية لهذه التغيرات). ويتجلى استمرار تغيير التأكيد المذكور داخل التوجه التجارى أيضًا فى الخلط غير المتجانس بين معانى المبادرة (الفردية) الذى أشرت إليه فى الخطاب الثالث عاليه.

ويوجد تماثل بين قيام الوزير ينج بإعادة الهيكلة الإستراتيجية للمعنى الكامن "للمبادرة" (الفردية) وإعادة هيكلة نظم الخطاب التى ناقشتها فى الفصل الثالث عاليه من حيث نموذج الهيمنة. فالواقع أننا نستطيع فعلاً تفسير النجاح فى الظفر بقبول معان محددة للألفاظ، ولهيكلة معينة لمعناها الكامن، باعتباره نجاحًا فى تحقيق الهيمنة. ومن ثم فلنا أن نطلق على النموذج الذى وصفته فى بداية هذا القسم "نموذج هيمنة" على معانى الألفاظ، وهو نموذج صالح للتطبيق لا على الخطب السياسية فقط، بل أيضًا فى البحث فى معانى الألفاظ فى التعليم والإعلان وهلم جرًا.

الصياغة

أنتقل فى هذا القسم إلى الجانب الثانى من طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى القائمة على المقابلة بين الجمع والمفرد: أى تعدد أساليب صوغ المعنى فى ألفاظ (بالنسبة للصياغة انظر ماى ١٩٨٥: ١٦٦ – ١٦٨، وعن وضع المعنى فى ألفاظ انظر هاليداى ١٩٧٨: ١٦٤ – ١٨٢). وقد سبق لى أن ذكرت أن منظور المفردات الذى يركز على الصياغة يتناقض مع النظرة القائمة على المعاجم إلى المفردات. فالمعاجم تمثل جزءًا من جهاز توحيد وتقنين اللغات (ليث ١٩٨٣) وهى ملتزمة دائمًا، إلى حد ما، بنظرية توحيدية للغة مجتمع من المجتمعات، ومفردات المعاجم مفردات معيارية بصورة مضمرة، إن لم تكن أيضًا صريحة، ما دامت تعمد إلى تقديم الصياغات ومعانى الألفاظ السائدة باعتبارها الصياغات والمعانى الوحيدة.

ولكن القول "بتعدد أساليب صوغ المعنى فى ألفاظ" مُضَلِّلٌ إذ يوحى بوجود المعانى سلفًا قبل صوغها فى ألفاظ بطرائق منوعة وبأن المعانى ثابتة مهما تنوعت الصياغة. وهكذا فمن الأفضل أن نقول بوجود طرائق بديلة فى جميع الأحوال "للدلالة" (كريستيفا ١٩٨٦ ب) – أى لإضفاء المعنى – على مجالات معينة من الخبرة (البشرية) وهو ما يسمح "بالتفسير" بأسلوب معين، ومن منظور محدد، نظريًا كان أو ثقافيًا أو أيديولوجيًا. فالمنظورات المختلفة لمجالات الخبرة تستتبع طرائق مختلفة لصوغها فى ألفاظ؛ وهذه هى الزاوية التى ينبغى لنا أن ننظر منها إلى الصياغات البديلة، مثل التعبير عن قدوم المهاجرين (إلى بريطانيا) بلفظ مثل "التدفق" أو "الفيضان" لا باعتباره "نشدانًا" لحياة جديدة. وإذن فإن المرء حين يغير الصياغة يغير المعنى فى الحقيقة. (ولكن أرجو ألا ينسى القارئ تحفظاتى السابقة على المبالغة فى التعبير عن العملية الإيجابية للدلالة على الواقع أو تكوين هذا الواقع بطريقة تتجاهل وجود هذا الواقع سلفًا وقدرته على المقاومة، باعتباره مجالاً سبق تكوينه من "الأشياء" المشار إليها فى الخطاب).

والصياغات الجديدة تُوَلِّد "أبنية لفظية" جديدة (هاليداى ١٩٦٦) وهذا مصطلح تقنى يُفَضِّلُ البعض استخدامه أحيانًا على استخدام "الألفاظ" لأن الألفاظ تستخدم فى أغراض كثيرة مختلفة فى حين أن "الأبنية اللفظية" تشير بوضوح قاطع إلى التعبيرات التى اكتسبت درجة من درجات الثبات والاستقرار. ومن أنماط الصياغة التى تكشف عن هذه العملية بوضوح وجلاء نمط الصياغة الذى يتضمن التعابير الإسمية. فعلى سبيل المثال نجد أن صياغة الجملة الأولى أدناه تكتسب صلابة وثباتًا من خلال البناء اللفظى الجديد وهو "رفع مستوى الوعى" فى الجملة الثانية:

١ – عقدوا اجتماعات لتشجيع الناس على أن يزدادوا وعيًا بحياتهم.

٢ – عقدوا جلسات لرفع مستوى الوعى.

ويؤدى خلق الأبنية اللفظية إلى نقل بعض المنظورات الخاصة بمجالات معينة للخبرة إلى نطاقات معرفية أوسع، قد تكون نظرية أو علمية أو ثقافية أو أيديولوجية.

وهى تُوَلِّدُ فى حالات مثل هذه الحالة فئات ثقافية جديدة مهمة، وربما كانت آثارها ضيقة النطاق. إذ يتضمن إعلان عن إحدى عيادات جراحات التجميل عددًا من الأبنية اللفظية (مثل "إزالة جيوب العيون"، و"تهذيب الأنف"، و"بسط الغضون"، و"تصحيح "الآذان الخفاشية"")، وهى أبنية ذوات دلالة أيديولوجية بمعنى أنها تمنح جراحات التجميل مفردات "علمية"، والظهور على الأقل بمظهر العمل فى مجال معقد؛ ومن ثم فإنها تزعم ضمنًا أنها تتمتع بالمكانة الرفيعة للعلاج القائم على العلم.

ويمكننا الإفادة من النظر إلى تعدد الصياغات المتاحة باعتباره جانبًا من جوانب التناص. إذ إن صياغة مجال من مجالات الخبرة توازى، على مستوى المفردات، تكوين تشكيل معين من العناصر التناصية فى إنتاج نص من النصوص. والاختلافات فى المفردات بين **كتاب الطفل** وبين **كتاب الحمل** أمثلة توضح معنى هذا، مثل إشارة كل منهما للغرض من أخذ "المسحات المهبلية"، فالأول يقول إن الغرض "استبعاد وجود أى تغيير سابق على السرطان" (**كتاب الطفل**) والثانى يقول إن الغرض "اكتشاف التغييرات المبكرة فى عنق الرحم مما يمكن أن يؤدى فى وقت لاحق إلى الإصابة بالسرطان" (**كتاب الحمل**). فتعبيرا "استبعاد" و"سابق على السرطان"، بالطريقة التى يستعملان بها هنا، ينتميان إلى الخطاب الطبى، فى حين أن "التغييرات... (التى) يمكن أن تؤدى فى وقت لاحق إلى الإصابة بالسرطان" تنتمى إلى خطاب عالم الحياة (أى خطاب المحادثة). (وتعبير "السابق على السرطان" ترجمة "حرة" للبناء اللفظى الإنجليزى "قبل سرطانى"). وتعتبر هذه الاختلافات فى المفردات جانبًا من جوانب الاختلاف فى التناص فى الكتيبين. ولنا أن نطبق تعليقات مماثلة على التقارير الإخبارية. ونحن نجد مثالاً لذلك فى العينة الأولى الواردة فى الفصل الرابع أدناه حيث تستخدم صحيفة **"ذا صن"** كلمات دارجة على الألسن فى الإشارة إلى تجار المخدرات، كأنما تترجم المصطلح الفصيح إلى لغة العامة، ولنا أن نعتبر ذلك بعدًا من أبعاد التشكيل التناصى الذى يرتكز على محاكاة الصحيفة "للغة الحياة العادية".

ولننظر فى مثال آخر مقتطف من مقال عنوانه "التوتر ورجل الأعمال: سيطر على التوتر من أجل صحتك" (لوكر وجريجسون ١٩٨٩) وهو مقال يرجع أصداء مذهب

الإدارة الجديد الذى يقول إن مفتاح النجاح فى الأعمال التجارية المعاصرة يكمن فى جودة القوى العاملة والتزامها (أى الأشخاص باعتبارهم "موارد بشرية" إذا استعرنا ألفاظ المقال نفسها):

الاستثمار فى إدارة التوتر

إدارة التوتر (أى السيطرة عليه) تيسر استخدام المهارات الشخصية الذى يؤدى بدوره إلى تحسين الأداء والتشغيل الفعال والإدارة الناجحة لأية منظمة. واستثمار مبلغ صغير فى إعداد دورات وبرامج لإدارة التوتر كفيل بأن يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى مستوى أرباح المنظمة. لا شك فى أن أعظم أرصدة المنظمة يتمثل فى موظفيها، وصحتهم وأداؤهم هو ما نراه فى كشوف الحساب فى آخر المطاف: من يتحكم فى التوتر، بالصحة والنجاح يظفر.

من الجوانب البارزة للتشكيل التناصى هنا مزج نوعين (من أنواع الكتابة): نوع المقال العلمى ونوع الإعلان (ويمثل الأخير السجع فى "الشعار" الختامى). ولكن قضيتى الرئيسية هى التشكيلة من أنماط الخطاب فى النص. فلدينا أولاً خطاب المحاسبة، وهو الذى يستمد النص منه الإشارة إلى الموظفين باعتبارهم "أرصدة" و"موارد". ولدينا ثانيًا التوسع فى خطاب إدارة المنظمات بحيث يشمل مجال "النفس" الذى يتجلى فى تعبير "إدارة التوتر". ولدينا ثالثًا خطاب إدارة الأفراد، الذى يضم هو أيضًا تطبيقًا لخطاب تكنولوجيا الآلات على الأشخاص (إذ يحدد قيم الأفراد من حيث أداؤهم) ويتوسع فى مفهوم المهارات إذ يجعله يتجاوز استعمالها التقليدى فى الإشارة إلى قدرات العمل اليدوى حتى يشمل القدرات غير اليدوية وإن كانت قدرات خاصة بصورة تقليدية ("مهارات شخصية").

ويمثل هذا المقتطف تحولاً مهما يجرى الآن فى أماكن العمل، وهو تحول يرتبط بالتغير التكنولوجى وأساليب الإدارة الجديدة، إذ إن الخصائص "الشخصية" للموظفين، التى كانت تعتبر فيما مضى أمورًا خاصة تقع خارج النطاق المشروع لتدخل أصحاب

العمل، يُعاد تعريفها اليوم باعتبارها مما يقع داخل نطاق التدخل المذكور. وهكذا أصبحت مشكلات توتر العاملين من القضايا التى يهتم بالنظر فيها، بصورة مشروعة، المسؤولون عن شئون الأفراد. وتدل المقتطفات من هذا النوع على المحاولات التى تبذل لتوليد خطاب جديد خاص بمكان العمل وتتجلى فيه القضايا المذكورة، بحيث يستفيد من شتى أنماط الخطاب التى تنتمى تقليديا إلى مكان العمل (مثل المحاسبة، وإدارة المنظمات، وتكنولوجيا الآلات، وإدارة الأفراد). ويتجلى تشكيل أنماط الخطاب المذكورة فى مفردات الحديث عن الموظفين وقدراتهم ومشكلاتهم (الصحية).

ومن المفيد مقارنة صياغة مجالات معينة من منظورات خاصة من حيث الكثافة النسبية، أى من حيث عدد الصياغات المختلفة (بما فى ذلك الأبنية اللفظية) التى ولدتها هذه المجالات، والتى يعتبر عدد كبير منها أشباه مترادفات. وقد نشر هاليداى بحثًا مهمًا (عام ١٩٧٨) يستخدم فيه مصطلح "التكدس اللفظى" فى الإشارة إلى كثافة الصياغة فى مجال من المجالات، وسوف أستخدم أنا مصطلح "التكدس الصياغى". ويعتبر التكدس الصياغى مؤشرًا على "الانشغال الشديد"، كما يدل على وجود "خصائص أيديولوجية" معينة فى المجموعة المسؤولة عنها (فاولر وآخرون ١٩٧٩: ٢١٠). ومن الأمثلة عليه صياغة القدرات اللغوية فى تقرير كنجمان عام ١٩٨٨ عن تعليم اللغة الإنجليزية فى المدارس البريطانية (وزارة التعليم والعلوم ١٩٨٨). فمن بين الصياغات نجد "المقدرة"، و"الفعالية"، و"الإجادة"، و"السهولة"، و"الخبرة"، و"المهارة". ويبدو أن هذا التكدس الصياغى يرتبط بانشغال التقرير برسم صوة أيديولوجية للغة باعتبارها مجموعة من المهارات التقنية المحددة التى يمكن تعليمها، ويمكن اكتساب المعرفة بها بأسلوب النماذج. وهذه نظرة إلى اللغة تؤكد الإنتاج التقليدى المناسب، وتفسير الجوانب الفكرية للمعنى (انظر فيركلف وإيڤانيتش ١٩٨٩).

وبالإضافة إلى التكدس الصياغى، يضع هاليداى (١٩٧٨) يده على ظاهرة أخرى يسميها إعادة الصياغة، بمعنى توليد صياغات جديدة وإنشائها باعتبارها بدائل عن الصيغ القائمة ومعارضة لها. ومصطلح إعادة الصياغة عنوان مفيد يمكن وضعه لوصف الطابع التناصى والحوارى للصياغة. ويؤكد إديلمان (١٩٧٤) المنظور الذى تستند إليه الصياغات

التقليدية لعلاج المرضى النفسيين بإعادة التعبير عن هذه الممارسات بصياغة جديدة تركز على معارضتها ومعاداتها. وقد رأينا فى المقتطف الخاص بإدارة التوتر عاليه إعادة صياغة لقدرات الموظفين ومشكلاتهم بهدف إدراجها فى إطار إدارة الأفراد، وأما فى المقتطف التالى فلنا أن نرى أن إعادة الصياغة تعتبر جانبًا من جوانب تسويق التعليم:

منتج الإعداد المهنى عادة ما يكون برنامجًا، ومن ثم فإن تصميمه وتنفيذه من العناصر الرئيسية لعملية التسويق، وينبغى أن يبدأ انطلاقه من حاجات من يمكن أن يصبحوا زبائن وعملاء ومن الفوائد التى ينشدونها.

(وحدة التعليم المستمر ١٩٨٧: ٥١)

تسير إعادة الصياغة هنا جنبًا إلى جنب مع إعادة الهيكلة الدلالية التى ناقشتها فى القسم السابق، وانظر كيف يحل "التصميم" بصراحة فى مرتبة ثانوية بعد "التسويق" فى الجملة الثانية، الذى يعتبر جانبًا من عملية تتضمن مفهوم "تصميم برنامج التدريب" وتُدْرِجُهُ فى معنى أعم ويرتكز إلى قاعدة تجارية للتصميم.

الاستعارة

النظرة التقليدية إلى الاستعارة تعتبرها مَعْلَمًا من معالم اللغة الأدبية، ولغة الشعر بصفة خاصة، ولا تراها مناسبة لأنواع اللغة الأخرى، ولكن الدراسات الحديثة للاستعارة (بمعنى لغة المجاز عمومًا) تقيم حججًا قوية على خطأ هذا التصور (ليكوف وچونسون ١٩٨٠). فلغة المجاز متغلغلة فى جميع أنواع اللغة، وجميع أنواع الخطاب، حتى فى الحالات التى لا تبشر إطلاقًا بذلك مثل ضروب الخطاب العلمى والتقنى. أضف إلى ذلك أن العبارات المجازية ليست مجرد زخرفات أسلوبية سطحية للخطاب، إذ إننا حين نختار الدلالة على أمور معينة بتعبير مجازى معين دون غيره فإننا نبنى واقعنا بطريقة معينة دون سواها، وهكذا فإن لغة المجاز تبنى الطريقة التى نفكر بها والطريقة التى نتصرف بها، ونظم معارفنا ومعتقداتنا، وذلك بأشكال عميقة وأساسية.

وتعتبر طريقة التعبير المجازى عن مجال معين من مجالات الخبرة قضية من القضايا المتنازع عليها داخل الممارسات الخطابية وحولها، إذ نجد على سبيل المثال أن بعض العاملين فى مجال التعليم العالى يعارضون معارضة شديدة التعابير الاستعارية المستمدة من السلع والاستهلاك (كالقول بأن "المواد الدراسية لابد من إعدادها فى صورة حُزَم متكاملة بحيث تصبح وحدات يريد المستهلكون شراءها") وكان من بين جوانب التغير الخطابى جانبٌ ترتبت عليه نتائج ثقافية واجتماعية مهمة وهو التغير فى التصوير المجازى للواقع. فإذا أردنا متابعة هذا المثال قلنا إن التشكيل المجازى للتعليم وغيره من الخدمات فى صورة الأسواق يعتبر عنصرًا قويًا من عناصر التحول لا فى الخطاب وحسب بل أيضًا فى التفكير وفى الممارسة فى هذه المجالات (انظر ما يلى).

وقد تكتسب بعض الاستعارات صورة طبيعية بالغة العمق فى ثقافة من الثقافات حتى لا يدرك الناس أنها استعارات فى معظم الأحوال، بل وقد يجدون صعوبة شديدة، حتى حين ينتبهون إلى وجودها، فى الإفلات من قبضتها فى كلامهم أو تفكيرهم أو أفعالهم. ويناقش ليكوف وچونسون البناء المجازى لأى حجة باعتبارها حربًا (وهى التى تتجلى، على سبيل المثال، فى عبارة مثل "مزاعم يتعذر الدفاع عنها (أى واهية)"، "هاجم كل نقطة ضعف فى حجتى"، "انتقاداته أصابت الهدف إصابة مباشرة"، "دمرت حجته"). ويقولون إن هذا لا يقتصر على كونه مسألة سطحية تتعلق بالصياغة، إذ إن "عددًا كبيرًا من الأشياء التى **نفعلها** أثناء التحاجِّ مبنية إلى حد ما على مفهوم الحرب" (١٩٨٠: ٤). وهكذا فإن إضفاء الطابع الحربى على الخطاب يعنى إضفاءه إيضًا على الفكر والممارسة الاجتماعية (شيلتون ١٩٨٨) تمامًا مثل إضفاء صورة السوق على الخطاب فى التعليم المشار إليه آنفًا باعتباره إضفاءً لصورة السوق على الفكر والعمل.

والمثال التالى لإضفاء الطابع الحربى على الخطاب يوضح إلى حد كبير فعالية الاستعارات فى بناء الواقع بأسلوب معين، وهو مقتطف من دراسة للانتخابات العامة البريطانية عام ١٩٨٧، وبصفة أخص للطريقة التى عالجت بها وسائل الإعلام قضية الدفاع (جارتون ومونتجومرى وتولسون ١٩٨٨؛ مونتجومرى ١٩٩٠). ويشير المؤلفون إلى وجود "تلاق" بين قضية الدفاع ذاتها وأسلوب تمثيل أجهزة الإعلام لها أثناء الحملة

الانتخابية: فالصورة المجازية المهيمنة للحملة نفسها صورة الحرب، والأمثلة التالية المقتطفة من التغطية التليفزيونية والصحفية توضح المقصود (التأكيد من عندى):

١- كانت قضية الدفاع **المحور الرئيسى لهجومها** على حزب العمال وزعيمه نيل كينوك (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة الأولى ٢٦ مايو).

٢- بدأ الليلة فى جنوب ويلز **الهجوم المضاد** الذى شنته السيدة تاتشر (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة الأولى ٢٦ مايو).

٣- كان هجوم السيدة تاتشر جزءًا من جهد حزب المحافظين **على جبهتين** لإيقاف تقدم حزب العمال (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة الثانية، ٢٦ مايو).

٤- قام حزب العمال **بالدفاع دفاعًا مستميتًا عن موقفه رغم انهزامه** يوم أمس (صحيفة فاينانشال تايمز ٢٧ مايو).

٥- كانت **حركة الكماشة** التى قام بها حزب المحافظين وحلفاؤه ضد حزب العمال تتضمن **هجمة** شرسة من جانب ديڤيد أوين (صحيفة **ذا إندپندنت** ٢٦ مايو)

والقضية تقدم بطبيعة الحال استعارة حربية جاهزة إلى أجهزة الإعلام. ومن الآثار العملية لها، كما يبين المؤلفون، أن أصبح من بالغ الصعوبة على حزب العمال أو أى حزب آخر أن يدعو فى أجهزة الإعلام إلى سياسة دفاعية مبنية على غير تلك النظرة التصادمية الفظة للعلاقات الدولية (المصوغة فى صورة "التصدى للبلطجية"، والردع، وما إلى ذلك بسبيل؛ انظر أدناه).

أضف إلى ذلك أن الحملات الانتخابية لا تجرى فى الواقع على شكل مواجهات مباشرة أو تبادل الحجج بين الخصمين وجهًا لوجه، فما تلك إلا الصورة التى تبنيها أجهزة الإعلام، إذ تقوم هذه الأجهزة باختيار المادة وتنظيمها وتمثيلها بحيث تختزل التعقيد والتشويش فى الحملة وتنسقها فى حجة جاهزة أو منازلة منتظمة تتتابع فيها الضربات والضربات المضادة. ومن ثم تبرز صورة هذا التراشق باعتباره واقعًا يقتصر دور أجهزة الإعلام على نقله، بحيث تخفى آثار الجهود التى بذلتها أجهزة الإعلام نفسها

فى بناء ذلك الواقع. ومن الآثار العملية الأخرى أن التغطية الإعلامية نفسها تشكلها الاستعارة المذكورة، إذ نجد على سبيل المثال نسقًا للتناوب فى كل يوم بين "الهجمات" التى يشنها أحد الأحزاب و"الهجمات المضادة" التى يشنها حزب آخر. بل إن الأحزاب السياسية تكيف حملاتها حتى تتفق مع "الواقع" التى تبرزه صورتها فى أجهزة الإعلام. فإذا صورت هذه الأجهزة أحد الأحزاب فى صورة من سدد "ضربة" قوية يومًا ما، شعر الحزب الآخر بضرورة إعداد مادة لتقديمها فى مؤتمرات صحفية أو خطب معينة، إذا كان المستشارون الإعلاميون يرون أن هذه المادة يسهل تصويرها فى صورة "ضربة مضادة". وهكذا، وباختصار، نجد أن للاستعارة آثارًا فى تغطية الحملة، وفى الحملة نفسها.

ويشير جارتون ومونتجومرى وتولسون (١٩٨٨) أيضًا إلى القوة الأيديولوجية "للسيناريو" فى تغطية قضية الدفاع فى انتخابات عام ١٩٨٧. وهم يستخدمون مصطلح "نص التمثيل" الموازى عند غيرهم لمصطلح "القصة"، فى الدلالة على السيناريوهات النمطية وسلاسل الأحداث المرتبطة بها، وهى التى تمثل جانبًا من "المنطق السليم" ذى الجذور العميقة فى ثقافة من الثقافات. والكثير من السيناريوهات تستند إلى قاعدة استعارية، إذ يناقش شيلتون (١٩٨٨: ٦٤) على سبيل المثال كتيبًا أصدرته وزارة الدفاع البريطانية لإقناع الناس بضرورة زيادة الأسلحة النووية البريطانية:

كيف تتعامل مع بلطجى

السلام من خلال الردع: الإجابة الوحيدة على تهديد البلطجى

اضطر العديد منا للتصدى إلى أحد البلطجية فى مرحلة ما من مراحل حياتنا. والإجابة الوحيدة أن تقول له "ابتعد عنى وإلا سوف تأسف"، وأن تملك القوة القادرة على إثبات صحة كلامك.

وهنا نجد أن ما يسميه شيلتون سيناريو البلطجة (بمعنى أن "البلطجى دائمًا ما يهاجم من هم أضعف منه، ولذلك فالطريقة الوحيدة لتجنب مهاجمتك هى أن تبدو قويًا") يستخدم للتعبير الاستعارى عن العلاقات الدولية فى صورة علاقات بين الأفراد، والنمط الأولى للبلطجة بالمعنى المقصود هو ما يسود بين تلاميذ المدارس (حيث يفرض الأضخم حجمًا سيطرته على من هم أضعف منه). ويبين جارتون ومونتجومرى وتولسون (١٩٨٨) أن هذا السيناريو وغيره يمثل الطرائق التى استخدمتها أجهزة الإعلام فى تحويل أحد التصريحات الرئيسية التى أدلى بها نيل كينوك، زعيم حزب العمال، إلى (استعارة حربية) وبناء هذه الاستعارة إعلاميًا.

وطرائق التصوير المجازى للأحداث التى تخل بالتوازن الاجتماعى النسبى (مثل الحروب والأوبئة والكوارث البيئية غيرها) فى أجهزة الإعلام وفى غيرها تعيننا على أن ننظر نظرة ثاقبة فى قيم إحدى الثقافات ومشاغلها. فعلى سبيل المثال بحثت سونتاج (١٩٨٨) الصور المجازية لمرض الإيدز (نقص المناعة المكتسب). وهى تقول إن الصورة المجازية الرئيسية للمرض هى صورة "الطاعون". فالإيدز مثل الطاعون مصدره أجنبى، ويرتبط فى أصوله بالأجانب، إذ يعتبر أنه نبع فى أفريقيا، وتحيطه هالة عنصرية الروابط النمطية بين السود وبين "الطابع الحيوانى والانحلال الجنسى". وترتبط استعارة الطاعون أيضًا باستعارة حربية: فمرض الإيدز يمثل غزوًا وهو غزو، بمزيد من التحديد، قام به العالم الثالث لأوروبا وأمريكا. وتفسير الإيدز يشبه تفسير الطاعون فى كونه يمثل "حُكمًا على أحد المجتمعات" بسبب التسيب الأخلاقى، وتضيف قائلة إن البعض يستخدم مرض الإيدز بصورة سياسية وأسلوب ينم عن كراهية الميول الجنسية المثلية، بقصد قهر "مجتمع الإباحة". ولكن هذه الاستعارة تتسم بجوانب متناقضة وإشكالية، إذ لا يتمتع أحد بالحصانة من الطاعون أو الإيدز، ومع ذلك فإن هذا التعميم يعرض للخطر البناء الأيديولوجى المهم للإيدز باعتباره مرض "الآخر"، بمعنى أن مرضهم يشكل تهديدًا لنا "نحن".

الخاتمة

بهذا أختتم مناقشة الخصائص التحليلية للنصوص التى شغلت الفصلين الخامس والسادس. وسوف أضم الموضوعات التى ناقشتها بعضها إلى بعض فى الفصل الثامن بصورة مختصرة باعتبارها جزءًا من الخطوط الإرشادية اللازمة لتحليل الخطاب. ومن المناسب أن أُذَكِّرَ القراء هنا بالإطار الثلاثى الأبعاد لتحليل الخطاب الذى قدمته فى الفصل الثالث، والأبعاد هى: تحليل الخطاب باعتباره نصًا، وباعتباره ممارسة خطابية، وباعتباره ممارسة اجتماعية، حتى أؤكد أن تحليل النص ليس مما ينبغى عزله عن سواه. فمن اليسير أن ينغمس المرء انغماسًا شديدًا فى تعقيدات النصوص إلى الحد الذى يجعله يرى أن تحليل النص غاية حميدة فى ذاتها. ولا شك فى وجود بعض أشكال تحليل الخطاب التى تنحو هذا المنحى، مثل الأشكال التى كان يعنيها بورديو عندما وصف تحليل الخطاب بأنه "انتكس فاتخذ أشكالاً للتحليل الداخلى التى يتعذر الدفاع عنها" (١٩٨٨: ١٧). فعلى العكس من ذلك أريد أن أؤكد أن التحليل لا يمكن أن يتكون فحسب من وصف النصوص بمعزل عن تفسيرها (وقد سبق لى أن ميزت بين هذه المصطلحات عاليه). وهكذا فإننى دأبت على تفسير النصوص الموصوفة فى هذا الفصل والفصل السابق. وللتفسير ضرورة على مستويين: أحدهما محاولة تفهم معالم أحد النصوص باعتبارها عناصر فى ممارسة خطابية، وخصوصًا باعتبارها "آثارًا" لعمليات إنتاج النصوص (بما فى ذلك الجمع بين العناصر والأعراف غير المتجانسة الخاصة بالتناص والتداخل الخطابى) وباعتبارها أيضًا "مفاتيح" فى عمليات تفسير النصوص. ويتشابه هنا وصفى لما يفعله المحلل، ووصفى فى الفصل الثالث لما يفعله مفسرو النصوص، إذ إن المحللين يحتاجون أيضًا إلى الموارد التى يتمتعون بها باعتبارهم أفرادًا ذوى كفاءة فى مجتمعاتهم، حتى ولو استخدموا هذه الموارد بانتظام أكبر. وأما المستوى الآخر للتفسير فهو محاولة فهم معالم أحد النصوص وتفسير المرء لكيفية إنتاجها وتفسيرها، من خلال اعتبارها جوانب دقيقة فى ممارسة اجتماعية أوسع نطاقًا. وكنت فى عمل سابق لى قد ميزت بين هذين المستويين للتفسير بالإشارة إلى الأول بمصطلح "التفسير" فقط، وإلى المستوى الثانى بمصطلح "الشرح" (فيركلف ١٩٨٩ أ: ١٤٠ – ١٤١).

ليس الوصف منفصلاً عن التفسير على نحو ما يُفترض فى حالات كثيرة. فالمرء باعتباره محللاً (وباعتباره مفسرًا عاديًا للنصوص) يقوم بالتفسير حتما طول الوقت، ولا توجد مرحلة من مراحل التحليل تعتبر وصفًا محضًا. ومن ثم فإن تحليل المرء لنص من النصوص يتشكل ويتلون بتفسيره لعلاقته بالعمليات الخطابية والعمليات الاجتماعية الأوسع نطاقًا. بل إن نسخ نص منطوق يتضمن حتمًا التركيز على تفسير له (انظر الحديث عن النسخ فى الفصل الأخير) واختيار المرء ما يصفه يعتمد على ما انتهى إليه من قبل من تفسير. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما أسميه المعالم التحليلية للنص تتسم فى حالات كثيرة بامتزاج شديد بينها وبين التفسير، فعلى سبيل المثال سوف تجد أن أنساق التلازم اللفظى فى النصوص التى حللتها فى إطار تحليل التماسك النصى ليست أنساقًا موجودة وجودًا موضوعيًا فى النص، بل هى، إن صح هذا التعبير، أنساق "وُضعت" فى النص نتيجة تفسير المرء له. وهكذا فإن الأمر لا يقتصر على أن الوصف والتفسير يلزم كل منهما للآخر، بل أنهما أيضًا يمتزجان ويختلط أحدهما بالآخر.

ويتشابه المحلل والمشارك فى جوانب أخرى، فالتحليل يؤدى إلى إنتاج نصوص يجرى توزيعها واستهلاكها اجتماعيًا مثل غيرها من النصوص، وخطاب التحليل – مثل أى خطاب آخر – يمثل شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية: فله علاقة جدلية بالأبنية الاجتماعية، وله موقعه الذى تحدده علاقته بالصراع الاجتماعى، وهو يقبل الاصطباغ بصبغة أيديولوجية وسياسية. فالمحللون ليسوا فوق الممارسة الاجتماعية التى يحللونها بل إنهم فى داخلها. ومن ثم فللمرء أن يتوقع أن يتسموا بأقصى قدر ممكن من الوعى الذاتى إزاء الموارد التى ينهلون منها فى تفسير الخطاب، وإزاء طبيعة الممارسة الاجتماعية للتحليل نفسه، أى بالأبنية التى تتحكم فيها، وتوجهها إلى مواقع الصراع، ونتائج هذا التوجه وآثاره فى ضروب الصراع والأبنية.

الفصل السابع

الخطاب والتغير الاجتماعى فى المجتمع المعاصر

فى إطار التوجه المزدوج للتغير الخطابى الذى ناقشته من قبل (فى أواخر الفصل الثانى (فى قسم منفصل)) يَنْصَبُّ تركيزى فى هذا الفصل على التغير المستمر فى نظم الخطاب لا فى الأحداث الخطابية. وسوف أحدد اتجاهات عامة معينة فى التغير الخطابى ذوات تأثير فى النظام المجتمعى للخطاب، وأرجع هذه الاتجاهات إلى الدروب الأعم التى يسير فيها التغير الاجتماعى والثقافى. ونوع التغير الذى سوف أشير إليه يتسم فى جانب منه بطابع دولى أو على الأقل عبر وطنى، على نحو ما أشرت إليه فى المقدمة. وأنا أعجب لضآلة الاهتمام بأمثال هذه الاتجاهات إلى التغيير فى نظم الخطاب؛ ومن ثم فينبغى النظر إلى هذا الفصل باعتباره مدخلاً استكشافيًا إلى مجال بحث واسع يعانى من التجاهل إلى حد كبير. وسوف أناقش ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول إضفاء الديمقراطية على الخطاب، والثانى "تسليع" الخطاب، والثالث اكتسابه الطابع التكنولوجى. فأما الاتجاهان الأولان فيتعلقان بتغييرات موضوعية فى الممارسات الخطابية، وأما الثالث فيقول إن التدخل المتعمد فى الممارسات الخطابية من العوامل التى تزداد أهميتها فى إحداث التغيير. ولهذه الاتجاهات تأثير شامل متغلغل فى نظم الخطاب المعاصر، وإن كان تأثيرها يتسم بالتفاوت، وتوجد مظاهر تضاد شديد فيما بين نظم الخطاب المحلية المرتبطة بمؤسسات أو مجالات معينة.

ومن شأن التركيز على اتجاهات معينة أن يمهد لنا الطريق إلى تحديد أنساق محددة داخل العمليات المركبة والمتناقضة للتغير الخطابى الجارى، ولكن هذا طريق بالغ التجريد فى النظر إلى التغيير. ويحاول القسم الأخير من هذا الفصل تصحيح ذلك إلى حد ما، وذلك بأن ننظر كيف تتفاعل الاتجاهات مع بعضها البعض، وكيف يمكن أن تظهر هذه الاتجاهات فى عمليات الصراع على الهيمنة على هيكلة نظم الخطاب. وأنا أقدم تفسيرات مختلفة لهذه الاتجاهات من حيث اختلاف نماذج الممارسة الخطابية، وأسوق الحجة على أن نموذج الهيمنة الذى أدعو إليه قادر على تقديم تفسير أكثر إقناعًا من نموذج "الشفرة" أو نموذج "الفسيفساء" (أى النموذج "التفاوضى").

إضفاء الديمقراطية

أعنى بإضفاء الديمقراطية على الخطاب إزالة مظاهر عدم المساواة وعدم التناظر فى الحقوق الخطابية واللغوية، وفى التزامات المجموعات البشرية وصيتها. ولقد كان إضفاء الديمقراطية على الخطاب، مثل الأخذ بأسباب الديمقراطية بصفة عامة، من المعايير الأساسية للتغيير فى العقود الأخيرة، ولكن العملية فى الحالتين كانت تتسم بالتفاوت الشديد (ففى بريطانيا على سبيل المثال، اكتسب الناطقون باللغة الويلزية حقوقًا أكبر من الناطقين باللغة الجوچوراتيه (لهجة هندية رئيسية)) وفى كلتا الحالتين ترددت تساؤلات عن مدى صدق التغيير ومدى كونه ضربًا من التجميل الظاهرى. وسوف أستعرض خمسة مجالات شهدت إضفاء الديمقراطية على الخطاب: الأولى هى العلاقة بين اللغات واللهجات المحلية، والثانية إمكان المشاركة فى أنماط الخطاب ذوات المكانة الرفيعة، والثالثة التخلص من علامات السلطة السافرة فى أنماط الخطاب المؤسسى المتسمة بتفاوت علاقات السلطة فيها، والرابعة الاتجاه نحو اللغة غير الرسمية، والتغييرات فى الممارسات الخاصة بالجنسين فى اللغة.

فمن الصحيح بصفة عامة أن بعض اللغات المختلفة عن اللغة الإنجليزية، وبعض اللهجات الاجتماعية المختلفة عن الإنجليزية المعيارية، إلى جانب طرائق نطق منوعة

للإنجليزية، أصبحت تتمتع بالقبول أو بعدم الاعتراض عليها فى شتى المناسبات العامة على نطاق واسع، بل إن هذا الاتجاه ازداد اتساعًا منذ الحرب العالمية الثانية عما كان عليه قبلها. ولكن هذا لا يعنى الزعم بأن عهد اليوتوبيا اللغوية قد أشرق، فلقد كانت هذه من منجزات الكفاح الاجتماعي، كما إنها واجهت بعض المقاومة ولاتزال تتعرض للمقاومة. أضف إلى ذلك أنها متفاوتة المستوى، إذ تعانى أشد الأقليات حرمانًا، مثل شتى الجاليات الآسيوية فى بريطانيا، من وجوه ظلم عنصرية فى هذا المجال وفى غيره. ومع ذلك فقد كانت الديمقراطية ولاتزال تمثل قوة حقيقية فى هذا الصدد، وعلى الرغم من أن جانبًا كبيرًا من الجدل لايزال يدور حول الحالات التى لايزال التعصب وعدم المساواة يتخذان فيها صورة صارخة، فإن مستوى الجدل وبروزه يشيران إلى أن أمثال هذه القضايا تشغل الأذهان فعلاً. ومن الأمثلة التى يكثر إيرادها مثال الإذاعة، حيث أصبح بعض الأشخاص من ذوى اللهجات غير المعتمدة وطرائق النطق الإقليمية يشاركون فيها بصورة غير مسبوقة، وإن كان ذلك لايزال فى حدود ضيقة إلى حد ما. فعلى سبيل المثال لا تزال إجادة الإنجليزية المعتمدة وطرائق ما يسمى "بالنطق المقبول" شرطًا تقتضيه التقاليد لمذيعى نشرات الأخبار القومية، وعلى الرغم من أن المرء قد يصادف مذيعين من ذوى طرائق النطق (الإقليمية) الذين يقرؤون، مثلاً، الأخبار الإقليمية على الشبكات القومية للتليفزيون والإذاعة، فلن يصادف المرء أشخاصًا ذوى طرائق نطق عمالية. وطرائق نطق الطبقة العاملة لا توجد إلا فى برامج المسابقات وفى المسلسلات الدرامية. وعلى غرار ذلك نجد أنه إذا كانت الإذاعة تقدم برامج كثيرة باللغة الويلزية، فإن اللغات الآسيوية وغيرها من لغات الأقليات لا تحظى إلا باهتمام هامشى. فالواقع أن الإذاعة تبدى قدرًا من الاحترام للمستويات غير المعتمدة من اللغة الإنجليزية ولغات الأقليات فى مجال الحياة العامة، وإن يكن ذلك فى القطاعات ذوات المكانة المتواضعة فى ذلك المجال.

وتثير هذه الاتجاهات التساؤل عما إذا كانت هيمنة اللغة الإنجليزية المعتمدة التى تميزت بها الفترة الحديثة (ليث ١٩٨٣) توشك الآن على الانتهاء. ترى هل نحيا اليوم فى عصر ما بعد اللغة المعتمدة (انظر چيمسون ١٩٨٤)؟ ويوجد كذلك البعد الدولى لهذا السؤال، فإذا كان موقع اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية غير رسمية يزداد قوة، فإن

أنواعًا مختلفة من اللغة الإنجليزية، مثل الإنجليزية الهندية والإنجليزية الأفريقية، التى لم تحظ إلى الآن بالقدر اللازم من الاعتراف بها، قد بدأت تظهر بقدر أكبر من المساواة مع الإنجليزية البريطانية والإنجليزية الأمريكية. (وإن كان علينا ألا نبالغ فى هذا الصدد، فمازالت الإنجليزية البريطانية والإنجليزية الأمريكية هما اللتين يتعلمهما الملايين فى مدارس اللغات فى شتى أرجاء العالم). وإذا صح وجود ابتعاد حقيقى عن المعايير الموحدة على المستويين القومى والدولى، فهل يمثل ذلك شرخًا حقيقيًا فى الهيمنة داخل المجال اللغوى، أم إن الهيمنة تتخذ أشكالاً جديدة وحسب؟ سوف نعود إلى أمثال هذه القضايا فى المناقشة التالية للتغير الخطابى فى سياق المناظرة بين الحداثية وما بعد الحداثة.

ويرتبط بهذه الصورة الأولى للديمقراطية نوع معين من ديمقراطية المشاركة فى أنماط الخطاب ذات المكانة الرفيعة، ومواقع الذوات المتسمة بالرفعة والسلطة فى داخلها، للمتحدثين بأنواع غير معتمدة من اللغة الإنجليزية، وللمرأة، وللسود وللآسيويين. ومن الأمثلة ازدياد عدد النساء اللاتى استطعن الحصول على مهن فى سلك القضاء (وإن كانت مناصبهن تقتصر على قضاة الصلح والمحامين الذين يعدون المذكرات ولا يترافعون فى المحاكم، ولا تشمل وظائف كبار المحامين أو قضاة المحاكم العليا) أو فى سلك التعليم، أو فى أجهزة الإعلام. والقضية الأساسية هنا، بطبيعة الحال، قضية الالتحاق بمؤسسات معينة والحصول على مواقع داخلها، وما المشاركة فى الخطاب إلا جانب من جوانب هذه القضية. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت اللهجات غير المعتمدة وطرائق النطق الإقليمية مقبولة إلى حد ما، بما يتفق مع الممارسات الخطابية التى كانت تعتبر من قبل غير متسقة مع المناصب المذكورة. إذ أصبح من الممكن فى هذه الأيام إلقاء محاضرة جامعية بلهجة سكان مدينة ليڤرپول (وإن لم تزل الإشكالية المرتبطة بذلك قائمة).

ومن ظواهر التغيير الملاحظ بصفة عامة ظاهرة ترتبط ارتباطًا جوهريًا بموضوع هذا الكتاب ألا وهى التخلص من العلامات السافرة على المراتب والتباين فى السلطة فى أنماط الخطاب المؤسسى الذى تتفاوت فيه علاقات السلطة. والتضاد بين المقابلة الشخصية القائمة على الطب المعتمد والمقابلة الشخصية القائمة على الطب البديل فى العينتين السالف إيرادهما أعلاه يمثل ذلك: ففى الأولى كان الطبيب هو الذى يتحكم فى تناوب أدوار الكلام

وموضوعاتها من خلال سيطرته على دورات السؤال والجواب والتقييم، وأما فى الأخيرة فقد غابت مظاهر هذا التفاوت. ويمكن العثور على حالات تضاد مماثلة بين الممارسات التقليدية والممارسات "الحديثة" فى التفاعلات ما بين المحاضر والطالب، وما بين المعلم والتلميذ، وما بين المدير والعامل، وما بين أحد الوالدين وطفله. ومن بين أنماط العلامات الكثيرة التى يشيع التخلص منها: ألقاب المخاطبة غير المتناظرة؛ والتوجيهات المباشرة (بأفعال الأمر مثلاً)، والاستعاضة عنها بأشكال غير مباشرة تحفظ للسامع ماء وجهه (براون ولفنسون ١٩٧٨)؛ وكذلك عدم التناظر فى الحق فى المشاركة بطرائق معينة مثل تقديم موضوعات جديدة، وطرح الأسئلة؛ واستخدام ذوى السلطة من المشاركين مفردات لا يعرفها الآخرون. ومع ذلك فقد يستطيع المرء، بطبيعة الحال، أن يجد هذه المعالم جميعًا إلى الآن فى أنماط تفاعل معينة.

وقد يكون لنا أن نقول أيضًا إنه فى الوقت الذى أصبحت العلامات السافرة أقل ظهورًا فيه، فإن قوة العلامات الخفية الدالة على عدم التناظر فى السلطة تشتد، وهو ما يؤدى إلى ازدياد صعوبة إدراك عدم التناظر فى السلطة بدلاً من اختفائه. فإذا كنتُ، على سبيل المثال، الشخصَ المكلف بصوغ مفاد ما قلناه فى مناقشة ما أو بتلخيصه (ومن ثم أقدم باستمرار مفهومى لما حدث) فإن هذا نهج يمثل عدم التناظر فى السلطة، وصعوبة إدراك ذلك أكبر من تمتعى وحدى بالحق فى الكلام دون أن يدعونى أحد. ومع ذلك فإن عدم التناظر هنا قوى إلى حد ما، ويستطيع المرء أن يستغله فى التحكم فى مجرى التفاعل. ويقول هريتدج (١٩٨٥) على سبيل المثال إن مَنْ يُجْرُونَ المقابلات الإذاعية يستخدمون حقوقهم فى الصياغة بوصفها أسلوبًا لممارسة السيطرة، وتقييم ما قاله ضيوف المقابلة، من دون انتهاك التزامهم بعدم التعبير عن أحكامهم على ما قيل.

ويتمثل أحد طرائق تفسير أمثال هذه الحالات فى القول إن التخلص الظاهر من العلامات السافرة على وجود السلطة وعدم التناظر فى التمتع بها، من باب التجميل فى الحقيقة وحسب، وإن أصحاب السلطة و"حرس المداخل" بشتى أنواعهم يقتصر عملهم على استبدال آليات سيطرة خفية بالآليات السافرة وفى هذا الرأى بعض الصدق، ولكنه يقدم نصف الحقيقة فقط. فأسلوب إضفاء الديمقراطية المذكور قد يكون من باب

التجميل وحسب، ولكنه يمكن أن يكون حقيقيًا، وأن يكون معناه مثار صراع، كما أقول أدناه.

ويرتبط الاتجاه نحو التخلص من العلامات السافرة للسلطة ارتباطًا وثيقًا بالاتجاه نحو التخلص من الطابع الرسمى، إذ إن عدم التناظر فى السلطة والمكانة يزداد حدة وشدة بازدياد الطابع الرسمى للموقف. ومن الظواهر الرئيسية لازدياد التخلص من الطابع الرسمى أسلوب انتقال خطاب المحادثة، بالأمس واليوم، من مجاله الأولى وهو التفاعلات الشخصية فى المجال الخاص، إلى المجال العام. إذ إن المحادثة تستعمر أجهزة الإعلام (كريس ١٩٨٦؛ فاولر ١٩٨٨ ب) وأنماطًا مختلفة من الخطاب المهنى / العام، والتعليم وهلم جَرًّا، وأنا أعنى بذلك أن الخطاب فيها يكتسب طابع المحادثة بصورة متزايدة. ويُعتبر هذا جانبًا من إعادة ترسيم كبرى للحدود بين المجالين العام والخاص.

ومن أبعاد ظاهرة التخلص من الطابع الرسمى المذكورة تَحَوُّلٌ معين فى العلاقة بين الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب. وقد رأينا أمثلة على ذلك من الصحف فى الفصل الرابع عاليه: فالعينة الأولى تحاكى خطاب المحادثة فى تقريب أفعال أصحاب السلطة وأقوالهم إلى قراء الصحيفة، والعنوان الذى يقول إن "قهرمان (رئيس الخدم فى منزل) ديانا يستقيل... لابسًا حذاءه الرياضى" لا يستخدم فقط مفردات المحادثة ولكنه يستعين أيضًا بحيلة شكلية وهى وضع ثلاث نقاط وسط الجملة لمحاكاة التوقف "الدرامى" (أى المسرحى) وسط الكلام. ولم يعد الفصل بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب الفصل الذى يقتضيه المنطق السليم، كما يبدو، وعند التحول من أحدهما إلى الآخر. والتعبير الشائع الذى يصف حديث فرد ما بأنه "يتكلم مثل كتاب" يبين رؤية الناس لمدى تأثير اللغة المكتوبة فى الكلام الرسمى، ونحن نجد التحول إلى لغة المحادثة لا فى أجهزة الإعلام المطبوعة والإعلانات وحسب، بل أيضًا فى الأشكال الجديدة للاستمارات الرسمية، مثل استمارات طلب مدفوعات الرعاية الاجتماعية (فيركلف ١٩٨٩ أ: ٢١٨ – ٢٢٢). ربما يكون زمن تأثر المتحدثين بلغة الكتابة قد ولى، فأما القيم الثقافية المعاصرة فتعلى كثيرًا من قيمة التخلص من الطابع الرسمى، والنهج المهيمن للتحول هو الاتجاه إلى أشكال تشبه الكلام المنطوق.

ولكن المحادثة تعتبر نموذجًا قوى التأثير فى الأنماط الأخرى من الخطاب المنطوق. وهذا يعنى أن زيادة طابع المحادثة لا يقتصر على أجهزة الإعلام المطبوعة، بل يمتد إلى الأجهزة المذاعة، مثل الراديو والتليفزيون. وقد رصد تولسون (١٩٩٠) عملية اكتساب طابع المحادثة فى المقابلات الشخصية الإعلامية. فلقد ازداد كثيرًا مقدار المحادثات التى نستمع إليها ونشاهدها فى أجهزة الإعلام (مثل برامج "الدردشة" (الشات) وغيرها) وهى كثرة تبين مدى ما تحظى به من تقدير، ولكن المذيعين "يتحادثون" أيضًا بكثرة مع جماهير المستمعين والمشاهدين، كأنما يتحادثون مع أفراد فى هذه الجماهير. كما إن أنماطًا منوعة من المقابلات الشخصية، والمقابلات الأخرى، بين المهنيين و"جماهيرهم" تكتسب المزيد من سمات المحادثة، على نحو ما ذكرت عاليه. وكما هو الحال بالنسبة للتخلص من علامات عدم التناظر فى السلطة، ينشأ التساؤل هنا عن مدى صدق الطابع غير الرسمى، أى مدى اتخاذه لأسباب إستراتيجية؛ وسوف أعود إلى هذا التساؤل أدناه.

والمجال الأخير لإضفاء الديمقراطية الذى أريد الإشارة إليه هو العلاقات بين الجنسين فى اللغة، وهو الذى ظل يمثل أبرز حالة من حالات الصراع المعلن حول الممارسات الخطابية فى السنوات الأخيرة. فالدراسات الكثيرة التى تعالج "اللغة بين الجنسين" تتضمن ما يشير إلى عدم التناظر بين المرأة والرجل (وترجيح كفة الرجل) فيما يتصل بمقدار الكلام، ومناقشة الموضوعات، واحتمالات المقاطعة أثناء الكلام وهلم جرًّا (كاميرون ١٩٨٥؛ كوتس ١٩٨٦؛ جرادول وسوان ١٩٨٩). وعلى سبيل المثال، تبين دراسة لمحادثة بين أزواج أمريكيين من ذوى البشرة البيضاء وجميعهم من المهنيين (فيشمان ١٩٨٣) أن النساء أثرن موضوعات أكثر مما أثاره الرجال (٤٧ و٢٩ على الترتيب) ولكن الموضوعات التى أثارها الرجال أصبحت كلها تقريبًا (٢٨) من مجالات المحادثة، فى حين أن المحادثة لم تتناول أكثر من ثلث الموضوعات التى أثارتها النساء (١٧) إلا بقليل. وكان الرجال عندما يقدمون الموضوعات يجدون أن النساء يشرن إلى انتباههن (بردود موجزة مثل "نعم" والغمغمة) ويبدين قبولهن للموضوعات وردودهن عليها. وعلى العكس من ذلك وجدت الدراسة أن الرجال لا يبدون انتباههم عمومًا أثناء عرض النساء للموضوعات، أى أثناء كلامهن، وأنهم يبدون استجابة محدودة للموضوعات المقترحة (الأمر الذى لا يشجع المتحدثين على مواصلة النظر فى الموضوع) عندما تنتهى النساء من الكلام.

وقد سجل الدارسون حالات كثيرة للتحيز للرجل فى اللغة وفى استعمال اللغة (والتحيز مناف للديمقراطية) على نطاق واسع، مثل استعمال ضمير المذكر الغائب (متصلاً أو منفصلاً) كأنما هو ضمير يشير إلى الإنسان، ومن ثم استخدامه فى الإشارة إلى المرأة والرجل جميعًا، إلى جانب استخدامه فى الصيغ المشهورة مثل "الرئيس" (جرادول وسوان ١٩٨٩: ٩٩ – ١١٠). ولو كان الضمير المذكور "اسم جنس" حقًا، لوجدناه مستعملاً فى الإشارة إلى مجموعات الأشخاص الذين يضمون الرجال والنساء معًا، ومع ذلك فما أقل الحالات التى يستخدم فيها ضمير المؤنث الغائب على نطاق واسع بهذه الطريقة، كالمثال التالى "إذا بدأت سكرتيرة تشكو من نوبات صداع، فالأرجح أن معدات المكتب التى تستخدمها معيبة". إن ضمير المؤنث الغائب يستخدم بهذه الطريقة لأن "العضو النمطى" لمجموعة الأفراد التى ينتمى إليها امرأة، أى إن المعتاد أن يقوم بأعمال السكرتارية أو التمريض امرأة. ولكن إذا كان ضمير الغائب المؤنث المستخدم هنا للإشارة غير المخصصة يقوم على مثل هذا النمط المعتاد، أفلا يصدق هذا أيضًا على ضمير الغائب المذكر؟ وإذا كانت اللوائح الجامعية تتضمن نصًا كالتالى "إذا أراد الطالب قطع دراسته لأسباب شخصية أو صحية، فعليه مناقشة الأمر أولاً مع المشرف عليه" أفلا يكون النمط المفترض للطالب هنا ذكرًا؟ لمن يريد أن يرجع إلى حجة تقول بها أن ينظر مارتينا (١٩٧٨).

وعلى الرغم من أن معظم النقاش قد ارتكز من جديد على استمرار الممارسات غير الديمقراطية والمنحازة للرجل، فإن سياق النقاش يمثل انفتاحًا للعلاقات بين الجنسين وإضفاء الديموقراطية عليها، وهو سياق له جوانبه الخطابية. ونشهد هذه الأيام تدخل الكثيرين – لا من دعاة نصرة المرأة اللاتى يفعلن هذا عن وعى، بل من نساء أخرى كثيرات ورجال كثيرين – تدخلاً فعالاً للتقليل من ظاهرة الانحياز للرجل فى استعمال اللغة، بحظوظ متفاوتة من النجاح. وقد يتخذ التدخل صورًا متنوعة: منها إصدار خطوط إرشادية لتجنب الانحياز للرجل فى المؤسسات؛ ومنها الكتابة والرسم فى لافتات إعلانية أو على الجدران لإظهار الخطاب المنحاز للرجل والطعن فيه؛ ومنها الكفاح لتمكين المرأة من الظفر بمواقع وأدوار وممارسات ذات مكانة عالية. ومن الأشكال المهمة للتدخل الانخراط فى ضروب كفاح ذوات هيمنة أكبر، ابتغاء تصحيح الممارسات فى مؤسسات معينة مثل الاجتماعات

النقابية أو مجالس الأقسام العلمية فى الجامعات حتى يتيسر للمرأة المشاركة، أو اعتماد طرائق تفاعل تعاونية لا تنافسية وهى التى كثيرًا ما تحظى بتقدير من المرأة يفوق تقدير الرجل لها. بل وينبغى ألا نغفل "لغة الصمت" باعتبارها من طرائق التدخل، فقد يفسر الناس ويظهرون ردود أفعالهم للخطاب بطرائق تعارضه حتى ولو عبروا تعبيرًا صريحًا عن معارضتهم. وقد يوجه الرجال تدخلهم أحيانًا ضد أبعاد خطابية لمظاهر الذكورة، مثل افتراض أن "كون الرجل رجلاً" يمنحه الحق فى ممارسات خطابية عدوانية وبذيئة. وأمثال هذه الممارسات "التدخلية" أقرب إلى عادات شرائح معينة من الطبقة المتوسطة وأشد تأثيرًا فيها عن غيرها.

ومسائل التدخل تذكرنا فى الوقت المناسب بأن الاتجاهات التجريدية، مثل إضفاء الديمقراطية، تمثل جماع الصراعات المتناقضة التى قد تواجه فيها التدخلات لإعادة هيكلة نظم الخطاب مقاومة منوعة الأشكال، وقد تتعرض لإستراتيجيات احتواء مختلفة، بغرض الحفاظ على صور الهيمنة فى مجال الخطاب. ومن أمثال هذه الإستراتيجيات إستراتيجية التهميش، ومن الأمثلة التى ذاع صيتها قضية اقتران اسم المرأة بالمختصر (Ms) (ينطق مِزْ) وكان الهدف من ابتكار هذا اللقب أصلاً فرض التناظر بين الجنسين على الألقاب، أى إنه يشترك مع "Mr" (مستر) فى عدم الإشارة إلى "الحالة الاجتماعية" (وهو التعبير الذى نطلقه على التمييز بين المتزوج والعزب). ولكننا نرى أن الاستمارات الرسمية تطبع المختصر (Ms) جنبًا إلى جنب مع المختصرين القديمين (Mrs) (مسز) أى السيدة، و(Miss) (مس) أى الآنسة، باعتبارها بدائل يمكن الاختيار من بينها. وهكذا يصبح اختيار "مز" "فعلاً سياسيًا" بمعنى أنه قد يؤدى فى معظم المجالات إلى تهميش صاحبته. والصراع حول هذه الأشكال مستمر، وعلى الرغم من أن إضفاء الديمقراطية على الممارسات الخطابية المتعلقة بالجنسين عملية أبعد ما تكون عن السلاسة والتعميم، فإن عدم التناظر بين الجنسين فى الخطاب قد سُلب وضعه الطبيعى وأصبح إشكالية ذات نطاق لا يستهان به.

التسليع

التسليع يعنى أن بعض المجالات والمؤسسات الاجتماعية التى لا تعمل بإنتاج سلع بالمعنى الاقتصادى الضيق للبضائع المعدة للبيع، تخضع رغم ذلك لتنظيمها وتصويرها فى إطار إنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها. ولم يعد من المستغرب، على سبيل المثال، أن نسمع أن بعض القطاعات الفنية والتعليمية، مثل المسرح وتعليم اللغة الإنجليزية يشار إليها باسم "الصناعات" التى تعمل بإنتاج وتسويق وبيع سلع ثقافية أو تعليمية إلى "عملائها" أو "مستهلكيها". وليس التسليع عملية جديدة بالمعنى المفهوم، ولكنها اكتسبت أخيرًا قوة وكثافة جديدتين باعتبارها جانبًا من جوانب "ثقافة المبادرة (والهمة التجارية)" (كيت وأبركرومبى ١٩٩٠). وقد أشار ماركس نفسه إلى تأثير التسليع فى اللغة، فالإشارة إلى الأشخاص باعتبارهم "الأيدى العاملة" فى السياقات الصناعية، على سبيل المثال، جزء من النظر إليهم بصفتهم سلعًا مفيدة في إنتاج سلع أخرى، أى باعتبارهم قوة عمل مجسدة. أما من حيث نظم الخطاب فلنا أن نتصور أن التسليع استعمار لنظم الخطاب المؤسسية، وللنظام المجتمعى للخطاب بصفة أعم، من جانب أنماط خطابية مرتبطة بإنتاج السلع. وسوف أشير إلى نماذج من التعليم والخطاب التعليمى.

ومن معالم الخطاب التعليمى المعاصر المنتشرة على نطاق واسع معاملة المناهج أو البرامج الدراسية باعتبارها سلعًا أو منتجات يجرى تسويقها على الزبائن. والمقتطف الذى استعملته فى الفصل السادس مثال لهذا النمط:

عادة ما يكون مُنْتَجُ الإعداد المهنى برنامجًا، ومن ثم فإن تصميمه وتنفيذه عناصر رئيسية فى عملية التسويق، ويجب أن تتمثل نقطة انطلاقه فى احتياجات الذين يمكن أن يصبحوا زبائن وعملاء له والفوائد التى ينشدونها. (وحدة التعليم المستمر ١٩٨٧: ٥١)

والرسالة الموجهة إلى مصممى البرامج والمعلمين صورة تطبيقية مفصلة للقاعدة التسويقية التى تقول "قدم إلى الزبائن ما يريدون". وأمثال هذه الصياغات تتسبب فى النقل المجازى لمفردات السلع والأسواق إلى نظام الخطاب التعليمى. ولكن الاستعارة فى بريطانيا المعاصرة ليست مجرد زخرفة بلاغية، بل إنها البعد الخطابى لمحاولة إعادة هيكلة

الممارسات التعليمية استنادًا إلى النموذج السوقى، وقد تكون لها (كما يتضح من هذا المقتطف) آثار ملموسة فى تصميم المناهج وتدريسها، وفى الجهد والأموال المبذولة في التسويق وهلم جرًّا.

ولكنَّ الخطابَ التعليميَّ "المُسَلَّعَ" عادة ما يتضمن من التناقض الذاتى قدرًا أكبر مما يوحى به هذا الكلام. ونحن نجد لمحة من هذا التناقض فى الجمع بين "الزبائن" و"العملاء" فى المقتطف الوارد أعلاه، وهو ما يشى بغموض واسع الانتشار حول من سوف تباع لهم السلع التعليمية أو "الحُزَمُ" المغلفة المشار إليها. تراها سوف تباع إلى طالب العلم أم إلى الشركات التى يعمل فيها طلاب العلم حاليًا أو ربما التحقوا بالعمل بها فى المستقبل؟ هذه الشركات يمكن اعتبارها فعلاً "عملاء" بالمعنى المباشر الذى يفيد تحمل نفقات الدورة التدريبية للمتعلم، ومن ثم فإن الصورة المبنية لطلاب العلم صورة متناقضة. إذ يُرْسَمُ لهم من ناحية دورٌ إيجابى، أى دور الزبون الفطن، أو الزبون الذى يدرك ما "يحتاج" إليه ويتمتع بالقدرة على اختيار المناهج التى تفى باحتياجاته، ويُرْسَمُ لهم من ناحية أخرى دورٌ سلبى، وهو كون أمثالهم عناصر أو أدوات فى عمليات الإنتاج (وهو ما يشبه تعبير "الأيدى العاملة" فى مثال ماركس) إذ يستهدفون للتدريب على اكتساب "مهارات" أو "قدرات" معينة، من خلال مناهج ترمى إلى تحقيق "أهداف تحصيل" محددة، تصل إلى ذروتها برسم صور للدارسين، وجميعها يتخذ صورة مهارات مخصصة ومحددة بدقة. لقد انتشر اليوم هذا الإطار وانتشرت هذه المصطلحات على نطاق واسع، خصوصًا فى التعليم السابق للتدريب المهنى، ولكن هذه تستخدم أيضًا، على سبيل المثال، فى "تقرير كوكس" عن تعليم الإنجليزية فى المدارس (وزارة التعليم والعلوم ١٩٨٩). والوجود المتزامن للصورتين السلبية والإيجابية للدارس تسهل التلاعب بالأشخاص من خلال التعليم، وذلك بأن تكتسى مظهرًا يمكن وصفه بأنه نبرات الحديث الفردية والاستهلاكية.

والخطاب التعليمى المسلع تسوده المفردات الخاصة بالمهارات، وهى لا تقتصر على كلمة "المهارة" وحسب، والكلمات المتصلة بها مثل "المقدرة" و"الكفاءة"، بل صياغة كاملة لعمليات التعلم والتعليم القائمة على مفاهيم المهارة، والتدريب على اكتساب المهارات، واستخدام المهارات، ونقل المهارات وهلم جرًّا (انظر كتاب فيركلف "تحت الطبع" ب).

ويعتبر مفهوم المهارة عاملاً مهمًا فى تمكين الصورتين المتناقضتين للمتعلم من التعايش دون عدم اتساق ظاهر، لأن المفهوم يتفق فيما يبدو مع النظرة الفردية والذاتية للتعلم، وفى الوقت نفسه مع النظرة الموضوعية للتدريب. ويتجلى هذا الازدواج الدلالى فى تاريخ المفهوم داخل الخطاب التعليمى المحافظ المنتمى إلى المذهب الإنسانى الليبرالى، وفى التاريخ الدلالى لكلمة "المهارة" نفسها. فمفهوم المهارة تترتب عليه من ناحية معينة معان فردية إيجابية: فالمهارات صفات عالية القيمة فى الأفراد، ويختلف الأفراد فى أنماط مهاراتهم ودرجاتها، ويتمتع كل فرد بحرية تشذيب مهاراته أو إضافة مهارات جديدة إلى ما لديه. (وأقول بالمناسبة إن هذا المفهوم ديمقراطى أيضًا، مما يعنى أن كل فرد لديه طاقة على التعلم والتطور بشرط واحد وهو حصوله على التدريب). ويترتب على مفهوم المهارة من ناحية أخرى دلالات معيارية سلبية موضوعية: فجميع الأفراد يكتسبون بعض العناصر من مخزون اجتماعى مشترك من المهارات، من خلال إجراءات تدريب معيارية، كما إنه من المفترض إمكان نقل المهارات عبر مختلف السياقات والمناسبات والمستخدمين لها بأسلوب لا يكاد يتيح للطابع الفردى مساحة تذكر.

والمفردات الخاصة بالمهارة ذات أصول عريقة مبجلة فى علم اللغة واللغويات التطبيقية، حيث تشيع الفكرة التى تقول إن استعمال اللغة يقوم على أسس مجموعات من "المهارات اللغوية" (مهارات الكتابة والقراءة والكلام والاستماع). وتساعد هذه الصيغة على تسليع مضمون تعليم اللغات، بمعنى أنها تيسر تقسيمها إلى وحدات منفصلة، بحيث يمكن تدريس كل منها على انفراد وتقييم نتائجه، كما يمكن أن تباع وتشترى باعتبارها بضائع متميزة داخل الإطار المتنوع للسلع المتاحة فى سوق التعليم. ولا تقتصر هذه الوحدات على كونها فئات المهارات الرئيسية الخاصة بالكتابة والقراءة والكلام والاستماع، بل إنها تمثل أيضًا أجزاء مخصصة من كل مهارة. فمهارات الكلام يمكن تقسيمها إلى تقديم المعلومات، والتعبير عن الرأى، والمشاركة فى مناقشة جماعية، ومن الممكن تقسيم كل جزء من هذه الأجزاء إلى أقسام فرعية وهلم جرًا (انظر مثلاً قائمة مهارات الاتصال الخاصة بمشروع تدريب الشباب فى وحدة التعليم المستمر ١٩٨٧: ٣٨). ومن شأن هذا، وفقًا للجانب الذى يجرى تأكيده من بين الجوانب المتناقضة للدارس، تسهيل أحد أمرين: إما التحديد الدقيق

لجوانب النقص وتصحيحها، وإما تقديم ما يلزم لتلبية احتياجات المستهلك بأكبر قدر ممكن من التخصيص. وصياغة تعليم اللغة بمفردات المهارات تعنى أيضًا استنادها إلى نظرة معيارية (إلى حد كبير) إلى اللغة باعتبارها مجموعة من الممارسات المحددة (على نحو ما أقيم عليه الحجة فى كتابى المقبل "ب").

ولكن تسليع الخطاب التعليمى ليس مسألة مفردات وحسب، بل يتعلق أيضًا بالنوع. فالتعليم مجال من بين عدة مجالات يستعمر "نوع الإعلان" نظم الخطاب فيها (فيركلف ١٩٨٩ أ: ٢٠٨ – ٢١١) ونتيجة لذلك تكاثرت أنماط النصوص التى تجمع بين معالم الإعلان ومعالم أنواع أخرى. وقد سبق لنا الاطلاع على مثال لهذا فى النص الخاص ببطاقة باركليكارد عاليه، حيث يمتزج الإعلان بالنظم المالية. وبعد صفحة أو صفحتين نجد مثالاً مختلفًا إلى حد ما من مجال التعليم، وهو مقتطف من اللائحة الداخلية لمرحلة الليسانس بجامعة لانكاستر عام ١٩٩٠. وينبغى ألا نولى أهمية خاصة لاختيار الجامعة أو المنهج الدراسى إذ توجد اتجاهات مماثلة، بوضوح وجلاء، فى غير هذه المناهج واللوائح.

ومن المعالم المشتركة للمناهج فى هذه اللائحة وضع صورة فوتوغرافية بالقرب من بداية المدخل، وعبارة "سوف تحتاج إلى" وبعض الرسوم البيانية فى آخره. والإدراج المنتظم للصور الفوتوغرافية فى اللوائح الداخلية من التطورات الحديثة نسبيا، ويتجلى فيه تأثير الإعلان. فالإعلان المعاصر عن السلع عادة ما يتكون من مزيج من اللغة والصور "البصرية"، والاتجاه الحالى زيادة إبراز الصور. وهذا يتفق إلى حد ما مع التطورات التكنولوجية فى التليفزيون وفى الطباعة. ولكن احتمال استغلال التكنولوجيات استغلالاً كاملاً يتوقف على اتفاقها، كما سبق لى أن ذكرت، مع مسار التغيير الاجتماعى والثقافى. وإذن فما الذى يكسبه الإعلان من الصور "البصرية"؟ علينا إذا أردنا إجابة هذا السؤال أن ننظر نظرة شاملة إلى الخصائص العامة للإعلان باعتباره نوعًا مستقلاً.

يعتبر الإعلان الخطاب "الإستراتيجى" الأول بلا مراء، وفقًا للتمييز الذى وضعه هابرماس بين اللغة "الإستراتيجية" ولغة "الاتصال" (١٩٨٤). فمهمة الإعلان بناء "الصور" بمعناها الآخر، أى طرائق تقديم الأشخاص إلى الجمهور، أو تقديم المنظمات

والسلع إليه، وبناء هويات معينة، أو "شخصيات" لأى منها. وتقضى ظروف السوق المعاصرة بأن تقوم أعداد من الشركات بتسويق منتجات متشابهة إلى حد كبير، فإذا أرادت إحداها إثبات اختلاف ما تنتجه كان عليها أن تبنى له هوية خاصة. ونرى فى الوقت نفسه أن فئات الأشخاص الذين يحتمل شراؤهم لهذه المنتجات كثيرًا ما يتعذر تحديد انتمائها إلى أنماط اجتماعية قائمة ومستقلة (كالطبقات، والجماعات الإقليمية والعرقية، والانتماء إلى أحد الجنسين إلخ)، وإذن فلا بد من بناء هذه الأنماط فى الخطاب أيضًا. بل ولابد من بناء صورة منتجى السلع وبائعيها، بحيث تتفق مع صور المنتجات وصور من يمكن أن يستهلكوها. وهكذا نرى الجمع بين المنتج وما ينتجه والمستهلك له باعتبارهم مشاركين فى أسلوب حياة معين، أى فى جماعة استهلاكية (لايس، وكلاين وجهالى ١٩٨٦) وهى الجماعة التى يبنيها الإعلان ويحاكيها.

وأما ما يكسبه المعلنون من الصور البصرية فهو طاقتها الإيحائية على محاكاة أسلوب حياة معين، وهى تتفوق على اللغة بصفة عامة فى قوتها وتأثيرها المباشر. إذ تستطيع الصورة البصرية الناجحة أن تخلق فورًا عالمًا يمكن أن يشترك المستهلك المحتمل مع المنتج وما ينتجه فى الحلول داخله من قبل أن يقرأ القارئ (أو يسمع المشاهد) لغة الإعلان. وهكذا فإن معظم الصور الفوتوغرافية المطبوعة فى الكتيب الذى يتضمن اللائحة المشار إليها، تصور طلاب الجامعة أثناء عملهم (فى قاعات الدرس، أو أثناء استعمال المعدات العلمية، أو الدردشة وهلم جرًّا) بحيث تقدم لمن يمكن أن يلتحق بالجامعة من الطلاب الجو المادى والاجتماعى الذى يستطيعون أن يتخيلوا أنهم قد دخلوه. والصورة التى طبعت فى أعلى المثال المرفق لا تمثل نشاطًا طلابيًّا، ولكنها تقدم منظرًا يمثل بيئة طبيعية ذات جمال أخّاذ يتيح للطالب أن يتصور أنه قد دخله (إذا قضى عامًا فى جامعة أمريكية فى إطار دراسته للحصول على الدرجة). أى إن الصورة البصرية تقدم صورة مغرية للمنتج (أى السلعة) والمقصود هو برنامج الحصول على الدرجة الجامعية، بحيث يتخيل الطالب المحتمل أنه ينتمى إلى هذه الصورة.

وأما الأشكال المرسومة تحت عنوان "ما سوف تحتاج إليه" فى آخر الموضوع فلا تتمتع بالخصائص الإيحائية للصورة الفوتوغرافية، ولكنها تسهم من جانبها فى البناء

المشترك للطالب المحتمل، وللجامعة، وللمنهج الدراسى. والأشكال البيانية من هذا النوع أسلوب فعال لتقديم المعلومات فى لمحة سريعة. واستعمال الأشكال البيانية يدل ضمنًا على أن المؤسسة تأخذ بالأساليب الحديثة، وبأنها حساسة لما يحتاجه الطلاب، خصوصًا بسبب ما تتسم به الكتيبات التى تقدم التخصصات الجامعية واللائحة الداخلية من تعقيد لا يساعد القارئ على هضم المعلومات. كما إن هذه الأشكال ترسم صورة للطالب باعتباره ذا حاجات وقيم معينة، مثل حاجته إلى المعلومات العملية فى شكل ييسر هضمها، ومثل تقديره للوضوح والكفاءة فى تقديمها إليه.

واستخدام الأشكال البيانية يساعد أيضًا على التغلب على التناقض الذى ينجم عن استعمار الإعلان لمثل هذه الكتيبات. فقد تريد الجامعات أن "تبيع" أنفسها للطلاب، ولكنها أيضًا تفرض قواعد وشروط صارمة على الالتحاق بها. وهكذا فإن الطلاب يشغلون من ناحية موقع سلطة معينة باعتبارهم مستهلكين يتمتعون بحق الاختيار، ويشغلون من ناحية أخرى موقع طالبى الالتحاق الذين لا حول لهم ولا طول. ويؤدى تهميش شروط الالتحاق وتقديمها من خلال الشكل البيانى، إلى أن يفسر القارئ "المتطلبات" التى تفرضها الجامعة (أى الشروط التى تطلب توافرها فيمن يحق له الالتحاق بها) باعتبارها حقائق لا يوجد فيما يبدو مسؤول عنها. ولاحظ كيف يظهر ذلك أيضًا فى تفاصيل الصياغة، مثل استخدام عبارة "سوف تحتاج إلى" بدلاً من "نحن نشترط" أو "نحن نطلب".

ولننتقل الآن إلى النص الرئيسى: إن ما يلفت النظر فيه هو مزج المعلومات بمحاولة الإقناع، أى إطلاع من يمكن التحاقهم من الطلاب على البرنامج الدراسى و"بيعه" لهم. ويتضح هذا من ترتيب الجمل فى الفقرة الأولى. فالجملة الثالثة تصف تشكيل البرنامج ولكنها مسبوقة بجملتين تشكلان إطارًا لها فى سياق قصصى عن برنامج الدراسات الأمريكية فى جامعة لانكاستر. هل هذا إعلان أو محاولة إقناع؟





Lancaster students have always shown lively interest in American subjects, whether in the English, History, Politics or other departments. Now it is possible to take a specialised degree in American Studies. This degree combines different disciplinary approaches to the study of the United States and offers options covering American history, literature, and politics from the earliest colonial settlements to the present day.

In addition, American Studies majors will spend their second year at an American university, such as the University of Massachusetts at Amherst or another selected American university. Lancaster's close American connections make it possible to integrate the year abroad into the degree, so that, unusually in British universities, the American Studies degree can be completed in three years. Special counselling will ensure close integration between the year abroad and the two years at Lancaster.

Degree studies at Lancaster call on specialists in a number of departments, and, as with most Lancaster degrees, students will gain valuable experience in more than one discipline. But a substantial degree of flexibility is maintained, and it is possible for students to concentrate substantially on either history or literature or politics if they so choose.

The first year is largely devoted to providing a disciplinary grounding, and students pursue the normal first year courses in the History, English and Politics departments, taking American options where they exist. Thereafter the course of study is almost exclusively devoted to American topics, and may include the writing of a dissertation on an American theme.

American Studies graduates pursue careers normally associated with a humanities or social science education: education, business, journalism, publishing, librarianship, and social service, with the wider opportunities which may come from students' transatlantic experience and perspective.

B A Hons American Studies Q400

First Year

History (American options)
English
Politics

Second Year

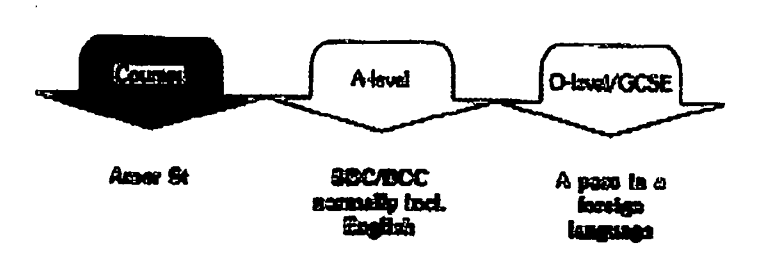
Four of five courses in American subjects taken at a United States university, including at least one interdisciplinary course.

Third Year

Four or five courses, normally from:
History:
The History of the United States of America
Religion in America from Jamestown to Appomattox, 1607–1865
From Puritan to Yankee: New England, 1630–1730
The Great Alliance: Britain, Russia and the United States, 1941–1945
Cold War America: The United States from Truman to Kennedy
English:
American Literature, 1620–1865
American Literature, 1865–1940
American Literature, 1940–1980
Politics:
The Politics of Race
United States Government: The Politics of the Presidency
The American Policy Process
United States Foreign Policy since 1945

Assessment: see under appropriate subjects.

YOU WILL NEED



or other qualifications (IB, EB, Scottish Highers) at a comparable standard.
AS-levels: will be accepted.
Interview policy: special cases only.
Open days: candidates who are offered places will be invited

من الممكن بطبيعة الحال، تفسير ذلك على أنه إعلام أو محاولة إقناع، فالمعلومات الخاصة بسجل الجامعة السابق فى مجال الدراسات الأمريكية مهمة للمتقدمين، دون شك، ولكن التجديد يزداد جاذبية لو أنه أقيم على أسس المنجزات السابقة. والكتيبات الجامعية الصادرة فى الثمانينيات أكثر حدبًا من تلك الصادرة فى السبعينيات أو ما قبلها على اختيار وتنظيم معلوماتها استنادًا إلى الحسابات الإستراتيجية الخاصة بقدرتها على الإقناع. ولنا أن نقول دون شطط إن الحساب الإستراتيجى للمعلومات ليس فيه جديد، وأما الجديد حقًا فإمكان جعل المعلومات إستراتيجية ومقنعة بوضوح وجلاء، دون أن يعتبر ذلك قضية (أى من دون لفت الأنظار إلى ذلك) فلقد أدى تأثير الإعلان باعتباره نموذجًا ذا مكانة رفيعة إلى أن أصبح مزج المعلومات بأفانين الإقناع أسلوبًا طبيعيًا، وظهرت شروخ فى الفواصل التى كانت تفصل بينهما فى نظم الخطاب، ومن عواقب ذلك التغيير الجذرى الذى نشهده فى طبيعة "الإعلام" والمعلومات.

ويتضح مزج المعلومات بأساليب الإقناع أيضًا فى الفقرات الأخرى من النص المقتطف، وسوف أركز على الفقرة الثانية. أما الجملة الأولى فتبدو "إعلامية" بصورة مباشرة، حتى نصادف كلمة "المختارة" (التى توصف بها الجامعة الأمريكية) إذ إنها تبين مدى حرص جامعة لانكاستر على مصلحة طلابها. وكلمة "الخاصة" فى الجملة الثالثة تقوم بمهمة مماثلة إلى حد كبير.وفى الجملة الثانية يتضح التنظيم والتأطير، فالمعلومات الخاصة بطول المنهج الدراسى يسبقها ويؤطرها بل ويربطها رابط سببى بعبارة "العلاقات الأمريكية الوثيقة" مع جامعة لانكاستر، ونقول بالمناسبة إن هذه العلاقات مفترضة سلفًا، كأنما ينبغى أن يكون الطلاب ملمين بها. وكلمة "وثيقة" تلمح إلماحًا خفيًا إلى تفوق جامعة لانكاستر، وهو ما يعتبر جانبًا من جوانب المقارنة المضمرة بين جامعة لانكاستر والجامعات الأخرى. وطباعة كلمة **ثلاثة** بحروف مائلة، والمقارنة السافرة بين جامعة لانكاستر والجامعات الأخرى، توحى بأن قصر المنهج الدراسى يقصد به أن يكون عاملاً مساعدًا على "التسويق".

إضفاء التكنولوجيا

تتسم المجتمعات الحديثة بالاتجاه إلى زيادة التحكم فى المزيد من جوانب حياة الناس. وقد وصف هابرماس هذه الظاهرة بأنها استعمار "لعالم الحياة" من جانب "نظم" الدولة والاقتصاد (١٩٨٤: ٤٠) وما قلته عاليه عن التسليع يشير إلى جانب خطابى من جوانب الاستعمار الاقتصادى. كما تعرض فوكوه أيضًا لهذا الاتجاه العام، إذ أعد قائمة "بالتكنولوجيات" و"التقنيات" التى تخدم "السلطة الحيوية" الحديثة (انظر الفصل الثانى أعلاه).

ومن الممكن التوسع فى تحليل فوكوه لتكنولوجيات السلطة بحيث تتضمن الخطاب. ومن المفيد أن نعتبر أن "تكنولوجيات الخطاب" (فيركلف ١٩٨٩ أ: ٢١١ — ٢٢٣)، و"إضفاء التكنولوجيا على الخطاب" (فيركلف ١٩٩٠ ب) يمثلان خصائص نظم الخطاب الحديثة. وتتضمن أمثلة تكنولوجيات الخطاب المقابلات الشخصية، والتعليم، وجلسات المشورة، والإعلان. وأما سبب إطلاقى هذه التسمية عليها فرغبتى فى أن أبين أنها قد اتخذت، وتواصل فى المجتمع الحديث اتخاذ طابع التقنيات "عبر السياقية" (أى التى تتجاوز سياقًا بعينه)، وتعتبر من ثم مواردَ أو أدواتٍ يمكن استخدامها لتطبيق إستراتيجيات بالغة التنوع فى سياقات كثيرة مختلفة. ويزداد باطراد استخدام تكنولوجيات الخطاب فى مواقع مؤسسية محددة من جانب ممثلين لقوى اجتماعية معينة. كما بدأت تكتسب التكنولوجيين المتخصصين العاملين فى مجالها وحده، مثل الباحثين فى مدى كفاءتها، وواضعى التصميمات الجديدة، التى تمثل التحسينات التى تقتضيها نتائج البحوث العلمية وتغير متطلبات المؤسسات، إلى جانب المدربين الذين ينقلون هذه التقنيات إلى المتدربين. ومن بين هؤلاء التكنولوجيين أعضاء أقسام العلوم الاجتماعية فى الجامعات، ومن الأمثلة الراسخة مشروع البحوث والتدريب فى مجال "المهارات الاجتماعية" الذى يقوم بتنفيذه علماء النفس الاجتماعى (أرجايل ١٩٧٨). وأما الذين يستهدفون للتدريب فى تكنولوجيات الخطاب فهم فى العادة معلمون، وبعض من يجرون المقابلات الشخصية، والمعلنون، وغيرهم من "حراس الداخل" وأصحاب السلطة. وأما تكنولوجيات الخطاب

فالمقصود بها أن تحدث آثارًا محددة فى الجمهور (العملاء والزبائن والمستهلكون) الذين لم يتلقوا التدريب عليها.

وتقيم تكنولوجيات الخطاب علاقة وثيقة بين المعرفة باللغة والخطاب والسلطة. إذ يجرى تصميمها وتشذيبها استنادًا إلى الآثار المتوقعة لأدق تفاصيل الاختيارات اللغوية فى المفردات، والنحو، ونبرة الإلقاء، وتنظيم الحوار وهلم جرًا، إلى جانب تعبير الوجه، والإيماء، والوضعية الجسدية والحركات. وهى تأتى بالتغيير الخطابى عمدًا وعن وعى كامل، وهو ما يعنى أن التكنولوجيين يحيطون بالمعارف الخاصة باللغة والخطاب والسيمياء (السيميوطيقا) إلى جانب معارف علم النفس وعلم الاجتماع. ومن المتوقع أن يزيد محللو الخطاب وعلماء اللغة من ممارسة تكنولوجيات الخطاب أو أن يتيحوا لتكنولوجيى الخطاب الاستفادة من نتائج بحوثهم.

وتتضمن تكنولوجيات الخطاب فنون المحاكاة: وخصوصًا محاكاة معانى العلاقات بين الأشخاص والممارسات الخطابية لتحقيق أغراض إستراتيجية وعملية. ويرتبط هذا بتعليقاتى السابقة على إضفاء الديمقراطية على الخطاب، إذ إن أصحاب السلطة المؤسسية يستخدمون على نطاق واسع تقنيات محاكاة تناظر السلطة ونبذ الطابع الرسمى. ومن الأمثلة على ذلك نوع المقابلات الشخصية التى تجرى مع المتقدمين لشغل الوظائف فى المرافق العامة مثل المستشفيات وأجهزة الحكم المحلى والجامعات. وقد استخدمت فى كتاب آخر لى مصطلح "الطابع الشخصى المصطنع" (فيركلف ١٩٨٩ أ: ٦٢) فى الإشارة إلى محاكاة جوانب معينة من معنى العلاقات بين الأشخاص استنادًا إلى الحساب الإستراتيجى للآثار المترتبة على ذلك. أى إن محاكاة العلاقات بين الأشخاص ناجمة عن إخضاع جميع الجوانب الأخرى للممارسة الخطابية ومعناها لتحقيق أهداف إستراتيجية وعملية، وهذا هو نمط التفاعل الذى يصفه هابرماس بأنه "إستراتيجى" تمييزًا له عن التفاعل "التواصلى" (انظر أعلاه). ويرتبط إضفاء التكنولوجيا على الخطاب بتوسيع نطاق الخطاب الإستراتيجى حتى يشمل مجالات جديدة.

ويبدو أن إضفاء التكنولوجيا على الخطاب قد امتد واتسع، إذ انتقل من بعض الأنواع مثل المقابلة الشخصية، والمقابلات الشخصية تعتبر جماهيرية ما دامت ترتبط بشتى ضروب الوظائف المؤسسية الجماهيرية، إلى النوع الأساسى فى المجال الشخصى، وهو المحادثة. ويتجلى فى هذا استيلاء المؤسسات على المحادثة، وشحنها بمضمون سياسى وأيديولوجى محدد. والمقابلة الشخصية القائمة على الطب البديل مثال لذلك. ويتجلى فيها أيضًا أسلوب انتقال المجالات الخاصة إلى المجال العام، حيث تستعمر "النظم" مجالات "عالم الحياة"، إذا استعرنا تعبير هابرماس. وهكذا نرى تحويل الترتيبات المنزلية والعلاقات الأسرية إلى المجال العام، ولو إلى حد محدود، وكثيرًا ما يشار إليها باعتبارها مجالاً خاصًا من مجالات السياسة.

فلنزد هذه المسائل إيضاحًا بالإشارة إلى كتاب يصف الأسلوب الذى يتيح للمديرين فى مواقع العمل تحسين مهاراتهم فى المحادثة (مارجريسون ١٩٨٧). وموضوع الكتاب هو "مهارات التحكم فى المحادثة"، وإن كانت "المحادثة" هنا تتضمن الاجتماعات والمقابلات الشخصية الخاصة بالعمل، إلى جانب المحادثة غير الرسمية بالمعنى الضيق. وترتبط بعض المهارات التى يناقشها الكتاب، مثل مهارة "التلخيص" (المرادفة تقريبًا "للصياغة" التى سبق ذكرها) ارتباطًا أساسيًا بأنماط الخطاب المؤسسية الرسمية، ولكن بعضها الآخر ينتمى إلى المحادثة غير الرسمية. والحق أن "مهارات التحكم فى المحادثة" لا تقتصر، فيما يقال، على أهميتها للعمل، بل تتعدى ذلك إلى إدارة العلاقات داخل الأسرة وفيما بين الأصدقاء.

ويولى الكتاب اهتمامًا بضروب منوعة من المهارات. إذ يتناول أحد فصوله مهارات الاستنباط التى تعنى أن يدرك السامع وأن يستجيب "للمفاتيح" اللفظية و"الإشارات" غير اللفظية التى تومئ إلى معان عبر عنها المتحدث تعبيرًا غير مباشر أو ألمح إليها وحسب. وأمثال هذه الإشارات تقتصر على المشكلات المهمة وذلك عندما يشعر الناس أنهم لا يستطيعون الحديث بصراحة عنها، كما أن عجز السامع عن التقاط هذه المفاتيح والإشارات قد تكون له عواقب وخيمة. ومن القضايا المرتبطة بذلك مهارات الاستئذان لدخول "أرض المحادثة" — أى المشاعر والحالات النفسية والأفكار الخاصة والدوافع الشخصية للآخرين

– وهى التى قد تكون "محرمة على الغير". ويركز فصل آخر من فصول الكتاب المذكور على تقنيات تحويل محادثة قائمة على المواجهة إلى محادثة تعاونية، بما فى ذلك مهارات إدارة الاختلاف والرفض. وتتضمن عدة فصول بعض المهارات الخاصة بما يعرف بمصطلحى "التأدب الإيجابى" و"التأدب السلبى" فى الدراسات المنشورة عن التداولية. وتتضمن هذه طرائق إظهار تقدير المرء لسامعيه وتفهمهم فى المحادثة (وربما يكون ذلك أثناء محاولة المرء الحصول على موافقتهم على موقفه المعارض لموقفهم) وطرائق تخفيف الانتقادات الموجهة للآخرين. وفى الكتاب فصل يناقش كيف يمكن للمرء الطعن فى افتراضات مُسَلَّم بها فى المحادثات، وكيف يمكنه تأكيد موقفه من دون نبرات عدوانية. ويناقش فصل آخر طرائق التحكم فى الموضوعات وتغييرها، خصوصًا التحول من تحليل حالات الفشل السابقة إلى وضع خطط للمستقبل.

ويقول الكتاب إن مهارات التحكم فى المناقشة يمكنها أن تسهم فى النجاح التجارى وزيادة الأرباح، وزيادة السلامة فى مكان العمل، والدوافع الحافزة للعاملين، وتحاشى المنازعات بين الإدارة والعمال، قائلاً : "ومن ثم فإن التحكم فى المحادثة ينهض بدور أساسى فى إيجاد الظروف التى تمكن الناس من العمل الفعال معًا". وأما فى إطار الأسرة والعلاقات الاجتماعية الأخرى فإن "الاختلافات فى الرأى يمكن أن تؤدى إلى نشوء مجادلات ومنازعات جارحة أو أن تؤدى الإدارة الماهرة للمحادثات إلى تصفيتها". ولكن هذه الإشارة الواضحة إلى إمكانات التحكم فى المحادثة باعتبارها "تكنولوجية" معينة، تقترن فى الكتاب بمزاعم غير مُقْنِعَة تقول إن الأمر "لا يتعلق بالتحكم فى الآخرين بل بالتحكم فى محادثتنا وسلوكنا نفسه"، وإن المسألة فى الحقيقة مسألة "التأثير" فى الناس من دون "التلاعب" بهم (ص ١٩٣ – ١٩٤).

وتوجد علاقة وثيقة بين إضفاء التكنولوجيا على الخطاب وبين المهارات المذكورة، وكذلك النظرة القائمة على الكفاءة فيما يتعلق بتعليم اللغات والتدريب اللغوى الذى ناقشته عاليه باعتباره "تسليعًا". أى إن انتشار ذلك وتغلغله فى المجالات الخاصة ومجالات عالم الحياة بل وفى مجال المحادثة يتفق، فيما يبدو، مع موجة التعميم الحالية للتدريب على اكتساب المهارات اللغوية. إذ كان التدريب على مهارات الاتصال مقصورًا حتى عهد قريب

على "حراس المداخل" وأصحاب السلطة فى المؤسسات، إلى جانب الأشخاص الذين كانوا يعانون من عجز ما، بدنى أو نفسى، ولكن مهارات الاتصال اللغوى أصبحت تُدَرَّسُ الآن للجميع فى بريطانيا المعاصرة، بسبب السياسات الجديدة الخاصة بالثانوية العامة، والمقررات الدراسية القومية فى المدارس، وفى التعليم السابق للتدريب المهنى (مبادرة التعليم التقنى والحرفى، ومشروع تدريب الشباب إلخ). (انظر وحدة التعليم المستمر ١٩٨٧؛ وزارة التعليم والعلوم ١٩٨٩).

كيف تُفهم هذه الاتجاهات

يعتبر تجريد هذه الاتجاهات وعزلها على نحو ما فعلته عاليه، من أساليب إبرازها، ولكننى كنت ولا أزال أركز فى هذا الكتاب على نظم الخطاب باعتبارها مُرَكَّبَةً وغير متجانسة بل ومتناقضة، وإذن فعلينا أن نحاول أن نفهم هذه الاتجاهات فى تفاعلها وتقاطعها. وعلينا فى غضون هذا أن نسمح بالاختلافات الممكنة فى آثار هذه الاتجاهات فى شتى نظم الخطاب المحلية، وفى درجة قبولها أو رفضها، وهلم جرًّا. وعلينا أيضًا أن نتيح مكانًا لبعض الظواهر مثل "إضفاء الطابع الشخصى المصطنع" المشار إليه فى القسم الأخير، والقضية العامة هى أن الاتجاهات قد تكون لها قيم متضادة وبالغة الاختلاف، استنادًا إلى ما قد ترتبط به، إلى جانب كونها متاحة للاصطباغ بشتى الألوان السياسية والأيديولوجية.

وقد يبدو أن إضفاء الديمقراطية يتضاد تضادًا بسيطًا مع التسليع، ما دام الأول يعنى ضَعْفَ السيطرة والأخير يعنى تدعيمها، ولكن بعض الظواهر مثل إضفاء الطابع الشخصى المصطنع تبين أن العلاقة بينهما أشد تعقيدًا مما يبدو. ومن الأسباب الأخرى التى تمنع اعتبارهما من الأضداد البسيطة أن التسليع فى الواقع يعنى إضفاء الديمقراطية ضمنًا. ولنسترجع ما قلته عن النص الخاص ببطاقة الائتمان "باركليكارد" فى الفصل الرابع والنص الخاص باللائحة الجامعية، وكيف أنهما يتضمنان تحوُّلاً جزئيًا أو ابتعادًا إلى حد ما عن العلاقات التقليدية بين صاحب السلطة والخاضع لها فى إدارة المصارف والتعليم على الترتيب، واقترابًا من "المستهلك" (الزبون والطالب المتوقع). ويتجلى هذا التحول فى

الخطاب الديمقراطى: بمعنى أن البنك والجامعة لا يعبران تعبيرًا سافرًا عن سلطتهما، وأن ذلك يؤدى إلى وجود توترات فى النصين سبقت لى الإشارة إليهما. والنصوص المسلعة المبنية على النماذج الإعلانية تتجلى فيها أيضًا معالم أخرى للديمقراطية، من بينها التخلى عن الصيغة الرسمية والاقتراب من خطاب المحادثة.

وهذا التلاقى بين التسليع وإضفاء الديموقراطية غير كامل ويسير فى اتجاه واحد، إذ أحيانًا ما نجد الديمقراطية وحدها من دون التسليع، كما نرى فى المقابلة الشخصية الخاصة بالطب "البديل" فى العينة المقتطفة فى الفصل الخامس. ومع ذلك فإن التلاقى يؤدى فعلاً، فيما يظهر، إلى الكشف عن خصائص مشتركة على مستوى أعمق، وخصوصًا تأثير هذه الاتجاهات فى بناء الخطاب للذاتية أو للكيان النفسى، فى سياق التحولات التى وثقها الباحثون (بحث ن. روز على سبيل المثال) فى التكوين الاجتماعى للنفس فى المجتمع المعاصر. وتسير هذه التحولات فى اتجاه زيادة استقلال النفس وازدياد دوافعها الذاتية (أى نحو النفس التى تتمتع "بالتسيير الذاتى" على نحو تعريف "روز" لها). والواضح أن الاتجاهين يشتركان فى التوجه نحو النفس التى تتميز "بالتسيير الذاتى"، فالطبيب فى العينة المقتطفة من المقابلة الشخصية الخاصة بالطب "البديل"، ومؤلف الكتيب الذى يقدم اللائحة الجامعية، يخاطبون (ومن ثم يفترضون سلفًا) صورًا مضمرة من النفس المتميزة بالتسيير الذاتى. وهكذا فإن "المستهلك"، أى "المُخَاطَبَ" القائم فى حالات الإعلان وتوسعاته الاستعمارية فى التعليم والمجالات الأخرى، صورة من صور النفس التى تتمتع بالتسيير الذاتى، وبالقدرة على "الاختيار" وإرادة "الاختيار". وذلك أيضًا شأن "العميل-المريض" فى المقابلة الخاصة بالطب البديل، إذ ينسب إليه كذلك الاستقلال والاختيار. فإذا كان التسليع وعمليات إضفاء الديمقراطية الأوسع نطاقًا تتجه معًا إلى بناء النوع عينه من هذه "النفس" فلن ندهش لتداخلهما فى بعض المجالات مثل التعليم. وهكذا فإن طالب المستقبل الذى تُبنى صورته باعتباره مستهلكًا قد يجد أنه قد أصبح عند دخوله الجامعة "طالب علم يتمتع بالاستقلال".

وأنا أصف الاتجاه إلى إضفاء الديمقراطية والتسليع وصفًا عامًا باعتبارهما من خصائص النظام المجتمعى المعاصر للخطاب وتأثيرهما - وفق ما ذكرت عاليه، فى مختلف

نظم الخطاب المحلية والمؤسسية – تأثير متفاوت: فبعض نظم الخطاب تكتسب قدرًا كبيرًا من الديمقراطية والتسليع أو من أحد هذين الاتجاهين، والبعض الآخر لا يكتسب القدر نفسه منهما أو من أحدهما. ومع ذلك فإن ما يبهرنا هو تغلغل هذين الاتجاهين في شتى المجالات، إذ يستطيعان عبور الحدود التى تفصل ما بين المؤسسات والمجالات. ويبدو أن البروز الحالى لهما يتفق لا مع نماذج الكيان النفسى التى يوحيان بها وحسب، ولكن أيضًا مع حال خاصة من أحوال النظام المجتمعى للخطاب فى المجتمع المعاصر، الأمر الذى يتيح طرح نماذج جديدة منها.

والحال المذكورة حال "تفتيت" نسبى للمعايير والأعراف الخطابية، وهى تؤثر فى ضروب شتى من المؤسسات والمجالات. وأما ما أعنيه بالتفتيت فهو انهيار من نوع ما، أو فقدان الفاعلية، فى بعض نظم الخطاب المحلية، الأمر الذى يتيح للاتجاهات العامة التغلغل فيها. ولأعبر عن هذا بمزيد من التفصيل، فأقول إن التفتيت يتضمن (١) زيادة المغايرة فى الممارسة الخطابية (فالمقابلات الشخصية الطبية تجري بطرائق أشد تغييرًا)؛ و(٢) انخفاض القدرة على التنبؤ بما سوف يلقاه المشاركون فى أى حدث خطابى، ومن ثم ضرورة بذل الجهد لمعرفة المسار المحتمل لمقابلة من المقابلات على سبيل المثال؛ و(٣) زيادة إمكان تغلغل أنماط الخطاب القادمة من خارج المجال المَعْنِيّ (مثل زيادة انفتاحه على خطاب المحادثة) والاتجاهات العامة. وتشير الدلائل على زيادة تفتت الخطاب التعليمى والطبى وخطاب موقع العمل، بهذا المعنى.

ومن المفارقات أن تفتت نظم الخطاب المحلية أصبح، فيما يبدو، من شروط زيادة إضفاء التكنولوجيا على الخطاب، بمعنى أن زيادة انفتاح النظم المحلية للخطاب تتضمن زيادة انفتاحها على العمليات التكنولوجية القادمة من خارجها. وأما المفارقة فهى أن التفتيت أصبح يعنى، على ما يظهر، تخفيفًا من النظم التى تحكم الممارسة الخطابية، فى حين أن إضفاء التكنولوجيا يمثل، على ما يظهر، تعميقًا لهذه النظم. ومن أساليب تفسير هذه العملية إدراك التحول فى طبيعة النظم وموقعها. فحينما تكون نظم الخطاب ثابتة ومستقلة نسبيًا، فإن تنظيمها يجرى محليًا وداخليًا من خلال آليات سافرة للتنظيم أو من خلال ضغوط خفية، وهو الأكثر شيوعًا، ولكن الاتجاه الآن هو أن يقوم خبراء البحوث

والتدريب بتنظيم الممارسة فى مختلف المؤسسات والمجالات. وإذن فهل يتسبب رجال تكنولوجيا الخطاب فى احتلال اتجاهات التسليع وإضفاء الديمقراطية لنظم الخطاب المحلية؟ لا شك أن تأثير هذه الاتجاهات كثيرًا ما ينتج عن احتلال تكنولوجيات الخطاب الرئيسية – وهى الإعلان، والمقابلات الشخصية وجلسات المشورة – ومن خلال التدريب على هذه التكنولوجيات باعتبارها مهارات منتزعة من سياقها.

ولكن هذا التفسير قاطع ومنحاز بأكثر مما ينبغى، إذ يعيبه العيب الذى انتقده تيلور (١٩٨٦: ٨١) فى دراسات الأنساب عند فوكوه، ألا وهو اعتباره أن التغيير يقتصر على تقنيات السلطة التى يفسرها دون لبس أو غموض باعتبارها من أدوات السيطرة وحسب، أى إنه ينقصه ما يشير إليه فوكوه نفسه بعبارة "تعدد التكافؤ التكتيكى لضروب الخطاب" بمعنى أنها يمكن أن تكون لها قيم مختلفة فى مختلف "الإستراتيجيات" (انظر الفصل الثالث أعلاه). ومن الحالات التى ينطبق هذا عليها حالة إعادة إضفاء الديموقراطية التى يمثلها اصطناع الصبغة الشخصية (فى الحديث). ولأزد هذا المثال إيضاحًا وتفصيلاً.

تقول الحجة التى أسوقها إن إضفاء الديمقراطية يمكن أن يكون له أكثر من معنى، إما فى إطار تخفيف القيود أو بسبب استعماله إستراتيجيًّا باعتباره إحدى التقنيات. ولكن إضفاء التكنولوجيا، حتى فى الحالة الأخيرة، قد لا يكون قاطعًا. فقد يستولى أصحاب السلطة على إضفاء الديمقراطية، وإن كانت عملية الاستيلاء نفسها قد تؤدى إلى فتح ساحة جديدة من ساحات الصراع التى يمكن أن يتلقى فيها أصحاب السلطة بعض الهزائم. ومن زاوية معينة يمكن اعتبار تصنع الديمقراطية أو محاكاتها لأغراض إستراتيجية إستراتيجيةً ذاتَ أخطارٍ شديدة، كما أنها تمثل فى ذاتها بعض التخلى لصالح سلطة قوى إضفاء الديمقراطية وكذلك، وفى الوقت نفسه، خطوة مناهضة لها. والواقع أن استعمال أشكال الخطاب الذى أضفيت عليه الديمقراطية – مثل استبعاد الدلائل السافرة على عدم التناظر من الخطاب، واستبعاد الطابع الرسمى، والاقتراب من الأرض المشتركة للمحادثة – يدل دلالات مضمرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة عمليًّا، وهى دلالات من المحال الإبقاء عليها إن كان إضفاء الديمقراطية مصطنعًا، وقد تكون النتيجة تناقضًا فى الممارسة الخطابية بين أشكال الخطاب الديمقراطى ومضمونه، وهكذا فقد يغدو هذا ساحة للصراع.

وهكذا فقد تشتبك هذه الاتجاهات مع عمليات الصراع داخل الممارسات الخطابية وحول هذه الممارسات التى يمكن اصطباغها بألوان مختلفة. فإلى جانب الإمكانية التى أشرت إليها فى الفقرة الأخيرة، أى إمكانية الاستيلاء عليها وقلبها رأسًا على عقب، توجد فرصة مقاومتها ورفضها، أو قبولها وتهميشها. وإذا نظرنا إلى هذه التقنيات فى إطار عمليات إضفاء التكنولوجيا على الخطاب، وجدنا أن هذه الاتجاهات تؤدى إلى ضروب بالغة التنوع من أشكال الخطاب المختلطة أو المهجنة، حيث تنشأ "حلول وسط" توفق بينها وبين الممارسات الخطابية التقليدية غير المسلعة وغير الديمقراطية. وقد سبق لى تحليل نص بطاقة الائتمان "باركليكارد" من هذه الزاوية. ومن مبررات اتخاذ مدخل إلى تحليل الخطاب يركز على التناص وعلى التداخل الخطابى، ويرتبط بأفكار معينة مثل عدم تجانس الخطاب والتباس معناه، أن نظم الخطاب المعاصرة حافلة بأمثال هذه النصوص المهجنة.

ومع ذلك فإن التركيز هنا لا يزال مُنْصَبًا إلى حد كبير على إضفاء التكنولوجيا، حتى ولو تأكدت مقاومتها، إذ لا يزال الافتراض السائد يقول بوجود عمليات اجتماعية وخطابية مركزة نسبيًا. ونجد فى مقابل هذا تأكيدًا فى الدراسات المنشورة عن مذهب ما بعد الحداثة للقول بانهيار الهيكل الاجتماعى، الأمر الذى يوحى بتفسير مختلف بعض الشىء لعمليات التغيير الخطابى الجارية الآن. ومن شأن هذا التفسير أن يؤكد تفتيت النظم المحلية للخطاب التى أشرت إليها عاليه، باعتبار ذلك بُعْدًا خطابيًا لضرب من ضروب تفتيت النظام الاجتماعى. ومن شأنه أيضًا أن يوحى بالنظر إلى العمليات التى أشرت إليها عاليه (قائلاً إنها من قبيل إضفاء الديمقراطية) باعتبارها "تفتيتًا"، أى بوصفها سلسلة مما يسميه چيمسون (١٩٨٤) "حالات طمس الاختلاف" ويعنى بهذا التعبير انهيار فواصل التمييز وحواجزه، من دون الإيحاء بأن حالات الانهيار المذكورة مجرد نواتج لاتجاهات التوحيد على مستويات أخرى، سواء كانت نحو إضفاء الديمقراطية أو التكنولوجيا. وقد تتضمن حالات طمس الاختلاف المشار إليها إزالة الحواجز بين المستويات المعتمدة وغير المعتمدة للغة، وقد توحى بعكس عمليات التوحيد التى كانت ولاتزال تمثل معلمًا رئيسيًا من معالم المجتمع الحديث. ومن هذا المنظور تبدو التحليلات التى أوردتها حتى الآن حالات مبالغة فى تفسير التغيير، ما دامت تقوم على افتراضات خاصة بعقلانية العمليات الاجتماعية وطابعها المركزى، وهو ما لم يعد يتحقق فى المجتمعات المعاصرة.

الخاتمة

قدمت فى الواقع ثلاثة تفسيرات مختلفة للاتجاهات التى حددتها، وهى تفسيرات تقول بوجود استعمار ذى خط واحد، وصراع على الهيمنة، والتفتيت. وكل تفسير يوحى ضمنًا بنموذج خاص من نماذج الممارسة الخطابية، والقول بوجود استعمار وحيد الاتجاه يعنى ضمنًا وجود نموذج "شفرى" للممارسة الخطابية. والصورة الكلاسيكية للنموذج الشفرى يفترض وجود نظام محلى مستقر للخطاب، ووجود أعراف "مُطَبَّعَة" تتحقق أمثلتها المعيارية فى الممارسة، أى إن الممارسة تتبع المعايير وحسب. ولكن الاستعمار ذا الخط الواحد يعنى ضمنًا كذلك وجود نموذج شفرى، وإن كانت الشفرات في هذه الحالة التى تُتَّبَعُ فيها معياريًا تتعرض من جانب معين إلى التشكيل من الخارج من خلال استعمار تكنولوجيات الخطاب لها.

وأما التفسير الثانى، أى من خلال الصراع على الهيمنة، فيوحى ضمنًا بوجود نموذج للممارسة الخطابية يقوم على الهيمنة، أى وجود نظرة للممارسة الخطابية باعتبارها قوة رابطة: إذ نشهد تمزيق التشكيلات القائمة لأنماط الخطاب وعناصرها، وإعادة الترابط الذى يكون تشكيلات جديدة تبرز التداخل الخطابى والتناص.

وأما التفسير الثالث، من حيث التفتيت، فيتفق مع ما يمكن أن يُطْلَقَ عليه اسم "الفسيفساء" أو ربما أطلقنا عليه اسم النموذج "التفاوضى". وكل من هاتين الصورتين (المجازيتين) تحملان معنى مضمرًا وهو تفتيت الأعراف. ولكن صورة "الفسيفساء" تؤكد وجود مساحة ناجمة تسمح بالنشاط الخلاق، وبالجمع بين عناصر الخطاب بطرائق تتجدد باستمرار لتحقيق نتائج مؤقتة، وكذلك بالمحاكاة، فى حين أن صورة "النموذج التفاوضى" تؤكد أنه حيثما يصبح من المحال قبول الأعراف على النحو الذى تقدم به، تنشأ الحاجة إلى تفاوض المشاركين فى التفاعل (بصورة مضمرة فى جميع الأحوال تقريبًا) حول عناصر الخطاب التى ينبغى الانتفاع بها. وصورة التفاوض المذكورة هى القابلة للتطبيق على نطاق واسع: إذ إن الممارسات الخطابية التى تقبل التفاوض بهذا المعنى، لا تتمتع جميعها بالخصائص التى توحى بها صورة "الفسيفساء"، ولكن الممارسة الخطابية

التى تتمتع بهذه الخصائص (ومن المحتمل أن أوضح أن الأمثلة توجد فى الإعلان) لابد أن تقبل التفاوض، إذ لا بد من تحقيق اتفاق مضمر حول عناصر الخطاب القابلة للترابط بين منتجى النصوص ومفسريها حتى ينجح تأثير الفسيفاء.

كان ولا يزال وضع نموذج ممارسة خطابية يقوم على الهيمنة، خصوصًا فى مقابل النموذج الشفرى السائد، من أهداف هذا الكتاب الرئيسية. إذ يبدو أن نموذج الهيمنة أقرب النماذج منطقيًا إلى نظام الخطاب المجتمعى المعاصر بصورة شاملة. ولكنه ليس مجرد بديل مفضل على النموذجين الآخرين. فالواقع أن كل نموذج يبين جانبًا مهمًا من جوانب نظام الخطاب المعاصر، وكل نموذج قادر، فيما يبدو، على النجاح النسبى فى بعض مجالات الممارسة الخطابية، وأقل قدرة على النجاح فى غيرها. ومن ثم ينبغى للبحوث فى المستقبل ألا تختار نموذجًا وترفض غيره بل أن تركز جهودها على هذه المسألة المفيدة وهى تحديد النماذج القادرة على إيضاح بعض المجالات وتحديد المجالات المعنية، إلى جانب التركيز على ضروب التوتر بين النماذج، من دون استبعاد أى من اتجاهات التفسير الثلاثة المذكورة للتغير الخطابى الراهن.

الفصل الثامن

تحليل الخطاب عمليًا

سوف يناقش هذا الفصل الجوانب العملية لتحليل الخطاب. وينبغى ألا يُنظر إلى ما أقوله هنا باعتباره برنامجًا جاهزًا للتطبيق، إذ لا توجد إجراءات ثابتة للقيام بتحليل الخطاب، فمداخل الناس إليه تختلف باختلاف الطبيعة الخاصة لكل مشروع، وكذلك طبقًا لنظرتهم الخاصة إلى الخطاب. ومن ثم فينبغى اعتبار الملاحظات التالية خطوطًا توجيهية عامة، تحدد العناصر والاعتبارات الرئيسية التى تنطبق على تحليلات الخطاب استنادًا إلى الموقف النظرى الذى عرضته عاليه. وكنت أحيانًا ما أكتب مفترضًا أن القارئ يوشك أن ينهض بمشروع بحثى كبير للتحقق من ظواهر التغير الاجتماعى والخطابى، ولكنه ما دام من المحتمل أن يستخدم عدد كبير من القراء تحليل الخطاب فى أغراض أكثر تواضعًا، فأرجو ألا تثبط همتهم هذه الافتراضات "الهائلة"! وقد وضعت لنفسى ثلاثة عناوين رئيسية: البيانات، والتحليل، والنتائج. وتركيز هذا الكتاب بطبيعة الحال يَنْصَبُّ على التحليل، ولكن هذا الفصل سوف يتيح الفرصة للنظر فى جوانب مهمة أخرى من تحليل الخطاب عمليًا. وقد يود القراء أن يقارنوا هذه الخطوط التوجيهية بمثيلاتها فى كتاب پوتر وودزيل (١٩٨٧) أو (فيما يتعلق بالتحليل فقط) فى كتاب فاولر وآخرين (١٩٧٩).

البيانات

تحديد المشروع

ينبغى أن يكون تحليل الخطاب بصورته المثالية عملاً بينيًا، أى مشتركًا بين عدة تخصصات علمية، بناءً على مفهوم الخطاب الذى أدعو إليه، وهو الذى يبدى اهتمامًا بخصائص النصوص، وإنتاج النصوص وتوزيعها واستهلاكها، وبالعمليات الاجتماعية المعرفية لإنتاج النصوص وتفسيرها، والممارسة الاجتماعية فى مختلف المؤسسات، والعلاقة بين الممارسة الاجتماعية وعلاقات السلطة، ومشروعات الهيمنة على المستوى المجتمعى. وتتداخل جوانب الخطاب المذكورة مع مشاغل علوم اجتماعية وإنسانية متنوعة، من بينها علم اللغة، وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم الاجتماع، والتاريخ والعلوم السياسية.

وما تختص به ممارسة خطابية معينة يعتمد على الممارسة الاجتماعية التى تمثل الممارسة الخطابية وجهًا من وجوهها، ومن ثم فإذا أردنا وضع تعريف للمشروعات البحثية يمثل أقرب ما يقضى به المنطق قلنا إنه يتعلق أولاً بالأسئلة الخاصة بأشكال معينة للممارسة الاجتماعية، وعلاقاتها بالبناء الاجتماعى، نظرًا لما أبديتُه من تركيز على جوانب محددة من التغير الاجتماعى أو الثقافى. ويعنى هذا أن التخصصات التى تعالج هذه المسائل – علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ – هى التى ينبغى أن نقصدها فى المقام الأول عند تعريف المشروعات البحثية. وأفضل نظرة إلى تحليل الخطاب ينبغى أن تقوم على اعتباره منهجًا لإجراء البحوث فى مسائل وُضع تعريفها خارجه، وسوف أضرب مثالاً على ذلك بعد برهة. ولكن هذه طريقة تعتمد اعتمادًا بالغًا على النظر من "القمة إلى القاعدة" إليه، ففى حالات كثيرة قد تستطيع فرق من الباحثين فى تخصصات مشتركة أن تعمل مثلاً مع العاملين فى مجال التعليم أو الصحة، فى البحوث فى القضايا والمشكلات التى يواجهونها أثناء التغيير. والحق أنه من الممكن الاشتغال بإجراء "بحوث مشتركة"، بحيث يشترك الأفراد أو الجماعات الخاضعة للبحث فى تصميم خطط البحث وتنفيذها وكتابة نتائجها واستعمالها (انظر إيفانيتش وسيمسون، تحت الطبع).

"الكوربوس" (مجموعة النصوص)

ويُعتبر منظور الباحث المتخصصة، ومنظور من تجرى عليهم للبحوث، منظورًا مهمًا أيضًا فى اختيار البيانات، وبناء "كوربوس" من عينات الخطاب، وفى تحديد أى بيانات تكميلية ينبغى جمعها واستعمالها. وتتفاوت طبيعة البيانات المطلوبة وفقًا لأسئلة المشروع وأسئلة البحث، ولكن علينا أن نضع نصب أعيننا بعض المبادئ العامة. للمرء أن يصدر قرارًا معقولاً بشأن مضمون الكوربوس وبنائه على ضوء المعلومات الكافية عن "الأرشيف". (ويستخدم هذا المصطلح بطريقة توسع من معناه بحيث يتجاوز الدلالة التاريخية، أى بحيث يشير إلى مجموع الممارسة الخطابية، سواء ما سبق تسجيله فى الماضى أو ما هو جار فى الوقت الراهن، ما دام يدخل فى إطار المشروع البحثى). وهذه مسألة عملية إلى حد ما، إذ تختص بمعرفة ما هو متاح، وطريق الوصول إليه، ولكنه يعتبر من زاوية أخرى مسألة تكوين صورة ذهنية لنظام الخطاب فى المؤسسة أو المجال الذى يبحثه المرء، وكذلك عمليات التغيير التى يمر بها، باعتبار ذلك تمهيدًا لاتخاذ قرار بشأن المكان الذى ينبغى أن تجمع فيه العينات التى تشكل الكوربوس. وقد يؤدى العمل فى تشكيل الكوربوس، بطبيعة الحال، إلى تعديل الخريطة الذهنية المبدئية. وينبغى لمحلل الخطاب أن يعتمد على العاملين فى التخصصات المرتبطة بعمله، والعاملين داخل موقع البحوث، لمساعدته فى اتخاذ القرارات بشأن العينات التى تمثل ممارسة معينة خير تمثيل، والبت فيما إذا كان الكوربوس يتجلى فيه بالدرجة الكافية تنوع الممارسات والتغير فيها فى الحالات المختلفة، وكذلك الممارسة المعيارية والتجديدية؛ وإذا ما كان الكوربوس يتضمن حالات محورية ولحظات أزمة (وهاتان الفكرتان مشروحتان أدناه). وتنشأ مشكلات خاصة فى إعداد الكوربوس من مادة تبين عمليات التغيير، لأن المرء يحتاج فى هذه الحالة - بوضوح - إلى إدراج مساحات زمنية معقولة فى البيانات.

استكمال الكوربوس

توجد طرائق مختلفة لاستكمال الكوربوس ببيانات إضافية، إذ يمكن للمرء على سبيل المثال أن يحصل على أحكام بشأن بعض جوانب العينات فى الكوربوس من "لجان" تتكون من أشخاص يرتبطون بروابط مهمة من نوع ما بالممارسة الاجتماعية قيد الفحص. فإذا كانت الدراسة تتعلق بممارسات قاعة الدرس وخطاب قاعة الدرس، فيمكن أن تتكون اللجان من معلمين وتلاميذ وآباء وأفراد جماعات الأكثرية والأقليات المختلفة، ورجال الإدارة التعليمية (ولمعرفة المزيد عن هذه اللجان انظر جومبيرز ١٩٨٢). ومن الطرائق المستعملة على نطاق واسع لاستكمال الكوربوس اللجوء إلى المقابلات الشخصية. إذ يمكن للمرء أن يجرى مقابلات مع المشاركين فى عينات الكوربوس، لا من أجل الحصول على تفسيراتهم لهذه العينات، بل أيضًا باعتبار ذلك فرصة تتاح للباحث حتى ينظر فى بعض القضايا التى تتجاوز حدود العينات ذاتها، كأن يحاول مثلاً أن يكتشف إن كان وعى أحد الأشخاص بالصبغة الأيديولوجية لأحد الأعراف الخطابية يزيد فى بعض المواقف عن مستواه فى مواقف أخرى. أو يمكن للمرء فى البحوث المشتركة أن يطلع اطلاعًا أوثق، وأكثر تحررًا من الطابع الرسمى، على منظور الخاضعين للبحث. والذى علينا أن نؤكده أن المقابلات الشخصية واللجان وما إليها بسبيل تمثل عينات أخرى من الخطاب، وأنها تستكمل الكوربوس – من زاوية معينة – بأن تُضاف إليه وحسب. وينبغى ألا ننظر إلى الكوربوس باعتباره قد اتخذ شكله المستقر والنهائى قبل بداية التحليل، بل يجب أن نعتبر أنه يقبل الزيادة والاستكمال المستمر استجابة للأسئلة التى تنشأ أثناء التحليل.

مثال

سوف أقدم هنا مثالاً لمشروع بحثى يمكن تنفيذه حتى يرى القارئ صورًا عملية لهذه القضايا. ولذا سوف أستخدم المثال الذى أشرت إليه فى المقدمة عما شهدته الممارسة الخطابية من تغييرات مرتبطة بالتحول من نظام الإنتاج الفوردى (أى وفقًا لما يسمى خط الإنتاج الذى يجعل العامل مجرد ترس فى آلة) إلى الإنتاج بمنهج "ما بعد فورد" (الذى

يسمح للعمال بالمشاركة فى الإدارة والتخطيط). وسوف ينصب تركيزى على دراسة مقترحة لما يسمى "حلقات الجودة" (ويستند هذا المثال إلى التخطيط لإجراء مشروع مشترك يجمع بين علم الاجتماع وعلم اللغة فى جامعة لانكاستر). ومن الخصائص المميزة لمنهج ما بعد فورد ازدياد الاهتمام بالتواصل فيما بين العمال. إذ بدأت تظهر أشكال جديدة للتفاعل بين العمال، والمشرفين على العمل والمديرين، مثل تشكيل "حلقات الجودة"، وهى فرق تتكون من عدد يتراوح بين خمسة وعشرة موظفين يعملون عادة معًا ويعقدون لقاءات منتظمة لمناقشة طرائق رفع مستويات الجودة والإنتاج وقضايا العمل الأخرى. ومن الأسئلة التى لم تجد إلى الآن إجابة عنها بصدد حلقات الجودة سؤال يتصل بشكوك النقابات فى جدواها وارتفاع معدلات فشلها، ويقول السؤال: هل تنجح حقا حلقات الجودة فى إزالة الحواجز القديمة بين الموظفين ومنح العاملين المزيد من السلطة، أم إنها أداة تستخدمها الإدارة للانتفاع بالخبرة القيمة للعمال وإدماجهم فى أولويات الإدارة. وما زلنا فى حاجة إلى إجراء بحوث تبين لنا كيفية عمل حلقات الجودة فى الواقع، أى كيف تختار المواضيع وكيف تناقش القضايا، وكيف تولد المقترحات وتقدمها إلى الإدارة، وإذا ما كان التحكم فى هذه الأنشطة يقوم على المشاركة والتفاوض، أم إن الإدارة تمارسه ممارسة سافرة. ويمكن بحث هذه المسائل باستخدام منهج تحليل الخطاب. وقد يتكون الكوربوس اللازم لهذه الدراسة من تسجيلات بالڤيديو لحلقات الجودة لمدة سنة تحسب من لحظة تشكيلها. وقد يركز البحث على أسلوب الدعوة إلى عقد الاجتماعات على امتداد العام، باعتباره جانبًا من جوانب أوسع نطاقًا لعلاقات السلطة فى حلقات الجودة. ويمكن استكمال هذا الكوربوس بتسجيلات لتدريب المديرين على رئاسة حلقات الجودة أو إدارة جلساتها، وبتقديم مقترحات هذه الحلقات إلى لجان الإدارة، وبالحوار ما بين هذه الحلقات وأفراد قوة العمل من غير أعضائها. كما يمكن استكمالها أيضًا من خلال المقابلات الشخصية حول حلقات الجودة مع أفراد هذه الحلقات، وكبار المديرين، وممثلى النقابات، وغيرهم من العمال. وللمحلل أن يشرك بعض أعضاء حلقات الجودة فى وضع أسئلة البحث المحددة ومجال تركيزه. وسوف أضيف بعض التفاصيل الخاصة بهذا المثال عند مناقشة "النتائج".

النسخ

لابد من نسخ الخطاب المنطوق، مثل الحوار، أثناء اجتماعات حلقات الجودة، بمعنى وضعه فى صورة مكتوبة. والنسخ عملية صعبة وتستغرق وقتًا طويلاً، ووفقًا لنظام النسخ المستخدم، فإن ساعة واحدة من الكلام المسجل قد يستغرق نسخها ما بين ست ساعات وعشرين ساعة أو أكثر. وتوجد نظم مختلفة للنسخ، وهى تمثل مختلف معالم الكلام، بدرجات متفاوتة من التفصيل، مثل النغمة، والنبر، والوقفات، وتغير ارتفاع الصوت وسرعة الإلقاء وهلم جرًا (أتكنسون وهريتيدج ١٩٨٤: ٩ – ١٦؛ تانين ١٩٨٩: ٢٠٢ – ٢٠٤). ومن المحال أن يوجد نظام يبين كل شيء، والمسألة دائمًا تتوقف على الحكم، على ضوء طبيعة المشروع وأسئلة البحث، ومعالم الكلام التى ينبغى إثباتها، ومدى التفصيل المطلوب. والحد الأدنى من دقة النسخ يتضمن تداخل الحديث بين المتحدثين، والوقفات، ولحظات الصمت الكامل، وهو يصلح للكثير من الأغراض (وتوجد أمثلة فى هذا الكتاب لنسخ مقابلات شخصية).

وربما لا نتبين بالوضوح نفسه أن النسخ يفرض بالضرورة تفسيرًا معينًا للكلام، ويقول أحد الأبحاث الخاصة بهذه القضية إن النسخ يعتبر "نظرية" (أوكس ١٩٧٩). ولنتصور موقفًا يتكلم فيه ثلاثة أشخاص، ويستأثر أحدهم بنسبة ٨٠ فى المائة من الكلام. وأمامنا أسلوبان لوضع هذا الكلام على الورق: الأول اعتباره "محادثة" يتحدث فيها الثلاثة بالتناوب، وإن كان أحدهم يحظى بنوبات أكثر وبوقت أطول فى كل نوبة، والثانى اعتباره مونولوجًا أى حديثًا منفردًا يقاطعه فيها المتكلمان الآخران أو يقدمان تعليقات مساندة لما يقول، وقد يتخذ نسخ ذلك صورة وضع كلام الثرثار فى عمود فى منتصف الصفحة، ووضع كلام الاثنين الآخرين فى الهامش (انظر إيديلسكى ١٩٨١ حيث الأمثلة من هذا النوع). وعلى غرار ذلك، إذا وجد الناس لحظات صمت فى شريط التسجيل، فعليه أن يقرر أن يختار مَن ينسبه إليه من المتحدثين، وإذا تداخلت أقوال المشاركين، فإن عليه البت فيمن يقاطع منهما صاحبه.

تشفير العينات واختيارها داخل الكوربوس

من الباحثين من يفضل وضع شفرات معينة للكوربوس أو لأجزاء كبيرة منه، لإيضاح دلالة عامة، أو ربما فضلوا تلخيص الخطاب، أو تشفيره من حيث الموضوعات الواردة فيه. وقد يلجأون إلى فحص الكوربوس كله طلبًا لمَعْلَم من نوع معين، مثل أنماط معينة من الأسئلة، أو من الصياغة. ولكن مفهوم الخطاب الذى قدمته، وصورة التحليل الذى سوف ألخصه أدناه، يتصلان اتصالاً خاصًا بالتحليل التفصيلى لعدد ضئيل من عينات الخطاب. ويثير هذا مشكلة اختيار العينات اللازمة للتحليل التفصيلى. والإجابة العامة تقول إنه لابد من الدقة فى اختيار العينات استنادًا إلى المسح التمهيدى للكوربوس، واسترشاد الباحث بمشورة الذين يشملهم البحث إن أمكنه الحصول عليها، أو من الزملاء العاملين فى مجالات العلوم الإنسانية المتصلة بمجال بحثه، حتى يتسنى له الاستفادة من نظراتهم الثاقبة فى مدى إسهام الخطاب فى الممارسة الاجتماعية قيد الفحص. ومن إستراتيجيات الاختيار التى تتمتع بمزايا كثيرة إستراتيجيةُ التركيز على ما أسميته "المحاور" و"لحظات الأزمة" من قبل. وهذه لحظات معينة فى الخطاب، يتوافر فيها ما يدل على أن الأمور لا تسير على ما يرام، إذ قد ينشأ سوء تفاهم يقتضى من المشاركين حل مشكلة من مشكلات التواصل، وقد يكون ذلك مثلاً من خلال طلب تكرار ما قيل أو القيام بتكراره فعلاً، أو من خلال قيام أحد المشاركين بتصحيح ما قاله مشارك آخر؛ وقد تنشأ حالة استثنائية من تعثر السيولة فى إنتاج النص (مثل حالات التردد والتكرار وما إلى ذلك بسبيل) أو حالات الصمت؛ أو تغييرات مفاجئة فى الأسلوب. وللمرء أن يستعين – إلى جانب الأدلة القائمة فى النص وسلوك المشاركين فى التفاعل – بأحكام اللجان أو أحكام المشاركين الاسترجاعية حول نقاط الصعوبة. ومن شأن لحظات التأزم المشار إليها أن تظهر بعض جوانب الممارسات التى قد تكتسب فى العادة صبغة طبيعية، ومن ثم فقد يتعذر إدراكها؛ ولكنها تظهر أيضًا وقوع التغيير فى المسار، وتبين الطرائق الفعلية التى يتعامل بها الناس مع إشكاليات الممارسات.

التحليل

يتكون هذا القسم من ملخص لأنواع التحليل التى قدمتُها وأوضحتُها بالأمثلة فى الفصول ٣ – ٧. ولكنى لم ألتزم التزامًا دقيقًا بالنظام الذى نوقشت فيه الموضوعات فى تلك الفصول، وإن كنت أتبع الانتقال العام نفسه من (١) تحليل الممارسات الخطابية (على المستوى "الكبير") بالتركيز على التناص والتداخل الخطابى بين عينات الخطاب؛ إلى (٢) تحليل النصوص (إلى جانب الملامح "الدقيقة" للممارسة الخطابية)؛ إلى (٣) تحليل الممارسة الاجتماعية التى يمثل الخطاب جزءًا منها. ومن المحتوم أن تتداخل عمليًا هذه الأبعاد الثلاثة للتحليل، فالمحللون يبدأون دائمًا، على سبيل المثال، بإدراك إطار عام للممارسة الاجتماعية التى تنطوى على الخطاب فى باطنها. ولكن هذا المسار مفيد فى تنظيم نتائج اشتباك المرء مع عينة معينة من الخطاب قبل تقديم نتائج هذا الاشتباك فى شكل مكتوب أو منطوق. ولاحظ أنه يتضمن الانتقال من التفسير إلى الوصف ثم العودة إلى التفسير: من تفسير الممارسة الخطابية (أى من عمليتى إنتاج النص واستهلاكه)، إلى وصف النص، ثم إلى تفسير الممارسة والنص معًا على ضوء الممارسة الاجتماعية التى تنطوى على الخطاب فى باطنها. وليس من الضرورى أن يتخذ المسار هذا الترتيب، إذ يستطيع المحللون أن يبدءوا بتحليل النص، أو حتى بتحليل الممارسة الاجتماعية. ويعتمد الاختيار على أغراض المحلل ونقاط تأكيده. ويبدو أن البدء بتحليل العمليات الخطابية مناسب بصفة خاصة، نظرًا لاهتمامى الرئيسى هنا بالحركة والتغيير.

وكل عنوان رئيسى من عناوين الملخص الذى أورده أدناه يتلوه وصف موجز لنوع التحليل الذى يتضمنه، وبعده فى معظم الحالات مجموعة من الأسئلة التى تقوم بوظيفة المؤشرات فى أثناء تحليل عينات معينة من الخطاب. ولا تنس أن مسار التحليل يتضمن تناوبًا مستمرًا بين التركيز على خصوصية العينة الخطابية والتركيز على النمط النصى أو الأنماط النصية التى تنهل منها، وكذلك التركيز على تشكيلات أنماط النصوص التى تمثل توجهًا إليها. وينبغى توجيه التحليل إلى هذا وذاك معًا: أى إن عليه أن يبين المعالم والأنساق والأبنية التى تمثل بدقة أنماطًا معينة من الخطاب، واتجاهات إعادة البناء فى

نظم الخطاب، وطرائق استعمال هذه الموارد التقليدية التى تختص بها هذه العينة. ولاحظ، عند إجراء أى تحليل، أن بعض الفئات قد تكون ذات صلة أوثق وفائدة أكبر من غيرها، ومن المحتمل أن يريد المحللون التركيز على عدد ضئيل منها.

الممارسة الخطابية

كل بُعْد من الأبعاد الثلاثة للممارسة الخطابية ممثل أدناه. "فالتداخل الخطابى" و"التناص السافر" يركزان على إنتاج النص، وتركز "سلاسل التناص" على توزيع النصوص، ويركز "ترابط المعنى" على استهلاك النصوص. (انظر الفصل الرابع حيث المناقشة التفصيلية). وقد أضفت "أحوال الممارسة الخطابية" حتى أدرج الجوانب الاجتماعية والمؤسسية التى أشرت إليها إشارة مختصرة فى الفصل الثالث.

التداخل الخطابى (انظر الفصل الخامس عاليه) الهدف تحديد أنماط الخطاب المستفاد منها فى عينة الخطاب قيد التحليل وكيفية هذه الاستفادة. لا تتردد فى استخدام المصطلح العام، أى "نمط الخطاب" إذا لم يتضح لك أن ما تحلله نوع أو نمط نشاط أو أسلوب أو خطاب. والطريق الوحيد لتبرير تفسير من التفسيرات هو تحليل النص وإثبات أن تفسيرك يتفق مع معالم النص وأكثر اتفاقًا معه من تفسيرات أخرى. وقد سبقت الإشارة إلى أنواع أخرى من الأدلة تحت عنوان "استكمال الكوربوس".

هل توجد طريقة واضحة لوصف الخصيصة الشاملة للعينة (من حيث النوع)؟ (إذا كانت موجودة فماذا تدل عليه من حيث كيفية إنتاج العينة وتوزيعها واستهلاكها؟)

هل تستفيد العينة من أكثر من نوع واحد؟

ما نمط النشاط أو أنماطه، وما الأسلوب أو الأساليب، وما الخطاب أو ضروبه التى تستفيد العينة منها؟ (هل تستطيع تحديد الأساليب والتمييز بينها من حيث الموضوع، والشكل والنوعية البلاغية؟)

هل   عينة الخطاب تقليدية بصورة نسبية من حيث خصائص التداخل الخطابى فيها أم هى تجديدية نسبيًا؟

سلاسل التناص الهدف هنا تحديد توزيع (نمط من) عينة الخطاب من خلال وصف سلاسل التناص التى تشترك فيها أى سلسلة أنماط النصوص التى قد تتحول إليها أو تنشأ منها.

ما   أنواع التحويلات التى تحدث لهذا (النمط من) العينة الخطابية؟

هل   السلاسل التناصية والتحولات ثابتة نسبيا أم متغيرة أم مثار تنازع؟

هل   توجد أدلة على أن منتج النص يتوقع أكثر من نوع واحد من الجمهور؟

ترابط المعنى الهدف هنا هو النظر فى التفسيرات المترتبة على خصائص التناص والتداخل الخطابى فى العينة الخطابية. وقد يؤدى هذا إلى قيام المحلل بإجراء ما يسمى "ببحوث القراء" وهى البحوث التى تنظر فى تفسير القراء فعلاً للنصوص.

ما   مدى عدم تجانس النص ومدى التباس معناه فى عيون مفسرين معينين، ومن ثم مقدار الاستنباط المطلوب؟ (ويؤدى هذا مباشرة إلى الأبعاد التناصية الخاصة ببناء الذوات فى الخطاب: انظر "الممارسة الاجتماعية" أدناه).

هل   تقبل هذه العينة قراءات مقاومة؟ وما نوع القراء فى هذه الحالة؟

أحوال الممارسة الخطابية الهدف هنا تحديد الممارسات الاجتماعية الخاصة بإنتاج النصوص واستهلاكها، والمرتبطة بالنمط الخطابى الذى تمثله العينة (والذى قد يكون ذا صلة "بالنوع" الذى تنتمى إليه: انظر السؤال تحت عنوان التداخل الخطابى أعلاه).

هل   يتسم النص بإنتاجه (واستهلاكه) فرديًا أم جماعيًا؟ (هل توجد مراحل يمكن تمييزها لإنتاجه؟ هل المحرك والمؤلف والمصدر شخص واحد أم أشخاص مختلفة؟)

ما   أنواع الآثار غير الخطابية التى فى هذه العينة؟

التناص السافر يعتبر التناص السافر منطقة "رمادية" بين الممارسة الخطابية والنص: فهو يطرح أسئلة بشأن ما يحدث عند إنتاج نص من النصوص، ولكنه يتعلق أيضًا بالملامح "السافرة" علي سطح النص. والهدف تحديد النصوص الأخرى المستفاد منها فى تكوين النص قيد التحليل، وكيفية هذه الاستفادة. "فالأنواع" تختلف فى أشكال التناص السافر المرتبطة بها، ومن الأهداف استكشاف أمثال هذه الاختلافات.

تمثيل الخطاب

هل هو مباشر أم غير مباشر؟

ما الذى يُمَثَّلُ: جوانب من السياق والأسلوب أم مجرد المعنى الخاص بالجانب الفكرى؟

هل الخطابُ المُمَثَّلُ يتضمن حدودًا واضحة؟ هل هو مترجم إلى صوت الخطاب الذى يمثله؟

كيف بُنى سياقه فى الخطاب الذى يمثله؟

الافتراض المسبق

ما المفاتيح التى تشير إلى الافتراضات المسبقة فى النص؟

هل تمثل روابط بالنصوص السابقة للآخرين، أو بالنصوص السابقة لمنتج النص نفسه؟

هل تقوم على الصدق أم على التلاعب؟

هل هى جدلية (مثل الجمل المنفية)؟

وسؤال واحد آخر:

هل توجد نماذج للميتاخطاب أو السخرية؟

النص

التحكم فى التفاعل (انظر الفصل الخامس أعلاه) الهدف هنا وصف الخصائص التنظيمية الواسعة النطاق للتفاعلات، وهى التى يعتمد عليها انتظام عمل التفاعلات والتحكم السليم فيها. ومن القضايا المهمة تحديد من يتحكم فى التفاعلات على هذا المستوى: وإلى أى مدى يُعتبر التفاوض حول التحكم إنجازًا مشتركًا من جانب المشاركين فيه، وما مدى عدم التناظر الذى يمارسه مشارك واحد؟

ما القواعد المطبقة بخصوص تناوب أدوار الحديث؟ هل تتسم حقوق المشاركين والتزاماتهم (فيما يتعلق بتداخل الكلام أو بالصمت مثلاً) بالتناظر أم بعدم التناظر؟

ما هيكل التبادل المعمول به؟

كيف تُقدم الموضوعات وتُطور وتُرسخ؟ وهل يتسم التحكم فى الموضوعات بالتناظر أم بعدم التناظر؟

كيف يحدد نهج العمل؟ ومن الذى يحدده؟ وكيف تجرى مراقبته؟ ومن الذى يراقبه؟ هل يقوم أحد المشاركين بتقييم أقوال الآخرين؟

إلى أى مدى يقوم المشاركون بصوغ مقولات التفاعل؟ وما الدور المنوط بهذا الصوغ؟ ومَنْ مِنَ المشاركين يتولى الصوغ؟

ترابط المعنى (انظر الفصل السادس) الهدف تبيان كيفية الترابط بين الجمل والعبارات فى النص. وهذه المعلومات مهمة لوصف "النوعية البلاغية" للنص (انظر الفصل الرابع) وتمييزها من حيث البناء أى تحديد كونها قائمة على عرض حجة ما، أو سرد قصة... إلخ.

ما العلاقات الوظيفية بين العبارات والجمل فى النص؟

هل توجد فى النص علامات تماسك صريحة على السطح بحيث تحدد العلاقات الوظيفية؟ وما أكثر أنماط العلاقات المستخدمة شيوعًا؟ (هل هى إحالية، أم قائمة على الحذف، أم على الربط بحروف العطف أم لفظية؟)

التأدب (انظر الفصل الخامس) الهدف تحديد أكثر إستراتيجيات التأدب المستعملة فى العينة، والتثبت من وجود اختلافات بين المشاركين فى هذا الصدد، وما تعنيه هذه المعالم فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين المشاركين.

ما إستراتيجيات التأدب المستعملة (تأدب سلبى، تأدب إيجابى، إشارات هامشية) ومن الذى يستعملها ولأى أغراض؟

الجو الخلقى (انظر الفصل الخامس) الهدف هو تجميع المعالم المنوعة التى تسهم فى بناء "الذوات" (أو النفوس) أو الهويات الاجتماعية، فى العينة. فالجو الخلقى لا يقتصر على الخطاب بل يشمل التعبير بالجسد كله. وأى فئة من الفئات التحليلية المذكورة هنا يمكن أن تكون لها علاقة بالجو الخلقى.

النحو ينبغى التمييز هنا بين ثلاثة أبعاد من "نحو" العبارة وهى "التعدى"، و"الثيمة"، و"النوعية"، وتتفق هذه الأبعاد، على الترتيب، مع وظائف اللغة الثلاث: الوظيفة "الفكرية"، والوظيفة "النصية"، ووظيفة العلاقة "بين الأشخاص".

التعدى (انظر الفصل السادس) الهدف هو الكشف عن إمكان التفضيل فى النص لأى أنماط محددة للفعل والمشاركين فيه، وتحديد اختيارات البناء للمعلوم أو للمجهول، ومدى دلالة المعاملة الاسمية للأفعال. ومن القضايا الرئيسية قضية "الفاعل"، والتعبير عن العِلّيَّة، ونسبة المسؤولية.

ما أكثر أنماط الفعل استعمالاً (العمل، الحدث، النمط العلائقى، النمط الذهنى) وما العوامل التى يمكن أن تفسر ذلك؟

هل الاستعارة النحوية معلم ذو دلالة كبرى؟

هل تكثر فى النص العبارات المبنية للمجهول، أو الاسمية، وإذا كان هذا صحيحًا فما وظائفها؟

الثيمة (انظر الفصل السادس) الهدف أن نرى إن كان البناء "الثيمى" للنص يدل على وجود نسق واضح فيما يتعلق باختيار ثيمات العبارات.

ما البناء الثيمى للنص، وما الافتراضات التى يقوم عليها (بشأن بناء المعرفة أو الممارسة مثلاً)؟

هل يكثر فى النص وجود الثيمات المبينة بعلامات معينة؟ وإن صح هذا فما الدوافع من ورائها؟

النوعية (انظر الفصل الخامس) الهدف تحديد أنساق معينة فى النص وفقًا لدرجة الارتباط التى تعبر عنها المقولات من خلال النوعية (أى استعمال الأفعال المساعدة النوعية وما يجرى مجراها). ومن القضايا الرئيسية تحديد المضمون النسبى لمعالم النوعية ودلالته لأمرين أولهما (أ) العلاقات الاجتماعية فى الخطاب، وثانيهما (ب) التحكم فى الصور التى تمثل الواقع.

ما أكثر الصيغ النوعية استعمالاً؟

هل يغلب على الأساليب النوعية الطابع الذاتى أو الموضوعى؟

ما المعالم النوعية الأكثر استعمالاً فى النص (الأفعال المساعدة النوعية، صيغة الحال النوعية إلخ)؟

معنى الألفاظ (انظر الفصل السادس) التركيز هنا يقع على الكلمات الأساسية ذات الدلالة الثقافية العامة أو الدلالة الثقافية المحلية؛ وعلى الألفاظ التى تتغير معانيها وتتحول؛ وعلى المعنى الذى يمكن للكلمة أن تعبر عنه — وهو بناء خاص من أبنية معانيها — باعتباره طرائق الهيمنة وموقعًا من مواقع الصراع.

الصياغة (انظر الفصل السادس) الهدف أن نقارن صياغة المعانى فى النص بطرائق صياغتها فى نص آخر (أو أنماط أخرى) من النصوص.

هل يتضمن النص ألفاظًا (أو تراكيب لفظية) جديدة؟ وإذا صح هذا فما الدلالة النظرية أو الثقافية أو الأيديولوجية التى تحملها؟

ما علاقات التناص المستفاد بها فى صياغة النص؟

هل يتضمن النص أدلة على الإسهاب أو إعادة الصياغة (وهذه تختلف عن مجرد كونها صياغة أخرى) لمجالات معينة من مجالات المعنى؟

الاستعارة الهدف تحديد طبيعة لغة المجاز المستعملة فى عينة الخطاب، فى مقابل لغة المجاز المستعملة للتعبير عن معان مماثلة فى نصوص أخرى، وتحديد العوامل (الثقافية والأيديولوجية..... إلخ) التى تحدد سبب اختيار هذه المجازات. وينبغى النظر أيضًا فى تأثير الاستعارات فى التفكير وفى الممارسة.

الممارسة الاجتماعية (انظر الفصلين ٣ و ٧)

يواجه المرء صعوبة أكبر فى حصر تحليل الممارسة الاجتماعية فى قائمة مرجعية، وهكذا فينبغى اعتبار العناوين التالية مجرد خطوط إرشادية عامة إلى حد كبير. والهدف العام هنا تحديد طبيعة الممارسة الاجتماعية التى تشكل الممارسة الخطابية جزءًا منها، وهذا هو الأساس اللازم لإيضاح سبب اتخاذ الممارسة الخطابية طابعها الحالى، وآثار الممارسة الخطابية فى الممارسة الاجتماعية.

الإطار الاجتماعى للخطاب الهدف تحديد العلاقات والأبنية الاجتماعية القائمة على الهيمنة، والتى تشكل الإطار لهذا النموذج المحدد من الممارسة الاجتماعية والخطابية؛ وتحديد علاقة هذا النموذج بهذه الأبنية والعلاقات (هل هى تقليدية ومعيارية، أم إبداعية وتجديدية، أم موجهة إلى إعادة هيكلتها، أم معارضة إلخ؟) وما الآثار التى تسهم فيها، من حيث إعادة إنتاجها أو تحويلها.

نظم الخطاب الهدف هنا تحديد العلاقة بين النموذج الحالى للممارسة الاجتماعية والخطابية وبين نظم الخطاب التى تستفيد منها، وآثار إعادة إنتاج نظم الخطاب التى تسهم فيها أو تحويلها. وينبغى الانتباه إلى الاتجاهات الواسعة النطاق التى تؤثر فى نظم الخطاب التى سبقت مناقشتها فى الفصل السابع عاليه.

الآثار الأيديولوجية والسياسية للخطاب من المفيد التركيز على الآثار المحددة التالية، وهى الخاصة بالأيديولوجيا والهيمنة (انظر الفصل الثالث عاليه):

نظم المعارف والمعتقدات

العلاقات الاجتماعية

الهويات الاجتماعية ("النفوس")

دائمًا ما توجد بدائل للتحليلات الممكنة لعينات الخطاب، وينشأ السؤال هنا عن كيفية تبرير المحللين للتحليلات التى يقترحونها (أى كيف يثبتون "صحتها"). ولا توجد للسؤال إجابة بسيطة، وكل ما يستطيعه المرء هو أن يقرر اختيار التحليل الذى يراه أصلح البدائل المتاحة استنادًا إلى الأدلة المتوافرة. وتوجد عوامل متنوعة ينبغى أخذها فى الاعتبار، ومن بينها مدى تفسير التحليل المقترح لطابع العينة الخطابية: هل يشرح معالمها جميعًا، حتى المعالم التفصيلية منها، أم يتجاهل شرح بعض المعالم، أم يبدو مناقضًا لها؟ ويتمثل عامل آخر فيما يلى: هل يستند التحليل المقترح إلى ما يفعله المشاركون فى التفاعل؟ فإذا زعم المرء مثلاً أن أحد النصوص يتسم ببناء متناقض، أى إنه يستفيد من أنواع غير متسقة، فهل يقدم المشاركون بالفعل أدلة على أنهم يجدون فيه إشكالية معينة؟ ويمكن للمرء أيضًا أن يحسب حساب ردود أفعال المشاركين إزاء التحليل، فإن كانوا يجدونه معقولاً، ويجدون أنه يساعدهم على شرح جوانب أخرى من نمط الخطاب قيد التركيز، كان ذلك فى صالح التحليل. ومن الاعتبارات ذات الصلة بذلك مدى ما يلقيه التحليل من ضوء على بيانات أخرى للمحلل، وإذا ما كان يمثل أساسًا (أو حتى نموذجًا) فى أعين المحللين الآخرين (انظر بوتر وويذريل ١٩٨٧: ١٦٩ – ١٧٢ حيث ترد مناقشة تتسم بالمزيد من التفصيل للقضايا المتصلة بإثبات صحة التحليل).

النتائج

أول ملاحظة أبديها هنا هي أنه إذا كان المحللون يتمتعون بقدر من التحكم فى كيفية استعمال النتائج، فإنهم من المحال أن يتمتعوا بالتحكم الكامل فيها بمجرد إعلان نتائجهم

على الناس. ويمثل هذا معضلة أُدْرِكُها إدراكًا عميقًا وإن لم أستطع أن أجد لها حلًّا كاملاً إلى الآن. سبق لى أن تحدثت فى الفصل السابع عن إضفاء التكنولوجيا على الخطاب باعتباره ظاهرة واسعة الانتشار، وهو ما يعنى استخدام البحوث الخاصة بالخطاب فى إعادة تصميم أشكال الممارسات الخطابية وتدريب الناس على استخدام ممارسات خطابية جديدة. وتكنولوجيات الخطاب مورد للهندسة الثقافية والاجتماعية، وسوف يعترض الكثير من محللى الخطاب على استعمالها، ودون شك على الطرائق التى تستعمل بها. ولكن كيف أضمن أو يضمن غيرى من المحللين عدم استخدام البحث الذى أجريه فى هذه السياقات؟ الإجابة الصادقة، على ما بها من ألم، أننى لا أستطيع ضمان ذلك، إذ إن محللى الخطاب يشتركون مع الأكاديميين فى مجالات أخرى كثيرة فى التعرض بصورة متزايدة إلى خطر إدماجهم فى أعمال بيروقراطية أو إدارية. وكما أشرت أثناء مناقشتى لإضفاء التكنولوجيا على الخطاب أقول إن هذا الاتجاه لا يتجلى إلا بصورة متقطعة فى مختلف المؤسسات والمجالات، لكننى أشعر أنه سوف يكتسب قوة دفع، وربما اكتسبها بسرعة، الأمر الذى من شأنه مواجهة المحللين بمعضلات أشد إلحاحًا فى المستقبل غير البعيد.

وللمرء، بطبيعة الحال، أن يتوقف عن إجراء البحوث، أو يجرى البحوث في مجال مختلف، لكنه من الصعب أن نجد مجالات بحثية نضمن عدم إساءة استعمال (نتائجها). كما توجد حلول يتعذر على معظمنا اللجوء إليها، وربما ينبغى لى أن أخفف من نبرة هذا التشاؤم. إذ إن تكنولوجيات الخطاب، مثل غيرها من صنوف التكنولوجيا، تتيح إمكانيات فى اتجاهات متنوعة، وتزيد فائدة بعضها لغالبية الناس عن البعض الآخر. ولقد وصفت إضفاء التكنولوجيا على الخطاب باعتبارها الاستخدام البيروقراطى أو الإدارى للمعرفة عن الخطاب فى فرض التغيير، ولكن هذه المعرفة يمكن استخدامها لإحداث التغيير من المستوى الأسفل. وفى هذا الصدد أقمت الحجة مع عدد من زملائى فى غير هذا المكان (كلارك وآخرون ١٩٨٨؛ فيركلف وإيفانيتش ١٩٨٩؛ فيركلف، تحت الطبع، أ) على إدراج عنصر خاص "بالوعى النقدى باللغة" فى تعليم اللغات لجميع التلاميذ، فمن شأن هذا أن يمنحهم المعرفة اللازمة لإحداث التغيير، بدايةً، فى ممارساتهم الخطابية والممارسات الخطابية فى مجتمعهم المحلى.

ويهدف "الوعى النقدى باللغة" إلى أن يستند إلى خبرات التلاميذ باللغة والخطاب ابتغاء مساعدتهم على أن يزدادوا وعيًا بالممارسة التى يشاركون فيها باعتبارهم منتجين للنصوص ومستهلكين لها: أى الوعى بالقوى والمصالح الاجتماعية التى تشكل هذه النصوص؛ وبعلاقات السلطة والأيديولوجيات التى تصطبغ بها؛ وبآثارها فى الهويات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والمعارف والمعتقدات؛ وبالدور الذى ينهض به الخطاب فى عمليات التغير الثقافى والاجتماعى (بما فى ذلك إضفاء التكنولوجيا على الخطاب). ومن خلال الوعى يمكن أن يزداد إدراك التلاميذ للقيود المفروضة على ممارستهم، وإمكانيات التحدى الفردى والجماعى لهذه القيود ومخاطر ذلك وتكاليفه، ابتغاء الاشتباك فى ممارسة لغوية "تحررية". ويتضح من هذا الوصف الموجز كيف يمكن للوعى النقدى باللغة أن يستفيد من تحليل الخطاب الذى أدعو إليه فى هذا الكتاب. ولكن الوعى يتضمن أيضًا الوعى بالتنوع اللغوى: أى بالوعى التاريخى بعمليات الهيمنة الخاصة بتوحيد مستويات اللغة، والمصالح الكامنة وراء هذا التوحيد؛ والوعى بفرض الصورة المعتمدة للغة (مثل اللغة الإنجليزية المعتمدة) فى سياقات رفيعة المنزلة؛ والوعى بأن أمثال تلك القيود تحرم من المزايا من يستخدمون الأنواع (المستويات) الأخرى للغة؛ والوعى بالإمكانيات والمخاطر الكامنة فى الاستهانة بها، والطعن فى هيمنة المستوى المعتمد. وكما يوحى به ذلك كله، نجد أن الوعى النقدى باللغة يرى أن تنمية الوعى باللغة يدعم الممارسة اللغوية مثلما تدعمه هذه الممارسة.

وقد يود المحللون أن يواصلوا علاقتهم بالأشخاص الذين خضعوا للبحوث بعد انتهاء هذه البحوث بالمعنى المفهوم، وقد يتضمن ذلك على الأقل صوغ النتائج صياغة يمكن أن يفهمها هؤلاء الأشخاص ويستخدموها، وربما استطاع المحللون أن يبدءوا حوارًا معهم بشأن النتائج المذكورة وما يترتب عليها. بل قد يقتضى الأمر اشتباكا فى عمل طويل الأجل يقرره هؤلاء الأشخاص بناءً على هذه النتائج. فإذا كان المشروع، على سبيل المثال، مختصًا بدوائر الجودة فى الصناعة، وهو الذى أشرت إليه آنفًا، وكان يهدف إلى تبيان أن المديرين يتحكمون إلى حد كبير فى اجتماعات حلقات الجودة المذكورة (ربما من خلال أنماط السيطرة على التفاعل المذكورة عاليه) فربما يقرر العمال (أو المديرون أو الطرفان معًا) أن

يحاولوا وضع أساليب للتفاعل تسمح بزيادة المشاركة فى التحكم وزيادة نسبة التفاوض بين الجانبين. وقد ينجح محللو الخطاب فى تحويل قدراتهم التحليلية إلى المساعدة فى تصميم أشكال التفاعل.

وهكذا فإن الإمكانيات متاحة للمحللين حتى يتحكموا إلى حد ما فى استعمال النتائج التى توصلوا إليها، ولكننى أعتقد أن اختتام كتابى بهذه النغمة المتفائلة أمر مضلل، فإذا اشتد ساعد إضفاء التكنولوجيا على الخطاب وفق نبوءتى، فسوف يشق على محللى الخطاب أن يحولوا دون الاستيلاء على مداخلاتهم القائمة على النوايا الحسنة، من جانب من بأيديهم زمام السلطة ويملكون الموارد والمال.

المراجع

Althusser, L. 1971: Ideology and ideological state apparatuses. In L. Althusser (ed.), *Lenin and Philosophy and Other Essays*, London: New Left Books.

Antakki, C. 1988: *Analyzing Everyday Explanation: a casebook of methods.* London: Sage Publications.

Argyle, M. 1978: *The Psychology of Interpersonal Behaviour,* 3rd edn. Harmondsworth: Penguin Books.

Atkinson, J.M. and Drew, P. 1979: *Order in Court: the organization of verbal interaction in judicial settings.* London: Macmillan.

Atkinson, J.M. and Heritage, J. 1984: *Structures of Social Action.* Cambridge: Cambridge University Press.

Authier-Révuz, J. 1982: Hétérogenéité montrée et hétérogenéité constitutive: éléments pour une approache de l"autre dans le discourse. *DRLAV,* 32.

Bagguley, P. 1990: Post-Fordism and enterprise culture: flexibility, autonomy and changes in economic organization. In Keat and Abercrombie 1990.

Bagguley, P. and Lash, S. 1988: Labour relations in disorganized capitalism: a five-nation comparison. *Environment and Planning D: Society and Space,* 6, 321-38.

Bakhtin, M. 1981: *The Dialogical Imagination,* ed. M. Holquist, trans. C. Emerson and M. Holquist. Austin: University of Texas Press.

1986: *Speech Genres and Other Late Essays,* ed. C. Emerson and M. Holquist, trans. V.W. McGee. Austin: University of Texas Press.

Barnes, D. 1976: *Teachers and Pupil Talking.* Videocasette. Milton Keynes: Open University.

Bennett, T. and Woollacott, J. 1987: *Bond and Beyond: the political career of a popular hero.* London: Macmillan.

Benson, D. and Hughes, J. 1983: *The Perspective of Ethnomethodology.* London: Longman.

Bernstein, B. 1981: Codes, modalities and the process of cultural reproduction: a model. *Language in Society,* 10, 327-67.

Billig, M., Condor, S., Edwards, D., Gane, M., Middleton, D. and Ridley, A. 1988: *Ideological Dilemmas: a social psychology of everyday thinking.* London: Sage Publications.

Bourdieu, P. 1977: *Outline of a Theory of Practice,* trans. R. Nice. Cambridge: Cambridge University Press.

1982: *Ce que Parler Veut Dire.* Paris: Fayard.

1984: *Distinction: a social critique of the judgement of taste,* trans. R. Nice. London: Routledge.

1988: *Homo Academicus,* trans. Peter Collier. Cambridge: Polity Press.

Brown, G. and Yule, G. 1983: *Discourse Analysis.* Cambridge: Cambridge University Press.

Brown, P. and Fraser, C. 1979: Speech as a marker of situation. In K. Scherer and H. Giles (eds), *Social Markers in Speech,* Cambridge: Cambridge University Press.

Brown, P. and Levinson, S. 1987: *Politeness: some universals in Language usage.* Cambridge: Cambridge University Press.

Buci-Glucksmann, C. 1980: *Gramsci and the State,* trans. D. Fernbach. London: Lawrence and Wishart.

Button, G. and Casey, N. 1984: Generating topics: the use of topics initial elicitors. In Atkinson and Heritage 1984.

Button, G. and Lee, J.R.E. 1987: *Talk and Social Organization.* Clevedon: Multilingual Matters.

Cameron, D. 1985: *Feminism and Linguistic Theory.* London: Macmillan.

Chilton, P. (ed.), 1985: *Language and the Nuclear Arms Debate.* London: Pinter Publications.

Chilton, P. 1988: *Orwellian Language and the Media.* London: Pluto Press.

Clark, R., Fairclough, N., Ivanic, R. and Martin-Jones, M. 1988: Critical language awareness. *Centre for Language in Social Life Research Papers,* 1. University of Lancaster.

Coates, J. 1986: *Women, Men and Language.* London: Longman.

Coulthard, M. 1977: *An Introduction to Discourse Analysis.* London: Longman.

Courtine, J-J. 1981: Analyse du discours politique (le discourse communiste adressé aux chrétiens). *Languages,* 62 (whole vol.).

Courtine, J-J. and Marandin, J-M. 1981: Quel objet pour l"analyse du discourse? In *Materialités Discursives,* Lille: Presses Universitaires de Lille.

Davidson, A.I. 1986: Archaeology, genealogy, ethics. In D.C. Hoy (ed.), *Foucaults: a critical reader,* Oxford: Basil Blackwell.

de Beaugrande, R. and Dressler, W. 1981: *Introduction to Text Linguistics.* London: Longman.

Debray, R. 1981: *Critique de la Raison Politique.* Paris: Gallimard.

Department of Education and Science 1988: *Report of the Committee of Inquiry into the Teaching of English Language (Kingman Report).* London: HMSO.

1989: *English from Ages 5 to 16 (The Cox Report).* London: HMSO.

de Saussure, F. 1959: *Course in General Linguistics,* trans. Wade Baskin. New York: McGraw Hill.

Dews, P. 1987: *Logics of Disintegration.* London: Verso.

Downes, W. 1984: *Language and Society.* London: Fontana.

Dreyfus, H. and Rabinow, P. 1982: *Michel Foucault: beyond structuralism and hermeneutics.* Brighton: Harvester Press.

Economy and Society, 18 February 1989. Special number of rhetoric.

Edelman, M. 1974: The political language of the helping professions. *Politics and Society,* 4, 295-310.

Edelsky, C. 1981: Who"s got the floor? *Language in Society*, 10, 383-421.

Emerson, J. 1970: Behaviour in private places: sustaining definitions of reality in gynaecological examinations. In H.P. Dreizel (ed.), *Recent Sociology No. 2*, New York: Collier-Macmillan.

Fairclough, N. 1988a: Register, power and sociosemantic change. In D. Birch and M. O"Toole (eds), *Functions of Style*, London: Pinter Publications.

1988b: Discourse representation in media discourse. *Sociolinguistics*, 17, 125-39.

1988c: Linguistic and social change, and consequences for language education. *Centre for Language in Social Life Research Papers*, 2. University of Lancaster.

1989a: *Language and Power*. London: Longman.

1989b: Language and ideology. *English Language Research Journal*, 3, 9-27.

1989c: Discourse in social change: a conflictual view. Working paper, Department of Linguistics, University of Lancaster.

1990a: What might we mean by "enterprise discourse"? In R. Keat and N. Abercrombie 1990.

1990b: Technologization of discourse. *Centre for Language in Social Life Research Papers*, 17. University of Lancaster.

(ed.), forthcoming a: *Critical Language Awareness*. London: Longman.

forthcoming b: The appropriacy of "appropriateness"> In N. Fairclough (ed.) forthcoming a.

Fairclough, N. and Ivanic, R. 1989. Language education or language training? A critique of the Kingman model of the English language. In J. Bourne and T. Bloor (eds), *The Kingman Report*, London: Committee for Linguistics in Education.

Fishman, P.M. 1983: Interaction: the work women do. In B. Thorne, C. Kramarae and N. Thorne (eds), *Language, Gender and Society*, Rowley Mass.: Newbury House.

Foucault, M. 1971: *L"ordre du Discours.* Paris: Gallimard.

1972: *The Archaeology of Knowledge.* London: Tavistock Publications.

1979: *Discipline and Punish: the birth of the prison.* Harmondsworth: Penguin Books.

1981: *History of Sexuality,* vol. 1. Harmondsworth: Penguin Books.

1982: The subject and power. Afterword to Dreyfus and Rabinow.

1982, 1984: The order of discourse. In M. Shapiro (ed.), *Langage and Politics,* Oxford: Basil Blackwell.

Fowler, R. 1988a: Notes on critical linguistics. In R. Steele and T. Threadgold (eds), *Language Topics,* vol. 2 Amsterdam: Benjamins.

1988b: Oral models in the press. In M. MacLure et al. (eds), *Oracy Matters,* Milton Keynes: The Open University press.

Fowler, R. Hodge, B., Kress, G. and Trew, T. 1979: *Language and Control.* Routledge: London.

Fraser, N. 1989: *Unruly Practices; power, discourse and gender in contemporary social theory.* Cambridge: Polity Press.

Frow, J. 1985: Discourse and power. *Economy and Society,* 14.

Further Education Unit 1987: *Relevance, Flexibility and Competence.* London: Further Education Unit.

Garfinkel, H. 1967: *Studies in Ethnomethodology.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.

Garton, G., Montgomery, M. and Tolson A. 1988: Media discrouse in the 1987 General Election: ideology, scripts and metaphors. Working paper. Programme in Literary Linguistics, Strathclyde University.

Giddens, A. 1984. *The Constitution of Society.* Cambridge: Polity Press.

Goffman, E. 1974: *Frame Analysis.* New York: Harper Colophon Books.

Graddoll, D. and Swann, J. 1989: *Gender Voices.* Oxford: Basil Blackwell.

Gramsci, A. 1971: *Selections from the prison notebooks,* ed. and trans. C. Hoare and G. Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart.

Gumperz, J. 1982: *Discourse Strategies.* Cambridge: Cambridge University Press.

Habermas, J. 1984: *Theory of Communicative Actions,* vol. 1, trans. T. McCarthy. London: Heinemann.

Hall, S. 1988: The toad in the garden: Thatcherism among the theorists. In Nelson and Grossberg 1988.

Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J. and Roberts, B. 1978: *Policing the Crisis.* London: Macmillan.

Halliday, M.A.K. 1961: Categories of the theory of grammar. *Word,* 17, 241-92.

1966: Lexis as a linguistic level. In C. Bazell, J.C. Catford, M.A.K. Halliday and R.H. Robins (eds), *In Memory of J.R. Firth,* London: Longman.

1971: Linguistic function and literary style: an enquiry into the language of William Golding"s *The Inheritors.* In M.A.K. Halliday 1973.

1973: *Explorations in the Functions of Language.* London: Edward Arnold.

1978: *Language as Social Semiotic.* London: Edward Arnold.

1985: *Introduction to Functional Grammar.* London: Edward Arnold.

Halliday, M.A.K. and Hasan, R. 1976: *Cohesion in English.* London: Longman.

1985: *Language, Context and Text: Aspects of Language in a Social-Semiotic Perspective.* Geelong, Victoria: Deakin University Press.

Harris, Z. 1963: *Discourse Analysis.* La Haye: Mouton and Company.

Hartley, J. 1982: *Understanding News.* London: Methuen.

Hasan, R. 1988: *Linguistics, Language and Verbal Art.* Oxford: Oxford University Press.

Health Education Council 1984: *Pregnancy Book.* London: Health Education Council.

Henriques, J., Hollway, W., Urwin, C., Venn, C. and Walkerdine, V. 1984: *Changing the Subject.* London: Methuen.

Heritage, J. 1985: Analyzing news interviews: aspects of the production of talk for overhearing audiences. In van Dijk 1985a, vol. 3.

Heritage, J.C. and Watson, D.R. 1979: Formulations as conversational objects. In G. Psathas (ed.), *Everyday Language: Studies in ethnomethodology*, New York: Irvington.

HMSO 1985: *Fifth Report from the Home Affairs Committee*. London: HMSO.

Hodge, R. and Kress, G. 1988: *Social Semiotics*. Cambridge: Polity Press; and Ithaca: Cornell University Press.

Hoey, M. 1983: *On the Surface of Discourse*. London: George, Allen and Unwin.

Hoy, D.C. (ed.), 1986: *Foucault: a critical reader*. Oxford: Basil Blackwell.

Ivanic, R. and Simpson, J. forthcoming: Who"s who in academic writing? In N. Fairclough (ed.), forthcoming a.

Jakobson, R. 1961: Concluding statement: linguistics and poetics. In T. Sebeok (ed.), *Style in Language*, Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Jameson, F. 1984: Postmodernism, or the cultural logic of late capitalism. *New Left Review*, 146, 53-92.

Jefferson, G. and Lee, J.R. 1981: The rejection of advice: managing the problematic convergence of "troubles-telling" and a "service encounter". *Journal of Pragmatics*, 5, 339-422.

Keat, R. and Abercrombie, N. (eds) 1990: *Enterprise Culture*. London: Routledge.

Kress, G. 1986: Language in the media: the construction of the domains of public and private. *Media, Culture and Society*, 8, 395-419.

Kress, G. 1987: Educating readers: language in advertising. In J. Hawthorn (ed.), *Propaganda, Persuasion and Polemic*, London: Edward Arnold.

Kress, G. 1988: *Linguistic Processes in Sociocultural Practice*. Oxford: Oxford University Press.

Kress, G. 1989: History and language: towards a social account of language change. *Journal of Pragmatics*, 13, 445-66.

Kress, G. and Hodge, R. 1989: *Language as Ideology*. London: Routledge.

Kress, G. and Threadgold, T. 1988: Towards a social theory of genre. *Southern Review*, 21, 215-43.

Kristeva, J. 1986a: Word, dialogue and novel. In T. Moi (ed.), *The Kristeva Reader*, Oxford: Basil Blackwell, 34-61.

1986b: The system and the speaking subject. In T. Moi (ed.), *The Kristeva Reader*, Oxford: Basil Blackwell, 24-33.

Labov, W. and Fanshel, D. 1977: *Therapeutic Discourse: psychotherapy as conversation*. New York: Academic Press.

Laclau, E. 1977: *Politics and Ideology in Marxist theory*. London: New Left Books.

Laclau, E. and Mouffe, C. 1985: *Hegemony and Socialist Strategy*. London: Verso.

Lakoff, G. and Johnson, M. 1980: *Metaphors We Live By*. Chicago: University of Chicago Press.

Larrain, J. 1979: *The Concept of Ideology*. London: Hutchinson.

Lecourt, D. 1972: *Pour une Critique de l"Epistemologie*. Paris: François Maspero.

Leech, G.N. 1981: *Semantics*, 2nd edn. Harmondsworth: Penguin Books.

1983: *Principles of Pragmatics*. London: Longman.

Leech, G.N., Deuchar, M. and Hoogenraad, R. 1982: *English Grammar for Today*. London: Macmillan.

Leech, G.N. and Short, M. 1981: *Style in Fiction*. London: Longman.

Leech, G.N. and Thomas, J. 1989: Language, meaning and context: pragmatics. In N.E. Collinge (ed.), *An Encyclopaedia of Language*, London: Routledge.

Leiss, W., Kline, S. and Jhally, S. 1986: *Social Communication in Advertising*. London: Methuen.

Leith, D. 983: *A Social History of English*. London: Routledge.

Levinson, S. 1979: Activity types and language. *Linguistics*, 17, 365-99.

1983: *Pragmatics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Looker, T. and Gregson, O. 1989: Stress and the businessman: stresswise for health success. *Business Enterprise News*, 7.

Macdonell, D. 1986: *Theories of Discourse: an introduction.* Oxford: Basil Blackwell.

Maingueneau, D. 1976: *Initiation aux Méthodes d"Analyse du Discours.* Paris: Hachette.

1987: *Nowvelles Tendances en Analyse du Discours.* Paris: Hachette.

Maldidier, D. 1984: Hommage: Michel Pecheux: une tension passionnee entre la langue et l"histoire. In Histoire et Linguistique. Paris: Editions de la Maison des Sciences de l"Homme.

Margerison, C. 1987: *Conversation Control Skills for Managers.* London: Mercury Books.

Martyna, W. 1978: What does *he* mean: use of the generic masculine. *Journal of Communication,* 28, 131-8.

Mey, J. 1985: *Whose Language? A study in linguistic pragmatics.* Amsterdam: John Benjamins.

Mishler, E. 1984: *The Discourse of Medicine: dialectics of medical interviews.* Norwood, New Jersey: Ablex Publishing Company.

Montgomery, M. 1990: *Meanings and the Media.* Ph.D. thesis, University of Strathclyde.

Morley, D. 1980: Texts, readers, subjects. In S. Hall, D. Hobson, A. Lowe and P. Willis (eds), *Culture, Media, Language,* London: Hutchinson.

Morris, N. (ed.), 1986: *The Baby Book.* London: Newbourne Publications Ltd.

Morris, P. 1990: Freeing the spirit of enterprise: The genesis and development of the concept of enterprise culture. In Keat and Abercrombie 1990.

Nelson, C. and Grossberg, L. (eds) 1988: *Marxism and the Interpretation of Culture.* London: Macmillan.Ochs, E. 1979: Transciption as theory. In E. Ochs and B. Schieffelin, *Developmental Pragmatics,* New York: Academic Press.

Pêcheux, M. 1982: *Languages, Semantics and Ideology.* London: Macmillan.

1983: Sur les contexts epistemologiques de l"analyse de discourse. *Mots,* 9, 7-17.

1988: Discourse: structure or event? In Nelson and Grossberg

1988.

Pêcheux, M., Henry, P., Poitou, J.-P. and Haroche, C. 1979: Un exemple d"ambiguité ideologique: le rapport Mansholt. *Téchnologies, Idéologies, et Pratiques,* 1.2, 1-83.

Pomerantz, A. 1978: Compliment responses. In Schenkein 1978.

Potter, J. and Wetherell, M. 1987: *Discourse and Social Psychology: beyond attitudes and behaviour.* London: Sage Publications.

Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G. and Svartvik, J. 1972: *A Grammar of Contemporary English.* London: Longman.

Rabinow, P. (ed.), 1984: *the Foucault Reader.* Harmondsworth: Penguin Books.

Robin, R. 1973: *Histoire et Linguistique.* Paris: Armand Colin.

Rose, N. MS: Governing the enterprising self. Paper given at conference, Values of the Enterprise Culture, University of Lancaster, September 1989.

Rose, N. and Millar, R. MS: Rethinking the state: governing economic, social and personal life. 1989.

Sacks, H. 1967-71: *Mimeo Lecture-Notes.*

1972: On the analyzability of stories by children. In J. Gumperz and D. Hymes (eds), *Directions in Sociolinguistics,* New York: Holt, Rinehart and Winston, 325-45.

Sacks, H., Schegloff, E. and Jefferson, G. 1974: A simplest systematics for the organization of turn-taking in conversation. *Language,* 50, 695-735.

Schegloff, E. and Sacks, H. 1973: Opening up closings. *Semiotica,* 8, 289-327.

Schegloff, E., Jefferson, G. and Sacks, H. 1977: The preference for self-correction of repairs in conversation. *Language,* 53, 361-82.

Schenkein, J. (ed.), 1978: *Studies in the Organization of Conversational Interaction.* New York: Academic Press.

Schutz, A. 1962: *Collected Papers, Vol. 1. The Problem of Social Reality.* The Hague: Martinus Nijhoff.

Shapiro, M. 1981: *Language and Political Understanding.* Yale: Yale University Press.

Sinclair, J. and Coulthard, M. 1975: *Towards an Analysis of Discourse: the English used by teachers and pupils.* Oxford: Oxford University Press.

Sontag, S. 1988: *Aids and its Metaphors.* Harmondsworth: Penguin Books.

Spender, D. 1980: *Man Made Language.* London: Routledge.

Spender, D. and Wilson, D. 1986: *Relevance.* Oxford: Basil Blackwell.

Stubbs, M. 1983: *Discourse Analysis.* Oxford: Basil Blackwell.

Talbot, M. forthcoming: The construction of gender in a teenage magazine. In Fairclough forthcoming a.

Tannen, D. 1989: *Talking Voices: repetition, dialogue and imagery in conversational discourse.* Cambridge: Cambridge University Press.

Taylor, C. 1986: Foucault on freedom and truth. In D.C. Hoy (ed.), *Foucault: a critical reader*, Oxford: Basil Blackwell.

ten Have, P. 1989: The consultation as a genre. In B. Torode (ed.), *Text and Talk as Social Practice*, Dordrecht-Holland: Foris Publications, 115-35.

Thomas, J. 1988: Discourse control in confrontational interaction. *Lancaster Papers in Linguistics*, 50. University of Lancaster.

Thompson, J.B. 1984: *Studies in the Theory of Ideology.* Cambridge: Polity Press.

1990: *Ideology and Modern Culture.* Cambridge: Polity Press.

Threadgold, T. 1988a: Changing the subject. In R. Steele and T. Threadgold (eds), *Language Topics*, Vol. 2, Amsterdam: Benjamins.

Threadgold, T. 1988b: Stories of race and gender: an unbounded discourse. In D. Birch and M. O'Toole, *Functions of Style*, London: Pinter Publishers.

Tolson, A. 1990: *Speaking from Experience: interview discourse and forms of subjectivity.* Ph.D. thesis, University of Birmingham.

Trew, T. 1979: Theory and ideology at work. In Fowler et al. 1979.

Urry, J. 1987: Some social and spatial aspects of services. *Society and Space*, 5, 5-26.

van Dijk, T. (ed.), 1985a: *Handbook of Discourse Analysis*, 4 vols. London: Academic Press.

1985b: *Discourse and Communication: new approaches to the analysis of mass media discourses and communication.* Berlin: Walter de Gruyter and Co.

van Dijk, T. 1988: *News as Discourse.* Hillsdale, New Jersey: Erlbaum.

Volosinov, V.I. 1973: *Marxism and the Philosophy of Language.* New York: Seminar Press.

Weedon, C. 1987: *Feminist Practice and Poststructuralist Theory.* Oxford: Basil Blackwell.

Widdowson, H. 1979: *Explorations in Applied Linguistics.* Oxford: Oxford University Press.

Williams, R. 1976: *Keywords: a vocabulary of culture and society.* London: Fontana/ Croom Helm.

Zima, P. 1981: Les méchanisms discursifs de l''idéologie. *Revue de L''Institut de Sociologie (Solvay), 4.*

المؤلف فى سطور:

نورمان فيركلف

مواليد ١٩٤١، أستاذ اللغويات المتفرغ بجامعة لانكاستر.

أحد أهم مؤسسى «تحليل الخطاب النقدى» وتطبيقاته فى مجال السوسيو لغويات (علم اللغويات الاجتماعية).

ومن مؤلفاته:

- *Language and Power*. London: Longman. (1989).
- *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press(1992).
- *Media Discourse*. London: Edward Arnold. (1995).
- *Critical Discourse Analysis*. Boston: Addison Wesley. (1995).
- *Discourse in Late Modernity - Rethinking Critical Discourse Analysis*. With Chouli-araki, Lilie, Edinburgh: Edinburgh University Press. (1999).
- *New Labour, New Language?* London: Routledge. (2000).
- *Language and Power* (2nd edition). London: Longman. (2001).
- Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research. London: Routledge. (2003).
- Language and Globalization. London: Routledge. (2006).
- (Ed.). Discourse and Contemporary Social Change. Bern. (2007).

المترجم فى سطور:

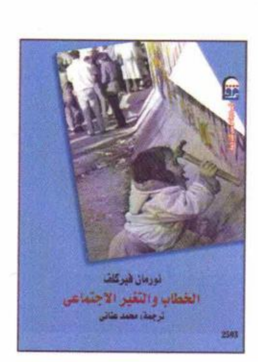
الدكتور محمد عنانى

ولد عام ١٩٣٩، أستاذ الأدب الإنجليزى بجامعة القاهرة، والأديب والناقد، له خمسة دواوين شعرية وثمانى عشرة مسرحية، وأصدر نحو ٧٥ كتابًا ما بين مؤلف ومترجم من بينها تسع عشرة مسرحية لشيكسبير، ترجمها شعرًا ونثرًا وفقًا للأصل، وملحمتى الفردوس المفقود وعودة الفردوس للشاعر ميلتون، وملحمة دون چوان للشاعر بايرون، وتتضمن كل من هذه مقدمة وافية وحواشى ضافية. وله كتب فى النقد الأدبى أهمها المصطلحات الأدبية الحديثة، ومجموعة كتب قيمة فى مبحث دراسات الترجمة، من أهمها نظرية الترجمة الحديثة.

حاز وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى (١٩٨٥)، واختير خبيرًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٩٦)، وفاز بجائزة التفوق فى الآداب (١٩٩٩) وجائزة الدولة التقديرية فى الآداب (٢٠٠٢).

التصحيح اللغوى : نهلة فيصل
الإشراف الفنى : حسن كامل





بدأ الباحثون فى شتى المجالات العلمية اليوم يدركون طرائق ارتباط جوانب التغير فى استعمال اللغة بجوانب تغيير اجتماعية وثقافية أوسع نطاقًا، وبدأوا من ثم يقدرون أهمية استخدام التحليل اللغوى باعتباره منهجًا لدراسة التغير الاجتماعى. ولكننا نفتقر حتى الآن إلى منهج للتحليل اللغوى يجمع بين الكفاءة النظرية وإمكان تطبيقه عمليًّا. وهكذا فإن هدفى الرئيسى فى هذا الكتاب أن أبنى مدخلاً للتحليل اللغوى يمكنه الإسهام فى سد هذه الفجوة؛ أى أن أبنى مدخلاً ذا فائدة خاصة للبحث فى التغير اللغوى، ويمكن استعماله فى دراسات التغير الاجتماعى والثقافى.

تصميم الغلاف: هانى الشناوى